المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية التربية بمكة المكرمة
قسم الإدارة التربوية والتخطيط

استجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة

دراسة مقدمة إلى قسم الإدارة التربوية والتخطيط متطلباً تكميلياً لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط " إدارة تعليم عالي "

إعداد الطالب

خالد بن محمد حمدان العتيبي

إشراف الأستاذ الدكتور

سعد بن عبد الله بردي الزهراني

الفصل الدراسي الثاني

١٤٢٥ / ١٤٢٦ هـ (٢٠٠٥م)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم القرى — قسم الإدارة التربوية والتخطيط
كلية التربية بمكة المكرمة — نموذج رقم (٨)
الدراسات العليا

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : خالد بن محمد حمدان العتيبي — القسم : الإدارة التربوية والتخطيط
الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه — التخصص : إدارة التعليم العالي

عنوان الأطروحة : **استجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة**

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ،،،،، وبعد

فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة عاليه ، والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٧ / ٦ / ١٤٢٦هـ بقبول الأطروحة بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ، فإن اللجنة توصي بإجازة الأطروحة في صيغتها النهائية المرفقة كمتطلب تكميلي للدرجة العلمية المذكورة أعلاه .

والله الموفق ،،،

أعضاء اللجنة

المشرف العلمي	**مناقش** من داخل القسم	**مناقش** من خارج القسم
أ.د. سعد بن عبدالله الزهراني	د. زهير بن أحمد الكاظمي	أ.د. محروس بن أحمد غبان
التوقيع:	التوقيع:	التوقيع

يعتمد رئيس قسم الإدارة التربوية والتخطيط
د. علي بن عبدالله بردي الزهراني

****يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة**

قـال تـعالى :

(لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ)

صدق الله العظيم (المائدة: ٤٨)

ملخص الدراسة

عنوان الدراسة **" استجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة "**

رسالة دكتوراه للباحث : **خالد بن محمد حمدان العتيبي**

أهداف الدراسة: **هي رسم صورة مستقبلية لاستجابة التعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة، والإجابة على أسئلة الدراسة: ما العولمة ؟، ما أهم تحديات العولمة "الفرص والمخاطر" ذات العلاقة بالتعليم العالي ؟، ما الأدوار التي يقوم بها التعليم العالي في ضوء تحديات العولمة؟، ما واقع التعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة ؟**

منهج الدراسة : استخدم المنهج الوصفي التحليلي "الوثائقي"، ووتكونت الدراسة من سبعة فصول، خصص الفصل الأول كإطار عام للدراسة، والفصول الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس للإجابة على أسئلة الدراسة، والفصل السابع والأخير، لنتائج الدراسة وتوصياتها .

أهم نتائج الدراسة وتوصياتها :-

١. العولمة ظاهرة إنسانية شاملة ذات آبعاد رئيسية خمسة متداخلة نظرياً هي: "المعرفي، السياسي، الاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي"، ومفهومها يعني: "ربط الظواهر الاجتماعية بعضها ببعض على مستويات النطاق والتأثير والتواصل" .

٢. أهم تحديات العولمة ذات العلاقة بالتعليم العالي: إنتاجية المعرفة وآلياتها، المعلوماتية وتطبيقاتها، التنافسية الاقتصادية وسياساتها، الديمقراطية ومواكبتها، التعددية الثقافية ومعاييرها، التنمية المستدامة وحماية البيئة ومتطلباتها .

٣. الأدوار والتجارب العالمية للتعليم العالي هي: إنتاج المعرفة والبحث والتطوير، والتعليم الإلكتروني والجامعات الإفتراضية، والمواءمة مع احتياجات المجتمع، وضمان الجودة النوعية والاعتماد الأكاديمي، وتنويع مصادر تمويل التعليم العالي وأنماطه ومؤسساته، ودمقرطة التعليم العالي، والانفتاح الثقافي العالمي، والتعليم البيئي والمستدام .

٤. واقع التعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة هو: ضعف إنتاجية البحث العلمي وعدم ارتباطه بالتطوير، ضعف الربط الشبكي والمعلوماتي وعدم توظيفه في التعليم، عدم مواءمته مع احتياجات المجتمع، غياب دوره في تنمية المواطنة والديمقراطية والتعددية الثقافية، وغياب دوره في التنمية المستدامة وحماية البيئة .

٥. الصورة المستقبلية لاستجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة، هي: البحث والتطوير وآليات الربط، التعليم الإلكتروني وآليات التطبيق، إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية، المواءمة مع احتياجات المجتمع وسوق العمل، المواطنة وعالمية الهوية الإسلامية، الحرية الأكاديمية والانفتاح والتعاون الثقافي، برامج التنمية المستدامة وحماية البيئة.

٦. وأخيراً، توصي الدراسة التعليم العالي السعودي ومؤسساته بـ: إنشاء جامعات بحثية وجامعات افتراضية، وتركيز آلية تعليم وتعلّم الكتروني متطورة، وإعادة الهيكلة لمؤسساته وبرامجه، والالتزام بمعايير الجودة النوعية والاعتماد الأكاديمي، وتفعيل مفاهيم التنمية المستدامة وحماية البيئة، ومفاهيم التعليم للجميع ومدى الحياة ومن أجل الحياة .

والله الهادي إلى سواء السبيل ،،،

Abstract

Saudi Higher Education Response to Globalization Challenges

Ph.D Researcher : Khaled Bin Mohammad AL-Otabi

Study Objectives: The study attempts to characterize the prospective future of Saudi higher education response in the light of globalization challenges and to answer the study questions: What globalization ?, What are the major challenges of globalization (opportunities and risks) that are related to higher education ?, What are the roles that higher education carries out in the light of globalization challenges ?, What is the reality of Saudi higher education in the light of globalization challenges ?.

Study methodology : The study follows the analytical descriptive method . It consists of seven chapters, the first chapter is designed as a general framework for the

study, chapters tow, three, four, five, and six, attempt to answer the study questions, and the last chapter is designed to present the study findings and recommendations .

Main findings of the study and its recommendations :

١. Globalization is considered a humanitarian Comprehensive phenomenon that theoretically has integrated aspects and dimensions. It consists of five major aspects : "cognitive, political, economic, cultural, social". The Globalization concept means "connecting social phenomena at various levels, limits . Influence and communication" .

٢. Globalization challenges 'opportunities and risks' that are related to the higher education, such as : knowledge production and its mechanisms, informatics and its application, economic competitiveness and its policies, culture and its varieties and criteria, sustainable development, finally environment and its requirements .

٣. Roles and international experiences for the development of higher education institutions are: Knowledge production and science research development . E-learning and virtual universities . The congruence of higher education with society needs . Guaranteeing qualitative assurance . Varying the financial sources for higher education institutions . Democratization of higher education institutions. The international cultural openness and environment and sustainable education .

٤. Saudi higher education current situation in the light of globalization challenges are : Weakness in the scientific research productivity, and lack of relatedness to new developments . Weakness in web and informational linkage and lack of application in learning, lack of congruence with society needs, absence of its role in developing concept of citizenship, democracy and cultural multiplicity, absence of its role in sustainable development and environmental protection .

٥. The future views of Saudi higher education response in the light of globalization are : Research, development, and connection mechanisms . Destructing its organization and financial affairs . The congruence with society requirements and labor market . Citizenship and the universality of is Islamic identity . Academic freedom, openness and cultural cooperation . Programs of sustainable development and environment protection .

٦. Finally**,** the study recommends Saudi higher education institutions to : Establish researchable and virtual universities . Concentrate on advanced e- learning and its application in the learning teaching process, restructure the institutions and its programs, Apply qualitative assurance and academic criterion . Activate the concepts of sustainable development and environment protection and adopt education for all, long life learning and learning for life concepts .

إهـــداء

- **إلى أمي الحنونة،** تلك الشجرة المعطاءة التي كنتُ ومازلت برعماً صغيراً من براعمها، وثمرة يانعة من ثمارها مدرستي عند صخب النهار وهدأة الليل، أمد الله في عمرها لطاعته ومرضاته، وأزان دربها وثقل موازينها كثقل تلك الأحمال التي كانت تنوء بها في صباي .

- **إلى والدي الحبيب،** ذلك الشامخ دوماً في وعورة السنين، والرجل الصامد أمام الصعاب، مدرسة البأس والعزيمة ومصدر دافعي وسر طموحي أطال الله في عمره على طاعته، وسقاه الكوثر، ونثر في دربه نفحات المسك والعنبر .

- **إلى إخواني وأخواتي** الأعزاء الذين كانوا لي كنفخات البرد في حر الهجير والمشاعل المتقدة التي تنير طريقي وأهتدي بها، إذ لم يبخلوا علي بدعمهم وتشجيعهم وآرائهم .

- **إلى أبنائي الأعزاء** (محمد، سيف، البندري، سطام، خلود)، فلذات كبدي وثمرة فؤادي، الذين كانوا لي محطة راحة بعد عناء طويل، وأنشودة فرح مستديم، حفظهم الله بحفظه، وجعلهم قرة عين لي ولوالدتهم .

- **إلى زوجتي العزيزة** أم محمد، رفيقة دربي وشريكة حياتي التي جعلت من بيتي بستاناً زهياً وروضة ندية تتخل لحظات الألم والتعب طوال مسيرتي العلمية، وكانت لي نعم المعين بعد الله، وفقها الله إلى طاعته، وأزان دربها بالورد والياسمين .

- **إلى تلك** الجباة الساجدة عبودية لرب الأرض والسماء، إلى كل مؤمن بأن فوق كل ذي علم عليم، إلى إخواني وأخواتي طلاب العلم والباحثين .

- **إلى أولئك** الرجال الذين يعملون في صمت وحكمة لقيادة التعليم العالي في بلادي المملكة العربية السعودية نحو الرفعة والتقدم إخلاصاً لربهم، وحباً لوطنهم وأداءً لأماناتهم .

- **إليهم جميعاً** أهدي هذا الجهد المتواضع، راجياً الله العلي القدير أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعنا بما نعلم ونعمل، إنه سميع قريب مجيب ،،،،،

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله المحمود في علاه المتعالي بعظمته، الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا، الذي خلق كل شيء فقدره تقديرا، أحمده جل وعلا وأشكره على نعمه التي لا تعد ولا تحصى فله الحمد والشكر ، لا نحصي عليه ثناء فهو كما أثنى على نفسه جل وعلا .

وبعد شكر الله تعالى على توفيقه وعونه بإتمام هذا العمل، أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان لسعادة **الأستاذ الدكتور / سعد بن عبد الله بردي الزهراني** أستاذ الإدارة التربوية والتخطيط الاستراتيجي بجامعة أم القرى، المشرف العلمي على هذه الرسالة، والأب الروحي لفكرتها، والبحر الجم لحمل سفينتها ووصولها إلى بر الأمان بمشيئة الله، فقد تعلمت منه الأدب قبل العلم، والخلق الرفيع في التعامل، وألفيته الموجه والمربي والأستاذ الناصح والحازم، فله مني جزيل الشكر والعرفان من قبل ومن بعد، ولن أفي بحقه إلا أن أقول جزاه الله خير الجزاء، وجعل ما يقدمه لطلاب العلم في موازين أعماله يوم له لقاء .

كما يتشرف الباحث بتقديم شكره وعظيم امتنانه لصاحبي السعادة عضوي لجنة المناقشة **الأستاذ الدكتور / محروس بن أحمد غبان** المناقش الخارجي، **والأستاذ الدكتور / زهير بن أحمد الكاظمي** المناقش الداخلي، على تفضلهما قبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها، من خلال آراءهما السديدة وتوجيهاتهما النيرة التي أسهمت في إخراجها بالصورة الحالية .

ويقدم الباحث شكره الجزيل للأساتذة الكرام أعضاء لجنة مناقشة الخطة من أعضاء هيئة التدريس بقسم الإدارة التربوية والتخطيط، وهم الدكاترة: **أ.د. علي عبد ربه، د. عبد الله الحميدي، د. سلطان مقصود، د. عبد المحسن هلال،** وذلك على ما قدموه للباحث من آراء طيبة أسهمت في تطوير الدراسة وخروجها بصورتها المأمولة ، والشكر موصول كذلك **لجميع أساتذة قسم الإدارة التربوية والتخطيط** على ما قدموه للباحث طوال مراحل دراساته العليا من تربية وعلم ومعارف ومتابعة صادقة وهادفة .

كما أقدم شكري وتقديري **لمنسوبي كليات المعلمين** على مساندتهم ودعمهم للباحث ، وخاصة **زملائي أعضاء هيئة التدريس في كلية المعلمين بمكة والطائف والباحة،** وأخص بالشكر **زملائي في قسم التربية وعلم**

النفس بكلية المعلمين بالباحة، على مساندتهم وتشجيعهم ومتابعتهم للباحث طوال فترة الدراسة، فجزاهم الله خيراً على كل ما قدموه .

وأخص بالشكر سعادة الأستاذ والمربي الفاضل **أحمد الثمالي** رئيس قسم التربية وعلم النفس وكافة أعضاء القسم ومنسوبي كلية المعلمين بالطائف على المساندة والدعم الصادق للباحث أثناء الاستعداد للمناقشة خلال الفصل الصيفي .

وأشكر كذلك سعادة الدكتور **فيصل أصلان** على توليه مهمة المراجعة اللغوية لهذه الدراسة ، والدكتور **عادل** ، والدكتور **صالح شاكر** ، والأستاذ **خالد إبراهيم** ، والأستاذ **محمد بن علي الغامدي** على مساعدة الباحث في إخراج وعرض ملخص الدراسة .

وأشكر عمي الأستاذ **فوزان بن أحمد** ، على متابعته وسؤاله ودعمه أثناء فترة دراستي ، وأشكر كذلك إخواني الأعزاء الأستاذ **بندر** ، والأستاذ **أحمد** ، الذين كان لهم الأثر في رفع معنوياتي وإذكاء حماسي للجد والاجتهاد .

ولا يفوتني أن أشكر كل من قدم لي دعماً معنوياً أو وجهني بكلمة أو نبهني لهفوة أو دلني على تقصير ممن لم يتسع الوقت لذكرهم فلهم جميعاً جزيل شكري وصادق دعائي بأن يجزي الله الجميع خير الجزاء ،،،،

والحمد لله أولاً وأخراً

الباحث

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
ملخص الدراسة	د
إهداء	هـ
شكر وتقدير	و
قائمة المحتويات	ز
قائمة الجداول	ث
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	**١**
* مقدمة الدراسة	٢
* مشكلة الدراسة وأسئلتها	٤
* أهداف الدراسة	٨
* أهمية الدراسة	٨
* منهج الدراسة	١١
* حدود الدراسة	١٢
* مصطلحات الدراسة	١٢
* الأدبيات والدراسات السابقة	١٤
* ما يستفاد من الأدبيات والدراسات السابقة	٣٦
الفصل الثاني: التعريف بالعولمة وأبعادها	**٣٨**
مقدمة	٣٩
أولا: التعريف بالعولمة	**٤٠**
١- النشأة التاريخية للعولمة	٤٠
٢- وصف ظاهرة العولمة	٤٣
٣- مصطلح العولمة	٤٣
٤- إشكالية مفهوم العولمة	٤٥
٥- الفرق بين مفهوم العولمة وغيره من المفاهيم	٤٩
٦- مسببات ومقومات ظاهرة العولمة	٥٢
٦-١: مسببات العولمة	٥٢
٦-٢: المقومات الفكرية للعولمة	٥٥
ثانياً: أبعاد العولمة	**٥٦**

١- البعد المعرفي للعولمة "التقني والمعلوماتي"	٥٧
٢- البعد الاقتصادي للعولمة "تنافسي"	٦٠
٣- البعد السياسي للعولمة "أحادي"	٦٨
٤- البعد الثقافي للعولمة "معياري"	٧٢
٥- البعد الاجتماعي للعولمة "بيئي"	٧٦
خلاصة الفصل الثاني	٧٩
الفصل الثالث: تحديات العولمة ذات العلاقة بالتعلم العالي "الفرص والمخاطر"	٨٢
مقدمة	٨٣
١- التحديات المعرفية "التقنية"	٨٤
١-١: مفهوم المعرفة	٨٤
١-٢: التحديات المعرفية	٨٥
١-٢-١: الفرص التي توفرها المعرفة للتعليم العالي	٨٦
١-٢-٢: المخاطر التي تفرضها المعرفة على التعليم العالي	٨٨
٢- التحديات المعلوماتية "الاتصال وتكنولوجيا المعلومات"	٩٢
٢-١: مفهوم المعلوماتية	٩٢
٢-٢: التحديات المعلوماتية	٩٣
٢-٢-١: الفرص التي توفرها المعلوماتية للتعليم العالي	٩٥
٢-٢-٢: المخاطر التي تفرضها المعلوماتية على التعليم العالي	١٠٠
٣- التحديات الاقتصادية "التنافسية"	١٠٣
٣-١: مفهوم التنافسية	١٠٣
٣-٢: التحديات الاقتصادية "التنافسية"	١٠٣
٣-٢-١: الفرص التي توفرها التنافسية الاقتصادية للتعليم العالي	١٠٥
٣-٢-٢: المخاطر التي تفرضها التنافسية الاقتصادية على مؤسسات التعليم العالي	١٠٩
٤- تحديات العولمة السياسية "الديموقراطية والمواطنة"	١١٢
٤-١: مفهوم المواطنة والحرية	١١٣
٤-٢: تحديات العولمة السياسية لمؤسسات التعليم العالي	١١٤
٤-٢-١: فرص العولمة السياسية	١١٥
٤-٢-٢: مخاطر العولمة السياسية	١١٨
٥- تحديات العولمة الثقافية "المعيارية والتعددية"	١٢٣
٥-١ مفهوم العولمة الثقافية	١٢٣

٥-٢: تحديات العولمة الثقافية لمؤسسات التعليم العالي	١٢٤
٥-٢-١: فرص العولمة الثقافية	١٢٥
٥-٢-٢: مخاطر العولمة الثقافية	١٢٨
٦- التحديات الاجتماعية "البيئة والتنمية المستدامة"	١٣١
٦-١: مفهوم التنمية والبيئة والتنمية المستدامة	١٣١
٦-٢: التحديات الاجتماعية "البيئة والتنمية المستدامة" لمؤسسات التعليم العالي	١٣٢
٦-٢-١: فرص العولمة الاجتماعية	١٣٢
٦-٢-٢: مخاطر العولمة الاجتماعية	١٣٦
خلاصة الفصل الثالث	١٣٨
الفصل الرابع: استجابة التعليم العالي لتحديات العولمة من منظور عالمي	**١٤٥**
مقدمة	١٤٦
أولاً:- صور الاستجابة للعولمة	**١٤٧**
ثانياً:- دور التعليم العالي في الاستجابة لتحديات العولمة	**١٤٩**
١- دور التعليم العالي في الاستجابة لتحديات المعرفية	١٥٣
تجارب عالمية في استجابة التعليم العالي المعرفي	١٥٦
٢- دور التعليم العالي في الاستجابة لتحديات المعلوماتية	١٥٩
تجارب عالمية في استجابة التعليم العالي للمعلوماتية	١٦٣
٣- دور التعليم العالي في الاستجابة للتحديات الاقتصادية "التنافسية"	١٦٥
تجارب عالمية في استجابة التعليم العالي لتحديات الاقتصادية والتنافسية	١٦٩
٤- دور التعليم العالي في الاستجابة لتحديات العولمة السياسية	١٧٣
تجارب عالمية في استجابة التعليم العالي لتحديات العولمة السياسية	١٧٧
٥- دور التعليم العالي في الاستجابة لتحديات العولمة الثقافية	١٧٨
تجارب عالمية في استجابة التعليم العالي لتحديات العولمة الثقافية	١٨١
٦- دور التعليم العالي في الاستجابة للتحديات الاجتماعية والبيئية	١٨٣
تجارب عالمية في استجابة التعليم العالي لتحديات الاجتماعية والبيئية	١٨٨
خلاصة الفصل الرابع	١٩٠
الفصل الخامس: واقع التعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة	١٩٦
مقدمة	١٩٧

أولاً: أبـرز التغيـرات المعاصـرة فـي المجتمـع الـسعودي اسـتجابة لمتطلبات العولمة	١٩٧
١- إعداد السياسة الوطنية للعلوم والتقنية	١٩٨
٢- وضع خطة لتطوير الاتصالات والمعلوماتية	١٩٨
٣- وضع السياسات الاقتصادية والتنافسية	١٩٩
٤- وضع السياسات الداعمة لتنمية الموارد البشرية	٢٠٣
٥- البرامج السياسية والثقافية	٢٠٤
٦- إعداد مشروع النظام العام للبيئة	٢٠٥
ثانياً: واقع التعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة	٢٠٦
١- واقع المعرفة في التعليم العالي السعودي	٢٠٧
١-١: واقع البحث العلمي	٢٠٧
١-٢: واقع الدراسات العليا	٢١١
١-٣: واقع المكتبات الجامعية	٢١٣
٢- واقع المعلوماتية في التعليم العالي السعودي	٢١٤
٢-١: تقنية المعلومات "البنية التحتية"	٢١٤
٢-٢: توظيف تقنية المعلومات بمؤسسات التعليم العالي السعودي	٢١٦
٣- واقع التنافسية الاقتصادية في التعليم العالي السعودي	٢١٨
٣-١: الكفاءة النوعية الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي السعودي	٢١٩
٣-١-١: التحصيل المعرفي والمهاري	٢١٩
٣-١-٢: تعزيز القيم والاتجاهات	٢٢٠
٣-١-٣: مواءمة البرامج والتخصصات	٢٢٠
٣-٢: معايير الجودة التعليمية والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي السعودي	٢٢٥
٣-٢-١: جودة الهيئة التعليمية والإدارية	٢٢٥
٣-٢-٢: جودة المناهج والبرامج	٢٢٦
٣-٢-٣: جودة وسائل الفحص والتقويم"الاعتماد الأكاديمي"	٢٢٨
٣-٣: إعداد الهيكلة التنظيمية والمالية والخصخصة في التعليم العالي السعودي	٢٢٨
٣-٢-١: التخطيط الاستراتيجي	٢٢٩
٣-٢-٢: إدارة الجودة الشاملة	٢٢٩
٣-٣-٣: إعادة الهيكلة	٢٣٠

٣-٢-٤: تمويل التعليم العالي	٢٣٤
٣-٣-٥: خصخصة التعليم العالي	٢٣٥
٣-٤: الكفاءة الكمية الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي السعودي	٢٣٦
٣-٤-١: الإهدار التعليمي	٢٣٦
٣-٤-٢: معامل الكفاية التعليمة	٢٣٦
٣-٤-٣: التوزيع الكمي لمخرجات التعليم وفقاً لاحتياجات سوق العمل	٢٣٧
٣-٤-٤ الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي السعودي	٢٤٠
٤- الواقع السياسي والثقافي للتعليم العالي السعودي	٢٤١
٤-١: الواقع الداخلي	٢٤١
٤-٢: الانفتاح الخارجي	٢٤٣
٤-٢-١: البعثات الدراسية	٢٤٤
٤-٢-٢: العلاقات الخارجية	٢٤٤
٤-٢-٣: الكراسي الجامعية السعودية	٢٤٥
٥- واقع التنمية المستدامة والتربية البيئية في مؤسسات التعليم العالي السعودي	٢٤٦
خلاصة الفصل الخامس	٢٤٧
الفصل السادس: الصورة المقترحة لاستجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة	٢٥١
مقدمة	٢٥٢
أولاً: رسالة التعليم العالي السعودي	٢٥٤
ثانياً: الأهداف والسياسات العامة	٢٥٤
ثالثاً: استجابة التعليم العالي وفقاً لكل بعد من الأبعاد وتحديات العولمة	٢٥٥
١- استجابة التعليم العالي السعودي لتحدي المعرفة	٢٥٥
٢- استجابة التعليم العالي السعودي لتحدي المعلوماتية	٢٥٩
٣- استجابة التعليم العالي السعودي لتحدي التنافسية الاقتصادية	٢٦١
٣-١: رفع الكفاءة النوعية "الداخلية والخارجية" لتعليم العالي	٢٦١
٣-٢: رفع الكفاءة الكمية "الداخلية والخارجية" للتعليم العالي	٢٦٥
٤- استجابة التعليم العالي السعودي لتحدي العولمة السياسية	٢٦٩
٥- استجابة التعليم العالي السعودي لتحدي العولمة الثقافية	٢٧١
٥-١: على المستوى الداخلي	٢٧١

٥-٢: على المستوى الخارجي	٢٧٢
٦- استجابة التعليم العالي السعودي لتحدي التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة	٢٧٣
الفصل السابع: ملخص الدراسة وأبرز النتائج	**٢٧٥**
مقدمة	٢٧٦
أولاً: ملخص الدراسة وأبرز نتائجها	٢٧٨
ثانياً: توصيات الدراسة	٣١٠
ثالثاً: مقترحات الدراسة	٣١٢
قائمة المراجع	**٣١٣**

قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	خصائص المرحلة الثالثة من تطور التعليم العالي	١٠٠
٢	برامج وتخصصات التعليم العالي السعودي عام١٤٢١/٢٠هـ(٢٠٠٠م)	٢٢١
٣	توزيع الكليات ونسبها حسب مجال الدراسة والتخصص عام ١٤٢٤/٢٣هـ(٢٠٠٣م)	٢٢٤
٤	التعليم العالي السعودي حسب الجهة والجنس والحالة التعليمية للطلاب عام ١٤٢٤/٢٣هـ(٢٠٠٣م) .	٢٣١
٥	نسبة الدرجات الجامعية "الأكاديمية" للطلبة المستجدين والمقيدين والخريجين عام ١٤٢٤/٢٣هـ(٢٠٠٣م)	٢٣٣
٦	الطلبة المستجدين والمقيدين والمتخرجون بالتعليم العالي السعودي حسب مجال الدراسة عام ١٤٢٤/٢٣هـ(٢٠٠٣م) .	٢٣٩

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- مقدمة الدراسة
- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- حدود الدراسة
- منهج الدراسة
- مصطلحات الدراسة
- الدراسات السابقة

الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة :

بدأ عصر جديد سمته ظاهرة العولمة بأبعادها المتعددة، والتي تعمقت بشكل متزايد في مختلف أرجاء العالم منذ العقد الأخير من القرن العشرين، اعتماداً على مقومتين أساسيتين هما: التكنولوجيا الحديثة "الاتصال والمعلوماتية"، ورأس المال المباشر وغير المباشر "الشركات المتعدية الجنسية والاستثمارات الأجنبية" .

كما بدأ مصطلح العولمة (Globalization) يحتل موقعاً أساسياً في العلوم الاجتماعية المعاصرة، لاغياً بعدي الزمان والمكان، ومتضمناً تغيرات واسعة ومتسارعة في المفاهيم والأولويات والممارسات على مستوى النطاق والتأثير والتواصل، وجاعلاً من العالم المترامي الأطراف "قرية كونية صغيرة"، بحيث أن أي فتح معرفي جديد أو تطور اقتصادي أو سياسي أو ثقافي .... إلخ، في أي حي من أحياء هذه "القرية" يحدث آثاراً واهتزازات مهمة في أحيائها الأخرى، وذلك صولاً إلى زيادة معدلات الترابط والتجانس فيما بينها .

ولذا بدأت المقولات التي تبشر بنهاية التاريخ وبروز عالم واحد تسوده مفاهيم وقيم وثقافة واحدة، ووفق نموذج الديمقراطية وسيادة حقوق الإنسان، وأصبح لهذه القرية الكونية "سوقا عالمية واحدة" يتم فيها تداول وانتقال كثيراً من الأشياء الملموسة كالبضائع والأشخاص ...، والأشياء غير الملموسة كالأفكار والخبرات ...، مما حدى بدول العالم إلى إنشاء "منظمة التجارة العالمية" عام ١٩٩٥م لتتولى تنظيم وتحرير التبادل التجاري بين الدول وفقاً لاتفاقيات "الجات" وقواعدها الجديدة التي تشمل الخدمات والاستثمار وحماية الملكية الفكرية وغيرها، إضافة إلى محكمة تجارية لفض المنازعات التجارية .

ويرى **الخالدي** (١٩٩٩م ، ص٣٥) أن ظاهرة العولمة لا تعد ظاهرة جديدة في الدول المتقدمة، لأنها نشأت كثمرة طبيعية لتطورها الاقتصادي والسياسي والعلمي والتقني، إلا أنها تثير تحديات عديدة أمام الدول النامية، لأن الحضور المفاجئ لها وتسارع تطورها

دون أن تكون هذه الدول مساهمة في تكوينها أو مهيأة للتعامل معها، مما أضاف عبئاً على أعباء هذه الدول لتحقيق التنمية المنشودة، إضافة إلى أن العولمة تفرض نفسها كحقيقة واقعة بل كسيرورة حتمية في بعض جوانبها، لأن الآليات والقوى التي تحركها خارج نطاق السيطرة والتحكم التقليدي للدول كافة .

وظاهرة العولمة كغيرها من الظواهر الاجتماعية تحمل في طياتها عدداً من الفرص والمخاطر التي تمثل في مجموعها تحديات العولمة، حيث تشير العديد من الدراسات المتخصصة في العولمة إلى هذه التحديات، والتي تؤثر بدورها على المجالات المعرفية والأنظمة الاجتماعية في أي دولة معاصرة، حتى إن أحداً لن يستطيع تفاديها أو تجنب تأثيراتها، ولذلك، بدأت العديد من الدول تدرك ضرورة التعامل الإيجابي مع قضايا العولمة، حيث يجد **هيجوت** (١٩٩٨م ، ص٤٨،٤٥) أن كثيراً من السلطات المحلية تطور استراتيجيات شراكة "عبر وطنية" لتعزيز وتطوير أفضل الأساليب والروابط للتجارة والتنافس، وأن قطاعات مختلفة لاقتصاد ما تعمل في أنشطة تعزز وضعها الاستراتيجي، وآخذة في الاندماج عالمياً بصورة متزايدة، سواء من خلال تشريعات وعمليات من التعليم الاجتماعي أو عبر أنشطة تسببها عوامل تغيير محددة، وذلك بهدف اللحاق بالسياسة الرابحة الراهنة .

ولأن الاختلاف بين دول العالم حول ظاهرة العولمة وما تفرضه من تحديات "فرص ومخاطر" واسع المدى ومتعدد الأوجه، وذلك تبعاً للمنظور الذي يتم التعاطي من خلاله مع العولمة، وحسب درجة التقدم العلمي والتقني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للدولة، الأمر الذي أدى إلى تعدد الرؤى والتحليلات حول تحديات العولمة وآثارها، سواء في الجانب الإيجابي منها والفرص التي تتيحها، أو في الجانب السلبي والمخاطر الناجمة عنها، إضافة إلى تباين هذه التحديات بين أبعاد العولمة المختلفة، بل وداخل البعد الواحد .

ومن هنا، تأتي أهمية معالجة ظاهرة "العولمة" بشكل موضوعي وأصيل، لأننا أحوج ما نكون لمعرفة هذه الظاهرة بموضوعها، والوعي بآثارها وتحدياتها التي تصيب حياتنا الحاضرة والمستقبلية، ومن ثم تحديد الاستجابة اللازمة للتعامل معها بشكل عام، وبشكل خاص تحديد استجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة تأثيراً وتأثراً، بحيث يكون قادراً على التعامل معها بأكبر قدر من المشاركة، وعلى استغلال الفرص التي تتيحها العولمة،

وتفادي أو تقليل المخاطر الناجمة عنها، وذلك ضمن المنظومة المتكاملة للمجتمع السعودي، وهو ما ستتناوله هذه الدراسة في فصولها ومباحثها التالية .

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

برزت ظاهرة العولمة كمرحلة مهمة من تطور العالم الحديث بتحولاتها شديدة التعقيد والتداخل، وتجلت كعملية فاعلة تدفع العالم باتجاه التغيير، لتصبح العولمة حقيقة واقعية، بحيث لم يعد بالإمكان الإنعزال عنها أو تجنب تأثيراتها على الأصعدة المحلية، بل ويرى **الخالدي** (١٩٩٩م ، ص٣٦) بأنه لم يعد السؤال المطروح أمام الدول: هل نقبل هذه الظاهرة أم نرفضها ؟، وإنما: كيف يمكن التعاطي مع آثارها وتحدياتها بأقل قدر من الخسائر والفوز بأكبر قدر من الفرص والمكاسب المحتملة ؟ .

وبشكل عام، يجد **هيجوت** (١٩٩٨م ، ص٥٠) أن المشكلة التي تطرحها العولمة هي كيفية ظهور سياسات الهوية والشعور الوطني والتكامل الاجتماعي من جديد، بحيث تستجيب لعمليات العولمة، وتستفيد من مزاياها عند المستوى المحلي، وبخاصة الرفاهية الاقتصادية، بينما يتم في الوقت ذاته الحفاظ على درجة مقبولة من الهوية والاستقلال في وجه التجانس الذي تفرضه العولمة، وبذلك، فإن العولمة تمثل تحدياً شاملاً لجميع قطاعات وأنظمة الدولة، ويأتي من أهمها نظام التعليم العالي، فهو أكثر النظم حساسية نحو التغيرات في البيئة المحيطة، والوسيلة التي يستخدمها المجتمع للتكيف مع هذه المتغيرات، ومنها العولمة .

ولذا، فإن مشكلة الدراسة تنبع من حقيقة أن صانعي السياسة التعليمية وقادة مؤسسات التعليم العالي في أي دولة يشعرون بالحاجة للاستجابة بشكل أو بآخر لما تفرضه العولمة من تحديات وتأثيرات ملموسة، سواء في البيئة الخارجية أو الداخلية للتعليم العالي .

فعلى المستوى الدولي، ركزت مؤتمرات اليونسكو ووثائقه منذ ربع قرن، خاصة وثيقة "سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي ١٩٩٥م"، ومقررات ومواد إعلان باريس العالمي بشأن التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين "الرؤية والعمل ١٩٩٨م"، على الترابط الوثيق بين تطور التربية وشبكات الاتصال في القرن القادم، وعلى ضرورة مواءمة التعليم العالي مع متطلبات المجتمع "مجتمع المعرفة"، والتي من أبرزها العولمة والتطورات التكنولوجية والمعلوماتية التي يعيشها المجتمع المعاصر، إضافة إلى توجه سياساتها إلى عولمة

التعليم عبر الإنترنت والشبكات المماثلة، بعد ما جرى تعزيز تدويله في النصف الأخير من القرن العشرين، ويرى **ألتباك** Altbach (٢٠٠٤ , P١٨) بأن التحدي القائم الآن هو إدراك الصعوبات التي تعتري الساحة العالمية الآن، من حيث العولمة والتكنولوجيا الحديثة وشبكات "الإنترنت"، والتي جعلت من إمكانية استقلال أي نظام أكاديمي بنفسه أمراً صعب في القرن الحادي والعشرين، ولذا يجب البحث عن بيئة أكاديمية عالمية تؤصل الحاجة إلى ضمان علاقات أكاديمية قائمة على مبدأ التوازن وإدراك عدم المساواة، ومن ثم إيجاد عالم يقوم من هذا الخلل في التوازن والمساواة، ويخلص **بلوم** Bloom (٢٠٠٢ , P١٠) إلى أنه قد حان الوقت لفك مشكلة التناقضات التي تحيط بالتعليم العالي في دول العالم الثالث، وإدراك أن العولمة تعتبره ضروري لإحداث التنمية البشرية المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي معاً، والبدء بالفعل في إيجاد وتطبيق حلول مقترحة لمواجهة الضغوط التي أوجدتها العولمة على التعليم العالي، وحتى نحصل على فوائد العولمة .

وعلى المستوى الإقليمي، يوصي مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي "**رؤية لجامعة المستقبل**" (١٩٩٩م ، ص١٢٠٠-١٢٥٠) بمراعاة المتغيرات العالمية المتمثلة في: النظام العالمي الجديد، وظاهرة العولمة بأبعادها الأربعة "الإنسان والآلة والموارد المادية والمالية"، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والسباق الحضاري العلمي والتقني، وذلك عند رسم السياسة وتحديد الفلسفة التعليمية لمستقبل التعليم العالي، وعند صياغة رؤى وخطط مستقبلية لمنظومة التعليم الجامعي والجامعات، ويرى **عمار** (١٩٩٩م ، ص١٢١٥) و**بدران** (١٩٩٩م ، ص١٢٣٧) بأن على التعليم العالي تقييم واقعة ورصد ومعرفة متغيرات العولمة وما تحمله من وعد ووعيد وفرص ومخاطر، ليكون قادراً على التفاعل معها، من خلال تجويد المصادر البشرية بالتعليم والتدريب المتفوق، والإلتزام بالمستويات العالمية في الإنتاج والخدمات التعليمية والبحث والتطوير، ويضيف **شهاب** (١٩٩٩م ، ص١٢٠٣) بأنه لا يمكن لأي دولة مهما كانت أن تصمد أمام المنافسة العالمية، إلا من خلال منتج "سلعي وبشري" قابل للتصدير وبه كفاءة ونوعية متميزة تصمد لمنافسة سلع ومخرجات الجامعات الأجنبية، ويرى **عبد الغفار** (١٩٩٩م ، ص١٢٥١) بأن نفكر سوياً في الإستجابة لما يحدث حولنا من تغيرات فنطور من أهداف جامعاتنا، في ظل إنتشار بعض

المفاهيم مثل العالمية والكونية والتي قد تستغل للتأثير في ثقافتنا، ويرى **النجار** (١٩٩٩م ، ص١٩) أنه لابد من إعادة هندسة فلسفة الجامعات العربية لكي تزيد من كفاءتها وقدرتها على التكيف والاستفادة من الفرص العالمية، ويوصي **بوفحوص** (٢٠٠٠م ، ص٨٢-٨٣) الجامعات الخليجية والعربية بالخروج من التقوقع على الذات والعزلة عن الآخرين، والانفتاح على الجامعات والمعاهد العليا العالمية، والاتجاه إلى عولمة التعليم العالي بتبادل الأساتذة والخبرات العالمية فيما بينها، والتشاور في المناهج، ومتابعة التوجهات العالمية في مجال تطوير التعليم العالي، والاستفادة منها وتطبيق ما يناسب منها، ويرى **الدرة** (١٩٩٩م ، ص٦) أن العولمة تمثل تحدياً هائلاً للمؤسسات العلمية والثقافية والتربوية، وعلى رأسها الجامعات، وتؤكد توصيات ندوة فاس المغربية **"الجامعة وتحديات المستقبل"** (٢٠٠١م ، ص٨-٢٣) على وضع الخطط والاستراتيجيات لأجل تفعيل التوجهات العالمية في التعليم العالي في: الإيفاء بحاجات المجتمع ومؤسساته الأخرى، وتبني مفهوم الجامعة المنتجة، وإنشاء مراكز وبرامج التميز، ودعم الاستقلال الأكاديمي، وزيادة التعاون والتكامل بين الجامعات العربية في القبول وإنتقال الطلبة بينها، وفي مجال قضاء إجازات التفرغ العلمي واستقبال الأساتذة الزائرين والإشراف المشترك وإجراء البحوث المشتركة، وإنشاء شبكات المعلومات والربط بين الجامعات العربية، والاهتمام بالدراسات المستقبلية والدراسات البينية، ويوصي المؤتمر الأقليمي لليونسكو بمسقط **"جامعة القرن الحادي والعشرين"** (٢٠٠١م ، ص٢١٣ - ٢٢٢) بزيادة مساهمة وظائف جامعة القرن الحادي والعشرين ومؤسسات التعليم العالي في تطوير البحث العلمي في عالم يتسم بالمنافسة الجادة، والعمل على تنمية وتطوير المصادر البشرية من أجل سوق العمل الذي ينشد الكفاءة والتنوع، واستغلال التكنولوجيا الحديثة والتركيز على التنمية الاقتصادية المستديمة، ولعب دوراً أساسياً في تمتين إيجابيات الثقافة وتطوير الحوار فيما بين الحضارات .

أما على المستوى المحلي، فيرى **الرشيد** (١٩٩٨م ، ص٨١)، و**ناظر** (١٩٩٨م ، ص٧١) بأن التطورات والمتغيرات العالمية تستلزم استجابة التربية والتعليم مباشرة لتحدياتها ومقابلتها والمواكبة لها، من أجل المحافظة على استمرارية التطور العلمي والتقني واستخدامه، والتأسيس للتطور الاقتصادي الجديد، والتصدي للغزو الثقافي للعولمة، ومواجهته بالسلاح

نفسه وعلى المستوى نفسه، وتمكين جيل الشباب من الاحتفاظ بذاتيته وقيمه وانتمائه، إضافة لما يتعرض له التعليم اليوم من عملية تغيير جذري بسبب التقنية الإلكترونية .

كما توصي ندوة جامعة الملك خالد بأبها "**التعليم العالي وتحدياته**" (١٤٢١هـ ، ص٩) بضرورة التجديد في التعليم العالي السعودي، واستحداث أشكال وصيغ جديدة، وتبني أساليب وصيغ غير تقليدية "هيكلية وتطويرية وتقويمية، في ضوء رؤية شاملة تعالج وتلائم متغيرات عصر العولمة والثورة المعلوماتية، وما نتج عنها من التحول المتسارع نحو عصر الثقافة الكونية والقرية العالمية، والشراكة الاقتصادية بين دول العالم، وبين القطاعين الخاص والحكومي، والانطلاقة الكبرى للتكنولوجيا والبيولوجيا الحيوية، كما يرى **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٧٠) أن نظام التعليم العالي في المملكة بحاجة قوية إلى تغييرات وإصلاحات عميقة في الشكل والمضمون والسياسة والممارسة، إذا ما أراد الوفاء بمتطلبات عولمة الاقتصاد وتحديات القرن الحادي والعشرين، ويؤكد **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٢٢١) على أن هناك حاجة لإحداث تغيير جوهري شامل في التعليم العالي السعودي، والذي لم يبدي أي إشارات تدل على إدراكه لمتطلبات العولمة الاقتصادية والتحديات التعليمية الناتجة عنها، أو على وعيه بضرورة التكيف مع التطور المتوقع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، أو لعب دور إيجابي في هذا التطور، وتوصي ندوة جامعة الملك سعود "**التربية والعولمة**" (١٤٢٥هـ ، ص٨) بضرورة استيعاب التربية لمفاهيم العولمة واتجاهاتها الايجابية وتوظيف كل ذلك لبناء نظام تربوي متطور يمتلك مقومات المرونة والمنافسة على الساحة الدولية، والاستفادة من فرص العولمة علمياً وتقنياً، وتوفير الخدمات المعلوماتية بالفصول الدراسية وإتاحة الفرص أمام الطلاب للاستفادة من تلك الخدمات .

وبناء على ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي :

ما مدى استجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة ؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة، تبرز الأسئلة الفرعية التالية :-

١. ما العولمة ؟ .
٢. ما التحديات التي تفرضها العولمة على التعليم العالي ؟ .
٣. ما الاستجابات التي قام بها التعليم العالي في ضوء تحديات العولمة ؟ .

٤. ما واقع التعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة ؟ .
٥. ما الاستجابة المفترضة للتعليم العالي السعودي لتحديات العولمة ؟ .

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة بصفة رئيسية إلى "صياغة استجابة مستقبلية للتعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة"، ويتفرع من هذا الهدف، **الأهداف الفرعية** التالية :-

١. تحديد ما هية العولمة .
٢. تحديد أهم تحديات العولمة ذات العلاقة بالتعليم العالي .
٣. تحديد الاستجابات التي قام بها التعليم العالي في ضوء تحديات العولمة .
٤. تحديد أبرز ملامح الوضع الراهن للتعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة .
٥. رسم صورة مستقبلية لاستجابة لتعليم العالي السعودي لتحديات العولمة .

وبهذا التصور تحاول الدراسة التعريف بالعولمة وأبعادها المتعددة، وتحديد تحدياتها "الفرص والمخاطر" ذات العلاقة بالتعليم العالي، ودور التعليم العالي في التعامل مع هذه التحديات، والتعرف على واقع التعليم العالي السعودي في ضوء هذه التحديات، لمعرفة مدى امتلاكه للمقومات التي تساعده على الاستجابة لتحديات العولمة، وصولاً لرسم صورة مستقبلية لاستجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة، ليكون قادراً على استغلال الفرص الناجمة عنها، والتقليل من المخاطر الناشئة عنها، انطلاقاً مما يتحلى به التعليم العالي من مزايا إيجابية تؤهلة للقيام بهذا الدور، مع ملاحظة أن هناك أدواراً أخرى تقوم بها القطاعات الأخرى في الدولة استجابة لتحديات العولمة، وهي استجابات لا تقل أهمية عما يقوم به التعليم العالي، وكلاً منها يحتاج إلى دراسة مستقلة .

أهمية الدراسة :

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من أهمية الموضوع الذي تسعى إلى توضيحة، وهو "العولمة"، الذي يعتبر من الموضوعات الحيوية في الوقت المعاصر، نظراً لتأثيره المباشر والقوي في كافة المجالات المعرفية والأنظمة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، حيث يجد **بتيجرو** (٢٠٠١م ، ص٥٥) أن القرارات العولمية تمس آفاقاً زمنية ومكانية بلغت مدى لم

يعهد من قبل، وبأنها لا تؤثر فقط على العلاقات بين الدول والمجتمعات والمؤسسات، وأنما تؤثر على علاقات الإنسان مع بقية المجتمع ومع الأجيال القادمة .

ولذا، فإن رسم صورة مستقبلية لاستجابة التعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة، أمراً في غاية الأهمية، وذلك للأسباب التالية :-

١. إثارة اهتمام الأكاديميين وصناع القرار بعلاقة العولمة بالتعليم العالي، وإثراء النقاش حولها، خاصة في هذا العصر الذي يتسم بالمتغيرات السريعة والمتلاحقة في المجالات المعرفية والاتصالات والمعلوماتية، وتنامي اتجاهات العولمة الاقتصادية واتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO)، وإنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية .

٢. إن القراءة السليمة للحاضر تحدد الرؤية المستقبلية وتتيح التنظيم المناسب للمستقبل، وهو ما أشار إليه **بتجرو** (٢٠٠١م ، ص٥٦) بأن إبداء الملاحظات عن ظاهرة العولمة وإلقاء الضوء عليها، سيعين في نهاية المطاف على أن تلهمنا أكثر مما تخيفنا .

٣. أنه لا غنى عن تصور المستقبل في رسم السياسة التعليمية ووضع الاستراتيجية، لذا يؤكد **عبد الحليم** (١٩٩٨م ، ص١٣٣)، و**عبدالغفار** (١٩٩٩م ،ص١٢٤٧) على أن المتغيرات تؤدي دوراً أساسياً في صياغة الأهداف واختيار الوسائل لمواجهة المستقبل، وأن جميع المتغيرات العالمية منها والاقليمية والمحلية، يجب أن يكون لها صداها وتأثيرها فيما نستهدفه من أهداف الجامعة، ويوصي مؤتمر جامعة القاهرة "**رؤية لجامعة المستقبل**" (١٩٩٩م ، ص١٢٦٥) بمراعاة المتغيرات العالمية عند رسم السياسة التعليمية، ووضع خطة مستقبلية لمجابهة عولمة التعليم العالي بأبعاده الأربعة "الإنسان والآلة والموارد البشرية والمالية"، وتعظيم الإستفادة منها .

٤. أن رسم صورة مستقبلية للتعليم العالي السعودي يتيح لمؤسساته التعامل مع مجموعة كبيرة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية التي يعيشها العالم اليوم بسبب العولمة، والتي يرى **الزهران**ي (١٤٢٤هـ ، ص٣٠٨) أن لهذه التغيرات أبلغ الأثر في التخطيط للتعليم العالي ووضع التصور المستقبلي له .

٥. إن رسم صورة مستقبلية يفتح المجال واسعا أمام العديد من الاستجابات للتعليم العالي السعودي وحرية الحركة والاختيار، حيث يجد **هيجوت** (١٩٩٨م ، ص٥٤

) أنه بالرغم من القيود والمتطلبات التي تفرضها العولمة، إلا أن هناك مساحة للرؤية والاختيار بين مجموعة اتجاهات وأشكال استجابات واسعة المدى وغير متناهية .

كما يؤمل أن توفر الصورة المستقبلية التي ستخرج بها هذه الدراسة، عدداً من الفوائد لمؤسسات التعليم العالي السعودي، وهي على النحو التالي :-

١. إدرك تحديات العولمة "الفرص والمخاطر" بشكل عام، والوعي بكافة المتغيرات الناتجة عنها، والتي أشار إليها **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٧٠)، و**الزهران**ي (١٤٢٣هـ ، ص٢٢١) بعدم إدراك التعليم العالي السعودي لمتطلبات العولمة الاقتصادية .

٢. إمكانية التفاعل والتكيف الإيجابي مع تحديات العولمة "الفرص والمخاطر"، والتي أشار إليها **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٧٠)، و**الزهران**ي (١٤٢٣هـ ، ص٢٢١) بعدم وعي التعليم العالي السعودي بضرورة التكيف مع التطور المتوقع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ولعب دور إيجابي في هذا التطور .

٣. مواكبة التطور الحاصل في مجال التعليم العالي بالدول المتقدمة، وبما يمر به من تطورات كمية ونوعية وأدوار متجددة وتكيف مستمر مع مستجدات العولمة وتحدياتها، لأننا نسمع الآن عن الحرم الجامعي الافتراضي، والذي قضى على قيود الزمان والمكان للتعليم، ووصل إلى مرحلة المكتبات الإلكترونية، وهي تحديات ينبغي التركيز عليها، وهو ما أشار إليه **عبد الحليم** (١٩٩٨م ، ص١٣٥)، **وبوفحوص** (٢٠٠٠م ، ص٨٣)، و**الزهران**ي (١٤٢٣هـ ، ص٢٢١) .

٤. تمثّل حركة العولمة وتحويلها للداخل، حيث يجد **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٧٠) إن الاستثمار في رأس المال البشري بالتعليم والارتقاء بمستوياته كماً وكيفاً، يعد من المفاتيح الأساسية لتمثل حركة العولمة وتحويلها للداخل .

٥. تلافي القصور في واقع التعليم العالي السعودي، والفجوة القائمة في مدى مواءمته لمتطلبات المجتمع السعودي وتغيرات سوق العمل التي تفرضها العولمة، والتي أكد عليها **الزهران**ي (١٤٢٣هـ ، ص٢٠٢-٢١٠) .

٦. التوافق مع الوظائف والأدوار الجديد للتعليم العالي في عصر العولمة، التي أوردها **نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٧٥) **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٦) **الزهران**ي (١٤٢٣هـ

، ص٥٩) وهي: التكيف مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية، والاستجابة لحاجاتها المتجددة، ولعب دور إيجابي فيها، والعمل على تطوير طبيعة عملها نفسه .

وأخيراً، فإن هذه الدراسة تتناغم مع ما ركزت عليه **خطة التنمية السابعة** (١٤٢١هـ ، ص١١١) من تهيئة الاقتصاد الوطني للتكامل والاندماج في بوتقة الاقتصاد العالمي، والتخصص القائم على الميزات النسبية والتنمية المستقبلية، وعلى المرونة والفاعلية في الاستجابة لمقتضيات وتطورات الواقع المحلي والإقليمي والدولي ومستجداته، ومع توصيات المؤتمر الإسلامي العام الرابع بمكة المكرمة "**الأمة الإسلامية والعولمة**"، خلال الفترة من ٢٣-١٤٢٣/١/٢٧هـ (٢٠٠٢م)، والتي تحدد معالم الطريق للأمة الإسلامية للتعامل مع العولمة، بتفعيل الدور التربوي لمؤسسات التعليم العالي بكافة أنواعه وتخصصاته، وقيامها بالدور المنوط بها في حماية الهوية الإسلامية والانتماء الوطني والتكافل الاجتماعي لأبناء الأمة الإسلامية من مخاطر العولمة، والاستفادة من منجزاتها في تفعيل دور وطبيعة هذه المؤسسات، وتوعيتها بحاجة المجتمع ومتطلبات السوق .

منهج الدراسة :

يملي موضوع الدراسة منهجاً في وصف ظاهرة العولمة بأبعادها المتعددة، واستنتاج أبرز تحدياتها "الفرص والمخاطر" ذات العلاقة بالتعليم العالي، وتوضيح دور التعليم العالي في التعامل مع هذه التحديات، ووصف واقع التعليم العالي السعودي في ضوء هذه التحديات، وصولاً إلى رسم الصورة المستقبلية للتعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة .

وهذا ما يعرف بالمنهج الوصفي التحليلي "**الوثائقي**"، والذي يعنى كما يرى **العساف** (١٩٨٩م ، ص٢٠٦) الجمع المتأني والدقيق للسجلات والوثائق المتوافرة ذات العلاقة بمشكلة البحث، ومن ثم القيام بتحليلها تحليلاً يستطيع الباحث بموجبه إستنتاج ما يتصل بها من أدلة وبراهين تبرهن على إجابة أسئلة البحث، ووفقاً لهذا المنهج سيقوم **الباحث** بالآتي :

١. جمع المعلومات والبيانات من المصادر المتوافرة "بحوث ودراسات علمية وكتب"، وفحصها وتنظيمها بشكل يحقق أهداف الدراسة .

٢. تحليل المعلومات والبيانات التي أمكن الوصول إليها، وتفسيرها بشكل يبرهن على الإجابة العلمية لكل سؤال من أسئلة الدراسة .
٣. عرض ملخص للدراسة، والنتائج التي توصلت لها، ومن ثم توصياتها ومقترحاتها .

حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة الحالية على رسم صورة مستقبلية لاستجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة "الفرص والمخاطر"، والمتوقع من مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية أخذها في الاعتبار، ومن أجل ذلك ستتحدد مواضيع الدراسة وفقاً للآتي :-

١. مناقشة ظاهرة العولمة وفقاً لأبعادها: البعد المعرفي، البعد السياسي، البعد الثقافي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والسير في بقية الفصول وفقاً لهذه الأبعاد .
٢. تحديد تحديات العولمة بأبرز الفرص والمخاطر ذات العلاقة بالتعليم العالي لكل بعد .
٣. رسم صورة لما ينبغي أن تكون عليه استجابة التعليم العالي السعودي بعامة والتعليم الجامعي خاصة، وهي استجابة مبنية على واقع التعليم العالي السعودي في كل بعد .

مصطلحات الدراسة :

مفهوم العولمة: تتفق هذه الدراسة **نظرياً** مع تعريف **توربون** (٢٠٠١م ، ص٩) لمفهوم العولمة بأنه: ربط الظواهر الاجتماعية بعضها ببعض على مستويات النطاق والتأثير والتواصل، أي الوعي الشامل بتواصل العوامل الاجتماعية والفاعلة على مستوى عالمي، **وإجرائياً** تتفق مع **كاظم** (٢٠٠٢م ، ص١٢٩) في أن العولمة عملية تغيير شاملة ومستمرة تحتوي على سلسلة من عمليات "الانتشار والتحول" للظواهر الاجتماعية والعوامل الفاعلة فيها، والتي لا تقف عند حد أو تمنع من قبل حاجز أو قانون، ويتزايد الوعي فيها بإمكانية صيرورة البعد المحلي عالمياً والعالمي محلياً، أي أن الظواهر تعيش حالة مكانية وزمانية واحدة.

أبعاد العولمة: وهي كما يرى **توربون** (٢٠٠١م ، ص٩) عبارة عن عملية التحول المتعدد الأبعاد للعولمة، وفقاً للمحاور المعرفية القائمة "سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي، ويجد **الخضيري** (٢٠٠١م ، ص١٩٣) انتقال هذه المحاور المعرفية إلى مفاهيم جديدة، **و**في

هذه الدراسة تعني تجليات العولمة، والتغيرات البارزة في الأبعاد: "المعرفية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية" وتتفق في إيراد هذه الأبعاد مع دراسات: **هيجوت** (١٩٩٨م ، ص١٦) **والجميل** (٢٠٠٠م ، ص٤٨) **وجيمسون** (٢٠٠١م ، ص٣٠) .

تحديات العولمة: ويعرفها **برونر** (٢٠٠١م، ص١٦٣) بأنها سلسلة من الاختلالات الجديدة والمتنوعة دولياً وفي داخل المجتمعات، والتي تفضي إلى عواقب غير مقصودة، وتعتبر شرطاً وعنصراً أساسياً للفرص والمخاطر معاً، ويرى **توربون** (٢٠٠١م ، ص٢٢) بأنها تأثيرات العولمة في الفضاء والسياقات الاجتماعية والإقليمية، وذلك من خلال المكاسب أو الخسائر المباشرة للعوامل الفاعلة فيها، أو التهديدات التي يتعرض لها الفاعلون في مواضعهم القائمة نتيجة فتح قنوات لبقية مناطق العالم، **وفي هذه الدراسة** تعني الفرص والمخاطر التي تحدثها أبعاد العولمة في البيئة الخارجية والداخلية للتعليم العالي، والتي يجب على مؤسسات التعليم العالي السعودي أن تأخذها بالاعتبار، سواء في المدى المنظور أو المستقبلي .

الاستجابة للعولمة : يرى **توربون** (٢٠٠١م ، ص٢٢،٢٧) بأنها صور الاستقبال الفعالة للعولمة، والانقسامات المتعلقة بمتطلباتها بين أشكال مختلفة من التكيف أو الاستعداد أو المقاومة، والتي تختلف بين سياق وآخر، **وفي هذه الدراسة** تعني تحديد صور الاستقبال الفاعلة للعولمة من خلال رفع قدرة مؤسسات التعليم العالي السعودي على الوعي : بالفرص والمخاطر في كافة أبعاد العولمة، وبالأدوار المتوقعة منها للتكيف مع متطلبات كل بعد، وبالتطورات العالمية الحاصلة في مؤسسات التعليم العالي استجابة لتحديات العولمة، والاستفادة منها بشكل يحقق للتعليم العالي السعودي الاستخدام الأمثل للمصادر واغتنام الفرص المتاحة واجتناب أو التقليل من المخاطر الناجمة عنها .

التعليم العالي : تعرف مقررات ومواد إعلان باريس العالمي "**الرؤية والعمل**" (١٩٩٨م ، ص٢) التعليم العالي بأنه يشمل كافة أنواع الدراسات أو التأهيل أو التدريب على البحوث التي تقدم بعد الثانوي سواء في الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى التي تعترف السلطات المختصة في الدولة بأنها مؤسسات للتعليم العالي، **وفي هذه الدراسة** يقصد

بالتعليم العالي أي مؤسسة تعليمية أو تدريبية في المملكة العربية السعودية تعطي تعليماً أكاديمياً أو تقنياً فوق الثانوي، وتمنح مؤهلاً دراسياً سواء كان دبلوماً أو بكالوريوس أو دراسات عليا، مع التركيز على التعليم الجامعي بالتحديد في الجامعات السعودية .

الأدبيات والدراسات السابقة :

كتب عن ظاهرة العولمة العديد من الدراسات والأبحاث، ولكثرة ما كتب حولها ونظراً لتعدد أبعادها وعلاقاتها وتداخلها في كافة المجالات، وجد **الباحث** نفسه أمام كماً هائلاً من المراجع والأبحاث، مما سبب صعوبة في تصنيف هذه الوثائق وتحليلها وتفسيرها .

ورغم هذه الصعوبات المنهجية، قام **الباحث** بعملية مسح لمعظم الأبحاث والدراسات العلمية التي أجريت حول العولمة، إضافة إلى أبحاث المؤتمرات المحلية والإقليمية واليونسكو التي تتناول العلاقة بين العولمة والتعليم العالي وتوجهاته في القرن الواحد والعشرين، وذلك بغية الإطلاع على أهم وأحدث ما كتب في هذا الموضوع، وخلص إلى الآتي :-

- أن الدراسات العلمية التي تتناول متطلبات العولمة وتأثيراتها على البيئة والمجتمع السعودي قليلة جداً، إذ لم يعثر **الباحث** – في حدود بحثه وإطلاعه- على دراسة علمية شاملة لأبعاد العولمة، توضح مدى استجابة البيئة والمجتمع السعودي .
- أن الدراسات العلمية التي تتناول تحديات العولمة والتعليم العالي في المملكة قليلة جداً، كما أنها دراسات تركز على بعد واحد من أبعاد العولمة .

ولذا اقتصر **الباحث** منها على الدراسات والأبحاث التي تناولت معلومات حديثة وعلمية وغير مكررة لأبعاد وتحديات العولمة، وذات العلاقة بالتعليم العالي عموماً، والتعليم العالي السعودي بشكل خاص، والتي يؤمل أن تحقق الأهداف العلمية التالية :-

١. وضع إطار نظري جديد، يمكن من خلاله فهم العولمة وتحديد أبعادها وآلياتها .
٢. تحديد أبرز التحديات التي تفرضها العولمة بأبعادها المختلفة على التعليم العالي .
٣. التعرف على الأدوار والرؤى المستقبلية للتعليم العالي في ضوء تحديات العولمة .
٤. التعرف على واقع التعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة بشكل خاص .
٥. الانطلاق من خلفية علمية قوية وواضحة في تحديد الاستجابة المستقبلية للتعليم العالي السعودي وفقاً لتحديات العولمة، وفي رسم الصورة المستقبلية له .

وقد قام **الباحث** بإيراد هذه الدراسات وفقاً للتدرج التاريخي لها، والتي روعي فيها أن تكون حديثة الإجراء، لتتركز في الفترة الزمنية بين الأعوام (١٤١٥-١٤٢٥هـ) الموافق (١٩٩٤-٢٠٠٤م)، لكي تعطي صورة حقيقية عن الواقع، وذلك على النحو الآتي :-

١- وثيقة (اليونسكو، ١٩٩٥م) سياسات التغيير والنمو في مجال **التعليم العالي:** وهي خلاصة لرؤية اليونسكو لاتجاهات التغيير والنمو الرئيسية في التعليم العالي، وتحاول صياغة آفاق مستقبلية بشأن القضايا الأساسية في هذا المجال، ومن أبرز ما جاء فيها الآتي :-

١. إن طبيعة المشكلات التي تواجه التعليم العالي أمراً يقتضي عملية إصلاح شاملة على مستوى النظام كله وعلى المستوى المؤسسي أيضاً .
٢. إن التحديات الكبرى التي تواجه التعليم العالي، تتمثل في العناوين الرئيسية التالية :-

- الملاءمة، أي دور ومحل التعليم العالي في المجتمع، وهو ما يشمل رسالة التعليم العالي ومهامه وبرامجه ومضامينة ونظم توصيلة، ومسائل كالمساواة والمحاسبية والتمويل .
- الجودة النوعية في التعليم العالي، مفهوم يشمل كل الوظائف والأنشطة الرئيسية فيه.
- التدويل، كسمة ملازمة للتعليم العالي، وتعزيزها بتوسيع عدد المدرسين والطلبة والباحثين الذين يدرسون ويتواصلون في سياق دولي بفضل التكنولوجيات الجديدة.

٣. التطورات الرئيسية في التعليم العالي تتمثل في: التوسع الكمي واقترانه المستمر بالتفاوت في فرص الالتحاق، والتباين والتنوع في أشكال البنى المؤسسية والبرامج الدراسية، والقيود المالية وتزايد ضررها على الجودة الأكاديمية وأنشطة البحوث .
٤. من تطورات وتحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية يتضح الآتي :-

- التعليم العالي يشكل أحد المفاتيح للعمليات الأوسع اللازمة لصد هذه التحديات .
- التعليم العالي يشكل عاملاً ضرورياً لتطبيق الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية .
- الحاجة إلى رؤية جديدة للتعليم العالي تجمع بين عالميته والملاءمة فيه للمجتمع المحلي.

٥. من المبادئ الرائدة لأنشطة تطوير التعليم العالي في المستقبل، المجالات التالية :-

- توسيع نطاق الالتحاق بالتعليم العالي ونطاق المشاركة فيه والتعاون الدولي الهادف .
- تعزيز الاستثمارات في التعليم العالي من أجل ضمان أساس أوسع للتمويل .
- تحسين ملاءمة التعليم العالي بالاستجابة لتحديات عالم متغير على كافة المستويات .

- رفع نوعية التعليم العالي في جميع وظائفه، وبجميع الذين يشاركون في أنشطته .
- تعزيز دور البحوث العلمية والتطوير في التعليم العالي .
- دعم الحرية الأكاديمية والاستقلال الذاتي المؤسسي، في إطار التضامن الأكاديمي .

٢- دراسة (كارتون وطويل ، ١٩٩٧م) مدخل للعولمة الاقتصادية والسياسات التعليمية: هدفت إلى تحديد تحديات العولمة، ودور الأنظمة التعليمية في سياق العولمة الثقافية ، ومن خلال المنهج الوصفي توصلت إلى النتائج الآتية :-

١. تتجاهل العولمة أنظمة القيمة والثقافة والآليات التنظيمية السياسية والاجتماعية المقبولة، وتنظر للعناصر التكوينية في حياة الأفراد والجماعات بأنها متحركة ومرنة .
٢. دور الأنظمة التربوية في سياق العولمة يتنازعه اتجاهان: الأول التأكيد على هويات محلية وثقافات معينة، والثاني التأكيد على نمو الأفراد وكفاءتهم وأمنهم الشخصي .
٣. استجابة الأنظمة التربوية للعولمة عليها أن تأخذ في الاعتبار: ضعف تأثير الأمم في السياسات التعليمية، وتطور تقنيات المعلوماتية، والتباينات الاجتماعية الإثنية والاقتصادية، ومتطلبات سوق العمل، وأهمية المعرفة العامة المستعرضة والتدريب المستمر، وصعوبة التمييز بين عالم التربية وعالم الإنتاج .

٣- دراسة (كوميليان ، ١٩٩٧م) تحديات العولمة: هدفت إلى توضيح تأثير العولمة على التعليم وأساليب السيطرة عليها، ومن خلال المنهج الوصفي توصلت إلى النتائج الآتية :-

١. ثقافة العولمة تثير مشكلتين أمام التعليم: الأولى، تحديد هوية الأفراد والجماعات، وتحقيق التكامل وسط مناخ من عدم الأمن والفردية والفقر، والثانية، تقديم التعليم في جواً من الشك والمعالجة قصيرة الأمد، بينما التعليم عملية تقدير طويلة الأمد .
٢. تفرض العولمة تحديات جديدة على التعليم، للتعريف بالعولمة وتطوير المعرفة المتقدمة واكتساب المرونة وتعلم اللغات الأجنبية، وكيفية التفكير وتبني رؤية عالمية والحوار بين الثقافات والانفتاح على المفاوضات والتصالحات، والقدرة على اتخاذ القرارات.

٤- دراسة (حداد ، ١٩٩٧م) عولمة الاقتصاد وتكوين المهارات وأثرها على التعليم: هدفت إلى تحديد تغيرات العولمة الاقتصادية على البيئة العالمية، وتحديد متطلباتها من تكوين المهارات والتكنولوجيا والاستراتيجيات، وبالمنهج الوصفي توصلت إلى النتائج الآتية :-

١. تتطلب عولمة الاقتصاد تحقيق القدرة التنافسية وإجراء تعديلات جوهرية في السلوك الإنتاجي وإدارته، وسياسات التدريب، والعمل عن طريق الشبكات، واكتساب المعرفة وتطبيقها، وسرعة التحرك والمرونة، وتوفير المهارات اللازمة لتدعيم الجودة .
٢. تتمثل تحديات التعليم في صعوبة التنبؤ بنوع المهارات اللازمة مستقبلاً، وطول فترة الاحتياج لها، وفي توفير قوة عمل قابلة للحركة وقادرة على استيعاب المهارات التكنولوجية وتطبيقاتها، وتوفير كادر علمي وفني يتصف بمهارات بحثية عالية .
٣. الاستراتيجيات المطلوبة هي توفير نظام تدريبي داخل المؤسسات الإنتاجية وتأسيس أواصر الجامعات معها، وأدخال برامج لنشر واستخدام التكنولوجيا وتطبيقاتها في الجامعات، وربط التعليم العالي بالبحث التطبيقي ونتائجه بإنتاج السلع والخدمات .

٥- دراسة (ماكجين ، ١٩٩٧م) أثر العولمة على نظم التعليم: هدفت إلى تحديد تأثير العولمة على النظم التعليمية، ومن خلال المنهج الوصفي توصلت إلى النتائج الآتية :-

١. أن الموجة الحالية للعولمة لها آثار عميقة ومتشابكة على البنى الاقتصادية والسياسية والثقافية للدول، وهذا يجعلنا نتوقع حدوث تغيرات عميقة في نظم التعليم الوطنية .
٢. أن تنفيذ اللامركزية، أدى إلى إنتاج المعرفة في أماكن العمل، وهذا الوضع بدأ يهدد المكانة المتميزة للجامعات، من حيث التنظيم والمناهج ومصادر المعرفة وطرق التقويم .
٣. أن هناك آثار غير مقصودة للعولمة في البيئة المحيطة بنظم التعليم، كتأثير وسائل الاتصال والمعلوماتية والإعلام على الجماعات المحلية، والتي تحمل صوراً ومعلومات وتنقل المعرفة والمهارات والقيم، أما مدى تأثيرها فيعتمد على تجانس المجتمعات وتنوعها وتكاملها .
٤. من استجابات للتعليم العالي الآن للعولمة: الوعي بالثقافات، وزيادة المعرفة والمهارات اللازمة للمنافسة، وتقليل أثر عمليات التكامل والتصحيح الهيكلي، وخصخصة التعليم، وتوحيد التخصصات والمناهج، تسهيل تبادل الطلاب والخريجين عبر الحدود وبينها .

٦- دراسة (ندوي ، ١٩٩٧م) العولمة وعلاقتها بالتنمية الذاتية والتعليم في **أفريقيا :**
هدفت إلى تحديد تأثير العولمة الاقتصادية على التعليم، والخيارات والحلول لهذه الآثار، ومن خلال المنهج الوصفي النظري، توصلت إلى النتائج الآتية :-

١. تطبيق المعايير الاقتصادية الليبرالية يزيد من الضغوط المالية داخل نظام التعليم، ويخفض معدلات الالتحاق، ويحد من تكافؤ الفرص، ويؤدي إلى الإضرار بمواد التعليم وظروفه، وإلى تدني مستوى الخدمة التعليمية، وتحجيم الأهداف التربوية والاجتماعية، وجعل الأولوية للجدوى والعائد المباشر وليس للاستثمار البعيد .
٢. تستغل الخصخصة الصعوبات التي تواجه الدول في القدرة على المنافسة، وفي كفاءة الأداء والنواتج والربحية، وتعمل على تحديد المناهج والأهداف التربوية، وتنمية النماذج الملائمة لمراكز النمو الاقتصادي، وإحداث نوع من الانقسام .
٣. يلعب التعليم دوراً حاسماً في استغلال الفرص وتشجيع قدرة الدولة على التنمية الذاتية، وهذا يعتمد على الالتزام بعدد من المعايير في التعليم، وهي :-
   - اعتماد سياسات الشراكة إلى حداً أكبر، وذات علاقة أوثق بالاحتياجات .
   - تشجيع الهوية الثقافية المحلية والتنمية الذاتية، لزيادة الفعالية والتوافق والابداع .

٧- دراسة (تيلاك ، ١٩٩٧م) تأثير التصحيح الهيكلي على التعليم: هدفت إلى معرفة تأثير سياسات التصحيح الهيكلي على التعليم، ومن خلال المنهج الوصفي توصلت إلى :-

١. أن تدني الإنفاق على التعليم يتم بحسب التبني الكامل لبرامج التصحيح وقسوتها .
٢. أثناء التدهور الاقتصادي تصبح الأولويات مشوهة، بحيث أن بعض جوانب التعليم المرغوب فيها يتم التخلص منها مقابل بعض الجوانب الاختيارية، أي :
   - مبادلة جودة التعليم ونوعيته مقابل التوسع الكمي في المدارس غير المجهزة .
   - مبادلة تكافؤ الفرص التعليمية مقابل الكم التعليمي ولصالح الدخول الأعلى .
   - مبادلة الاستثمار في التعليم الإبتدائي بالاستثمار في برامج التعليم العالي .
   - مبادلة زيادة الموارد المالية المخصصة للتعليم بالأنخفاض في الأسعار الحقيقية .
   - مبادلة رفض الخصخصة والعون الخارجي للتعليم، بالتخفيف من حدة ذلك .

٣. سياسات التصحيح الهيكلي لا تضع تعديلات هيكلية على سياسات التعليم، إلا أن لها آثار ضارة عليه، خاصة: الخصخصة وزيادة الرسوم لاسترداد التكلفة .

٨- دراسة (عبد الحليم ، ١٩٩٨م) المتطلبات التربوية من التعليم الجامعي في **ضوء المتغيرات المحلية والعالمية :** هدفت إلى التعرف على طبيعة هذه المتغيرات، ومدى تأثيرها على التعليم الجامعي، ومن خلال المنهج الوصفي التحليلي توصلت إلى النتائج الآتية :-

١. المتغيرات التقنية **والمعلوماتية:** حيث تحول المعلومات لطاقة متجددة للنمو والانتشار بغير حدود، وزيادة سرعة الانفتاح العالمي والتعاون الدولي والانتقال للمعلومات بين الدول، وضعف السيطرة على انتقالها وتبادلها، وجعل العالم كله قرية صغيرة .
٢. المتغيرات العلمية والمعرفية**:** حيث التطبيق العملي للاكتشافات العلمية في ميادين الحياة، واعتماد عمليات الإنتاج الاقتصادي والعمل على العلم بدرجة كبيرة .
٣. المتغيرات الاقتصادية **:** حيث القدرة التنافسية والجودة والتميز هي التي تحكم قوانين السوق، وبروز دور المعرفة والمعلومات، ونشوء تكتلات اقتصادية كبرى، وتزايد دور الشركات متعددة الجنسية، إضافة إلى فرص اتفاقيات منظمة التجارة العالمية .
٤. التغير في مفهوم العمل**:** ظهور تقسيمات جديدة للعمل تعتمد على الميزة التنافسية للأمم، وإحلال تكنولوجيا المعلوماتية في الشركات، وتغير المهارات المطلوبة من القوى العاملة، وجعلها متنوعة ومتطورة باستمرار، وذات خصائص مغايرة .
٥. المتغيرات السكانية**:** حيث زيادة السكان المضطردة تضغط على الموارد الطبيعية والبيئية والتعليمية، وتجعل من حماية مصالح الأجيال المقبلة قضية ذات أهمية كبيرة .
٦. المتغيرات التربوية**:** حيث التعليم الابتكاري واستخدام التقنيات المعلوماتية، والاتجاة نحو التعاون والتفاهم والثقافة العالمية، ومراعاة احتياجات المجتمع وسوق العمل .

٩- مقررات ومواد إعلان باريس العالمي: التعليم العالي في **القرن الحادي والعشرين "الرؤية والعمل" و" إطار أولويات العمل" (اليونسكو ، ١٩٩٨م):** هدف لإيجاد حلول لمواجهة التحديات التي تواجه التعليم العالي، والبدء في عملية إصلاح معمق له في شتى أنحاء العالم، والتي روعي فيها الجوانب الآتية : أن يكون التعليم العالي متاحاً للجميع، والالتزام بإقامة جامعات مفتوحة لتعليم الكبار "التعلم مدى الحياة"، وتعزيز قيم ومثل ثقافة

السلام، ومشاركة كل المعنيين بالتعليم العالي في تغييره وتطويره، والالتزام بالمسؤولية تجاه المجتمع وقبول المساءلة، والالتزام بالصرامة والأصالة في العلم والاندماج في مجتمع المعرفة، والتعاون والتبادل على الصعيد الدولي، ومن أهم ما جاء في هذه المقررات والمواد الآتي **:-**

١. صون مهام وقيم التعليم العالي الأساسية والعمل على تعزيزها وتوسيع نطاقها .
٢. تأكيد الدور الأخلاقي والاستشرافي لمؤسسات التعليم العالي وحريتها واستقلاليتها .
٣. الإنصاف في إتاحة فرص الالتحاق بالتعليم العالي والاستناد على معايير الاستحقاق.
٤. تشجيع التجديد في البحوث والبرامج ودعم نشاطات البحوث متداخلة التخصصات
٥. التطابق بين ما ينتظره المجتمع من مؤسسات التعليم العالي وما تقوم به بالفعل .
٦. تنويع نماذج التعليم العالي وأساليبه ومعاييره، وتوثيق روابطه وتحالفاته بعالم العمل .
٧. الاهتمام بالخبرة المكتسبة على الصعيد الدولي وبتوجهات العولمة وبتحقيق الامتياز .
٨. خلق بيئات جديدة تمكن من الاستثمار الأمثل للتكنولوجيات الحديثة في التعليم .
٩. تحسين قدرة تخطيط وإدارة التعليم العالي بشكل أكثر فعالية وترشيد الإنفاق عليه .
١٠. تنويع مصادر التمويل، على إن يظل التمويل الحكومي أساسياً، وتنميته باستمرار .
١١. الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي في العالم بتبادل المعرفة والأساتذة والطلاب .
١٢. التصديق على المعايير والاتفاقيات الخاصة بمعادلة الشهادات والدرجات العلمية .

١٠- دراسة (نجيب، ١٩٩٩م) الدور الثقافي للجامعة بين خصوصية الحداثة وتنافسية العولمة: هدفت إلى الوقوف على الدور الثقافي للجامعة وأثرها في تطوير استراتيجية التفكير الابداعي، وباستخدام أسلوب البحث المسحي الارتباطي، توصلت إلى أن المعدل التراكمي للطالب لا يدل على مستوى ثقافته، لأن نظام الامتحانات في الجامعة لا يعطي اهتمامات لقياس التفكير الابداعي، كما أن معامل الارتباط بين المستويات الثقافية للطلبة ومستويات دراستهم ضعيف جداً، وهذا يؤكد على أن الدور الثقافي للجامعة ضعيف جداً .

١١- دراسة (حجازي ، ١٩٩٩م) العولمة والتنشئة المستقبلية : هدفت إلى رسم الملامح العامة للعولمة وتحدياتها، وتحديد ملامح الشخصية القادرة على التعامل معها، ومن خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن، توصلت إلى النتائج الآتية :-

١. أن للعولمة أبعاد حتمية وأخرى احتمالية، وفيما بينهما تحمل العولمة فرص ومخاطر .

٢. أن تدرج أبعاد العولمة وتحدياتها على جدول أعمال برامج التنشئة لتوفير مقومات الاقتدار في التعامل معها إيجاباً أو سلباً، واستغلال الفرص والاحتياط من الأخطار .
٣. أن التنشئة في ظل العولمة تعاني من عدم الاستقرار في مؤسساتها وفي الحركة النمطية للمجتمع، وتعاظم دور القوى والمؤثرات غير المقننة مثل الاعلام الفضائي وتدفقاته.
٤. تفرض العولمة تحديات غير مسبوقة على التنشئة والإعداد للأدوار المستقبلية بالكم والنوعية ومستوى المهارة المهنية والخصائص الشخصية اللازمة للتكيف النشط .
٥. أن الاستجابة الأقرب إلى الواقع، هي منظور النظام المتفاوت في انفتاحه أو انغلاقه، والذي يمر بعملية دائمة من إعادة التشكل وإستعادة التوازن بالنماء أو بالتصلب .
٦. أن الهوية والانتماء في عصر العولمة، تتطلب تنمية الشخصية بكافة جوانبها وفق الانفتاح والتنوع الثقافي، وتحصين المواطنة وتعزيز مقومات المصير المشترك .
٧. الإعداد للأدوار المستقبلية في عصر العولمة، يقتضي التركيز على متطلبات العمل النفسية والذهنية والمعرفية والمهنية، ونشر ثقافة الإنجاز كمعيار في التنشئة، واتباع منهجيات التفكير التحليلي التركيبي، أي أن "يفكر عالميا، ويتصرف محليا" .
٨. التركيز في مجال التنشئة المستقبلية على مفهوم التنمية البشرية المستدامة، لأنها عملية ذات توجه مستقبلي، تراعي التكاليف البشرية والمجتمعية والبيئية .

١٢- توصيات مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي (رؤية لجامعة المستقبل ، ١٩٩٩م): والتي من أبرزها ما يتعلق بفلسفة التعليم الجامعي، وهي على النحو الآتي :-

١. مراعاة المتغيرات العالمية عند رسم السياسة وتحديد الفلسفة لمستقبل التعليم العالي .
٢. صياغة خطط مستقبلية لمنظومة التعليم الجامعي والجامعات، في ضوء النظام العالمي والعولمة، والسباق الحضاري العلمي والتقني، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية .
٣. وضع استراتيجية واضحة لمواجهة ظاهرة العولمة بأبعادها الأربعة: (الإنسان، والآلة، والموارد المادية، والموارد المالية) وتعظيم الإستفادة منها لمواجهة المستقبل .
٤. دعم التخصصات الحديثة ودمج وتغيير وتطوير التخصصات العلمية باستمرار .
٥. التحول لثقافة التعليم الابتكاري الناقد والتركيز على ابتكار التكنولوجيا وتشغيلها.
٦. الربط بين النظام التعليمي وحاجات المجتمع مثلا في قطاعات الأعمال والإنتاج .

٧. إيجاد التميز النوعي بين الجامعات، وتنميته بخلق مراكز بحثية متميزة لكل جامعة، وتأكيد أن التعليم الجامعي ليس خدمة وأنما عملية إنتاجية، لها مردود اقتصادي .
٨. دعم استقلال الجامعات مالياً وإدارياً وأكاديمياً في ضوء الاستقرار المطلوب للسياسات والخطط التعليمية مع التأكيد على الحرية الأكاديمية المسؤولة للعضو .
٩. تضييق الفجوة بين الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة، وتحديد آفاقها المستقبلية .

١٣- دراسة (ناس وعبد الكريم ، ١٩٩٩م) الجامعة والعولمة : هدفت إلى تحديد تحديات العولمة، ومدى تأثيرها على النظام التعليمي الجامعي، ودور الجامعة في مواجهة هذه المتغيرات، ومن خلال المنهج الوصفي المقارن والتحليلي توصلت إلى النتائج الآتية :-

١. أبرز تحديات العولمة هي: التكتلات الاقتصادية والتجارية، والشركات متعددة الجنسيات، وتكنولوجيا المعلومات، وإعادة الهيكلة وسياسات الإصلاح الاقتصادي.
٢. تحديات العولمة تستلزم من الدول تقديم خدمات تعليمية عبر قومية، وتدويل التعليم وفقاً لمعايير السوق العالمي، مثل: المنافسة وكفاءة الأداء والنواتج والربحية، وإعداد أفراد يمتلكون القدرة على الاستفادة من التكنولوجيا واستخدامها في برامج التعليم والإدارة التعليمية والمشكلات، وزيادة الطاقة الاستيعابية للطلاب، وتقليل التكلفة.

١٤- دراسة (التير، ١٩٩٩م) الهوية الثقافية العربية والتعليم العالي في ظل العولمة : هدفت إلى تحديد آثار العولمة السلبية على الهوية الثقافية وخصوصياتها، ودور التعليم العالي في مواجهة هذه الآثار، وباستخدام المنهج النظري توصلت إلى النتائج الآتية :-

١. أن العولمة أصبحت أمراً واقعياً، وهي تحمل إلى جانب سلبياتها فوائد وفرص كثيرة .
٢. أن تطوير أشكال وأساليب متعددة للتعامل مع العولمة والاستفادة منها أمراً ممكن، فالتعليم وخصوصاً العالي منه هو الوسيلة التي يتم عن طريقها تنفيذ هذه السياسة .
٣. لكي يقوم التعليم العالي بهذه المهمة على الوجه المطلوب، لابد أولاً من وضع فلسفة واضحة المعالم ومحددة الأهداف والوسائل التي يجب التقيد بها، والتأكيد على قيمة العمل الجاد والاجتهاد وحب التنافس والمواطنة والتسلح بالعلم وتوظيفه في الحلول.

١٥- دراسة (الدخيل ، ٢٠٠٠م) العولمة الاقتصادية ودول مجلس التعاون : هدفت إلى تحليل اتجاهات النظام الاقتصادي العالمي، واستعداد دول مجلس التعاون الخليجي للوفاء بمتطلباته، ومن خلال المنهج الوصفي توصلت إلى النتائج الآتية :-

١. أن أهم عناصر النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هي : اكتمال أجزائه بقيام منظمة التجارة العالمية WTO، وزيادة مستوى التقانة وسرعة الاتصالات، والتي جعلت من الحجم والمساحة والسرعة والخدمات أموراً جديدة، وزادت من ترابط أسواق المال العالمية، وزيادة النزعة إلى التكامل الاقتصادي بين الدول والاندماج بين الشركات، وهو تجديد في شكل ومدى النظام الاقتصادي الحر السابق، وليس في الجوهر .
٢. إن واقع دول مجلس التعاون منحرف سلباً عن متطلبات العولمة الاقتصادية جميعها، وخاصة في النزعة إلى الليبرالية السياسية والاجتماعية، ومع أسواق المال العالمية .

١٦- دراسة (بوفحوص ، ٢٠٠٠م) اتجاهات تطوير التعليم العالي في ظل العولمة : هدفت إلى التعرف على مظاهر تأثر التعليم العالي بالعولمة، والاتجاهات العالمية الحديثة في تطويره وتحديد أدواره وفقاً للعولمة، ومن خلال المنهج الوصفي توصلت إلى النتائج التالية:-

١. تكتسب عولمة التعليم العالي أهمية متزايدة في ظل الانفتاح العالمي والعولمة والطابع الدولي للاتصالات الحديثة، والتي أصبحت جميعها عناصر جوهرية لنماء الجامعات، حيث: ازدياد الحراك والروابط الأكاديمية والمهنية والبحثية بينها، وتصدير التعليم العالي من خلال العديد من البرامج والمناهج، الزيادة والتنويع في أنماطها وفقا لمتطلبات سوق العمل، وتزايد وسائل تقديم التعليم العالي بسبب تكنولوجيا التعليم.
٢. أنه في ظل التوجهات العالمية نحو العولمة بأبعادها المختلفة، برزت العديد من الاتجاهات والتوجهات المستقبلية في مجال التعليم العالي، والتي من أهمها ما يلي :-

- الاتجاه نحو ضمان النوعية بالتعليم العالي، وإنشاء نظم اعتماد معايير أكاديمية .
- الاتجاه نحو الاستفادة من تقنية المعلومات "التعليم عن بعد والجامعة الافتراضية".
- الاتجاه نحو تأكيد مواءمة التعليم العالي لاحتياجات المجتمع وسوق العمل .
- الاتجاه نحو إنتاج المعرفة والبحث العلمي، وأعمال البحث والتطوير .
- الاتجاه نحو الجامعات المنتجة، بتكامل التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع .

- الاتجاه للتنويع في أنماط وبرامج مؤسسات التعليم العالي .

١٧- دراسة (مالوترا ، ٢٠٠٠م) أولويات التعليم وتحدياته في **سياق العولمة :** هدفت إلى تحديد سياسة التعليم في عصر الاقتصاد الحر الجديد، وما الذي ينبغي أن يكون عليه المستقبل ؟، ومن خلال استخدام المنهج الوصفي توصلت إلى النتائج الآتية :-

١. تطرح العولمة إمكانيات إيجابية وسلبية معاً لسياسات التعليم، فكرتها المحورية أزدياد الفجوة بين فئات المتعلمين، وفي فرص الحصول على الدخل والتعليم والمهارات .
٢. المسائل الرئيسية في التعليم هي: من يستفيد من الفرص الإيجابية المتاحة ومن يخسر، وماذا يحدث بالنسبة للفروق الموجودة بالفعل في توصيل الخدمة التعليمية، وما أغراض التعليم في عصر العولمة، وما المعايير التي تسخدم لتحديد نوعية التعليم ؟ .
٣. أن التعليم العالي يمكن إعادة تعريفه الآن على أنه ضرورة، لأنه السبيل الوحيد للحصول على التعليم المهني والمهارات القابلة للنقل والتسويق على النطاق العالمي .
٤. إن إخضاع التعليم العالي للسياسات الاقتصادية الليبرالية ولوصفات "التكييف والمواءمة"، ستعمل على زيادة التفاوت، وستفتح ثغرات في جدار التنمية البشرية .
٥. هناك حاجة ماسة إلى استثمارات عامة، ومساعدات إنمائية للتعليم على جميع المستويات، وإلى تعليم أكثر شمولا وأعلى نوعية مما لدينا الآن .

١٨- دراسة (برونر ، ٢٠٠١م) العولمة والتعليم والثورة التكنولوجية : هدفت إلى تحديد مما تتألف الثورة الحالية في التعليم ؟، ومن خلال المنهج الوصفي توصلت إلى الآتي:-

١. يتعرض السياق الذي يعمل فيه التعليم وأهدافه، لتحول عميق وسريع بفعل قوى مادية وفكرية خارج نطاق سيطرة الجماعة التعليمية، وتحمل معها نتائج محتومة .
٢. إن اقتران القوتين العولمة والثورة التكنولوجية "مجتمع المعلومات" يسفر عن سلسلة متنافرة من الاختلالات الجديدة دولياً وداخل المجتمعات، ولها عواقب غير مقصودة.
٣. أن التعليم أكبر من وسائلة التكنولوجية، لأنه ينطوي على مبدأ تكويني، ومهمة اجتماعية وثقافية، وسيواصل اعتماده على مكوناته البشرية والقيمية .

٤. أن حجم الشبكات العالمية وكثافتها، وتأثيرها، تجبر الدول على إعادة النظر في علاقات التعليم وأواصره بالسياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة، وتوجد سياقات وبيئات جديدة يجري فيها تعليم الأفراد مستقبلاً، وتسهل هذه العمليات .

٥. أن التحديات التي تقدمها العولمة والثورة التكنولوجية للتعليم، هي كما يلي :

- المعرفة: وتفرض تحدي ظهور ما يعرف بـ"الفجوة المعرفية" .
- التكنولوجيا: وتفرض تحدي كيفية استخدامها في التعلم، وصولاً لشبكة الإنترنت
- القنوات والوسائط: وتفرض تحدي "فيض المعلومات"، والفاصل الرقمي .
- الاستعداد والميول: وتفرض تحدي الحاجة إلى المرونة والاهتمام بالخصائص .
- الحدود: تفرض تحدي التنافس بين الأفراد، والأداء التعليمي، والفاعلية والكفاءة.
- الاتجاهات: وتفرض تحدي التعددية الثقافية، وتنظيم سلوك الناس معيارياً ومحلياً .

١٩- دراسة (ميتلشتراس ، ٢٠٠١م) تحديات جديدة أمام التعليم والبحث في **ظل الاقتصاد الكوكبي:** هدفت إلى تحديد الاحتياجات الكوكبية من التعليم والبحث بشكل مناسب، ومن خلال استخدام المنهج الوصفي توصلت إلى النتائج الآتية :-

١. في ظل العولمة تتغير الهياكل الاقتصادية الاجتماعية، وتتلاشى العزلة المؤسسية، وهذا التطور يؤثر على التعليم الأكاديمي والبحث العلمي .

٢. أن العولمة والتكنولوجيا أوجدت علاقة ديناميكية بين كل أشكال البحث، وخلقت نوعاً من المثلث البحثي، أضلاعه هي: التنظيري، والتطبيقي، والموجه للمنتج .

٣. أن التعليم بالأطر التخصصية لم يعد ملائماً الآن، حيث لا يوجد تماثل بين تطور المشاكل والتخصصات، ولذا ينبغي التوجه نحو التخصصات البينية التي تمكننا من رؤية الأشياء بشكل علمي وتوسع قدراتنا على التعامل مع المشاكل وتوقعها .

٤. تنطوي بينية التخصصات على تنافس المشاكل العلمية، وقدرة على التفكير المتوازي ، والتساؤل عما مالم يتساءل عنه الآخرون، وعلى عبور التخصصات المعرفية في التعليم والبحث، وهو ما يلائم احتياجات العولمة والتكنولوجيا .

٢٠- توصيات المؤتمر الدولي بمسقط (جامعة الفرن الحادي والعشرين ، ٢٠٠١م) :
هدف المؤتمر لدراسة وتحليل التحديات والتأثير المستقبلي للعولمة على مؤسسات التعليم العالي، ودورها في المواجهة، خاصة عولمة الثقافة والخصخصة، وكان من أهم التوصيات:-

١. تنويع مؤسسات التعليم العالي من حيث مستويات الدراسة وأساليبها وبرامجها .
٢. استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي التقليدي والتعليم عن بعد .
٣. وضع السياسات والآليات والأساليب لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي .
٤. قيام مؤسسات التعليم العالي بدور ريادي لصيانة الإرث الثقافي والعلمي العالمي، وفي تطوير التراث الوطني لمجتمعاتها بما يحافظ على التنوع الثقافي والحضاري .
٥. زيادة مساهمة مؤسسات التعليم العالي في تطوير البحث العلمي، وذلك من خلال شراكات وتعاون مع كافة المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني.
٦. إقامة علاقات تعاون مع مؤسسات التعليم العالي الخاصة لتطوير أنظمتها وأنشطتها.

٢١- دراسة (الحارثي ، ١٤٢٢هـ) دور التربية الإسلامية في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة :هدفت إلى استشراف آثار ظاهرة العولمة على المجالين الثقافي والتربوي، وإبراز دور التربية الإسلامية في مواجهتها، وباستخدام المنهج الوصفي توصلت إلى الآتي :-

١. أن المحصلة النهائية لآثار العولمة تتجسد في المنظومة الثقافية، من خلال عولمة الثقافة وبث ثقافة العولمة، والتي هي اختراق للثقافات وتهميشها لمصلحة الثقافة الأمريكية .
٢. أن البيئة المدرسية في عصر العولمة تغيرت، من حيث الاعتماد على التقنية بشكل أكبر، وما لذلك من تداعيات اجتماعية وأخلاقية، والتي تتبلور في توحيد الآراء والأذواق، والتجانس والتقارب مع سائر المناهج المدرسية العالمية، والتركيز على المؤهلات المقبولة لدى أصحاب الشركات، وبما يخدم صناع العولمة .
٣. للتربية الإسلامية دوراً كبيراً في توعية الناس بحقيقة ظاهرة العولمة وكيفية التعامل معها، وتقديم النموذج الإسلامي العالمي الرسالة، والصالح لكل زمان ومكان .
٤. للتربية الإسلامية دوراً في تفعيل مبدأ استمرارية التعليم، ومبدأ التعليم التعاوني، ومبدأ التكافل الاجتماعي، ليعتاد الطالب على البذل والتضحية والإيثار، مع الوعي بحاجة المجتمع ومتطلبات سوق العمل، ليجد الخريج له فرصة عمل تحميه البطالة .

٢٢- دراسة (نصار وتقي ، ٢٠٠٢م) جودة مؤسسات التعليم العالي في **عصر العولمة :** هدفت إلى تحديد تحديات العولمة وتغيراتها في المجتمع المعاصر، ووضع أهداف للجودة في مؤسسات التعليم العالي تتواءم معها، ومن خلال المنهج الوصفي المكتبي توصلت إلى الآتي :

١. العولمة تمثل استمراراً لأحد جوانب الحداثة، بإزالة العوائق من أمام العلاقات الاجتماعية وانتشالها من سياقات التفاعل محلياً، وإعادة ربطها عبر الزمان والمكان .
٢. العالم يقع حالياً تحت تأثير عدد من التيارات والتحولات الكبرى التي تشكل وجه الحياة فيه، والتي لها انعكاساتها على التعليم العالي، ومن أهم هذه التيارات الآتي :-

- تيار الاتصال المتبادل، مما شجع على ظهور أنماط من التعليم العالي تعصف بحدود الزمان والمكان، والتي تعتبر بمثابة شبكات عالمية للترابط الأكاديمي .
- تيار ضغط الزمان، مما أدى للاهتمام بقضايا التعليم العالي وعلاقته بالهوية القومية والغزو الثقافي وهجرة العقول المبتكرة، والتركيز على الإبداع والتجديد في المعرفة .
- تيار تفكيك المؤسسات، أدى لظهور كيانات صغيرة ذات طابع خاص للقيام بمهام علمية وتعليمية محددة تعتمد على التمويل الخاص وقياس الأداء وتقويمه والمحاسبية .
- تيار الاقتصاد المعرفي، أدى إلى أن رأسمال مؤسسات التعليم العالي معرفياً، وإعتماد مكانتها على قدرتها لإنتاج وتحليل المعرفة، واعتبار أن التعلم هو المنتج الأساسي لها.

٣. الجودة في مؤسسات التعليم العالي تعني الشخصية الأساسية، والجوانب الموروثة، ودرجة التميز، والخاصية المميزة، وفق منظور عالمي نوعي متكامل لمكوناتها .

٢٣- دراسة (نوفل ، ٢٠٠٢م) الجامعة والمجتمع في **القرن الحادي والعشرين:** هدفت إلى التعرف على مستقبل الجامعة والتعليم العالي، وعلى الأنماط الجديدة من المؤسسات وأساليب التعليم والتعلم، ومن خلال المنهج الوصفي توصلت إلى النتائج الآتية :-

١. أن هناك مجموعة تحديات تفرض على الجامعة التقليدية أن تتغير، أبرزها الآتي :-

- المعلومات/المعرفة، والتي تغيرت طبيعتها وطرق التعامل معها والوصول إليها وعمرها ووظيفتها... الخ، مما يؤثر في العلم والتعليم شكلاً ومضموناً .
- تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي غيرت من طبيعة الحياة وشكل المؤسسات التعليمية على نحو جذري، كالجامعة الإلكترونية "الافتراضية" وشبكة الإنترنت .

٢. أن العولمة تحمل في طياتها اتساع فرص الوصول إلى التعليم العالي، وتحمل تدهوراً وضعفاً في نوعية التعليم، كما أن مستقبل التعليم العالي يبدو أكثر ارتباطاً بأنظمة "المعلومات والاتصالات" الجديدة، والنظم الافتراضية، والشبكات المعلوماتية .
٣. يحس العاملون في التعليم العالي بوطأة تيار العولمة الجارف، كالنقص في الموارد، وتضاؤل الدعم والتمويل الحكومي، والحاجة إلى التنافس على المستوى العالمي، والحاجة إلى إعادة الهيكلة والاندماج والتكتل ... الخ .

٢٤- دراسة بلوم (Bloom , ٢٠٠٢) "Mastering Globalization: From-Ideas To Action On Higher Education Reform" **الوعي بالعولمة: من الأفكار إلى التطبيق** في **إصلاح التعليم العالي" :** هدفت إلى إثبات أهمية إصلاح التعليم العالي ودوره في التنمية في ضوء تحديات، ومن خلال المنهج الوصفي توصلت إلى النتائج الآتية :-

١. يعد التعليم العالي ضروري لإحداث تنمية بشرية مستدامة وتحقيق نمو اقتصادي معاً.
٢. تمثل العولمة ضغوطاً جديدة على التعليم العالي، ولذا أصبح الإصلاح ضرورة ملحة فيه، كما جعلت البحث عن مصادر تمويل إضافية للتعليم العالي أمراً ملحاً .
٣. الأفكار الجيدة عن الإصلاح ليست كافية ولكن يجب التركيز على التطبيق الفعلي .
٤. سياسة المجتمع ابتكرت وسائل إصلاح كثيرة لكنها عند التطبيق دون المستوى .
٥. وأخيراً، حان الوقت لفك مشكلة التناقضات التي تحيط بالتعليم العالي في دول العالم النامي، ويجب على المسؤولين عن التعليم العالي البدء بالفعل في إيجاد وتطبيق حلول مقترحة لإصلاح التعليم العالي، وذلك حتى نحصل على فوائد العولمة .

٢٥- توصيات المؤتمر الإسلامي العام الرابع (الأمة الإسلامية والعولمة ، ١٤٢٣هـ):

هدف المؤتمر تحديد معالم الطريق للأمة الإسلامية للتعامل مع تحديات العولمة، ومن خلال مناقشة العديد من القضايا والدراسات توصل إلى عددٍ من التوصيات، أهمها الآتي :-

١. التوسع في التعليم الإسلامي ومعاهده، وتعميم تدريس الثقافة الإسلامية لكل المراحل الدراسية، وصبغ المواد بالصبغة الإسلامية لمعالجة مشكلات العصر .
٢. التوسع في إنشاء جامعات ومراكز ومعاهد خاصة بإعداد وتدريب القوى الفنية والماهرة، في مجالات العلوم والتقنية التي تدعم الإنتاج ورأس المال الإسلامي .

٣. إعطاء البحوث العلمية والتطويرية الأولوية في الإنفاق، مع وضع الخطط لنقل التقنيات المتقدمة للعالم الإسلامي، واستقطاب الخبرات والعقول المسلمة المهاجرة .
٤. إيجاد خطط تعليمية للنهوض بالمبدعين في العالم الإسلامي، ودعمهم علمياً وثقافياً وتربوياً، مع ضرورة الاهتمام بالشباب وقضاياهم عقدياً وفكرياً وثقافياً وسلوكياً .
٥. تنفيذ برامج تعليمية لتحصين المجتمع المسلم والمحافظة على هويته مقابل ثقافة العولمة.
٦. التجديد والاجتهاد القائم على الضوابط التي قررها علماء الأصول، خاصة في ما استجد من مجالات الطب والعلوم والتقنية، مع الاستعانة بالمتخصصين فيها .
٧. اعتبار الحوار بين الحضارات نافذة مفتوحة للتعريف بالإسلام، ولمعرفة الإسلام على حقيقته، وأنه دين الرحمة والعدالة والتعاون والسلام، وأنه ينبذ الغلو والإرهاب .
٨. التحذير من بعض البرامج التي تعرضها مؤسسات الأمم المتحدة المتعلقة بالأسرة والمرأة والطفل في إطار العولمة الاجتماعية، والتي تتضمن أمورا حرمها الإسلام .

٢٦- دراسة (الغامدي ، ١٤٢٣هـ) التربية الإسلامية وتحديات العولمة : هدفت إلى تحديد أبرز تحديات العولمة في المجالات الاقتصادية والتربوية والقيمية، وإبراز دور التربية الإسلامية في مواجهتها، ومن خلال المنهج الوصفي التحليلي توصلت إلى النتائج الآتية :-

١. أن العولمة قائمة على العلمانية ومنبثقة من قيمها واخلاقياتها، وتحاول أن تفرضها على العالم من خلال مناهج للتربية والتعليم تتوافق معها، وتحقق التجانس بين دول العالم، بينما يؤكد العالم الإسلامي أن قيام الحضارات وازدهارها يتم من خلال الحوار بين الحضارات والتفاعل البناء فيما بينها، وحماية حقوق الإنسان الأساسية .
٢. أن مقررات العولمة تنطلق من الفردية والأنانية والجشع، ولا تشعر بالحس الإنساني الجمعي، وتتجاهل الثوابت العميقة التي تحرك الأفكار والمواقف في قضايا الأمم .
٣. هناك حاجة ملحة أكثر من ذي قبل إلى بعث وإحياء القيم الإسلامية الأصلية في نفوس أجيال الأمة، وإعادة بناء هيكل تربوي وتعليمي يستمد قوته وحيويته من الأصول الإسلامية للتربية ويتماشى في معطياته وتطبيقاته ووسائله مع العصر .
٤. العولمة ليست شر محض يجب مقاومته، لذا يجب التعامل معها وفق معيار الإسلام .

٢٧- دراسة (الغامدي ، ١٤٢٣هـ) التحديات الاجتماعية للعولمة وموقف التربية الإسلامية منها : هدفت إلى تحديد أبرز التحديات الاجتماعية للعولمة على الفرد والمجتمع ودور التربية الإسلامية في معالجتها، وباستخدام المنهج الوصفي توصلت إلى النتائج الآتية:-

١. تسهم العولمة في أبعاد الأسرة عن دورها التربوي، ونشر ثقافة الاستهلاك بالمجتمع، ورفع نسبة الجريمة وأنواعها، ورفع نسبة المهاجرين، وزيادة الاضطرابات العرقية .
٢. تهدف العولمة إلى طمس الهوية الوطنية لدى أفراد المجتمع، وبخاصة الشباب، ونشر الفساد عبر وسائل الإعلام، والتشكيك في الإسلام واتهام المسلمين بالإرهاب .
٣. تعتبر التربية الإسلامية الأسرة أساس المجتمع، والاستهلاك وسيلة لا غاية، وتحمي المجتمع من الجرائم بأنواعها وتطبق الحدود ، وتحارب أشكال الفقر والاضطهاد .
٤. تؤكد التربية الإسلامية على الانتماء الوطني، الذي يربط الحكام والأفراد بالأرض التي يقيمون عليها وفقاً للحقوق والواجبات التي يؤديها كلاً منهم، وتدفع بهم إلى الاعتزاز بدينهم، باعتباره منهج رباني متوافق مع الحياة ونوازع النفس .

٢٨- دراسة (غبان ، ١٤٢٣هـ) عولمة الاقتصاد والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية "الآثار والمضامين والمتطلبات" : هدفت للوقوف على الآثار العامة لعولمة الاقتصاد وتحدياتها ذات الصلة بالتعليم العالي، وتحديد أبرز مشكلات التعليم العالي الجامعي السعودي التي تحد من تعاطيه الإيجابي مع معطيات العولمة، وتحديد أوجه تطويره ليواكب بفعالية هذه المعطيات، وباستخدام المنهج الوصفي الوثائقي، توصلت إلى النتائج الآتية :-

١. عولمة الاقتصاد مليئة بالفرص والمخاطر، مما يستدعي إدخال تعديلات جوهرية على مستوى الفكر والسياسة والممارسة في مختلف الميادين، من أجل اقتناص فرصها .
٢. الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والارتقاء بمستوياته كماً وكيفاً، يعد من المفاتيح الأساسية لتمثل حركة العولمة وتحويلها للداخل والتكيف معها .
٣. يشيد الخطاب التربوي السعودي بأهمية التعليم العالي ويرسم له أهدافاً وسياسات طموحة لكن الممارسات والنتائج الفعلية تكشف عن أوجه قصور عديدة ومتنوعة.
٤. إن نظام التعليم العالي في المملكة، عليه أن يتخذ مساره لعصر العولمة في ظل مناخ محلي أكثر قسوة من حيث قيود الموارد وخفض الإنفاق العام .

٥. إن نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بحاجة قوية إلى تغييرات عميقة في الشكل والمضمون وفي السياسة والممارسة، وليس مجرد تغييرات توفيقية أو جزئية، وذلك إذا ما أراد الوفاء بمتطلبات العولمة وتحديات القرن الحادي والعشرين .

٢٩- دراسة (الزهراني ، ١٤٢٣هـ) مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية : هدفت إلى التعرف على احتياجات سوق العمل السعودي وواقع مؤسسات التعليم العالي السعودي من حيث القدرة الاستيعابية والتوزيع التخصصي، ومواءمة مخرجاتها لمتطلبات سوق العمل، ومن خلال المنهج الوصفي التحليلي، توصلت إلى عددٍ من النتائج، أبرزها الآتي :-

١. احتياجات سوق العمل السعودي من التعليم العالي، تتركز في التخصصات: الطبية والصحية، الهندسية والتقنية، وإدارة الأعمال والخدمات المالية والتجارية، والسياحة والفندقة، والحاسب الآلي ونظم المعلومات، والتكنولوجيا المتقدمة .
٢. هناك فجوة بين ما يقوم به التعليم العالي السعودي من أدوار وما ينتظره المجتمع منه
٣. أن توزيع الطلاب المستجدين والمقيدين والخريجين حسب التخصصات بمؤسسات التعليم العالي، يعبر عن خلل في الأولويات، ولا يعكس احتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة، ولا يتماشى مع الطلب الراهن والمستقبلي لسوق العمل .
٤. أن مؤسسات التعليم العالي السعودي لم تبدي أي إشارات تدل على إدراكها لمتطلبات العولمة الاقتصادية والتحديات التعليمية الناتجة عنها، وهو ما يتضح من : عدم مواءمة محتوى البرامج التأهيلية والمهارات لمتطلبات سوق العمل من حيث المرونة أو القدرة على المنافسة أو التدريب المستمر والتحولي، وعدم تركيزه على القيمة المضافة المؤثرة في الإنتاجية والنمو، وعدم أهتمامها بالخدمات واستخدام التكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى عدم التركيز على العلوم والتخصصات الحاسمة للتقدم الاقتصادي، والتي من أهمها علوم: التقنية، والتكنولوجيا الحيوية، والاتصالات عن بعد، والحاسب، إضافة إلى عدم التركيز على التطبيقات العملية، وعدم إشراك المؤسسات الإنتاجية في صياغة الخطط والبرامج التعليمية والتدريبية .

٥. ضعف مواكبة التعليم العالي السعودي للتطور الكمي والنوعي الحاصل في الدول المتقدمة، وبما يمر به من أدوار متجددة وخاصة في: تحقيق الجودة الشاملة، ووضع معاييرها وأسسها، والاستفادة من تقنية المعلومات، وتأسيس البنية التحتية اللازمة لها، ودعم مفهوم التنمية البشرية المستدامة والتعريف به، ودعم ثقافة السلام، وتضمينه في المناهج والمناشط التعليمية، ومفاهيم تطوير إدارة التعليم العالي وتقويمه، وتنويع مصادر تمويله، والتمشي مع التطورات العلمية والتكنولوجية في الإدارة الأكاديمية، وحل مشكلة عدم مواءمتها لمتطلبات التنمية من القوى البشرية .

٦. أن هناك حاجة لإحداث تغيير جوهري شامل في التعليم العالي، وذلك وفق خطة وطنية شاملة للتغيير تتكامل فيها جهود كل القطاعات ذات العلاقة وتتوافر لها الميزانيات والبرامج والاستراتيجيات المطلوبة للتنفيذ .

٣٠- دراسة (الزهراني ، ١٤٢٤هـ) تصور مستقبلي للبحث العلمي بالجامعات السعودية في **ضوء التغيرات المعاصرة :** هدفت إلى وضع تصور مستقبلي للبحث العلمي بالجامعات، وباستخدام المنهج الوصفي وأسلوب "دلفاي"، توصلت إلى النتائج الآتية :-

١. وجود مجموعة كبيرة من التغيرات والعقبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية، التي لها أبلغ الأثر في وظيفة البحث العلمي بالجامعات، والتي تحول دون الاستفادة من البحث العلمي في الجامعات السعودية بالطريقة المثلى .

٢. وجود توقعات مؤكدة الحدوث لوظيفة البحث العلمي في الجامعات السعودية هي:

- الاستفادة من شبكة الإنترنت في إعداد البحوث العلمية، وتوفيرها للأعضاء .
- زيادة دور البحث العلمي في حل مشكلات المجتمع وتوضيح موقف الإسلام منها
- تطوير المراكز المتخصصة في البحث العلمي التقني والتطبيقي .

٣. يقوم التصور المستقبلي للبحث العلمي بالجامعات السعودية على: الاستفادة من شبكة المعلومات الإلكترونية، وتفعيل دوره الثقافي والاقتصادي، وإدارته وتنظيمه .

٣١- دراسة (السريحي ، ١٤٢٤هـ) تأثير العولمة على الأداء في **المنظمات العامة** : هدفت إلى التعرف على آثار العولمة على الأداء في المنظمات العامة، ومستويات الأداء المطلوب في عصر العولمة، وباستخدام المنهجي الوصفي "الميداني"، توصلت إلى الآتي :-

١. وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لصالح مستويات الأداء في عصر العولمة .
٢. أن عملية تحسين الأداء وتطويره في المؤسسات العامة في المملكة يعتبر شرطاً جوهرياً لبقاء هذه المؤسسات في عصر العولمة، لأن العولمة تؤثر تأثيراً جذرياً فيها .
٣. أن أهم أسباب عدم وصول المنظمات العامة إلى المستويات المطلوبة في عصر العولمة هي: الهياكل الهرمية، والمركزية الشديدة، وانعدام المرونة، ونظم الاتصالات القديمة.
٤. أن المؤسسات العامة في المملكة لا تعمل وفقاً لمنظومة العمل الإداري الحديثة، والتي تتطلب العمل وفق التخطيط الاستراتيجي ونظام الجودة الشاملة وهندسة الإنتاج .
٥. لا يوجد إدراك كامل وحقيقي لظاهرة العولمة بكافة إيجابياتها وسلبياتها من جانب المؤسسات في الدولة، أو اهتمام ببحوث ودراسات حول ظاهرة العولمة وتأثيراتها .
٦. يتطلب الوصول إلى مستويات الأداء في عصر العولمة استخدام الأساليب الإدارية الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة في إتخاذ القرارات، والاهتمام بالبحوث والدراسات، والتمتع بالمهارات الإدراكية والسلوكية والفنية، وزيادة البرامج التدريبية والاستفادة من الإدارة المعلوماتية والتراكم المعرفي، والاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي .

٣٢- دراسة ألتباك (Altbach , ٢٠٠٤) "Globalization And University: Myths And Realities In An Unequal World" **العولمة والجامعة: حقائق ومغالطات في عالم غير متوازن:** هدفت لكشف حقائق العولمة والتدويل في التعليم العالي، وكيفية تأثير العولمة على التعليم العالي في الدول النامية، وبالمنهج الوصفي توصلت إلى النتائج الآتية :-

١. أن تأثير العولمة في التعليم العالي حقيقة حتمية لا مناص منها، فالأكاديميات تاريخياً كانت ذات نظرة دولية، وكانت عادة ما تتميز بعدم المساواة، كما أن التكنولوجيا الحديثة، وشبكات الإنترنت، وزيادة وسائل الاتصال، وتدفق الطلاب في التعليم العالي عبر الحدود، كل هذا زاد من سطوة وتأثير العولمة، ولذا فإنه لا يوجد نظام أكاديمي في القرن الواحد والعشرين يمكنه أن يستقل بنفسه .
٢. أن التحدي القائم الآن هو إدراك الصعوبات التي تعتري الساحة العالمية، والبحث عن بيئة أكاديمية عالمية تؤصل الحاجة إلى علاقات قائمة على مبدأ التوازن ،ولذا فإن

إدراك عدم المساواة هو الخطوة الأولى ، والثانية خلق عالم يزيل الخلل في التوازن، وهاتين المهمتين في مجال السوق والضغوط الهائلة على التعليم العالي ليست سهلة .

٣. أن العولمة ليست صنواً شبيهاً لحركة استعمارية في القرن الواحد والعشرين .

٣٣- توصيات ندوة جامعة الملك سعود (التربية والعولمة ، ١٤٢٥هـ) : هدفت إلى مناقشة خمسة محاور رئيسية للتربية في ظل العولمة، وهي: الهوية الإسلامية، والثابت والمتغير في قضايا المناهج، والتربية وفلسفتها، وأدوار المعلم والمتعلم، وأدوار المؤسسة التعليمية، وفي ضوء ما تم عرضة من بحوث ودراسات، تخرج بالعديد من التوصيات، من أبرزها الآتي :-

١. الالتزام بالإسلام إطاراً مرجعياً لثقافة الأمة يحقق التحصين الكامل ويحول دون الاختراق، والعمل على تكريس فكرة أن الإسلام نظام حياة شامل .
٢. صياغة مشروع حضاري لحفظ خصوصيات أمتنا العربية الإسلامية المتمثلة في الدين واللغة والتاريخ والعادات والتقاليد الايجابية، والتعريف بها في ظل العولمة .
٣. تطوير المناهج التعليمية لمساعدة الطلاب على فهم العولمة وكيفية التعامل معها، من خلال تطبيق فكرة التعليم المتوائم مع العالمية، وغرس سلوكيات حب الاستطلاع العلمي، وتنمية التفكير الناقد والإبداعي الفكري، والتأكيد على مفاهيم التعلم الذاتي، وممارسة أساليب الحوار، وتدريس موضوع العولمة لطلاب الجامعة .
٤. استيعاب التربية لمفاهيم العولمة واتجاهاتها الايجابية وتوظيف كل ذلك لبناء نظام تربوي متطور يمتلك مقومات المرونة والمنافسة على الساحة الدولية .
٥. التحول من الحتمية التكنولوجية إلى الخيار التكنولوجي، بما يضمن توظيفها لمصلحة الإنسانية، والعمل على محو الأمية التكنولوجية لطلاب التعليم العالي .
٦. إعادة النظر في الدور الحضاري للمعلم، من خلال تدريبه على توظيف عصر العولمة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في مجالات التعليم، وفهم المجتمع

والمتغيرات العالمية المعاصرة، والتحول من كونه ناقل للمعرفة إلى مشارك ومطور لها، وقادر على التفاعل المستمر مع تحولاتها، ومساعد الطلاب على تطوير قدراتهم المعرفية .

٧. توفير الخدمات التي تقدمها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالفصول الدراسية والمكتبات، وإعادة تنظيمها وتجهيزها لتتيح الفرص أمام الطلاب للاستفادة منها .

٨. تطوير المؤسسة التعليمية انطلاقاً من تحليل وفهم لمتطلبات مجتمع المعرفة والمعلومات يشارك في صياغتها مختلف أطراف العملية التربوية والمؤسسات ذات العلاقة، اعتماداً على إعادة هيكلة البنية المعرفية للمؤسسة، والتقنيات والوسائط الحاسوبية .

٩. تطبيق إستراتيجية التعليم الشامل في التربية لمواجهة تأثيرات العولمة المتعددة .

١٠. التأكيد على دور مؤسسات المجتمع المدني في تحصين الشباب ضد أثار العولمة .

١١. ضرورة الاستفادة من فرص العولمة علمياً وتقنياً في تحسين أوضاعنا الدنيوية .

٣٤- دراسة (الخماش ، ١٤٢٥هـ) العولمة وتحول وظيفة الجامعة من إعداد القوى العاملة إلى تنمية الموارد البشرية "دراسة تطبيقية على جامعة أم القرى بمكة المكرمة":

هدفت إلى التعرف على دور الجامعة في إعداد وتنمية الموارد البشرية، والتعرف على تأثير العولمة على الجامعات والتعليم العالي في السعودية، ومعرفة الأساليب والاستراتيجيات التي على الجامعات إتباعها لمواجهة عصر العولمة والتطور السريع لتقانة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، ومن خلال المنهج الوصفي المسحي، توصلت إلى النتائج الآتية :-

١. تقوم الجامعات بدور حيوي وهام في تنمية الموارد البشرية، وذلك كجزء من وظيفتها في التدريس والبحث والتدريب، وكجزء من رسالتها الحيوية في المجتمع .

٢. أن تنمية الموارد البشرية تواجه عدة اتجاهات وتحولات لم تُربط بعد بجامعاتنا، من أوضحها: العولمة وزيادة القوى العاملة متعددة الثقافات، وتزايد استخدام تقانة

المعلومات وما يصاحبه من زيادة الحاجة للعمالة التي تعتمد على المعرفة والقدرة على المنافسة، والشركات المتعددة الجنسيات وما تتطلبه من مهارات للعمل بها .

٣. أنه من خلال استراتيجية التغيير الجذري وتقديم الجديد والتعليم مدى الحياة والتنوع والمرونة في التعليم شكلاً ومضموناً يمكن للجامعات السعودية تنمية الموارد البشرية.

٤. أوضحت الدراسة التطبيقية الخاصة بالطلبة تجاه الجامعة: إنخفاض استخدام تقانة المعلومات بالجامعة، واعتماد التعليم على الأساليب التقليدية، وهيمنة التخصصية على البرامج المقدمة، وتسلط الأستاذ واعتماده على التقليد، وضعف مهارات العمل في الشركات متعددة الجنسيات، وتدني القدرة على التخاطب بأكثر من لغة، وعجز المجتمع عن توطين المعرفة التكنولوجية بين موارده .

٥. أوضحت الدراسة التطبيقية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس عن مدى تبني الجامعة للاستراتيجيات المطلوبة في عصر العولمة إلى ضعف: الموازنة في الاهتمام بين العلوم الدينية والدنيوية، والموازنة في الاهتمام بين العلوم النظرية والتطبيقية، واستخدام الحاسب الآلي في التعليم، وإتقان مهارات العمل الأكاديمي والإدارة، وإعادة تنمية الكفاءات البشرية وتطوير عضو هيئة التدريس وتزويده بالمعرفة المتواكبة مع العالم .

٦. بالنسبة لتأثير أبعاد العولمة على التعليم العالي السعودي: حصل البعد الاقتصادي على الترتيب الأول، يليه البعد التكنولوجي، ثم البعد السياسي والثقافي، وأخيراً البعد التنظيمي، أما البعد الديني فكانت النتائج ترى أنه لا تأثير للعولمة عليه، وبالتالي لن يكون هناك تأثير على التعليم العالي من الناحية الدينية .

ما يستفاد من الأدبيات الدراسات السابقة

استفادت هذه الدراسة من الأدبيات والدراسات السابقة لها في عددٍ من النقاط، كما أضافت إلى هذه الدراسات نقاط أخرى تميزها عن هذه غيرها، وذلك على النحو الآتي :-

١. استنتاج أبرز تحديات العولمة ذات العلاقة بالتعليم العالي، وهي تحديات في الأبعاد المعرفية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتتفق مع التحديات التي أوردتها دراسات (كاتون وطويل ، ١٩٩٧م) و(كوميليان ، ١٩٩٧م) و(حداد ، ١٩٩٧م) و(ماكجين ، ١٩٩٧م) و(ندوي ، ١٩٩٧م) و(تيلاك ، ١٩٩٧م) و(عبد الحليم ، ١٩٩٨م) و(حجازي ، ١٩٩٩م) و(ناس وعبد الكريم ، ١٩٩٩م) و(بوقحوص ، ٢٠٠٠م) و(الدخيل ، ٢٠٠٠م) و(مالوترا ، ٢٠٠١م) و(برونر ، ٢٠٠١م) و(ميتلشراس ، ٢٠٠١م) و(نصار وتقي ، ٢٠٠٢م) و(نوفل ، ٢٠٠٢م) و(ألتباك ، ٢٠٠٤م) .

٢. تميزت هذه الدراسة بتوضيح تحديات العولمة من خلال تقسيمها إلى "فرص ومخاطر" ذات علاقة بالتعليم العالي، وذلك حسب الأبعاد المتعددة للعولمة .

٣. تحديد الأدوار والرؤى المستقبلية للتعليم العالي في ضوء تحديات العولمة، وتتفق هذة الدراسة مع الأدوار والرؤى التي أوردتها وثائق اليونسكو عن التعليم العالي، وخاصة وثيقة (سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي ، ١٩٩٥م) ومقررات ومواد إعلان باريس العالمي عن التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين (الرؤية والعمل ، ١٩٩٨م) ومع توصيات مؤتمر جامعة القاهرة (رؤية لجامعة المستقبل ، ١٩٩٩م) وتوصيات المؤتمر الدولي بمسقط (جامعة القرن الحادي والعشرين ، ٢٠٠١م) وتوصيات المؤتمر الإسلامي العام الرابع بمكة (الأمة الإسلامية والعولمة ، ١٤٢٣هـ) وتوصيات ندوة جامعة الملك سعود (التربية والعولمة ، ١٤٢٥هـ) ومع ما ورد في دراسات (عبد الحليم ، ١٩٩٨م) و(ناس وعبد الكريم ، ١٩٩٩م) و(بوقحوص ، ٢٠٠٠م) و(مالوترا ، ٢٠٠١م) و(ميتلسراش ، ٢٠٠١م) و(نصار وتقي ، ٢٠٠٢م) و(نوفل ، ٢٠٠٢م) و(بلوم ، ٢٠٠٢م) و(الزهراني ، ١٤٢٣هـ) و(ألتباك ، ٢٠٠٤م) .

٤. تميزت هذه الدراسة بتحديد الأدوار والرؤى المستقبلية للتعليم العالي في ضوء أبعاد العولمة المعرفية والمعلوماتية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، كما تميزت عن الدراسات السابقة بإيراد العديد من التجارب العالمية والاستجابات التي قام بها

التعليم العالي في دول العالم المتقدمة لتحديات العلومة، كما تم تصنيف تلك التجارب وفقا لأبعاد العولمة السابقة .

٥. التعرف على واقع التعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة، وتتفق هذه الدراسة مع ما أوردته دراسات (الدخيل ، ٢٠٠٢م) و(الحارثي ، ١٤٢٢هـ) و(غبان ، ١٤٢٣هـ) و(الزهراني ، ١٤٢٣هـ) و(الغامدي ، ١٤٢٣هـ) و(الزهراني، ١٤٢٤هـ) و(السريحي، ١٤٢٤هـ) و(الخماش، ١٤٢٥هـ) .

٦. تميزت هذه الدراسة التعريف بواقع التعليم العالي السعودي بشكل شمولي وفقاً لأبعاد وتحديات العولمة، وتحديث الإحصاءات الواردة في الدراسات السابقة والإضافة عليها ببيانات توضح هذا الواقع بشكل كمي وكيفي .

٧. رسم صورة مستقبلية لاستجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة، وقد استندت هذه الدراسة في ملامح هذه الصورة على ما ورد في وثائق اليونسكو عن التعليم العالي، وخاصة وثيقة (سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي ، ١٩٩٥م)، ومقررات ومواد إعلان باريس العالمي عن التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين (الرؤية والعمل ، ١٩٩٨م) ومع توصيات مؤتمر جامعة القاهرة (رؤية لجامعة المستقبل ، ١٩٩٩م) وتوصيات المؤتمر الدولي بمسقط (جامعة القرن الحادي والعشرين ، ٢٠٠١م) وتوصيات المؤتمر الإسلامي العام الرابع بمكة (الأمة الإسلامية والعولمة ، ١٤٢٣هـ) وتوصيات ندوة جامعة الملك سعود (التربية والعولمة ، ١٤٢٥هـ) ، ومع ما ورد في دراسات (عبد الحليم ، ١٩٩٨م) و(ناس وعبد الكريم ، ١٩٩٩م) و(التير ، ١٩٩٩م) و(بوقحوص ، ٢٠٠٠م) و(مالوترا ، ٢٠٠١م) و(ميتلسراش ، ٢٠٠١م) و(نصار وتقي ، ٢٠٠٢م) و(بوقحوص ، ٢٠٠٠م) و(نوفل ، ٢٠٠٢م) و(غبان ، ١٤٢٣هـ) و(الزهراني ، ١٤٢٣هـ) و(الزهراني ، ١٤٢٤هـ) و(الخماش ، ١٤٢٥هـ) .

الفصل الثاني

التعريف بالعولمة وأبعادها

التعريف بالعولمة وأبعادها

مقدمة :

ساد فترة التسعينات من القرن العشرين مصطلح (Globalization) والذي ترجم إلى اللغة العربية بمصطلحات متعددة كـ"العولمة، أو الكوكبة، أو الكونية ... الخ، إلا أن المصطلح الذي نال الشهرة والذيوع هو مصطلح "العولمة"، والذي أصبح يستخدم لوصف ما يحدث في العالم المعاصر من تغيرات وتطورات في كافة المجالات التقنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

وبالرغم من حداثة مصطلح العولمة، فإن الظاهرة نفسها قديمة جداً، إلا أنها لا تزال "مصطلحا ومضمونا" لا تعرف الاستقرار سواء في الانكليزية أو العربية، ولا يزال يكتنفها الغموض في ذهن البعض، بل ويذهب بعض النقاد والمحللين مذاهب مختلفة في فهمها وتعريفها وتفسيرها، ولذا سيجيب هذا الفصل عن سؤال الدراسة الأول : ما العولمة ؟ .

وسيركز هذا الفصل على التعريف بالعولمة كظاهرة اجتماعية، وذلك من حيث النشأة والخلفية التاريخية للعولمة، ووصف المظاهر الدالة عليها، والمسببات التي أدت إلى ظهورها، وتحديد المقومات الفكرية التي ترتكز عليها الظاهرة .

كما سيركز على التعريف بالعولمة كمفهوم جديد، بإيراد المعنى اللغوي والاصطلاحي لها وتحديد المعنى الإجرائي للعولمة، ومن ثم تطبيق هذا المفهوم الجديد على أرض الواقع، بإعتبار أن العولمة تشتمل على عددٍ من العمليات الاجتماعية الأساسية والمتعددة الأشكال، والتي تشكل ما يعرف بأبعاد العولمة، فالعولمة ليست مجرد آلية ذات إجراء واحد .

ولذا سيتم مناقشة العولمة من خلال خمسة أبعاد تتشكل منها، وهي على الترتيب الآتي : البعد المعرفي "تقني"، والبعد الاقتصادي "تنافسي"، والبعد السياسي "آحادي"، والبعد الثقافي "معياري"، والبعد الاجتماعي "بيئي"، وهذه الأبعاد متلاحمة ومترابطة بحيث تشكل في نهاية المطاف ما يعرف بظاهرة العولمة .

أولاً: التعريف بالعولمة :

١- النشأة التاريخية للعولمة :

العولمة ليست ظاهرة جديدة، بالرغم من حداثة مصطلحها، بل قديمة جداً قدم التاريخ نفسه، خاصة إذا نحن فهمنا "العولمة" بمعنى التضاؤل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية، سواء فيما يتعلق بانتقال السلع أو رؤوس الأموال أو الأفكار أو القيم، بحيث تعادل العولمة في القدم نشأة الحضارة الإنسانية، حيث عاش الإنسان على سطح الأرض وتنقل من مكان لآخر للتجوال أو للاستحواذ، وذلك وفق المنظور السائد أنذاك عن إنتشار الأديان والحضارات، أو عن التجارة واكتشاف العالم، أو عن الغزو والسيطرة على المناطق، ولا بد أن مكتشفي القارة الأمريكية، منذ نحو خمسمائة عام، قد اعترتهم أيضاً دهشة عظيمة من مدى التضاؤل في المسافات الذي استطاعوا تحقيقه، ويمكن قول الشيء نفسه عندما نجح أول إنسان باقتحام الفضاء منذ نحو أربعين عاما، إذ بدا له العالم حينئذ كـ"القرية الواحدة الكبيرة"، وهو ما يعبر عنه **الخضيري** (٢٠٠١م ، ص٥٩) بقوله: أن العولمة أمل طموح صاحب جميع القوى السياسية والاقتصادية والدينية في تطورها ومسيرتها عبر التاريخ، بل وصاحب الإنسان في كافة مراحل تاريخه على ظهر هذا الكوكب، وكذا، إذا نحن فهمنا "العولمة" بمعنى الاتجاه نحو دمج العالم في منظومة واحدة، سواء فيما يتعلق بإلحاق البلاد الزراعية بالأمبراطوريات الرأسمالية التجارية ثم الصناعية، أو بتعميم أنماط العلاقات الرأسمالية والتنظيمات السياسية والايديولوجية، وهو ما يعبر عنه **غليون وأمين** (٢٠٠٠م ، ص١٦) بقوله: أن العولمة تعني العلاقة بين المركز والمحيط، وما تدفع إليه من ترابط في الوحدات التاريخية والتكوينات الاقتصادية والاجتماعية وآليات تحقيق الترابط .

ورغم أن الفكر الغربي يختزل نشأة ظاهرة العولمة (Globalization) في لحظة انتصار الغرب التاريخي وانهيار المعسكر الاشتراكي، والسقوط المدوي لسور "برلين" عام ١٩٨٩م، إلا أن هذا الاختزال للظاهرة لا يقنع الكثير من الباحثين والدراسين للعولمة، والذين يضعون مراحل زمنية متعددة لدراسة الظاهرة، وهذه المراحل تتفاوت بين الفجر الأول للإنسان ونهاية القرن الخامس عشر، حيث يرى **الخالدي** (١٩٩٩م ، ص٣٧)، و**غليون أمين** (٢٠٠٠م ، ص٦١) و**أحمد** (٢٠٠١م ، ص٥٠)، و**أبو النصر** (٢٠٠١م، ص١٤٨) أن ظاهرة العولمة ارتبطت بنشوء الرأسمالية الصناعية، وتطورت معها عبر التطورات والثورات

الصناعية والتجارية والمالية، حتى برزت بشكلها المعاصر في منتصف الثمانينات، من خلال ما يعرف بالثورة "الاتصالية والمعلوماتية" .

ولتوضيح هذا التباين في نشأة ظاهرة العولمة بين الكتاب والباحثين، يرى **توربون** (٢٠٠١م ، ص١٤-٢٠) أن فرضية تاريخية العولمة، تتحقق فيما يتصل بعمليتي الانتشار والتأثير العالميين، ويرصد لذلك ست موجات عولمية تاريخية على الأقل، وهي :-

- **الموجة الأولى:** وهي انتشار الأديان السامية والثقافات العالمية المتصلة بها، وقيام المدنيات العابرة للقارات، وما احتوت عليه من لغات أدبية وطرز معمارية ومعايير اجتماعية، وأفضل تجلياتها لغوية ذات أهمية ثقافية، ولكن مع ظهور لغات دارجة وكتابات خاصة بها، بدأ النكوص عن هذه العولمة بتدعيم أنظمة للحكم مختلفة داخل المنطقة الثقافية الواحدة، خاصة فيما بين القرنين الثاني عشر والسادس عشر .
- **الموجة الثانية:** وهي امتداد للغزوات الاستعمارية الأوروبية والاكتشافات البحرية أواخر القرن الخامس عشر، والتي ظلت تتصاعد على مدى مائة عام، سواء من خلال الغزوات الألمانية والإنجليزية والفرنسية، أو بالتجارة في السلع العالية القيمة "التوابل"، أو الأطماع في المستعمرات المختلفة واستخراج ونهب المعادن الثمينة، وما نتج عنها من تنافس ومحاولات احتكار للمستعمرات، وأكتشاف الأمريكتين وقيام العوالم الجديدة فيها، وسيطرة الأمبراطوريات الأوروبية الجديدة على العالم .
- **الموجة الثالثة:** وهي نتاج صراع قوى أوروبية داخلية، وضعت بريطانيا وفرنسا في مواجهة بعضهما، في حروب غيرت منظومة التحالفات في أوروبا والعالم أجمع، وامتدت هذه الحروب الأنجلو–فرنسية خلال الفترة (١٧٠٠-١٨١٥م)، وترتب عليها نشر قوات بحرية وأرضية ضخمة من عواصم أوروبا على مسارح الحرب عبر المحيطات والقارات، ثم تبعها فترة من الوفاق في قارة أوروبا على مدى قرن .
- **الموجة الرابعة:** وهي ذروة الاستعمار الأوروبي للعالم، من خلال التجارة الكبيرة، والهجرات الكبيرة الطوعية إلى الأمريكتين واستراليا ونيوزيلندا، والذي استمر من منتصف القرن التاسع عشر حتى العام (١٩١٨م)، بفضل تطور وسائل الاتصال والنقل السريعة، وقيام أسواق البضائع العالمية، وظهور رأس المال والتمويل العالمي،

وسيادة قاعدة الذهب في التعاملات العابرة للقوميات، وما نتج عن الحرب العالمية الأولى من تشكيل عصبة الأمم، ومنظمة العمل الدولية، ومجموعة من المعايير الدولية الطموحة، وما أعقبها مباشرة من الكساد الكبير ١٩٢٩م، وتراجع التجارة العالمية وهجر قاعدة الذهب، وتقوية الدولة في مقابل السوق، والاستقطاب الوطني .

- **الموجة الخامسة:** والتي بدأت مع الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من ظهور الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة، وإعلان حقوق الإنسان، وإنخفاض تكاليف النقل والمواصلات بشكل كبير، وانتعاش التجارة الخارجية من جديد، إلا أن الهدف الأساسي لهذه الموجة كان سياسياً، وضع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في مواجهة وصراع ذو طابع أيديولوجي شمل العالم كله فيما سمي بـ"الحرب الباردة"، والتي بلغت ذروتها فيما بين السبعينات والثمانينيات من القرن العشرين، وخلالها استقطبت دول الشمال الهجرة القارية من دول الجنوب عاكسة تيار الموجة الرابعة، لنقص العمالة في الدول الرأسمالية والانتعاش الاقتصادي الذي شهدته أبان الحرب .
- **الموجة السادسة**: التي يشهدها العالم من آواخر الثمانينيات وحتى الآن، واستبدلت الآليات السياسية للحرب الباردة بآليات أساسها مالي–ثقافي، مع التوسع الضخم لتجارة العملة الأجنبية، وظهور أدوات جديدة لها تقوم على المقامرة عالية المستوى، وكان المحرك الأيديولوجي لها تيار ليبرالي يميني توطدت أركانه في غرب أوروبا وشمال أمريكا، وهو تيار نشط بالإطاحة بشعبوية العالم الثالث وسقوط الشيوعية، وتبدى بإلغاء سيطرة الدولة على الأسواق المحلية، وإلغاء التعريفات، وفتح أسواق تمويل جديدة، وخصخصة المشروعات والخدمات العامة، وتشجيع التنافس العالمي .

وضمن هذا الإطار، يمكن القول أن للعولمة تاريخاً قديماً على مستوى الانتشار والتأثير، أما على مستوى التواصل فتعتبر حديثة ولم تتبلور إلا في منتصف ثمانينات القرن العشرين، حيث ذاع فيها المصطلح، كما لا يمكن القول: أن ظاهرة العولمة أنشأتها قوى بذاتها ولذاتها، ويرى **البيلاوي** (٢٠٠٠م ، ص٢٣٤)، و**توربون** (٢٠٠١م ، ص٢٠)، و**الخضيري** (٢٠٠١م ، ص٧١) أن العولمة ظاهرة مركبة تتفاعل فيها عناصر قديمة لها جذور راسخة،

وعناصر جديدة تبحث عن أرضية مناسبة، ومن ثم فإن الحديث في العولمة هو صوغها اصطلاحاً للتعبير عن التطورات الناشئة، فهي مصطلح جديد لمفهوم وممارسات سابقة .

٢- وصف ظاهرة العولمة :

نظراً لأن الظواهر توصف أكثر من أن تعرف، فإن العديد من الدراسات: **الخالدي** (١٩٩٩م ، ص٣٤)، **والتوم وآدم** (١٩٩٩م ، ص٢٠)، **والخضيري** (٢٠٠١م ، ص٦٨)، **وخريسان** (٢٠٠١م ، ص٢٣)، **ومراد** (٢٠٠١م ، ص٩٢)، **وأبو النصر** (٢٠٠١م ، ص١٤٩)، **وكاظم** (٢٠٠٢م ، ص١٢٥) تعتبر أن العولمة ظاهرة إنسانية شاملة وذات أبعاد تتداخل فيها أمور السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع على مستوى النظرية، أما على مستوى التطبيق فنجد التداخل والتفاعل والتشابك السريع والمتسارع في العلاقات والمصالح بين المجتمعات والدول والثقافات والمؤسسات والأفراد على النطاق العالمي، أي دون الاعتداد بالحدود السياسية للدول ودون فواصل زمنية، والنتيجة انكماش العالم ببعديه الزمني والمكاني، بحيث يبدو العالم صغيراً، وفي نفس الوقت يتم زيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش وزيادة إمكانية رؤية العالم كمكان واحد، ويورد **الحمد** (٢٠٠٠م ، ص٣٢) رأي "جيدنز" بأن ظاهرة العولمة مرحلة جديدة من مراحل تطور الحداثة، تتكثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، ويحدث تلاحم بين الداخل والخارج، ويرتبط المحلي بالعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية وإنسانية، ومن خلال مجموعة من العمليات التي تعمل على تغيير المؤسسات والحياة الاجتماعية من خلال ما تخلقه من نظم وقوة عبر قومية، والتي يسهم فيها استغلال التطور الطبيعي للعلم والمعرفة ووسائل الاتصال وتقنياته، أما **غليون وأمين** (٢٠٠٠م ، ص١٦، ٢٠) فيرى أنها تعني خضوع البشرية لتاريخية واحدة، لأنها تجري في مكانية ثقافية واجتماعية وسياسية موحدة، وذلك من خلال الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية، لدرجة أصبحنا نشعر فيها بأننا نعيش في عالم واحد وموحد .

٣- مصطلح العولمة (Globalization) :

كان أول من أطلق مصطلح العولمة (Globalization) معرفياً، كما يرى **مراد** (٢٠٠١م ، ص٩٥) هو العالم الكندي "ماك لوهان" في ستينيات القرن العشرين، والذي

صاغ مفهوم "القرية الكونية"، وكان يخص به الوسائل الإعلامية والثقافية أكثر من اتصاله بالعلوم الاقتصادية، ثم تبنى من بعده الفكرة "بريجنسكي" الذي أصبح مستشاراً للرئيس الأمريكي في السبعينيات وعمل على أن تقدم أمريكا "نموذجاً كونياً للحداثة" يحمل القيم الأمريكية التي يذيعونها دوماً في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي الثمانينات، يرى **مراد** (٢٠٠١م ، ص٩٦) أن هذا المصطلح أصبح مألوفاً في معاهد إدارة الأعمال الأمريكية والصحافة الاقتصادية، ليعني انفتاح الحدود الاقتصادية وليونة التشريعات وزيادة وتوسع النشاطات الرأسمالية والاستثمارية العالمية، إضافة لاستغلال التطورات المعرفية وتقانة الاتصالات "والمعلوماتية" وتطبيقاتها المختلفة، والتي قضت على المسافات والحواجز، وأعطت لهذا المصطلح معنى ومصداقية، وليصبح معها من المفردات الأكثر رواجاً في نهاية القرن العشرين، وليتحول كلية إلى سياسات وإجراءات عملية ملموسة في كافة المجالات .

وبوصف اللغة مفتاح الفهم على عمومه، والرصيد الدلالي لأي مفردة، فسوف نبدأ بالدلالة اللغوية لمصطلح "العولمة"، بالانجليزية وبالعربية، على النحو الآتي :-

٣-١: في **اللغة الانجليزية**: ظهر مصطلح (Globalization) في بداية التسعينات عام ١٩٩١م، ويجد **الحمد** (٢٠٠٠م ، ص٢٠) أنه ظهر بمعنى جديد ومحصور في المجال البيئي أو الأيكولوجي، ومختلف عن معناها التقليدي الذي أطلقه معرفياً "ماك لوهان" عن القرية الكونية، كما يجد **الصباريني** (٢٠٠٠م ، ص١١) **ومراد** (٢٠٠١م ، ص٩٤)، **وكاظم** (٢٠٠٢م ، ص١٢٦) أن مصطلح العولمة أول ما ظهر تحت كلمة (Globalization) الأنجليزية، وترجم إلى الفرنسية تحت كلمة (Mondalaization) ليعني الأخطبوطية .

ويضيف **مراد** (٢٠٠١م ، ص٩١) بأن مصطلح (Globalization) مشتق من كلمة (Global) بمعنى الكرة الأرضية، وتدل اصطلاحاً في اللغة اللاتينية على مشروع لمركزة العالم في حضارة واحدة، ومفهوماً تشير إلى شيئين معاً: انكماش العالم وازدياد الوعي بالعالم ككل، ويورد **التويجري** (٢٠٠٢م ، ص٦) بأن معجم "ويبستر Webstr,s" يقصد بالعولمة إكساب الشيء طابع العالمية، وخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً .

٣-٢: في **اللغة العربية:** يورد **الصباريني** (٢٠٠٠م ، ص١١) **ومراد** (٢٠٠١م ، ص٩٤) **وكاظم** (٢٠٠٢م ، ص١٢٦) بأن المصطلح ترجم إلى العربية تحت ثلاثة كلمات

رئيسية هي: "الكونية، والكوكبية، والعولمة"، وهي مترادفات لغوية تدل كما يرى **الصباريني** (٢٠٠٠م ، ص١١)، و**أحمد** (٢٠٠١م ، ص٤٩) على معنى " التعميم " .

ويرى **الأسد** (١٩٩٧م ، ص٦٣) أن الوزن الصرفي للعولمة هو "فوعل" فعلاً واسماً، مثل: "حوقل الرجل، ولولب الماء"، أما مصدره القياسي فهو "فوعلة"، ومن كلام المحدثين: "قولبة، وبلورة، وحوسبة"، ويجد **أحمد** (١٩٩٨م ، ص٥٢) أن العولمة مشتقة من كلمة "عالم" وتعني الخلق، وتجمع "عالمين" لتشمل الكون، ويرى **أحمد** (٢٠٠٠م ، ص١١) أن العولمة مصطلح سليم من النحت والتركيب، وهو من المصادر القياسية التي تختص باتساع اتجاهاتها الدلالية من حيث إمكان اتجاهها أكثر من جهة، وينوب مناب الفعل مثل "عولمة" فيكون معناه أداء الفعل الذي مادته الجذر اللغوي وهو "العالم" هنا، والمصدر في اللغة العربية: اسم دال على حدث جار على فعله، ولذا فإن الدلالة اللغوية لـ"العولمة" هي إسباغ صفة العالمية على موضوع فعل العولمة، أما **شاهين** (١٩٩٩م ، ص٣٨) فيرى بأن صيغة "الفوعلة" تستعمل للتعبير عن مفهوم الإحداث والإضافة، ولذا فإن معنى "العولمة"، هو إحداث الاتجاه نحو العولمة، أي جعل الشيء مادة العولمة عالمياً أو على مستوى العالم .

٣-٣: الإصطلاح: بشكل عام، يعرف **أحمد** (٢٠٠١م ، ص٤٩) العولمة إصطلاحاً بأنها، تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، أو تعميم نمط من الحياة ليشمل الكرة الأرضية كلها، وبهذا المعني يعرفها **التويجري** (٢٠٠٢م ، ص٦) إصطلاحاً بأنها جعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة متكاملة، ويرى **الخضيري** (٢٠٠١م ، ص٣٠)، و**مراد** (٢٠٠١م ، ص٦٧) أن مصطلح العولمة يعبر عن حالة من تجاوز الحدود السياسية الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره، بحيث يصبح معه العالم دائرة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية واحدة تتلاشى في داخلها الحدود بين الدول .

٤- إشكالية مفهوم العولمة :

رغم زيادة استعمال مصطلح "العولمة" في السنوات الأخيرة، وفيض المعلومات حول العولمة وقضاياها، إلا أن مفهومها ما زال يكتنفه الغموض، مما ينتج عنه صعوبة في متابعة وبلورة رؤى متماسكة وشمولية حولها، الأمر الذي يستدعي أن نفهم العولمة، وماذا تعني ؟ .

ويرى **هيجوت** (١٩٩٨م ، ص٢٧)، و**الجميل** (٢٠٠٠م ، ص٧٧)، و**بارتلسون** (٢٠٠١م ، ص٣٢) و**الخضيري** (٢٠٠١م ، ص٣١) و**ولد أباه** (٢٠٠١م ، ص١٠٨) و**عبيد** (٢٠٠١م ، ص٦) أن مفهوم العولمة وما له من متعلقات ودلالات لم يحظ إلا نادراً بالتأمل الجاد والبحث الرصين، ففقد جانباً وافراً من رصانته الإصطلاحية، وبذلك لا تزال العولمة "مصطلحا ومضمونا" لا تعرف الاستقرار سواء في الانكليزية أو العربية، كما أنها ما تزال غير واضحة المعالم من حيث تحديد المفهوم، واختباره على أرض الواقع .

ويجد **ولد أباه** (٢٠٠١م ، ص١١٠) إن الاختلاف حول ظاهرة العولمة أشد في أغلب الدراسات التي كتبت في السياق العربي، التي نادراً ما يتم التمييز فيها بين العولمة من حيث هي ظاهرة موضوعية ترتكز على تقنيات المعلوماتية وبين الخلفية الإيديولوجية لها والتبشير بها من منطلق معياري أو أهداف تعبوية، وهذا التمايز الواضح في تعريفات العولمة، يدلان على أن مفهوم العولمة لم تتم "تبيئته" في الخطاب العربي أو في الدوائر الفكرية الأكثر جدية، كما يجد **الحميد** (٢٠٠٤م ، ص٩٤) أن السمة الرئيسية لمفهوم المفكرين العرب لما أصبح يعرف بالعولمة، هو أنهم عرفوا العولمة كجوهر أو مضموناً وليس كعملية تاريخية، أي أنها ظاهرة واقعية اكتملت معالمها ووصلت إلى غايتها النهائية وتتمتع بوجود موضوعي ومستقل، ولذا يعبرون عنها من خلال المقولات الكلية والمفاهيم العامة والمجردة، التي تبسط الظواهر المعقدة والمتعددة الأبعاد وتختزلها في قوالب لغوية جامدة تخفي الاختلافات الجوهرية داخلها والتغيرات التي تطرأ عليها، كما يتم التعبير عن ماهية العولمة من خلال عدة مضامين تختلف باختلاف الدوافع الأيديولوجية والمشارب الفكرية للكتاب العرب، إلا أنهم يتفقون في خاصية عامة تربط جميع مضامين العولمة، وهي وجود عنصر الهيمنة بشكل أو بآخر في كل تعريف لماهية العولمة، سواء هيمنة اقتصادية أو ثقافية أو سياسية حسب وجهة نظر كل مفكر، إلا أنها دائماً تأتي من مصدر واحد هو الغرب، سواء كان الغرب الرأسمالي أو الأمريكي، أي أن التعامل مع العولمة في الفكر العربي يتمحور حول السؤال : لماذا ؟، في حين أن المقصود بالتعامل معها كعملية تاريخية يرتكز على السؤال: كيف ؟ .

ولذا فإن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة، نظراً لتعدد تعريفاتها، والتي تتأثر أساساً بانحيازات الباحثين الأيديولوجية، واتجاهاتهم إزائها، ففي حين يعتبرها البعض

مقولة مرادفة لعبارة الحداثة، تحصرها بعض الأدبيات في قانون التوسع الرأسمالي المفض إلى خلق سوق كونية واحدة، بينما يركز آخرين على الجانب الاستراتيجي لها من تعميم وفرض النموذج الأمريكي تنموياً وسياسياً وثقافياً .

وللخروج من هذه الجدلية حول التعريف، فإن **الباحث** يتفق مع **بارتلسون** (٢٠٠١م ، ص٣٢) في تحليل مفهوم العولمة، وذلك بوضع تعريف محدد وقاطع لها، ومتابعة تطبيقه في منظور الواقع، وصولاً لتحديد معنى إجرائي للعولمة يوضح كيف تتم عملية التغيير العولمي، أي متابعة أثر التعريف على التطبيق، وعلاقة أثر المفهوم على السياق المستخدم فيه، مع الأخذ بالاعتبار رأي **سافيتش** (٢٠٠٢م ، ص١٧) في النظر إلى العولمة بطريقة كلية، كما في العهدين الإقطاعي والصناعي، وذلك للأسباب التالية :-

١. أن التغير الحقبي هو مجموعة مركبة من القوى الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والاجتماعية والثقافية، لذا فإن بحث مرحلة واحدة من العولمة تشويه مبتور لها .
٢. إن التغير الحقبي لا يتأتى عادة من خلال "انفجار عظيم"، والعولمة لم تظهر فجأة، لأنها عملية ديناميكية تدريجية في حركة دائمة، مع بقايا من نظام قديم موجودة .
٣. أن التغيير بشكل عام يعني تحولاً كبيراً في الخصائص السابقة ويترتب عليه تعديلات في طبيعة الممارسات، لكنه لا يطمس كل شيء، وأنما يحتوي على الاستمرارية .
٤. إن العامل الحاسم ليس هو حدوث التغيير، ولكن أثره على سلوك الناس وتوجهاتهم ، بحيث يتم استبقاء للمهام الأساسية والوظائف مقترنة بطريقة مختلفة في تنفيذها .

كما يتفق **الباحث** مع **الحميد** (٢٠٠٤م ، ص١١٤،٩٤) في التعامل مع العولمة كعملية وليس مضمون، أي النظر إلى ظاهرة العولمة على أنها سلسلة من الأحداث التاريخية التي تتضمن مجموعة من التفاعلات المستمرة بين عوامل إنسانية وتقنية مترابطة مع بعضها البعض وتربطها علاقات تكاملية في بعض الأحيان وتناقضية في أحيان أخرى، ونظراً لكثافة وتعقيد عملية التفاعل تلك، فإن العولمة يمكن أن ينظر إليها على أنها ظاهرة في حالة صيرورة، أي أنها ظاهرة غير مكتملة المعالم، وقد تكون حبلى بالنتائج غير المتوقعة، وبذلك فإنه يمكن تجنب الكثير من الثغرات المنهجية في الخطاب الفكري العربي المعاصر، ومن ثم

يمكن إنتاج خطاب معرفي أكثر كفاءة، ويساعدنا على فهم واقع العولمة ومن ثم كيفية التعامل معها، ويبعدنا عن المفاهيم المجردة وإصدار الأحكام المتسرعة، والانحياز ضد العولمة .

ويتفق **هيجوت** (١٩٩٨م ، ص٨)، **والخالدي** (١٩٩٩م ، ص٤٩)، **ويسين** (٢٠٠٠م ، ص٢٧)، **وأحمد** (٢٠٠١م ، ص٥٢)، **والخضيري** (٢٠٠١م ، ص٦٧-٦٨)، **ومراد** (٢٠٠١م ، ص٩٣) على إن التعريف الشامل للعولمة يجب أن يأخذ في الاعتبار نوعين مترابطين من الظواهر تقوم بإحداثهما العولمة، هما :-

١. **تعددية العمليات الاجتماعية** وامتداد إحداثياتها أفقياً وعامودياً، محدثة الترابط والإنتشار وتسارع التأثيرات المتبادلة بين الظواهر الاجتماعية على نطاق يتجاوز الأطر المحلية والقومية ليربطها بالآخر، الآخر الذي كان يبدو قبل بعيداً مكانياً وزمانياً، ويتم من خلال ثلاث عمليات اجتماعية متداخلة، وهي: انتشار المعلومات والبيانات والأفكار، وتذويب الحدود الجغرافية بين الدول، وزيادة معدلات التشابه والتماثل بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات .
٢. **تزايد وعي الإنسان المعاصر** "أفرادا وجماعات" بهذه الترابطات، بحيث يتجلى العالم ككل بشري وبيئي واحد يتراكب في أنسجته البعد السياسي بالاقتصادي بالثقافي، وتبرز إمكانية صيرورة البعد والاعتبار المحلي عالمياً والعالمي محلياً، وهذا يتم من خلال أربع طرق متداخلة ومترابطة، وهي : التفاعل الحواري "ثنائي الاتجاه" عبر تقانات الاتصال والمعلومات، والاتصال الفولكوري "المونولوجي" عبر الطبقة المتوسطة في المجتمعات، والمنافسة والمحاكاة عبر النزعة إلى البقاء والاستحواذ، وتماثل المؤسسات عبر النزعة إلى اكتساب الشكل نفسه .

ولذا، يعرف **توربون** (٢٠٠١م ، ص٩) العولمة بأنها **"الميل إلى ربط الظواهر الاجتماعية بعضها ببعض على مستويات النطاق والتأثير والتواصل، أو الوعي الشامل بتواصل العوامل الاجتماعية والفاعلة"**، وهذا التعريف لصيق بأصل الكلمة، ويحقق قابلية قياس المتغير التطبيقي، وإمكانية تأكيده أو استبعاده، وجدلي ومفتوح على الأنماط الممكنة والثابتة، ولا يجيب عما إذا كانت العولمة جيدة أو سيئة، إضافة إلى أنه إذا تم أعتبار "العولمة" كمتغير، فإنها تغطي عددا غير محدود من أوجه الحياة الاجتماعية، وتحركها آليات مختلفة .

ويرى **الباحث** أن تعريف "توربون" مناسب لمفهوم العولمة، كما يتفق مع التعريف الإجرائي الذي أورده **كاظم** (٢٠٠٢م ، ص١٢٩) بأن مفهوم العولمة يدل على التغير كعملية فاعلة ومستمرة، تكشف عن سلسلة من عمليات التغير في العقل والسلوك والممارسة اليومية، وعمليات تحول من الممارسات والمعايير والقواعد المحلية بفنائها الضيق وانتقالها إلى فناء أوسع، وفي نفس الوقت فإن العولمة لا تقف عند حد أو تمنع من قبل حاجز أو قانون، لأنها تحقق الأهداف المرسومة للمنظمات العالمية، وتعبر عن المظاهر التكنولوجية التي تساهم في انتشار الممارسات وتوسيع المصالح عبر الحدود، فهي تتكون من قوى فاعلة ومترابطة على مستوى العالم، تعمل بأشكال متشابهة من السلوك والممارسات، وهاتين العمليتين التي تقوم بهما العولمة تعطي للعولمة ديناميكية للحركة والانتشار وتخطي الحدود الوطنية، والتفاعل مع سلسلة التغيرات التي تذيب الحدود والهوية .

٥- الفرق بين مفهوم العولمة وغيره من المفاهيم :

تعتبر العولمة (Globalization) أحد المصطلحات المحددة للوعي الاجتماعي في أواخر القرن العشرين، وهي ظاهرة مستقلة بذاتها، وعن غيرها من الظواهر، ويرى **الجميل** (٢٠٠٠م ، ص٣٣) أن العولمة لم تكن تعرف من قبل، بل تبلورت فلسفتها ومفاهيمها ومرتكزاتها وأدواتها وأساليبها الكونية بشكل واضح في العقد الأخير من القرن العشرين، وإن ما عرف سابقاً هو عبارة عن "عالمية" الأشياء والمعاني والأديان والحضارات البشرية .

ويتفق **هيجوت** (١٩٩٨م ، ص٣) و**فالاسكاكيس** (١٩٩٩م ، ص٢٩) و**كاظم** (٢٠٠٢م ، ص١٢٩) على إن هناك مقومتين أساسيتين لمفهوم العولمة لتحقيق أهدافها، هما: تدفقات التكنولوجيا "الاتصال والمعلوماتية"، وتدفقات رأس المال "الشركات متعددة الجنسية والاستثمارات الأجنبية"، كما يرى **توربون** (٢٠٠١م ، ص٢١) أن الجديد في العولمة يتحقق من خلال عملية التواصل، بحيث تعبر عن اندماج ووحدة العالم اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، واجتماعياً فيما بعد، ويرى **محجوب** (٢٠٠١م ، ص٨) أنه من خصائص العولمة كونها تتعامل مع فضاء اتصالي عالمي، هو إنها تتميز بالأمور التالية : اللامادية، من حيث تجريد الأشياء من أبعادها المادية، واللاتزامن، من حيث عدم التقيد بأبعاد زمنية محددة، واللاتموقع، من حيث التموقع عالميا عبر شبكات الاتصال .

ولذا يتناول **الباحث** هنا مفهوم العولمة ببعض التفصيل، من حيث الفرق بينه وبين بعض المفاهيم السائدة، وذلك على النحو الآتي :-

٥-١: العولمية والعالمية : (Globalism & Universalism)

يتفق **هيجوت** (١٩٩٨م ، ص٣)، و**عمارة** (١٩٩٩م ، ص١٤)، و**أبو النصر** (٢٠٠١م ، ص١٥٢)، و**أحمد** (٢٠٠١م ، ص٥٠) على أن العولمية مغايرة لكلمة "العالمية"، في أن "العالمية" نزعة إنسانية وتوجه نحو التفاعل بين الحضارات والتلاقح بين الثقافات والتعاون والتكامل والتعارف بين الأمم والشعوب، وصولاً إلى حالة من الأوضاع تصبح فيها القيم شراكه بالتوافق والاختيار والعمل الجماعي، ولكل منها هوية ثقافية تتميز بها، بينما "العولمية" تعني إرادة الهيمنة على العالم، وتستهدف السيطرة على الإدراك الفردي والجماعي، فهي محاولة لانصهار العالم قسرياً، وقمع وإقصاء للخصوصي والذاتي معا، بحيث يعولم خصوصية حضارية بعينها لتجتاح الأخرين، ويضيف **الجميل** (٢٠٠٠م ، ص٣٣)، و**خريسان** (٢٠٠١م ، ص٢٤) أن العالمية مصطلحاً ومضموناً ارتبطت بالأرض والإنسان وبالقيم وحقوق الإنسان، بينما العولمة ارتبطت بالكون وبعلاقة الإنسان مع الفضاء المعلوماتي والاتصالي وبحقوق السوق وسلوكيات الاستهلاك والمتعة والترف .

ويضيف **الحمد** (٢٠٠٠م ، ص٢٢) بأن العالمية طموح إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي، بينما العولمة احتواء للعالم، وهي بهذا المعنى أوسع من العالمية وتالية لها وتحتويها في إطارها، بينما يرى **أبو النصر** (٢٠٠١م ، ص١٥٢) العكس من حيث إن العولمة ظاهرة ومرحلة انتقالية، بينما العالمية عبارة عن فكرة وليست ظاهرة، وهي هدف نهائي تسعى حركة التاريخ في اتجاهه، ومن ثم فليس بينهما تناقض أو تنافر .

٥-٢: العولمية والأممية : (Globalism & Nationalism)

يرى **خريسان** (٢٠٠١م ، ص٢٥) أن الأممية نزعة تتخطى حدود الدولة القومية والحواجز الطبيعية، من خلال مجموعة من القيم التي تحتضن البشرية، على سبيل الافتراض أو الأمر الواقع، وذلك خدمة للجهة المستفيدة من الفكرة الأممية، بينما العولمية وإن كانت تتخطى حدود الدولة القومية لكنها لا تمثل أيديولوجية دولة معينة، وإنما هي انعكاسات لمجموعة متغيرات ومصالح وقوى فاعلة سياسية واقتصادية وتقنية، وهي متحركة باستمرار .

٥-٣: العولمية والنظامية : (Globalism & Systism)

يورد **خلف** (١٩٩٨م ، ص٦٤) بأن منظور العولمية يرى أن كماً كبيراً من النظرية الاجتماعية هو نتاج لعملية العالمية وردود فعل عليها، وأنها المسؤولة الأولى عن عملية التشكيلات البنوية في العالم ككل، بحيث يمكن تفسير قضايا المجتمع والثقافة وفقاً لاعتبارات اقتصادية، والعوامل الثقافية الفاعلة في تشكيل النظام العالمي، والتي أصبحت تجري مساراتها اليوم واقعياً عبر الثقافات، مما أدى إلى حالة اضطراب التيارات وانعدام الجزم والوضوح بشأنها، بينما تشير النظامية كما يرى **بارتلسون** (٢٠٠١م ، ص٣٣-٣٤) إلى أن هذا العالم متراتباً ككل وكمكونات وكتفاعل بين الكل والمكونات، ومقسماً إلى قطاعات شديدة التباين "سياسي واقتصادي وثقافي"، وهي تصنيفات تقريبية للعالم بين الداخل والخارج، وبين الوحدة والنظام، مما يضمن أن توضع كل ظاهرة لا تنتمي لأي مستوى من مستويات التحليل خارج نطاق مسؤولية هذا النظام، ولذا يرى **أباديوراي** (١٩٩٩م ، ص١١٨-١١٩) إن العولمة تتميز عن أنظمة العالم بوجود مجموعة من الملامح، وهي :-

١. أن الوسائط الألكترونية والهجرة، يخلقان مجال قوة جديدة للعلاقات الاجتماعية .
٢. أن هناك عدد كبير من القوى التي تقيد أو تنتهك السيادة القومية في عدة مجالات .
٣. أننا نعمل في عالم التدفقات، والذي يتميز بوجود أشياء تتحرك وتتغير باستمرار .
٤. أن حالات الاستقرار الظاهرية، هي أدواتنا لتناول أشياء تتميز بالحركة والتنقل .
٥. أن التدفقات المختلفة التي نشاهدها للأشياء والأشخاص تتخذ مسارات منفصلة ليست متماثلة في العمر أو الشكل أو ثابتة مكانياً، وهي التي تميز هذا العالم المتحرك .
٦. إن الانفصالات تتسبب في إحداث أنواع مختلفة من المشكلات والاحتكاكات .

كما يميز **غليون وأمين** (٢٠٠٠م ، ص١٩) العولمة عن النظام في أن العالم كله في العولمة ينتمي إلى نظام للسيطرة يتجاوز الدول القومية، ويخضع لقواعد عمل جديدة وقيم مشتركة، بحيث تدخل الدول سوق رأسمالية واحدة تتخذ فيها مواقعها المختلفة حسب إمكاناتها ودرجة تحكمها التقني والعلمي، كما تخضع جميع المجتمعات لنمط إنتاج واحد، وتعيد ترتيب مواقع الجماعات والأفراد على أساس علاقتها مع الرأسمال "المادي والمعنوي" المعولم، وعلى درجة تحكمها في عناصره، وقدرتها على استثماره في السوق العالمية .

٥-٤: العولمة والتدويل: (Globalization & International)

يتفق **هيجوت** (١٩٩٨م ، ص٣)، و**عبيد** (٢٠٠١م ، ص٤) على أن التدويل يشير إلى العلاقات بين الدول وفقا لمبدأ "السيادة"، وبوصفها كيانات متكافئة ومتميزة، بينما مصطلح العولمة يشير إلى علاقات وشبكات عابرة للحدود الوطنية يزول أو لا يتضح فيها التمايز بين الدول، فهي تشكل ظاهرة فوق إقليمية، لا تشكل الحواجز الحدودية والزمانية لها أي عائق، ويضيف **بكار** (٢٠٠١م ، ص٤٩) بأن معظم العلاقات الدولية تقوم بها الحكومات فيما بينها، بينما أنشطة العولمة تقوم بها الشركات والمؤسسات المتعدية الجنسية والأفراد، ويرى **تومبسون** (١٩٩٩م ، ص١٠) أن الاقتصاد "العولمي" يتميز عن الاقتصاد "الدولي" في أن الحدود لم يعد لها وجود، بمعنى أن يكون العولمي هو المحلي، ويصبح جزء من السمات المحلية، وذلك من خلال هيكلاً جديداً للعلاقات الاقتصادية التي تعمل من أعلى بشكل مستقل عن الدول، بينما تترابط إلى أسفل من جانب الوكالات العامة والخاصة، والتي تقرر ما يمكن عمله وما لا يمكن على المستوى الداخلي للدولة .

٥-٥: العولمة و الأمركة :

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول توغلاً في تطوير المعلوماتية واستغلال تطبيقاتها، إلا أن **خريسان** (٢٠٠١م ، ص٢٩) يرى أن هذا لا يعد مسوغاً كافياً لاعتبار العولمة هي الأمركة فهناك فرق بينهما، فالأمركة أيديولوجية أمريكية تدعو إلى قولبة العالم وفقاً لنمط الحياة الأمريكية، وتبني النموذج الأمريكي في الاقتصاد والسياسة، وتسعى منذ مطلع القرن العشرين من أجل تحقيقه، أما العولمة فهي مجموعة من المتغيرات السياسية والفكرية والعلمية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في ازدياد الترابط بين شعوب العالم .

٦- مسببات ومقومات ظاهرة العولمة :

٦-١: مسببات العولمة : أن قضية السببية تكمن في إن العولمة تعني تفاعل المكان والزمان معاً، ومن ثم فإن العلاقات الرابطة بينهما هي التي تقرر لماذا العولمة ؟، ولماذا يتعين علينا أن نتعولم ؟، والتي تلخصها المعلوماتية بآفاقها ومجالاتها، حيث يجد **غليون وأمين** (٢٠٠٠م ، ص١٧)، **والخضيري** (٢٠٠١م ، ص٧١)، **وأحمد** (٢٠٠١م ، ص٥٠)، **وأبو النصر** (٢٠٠١م ، ص١٤٨) إن ظاهرة العولمة في مظاهرها الجديدة، باتت أمراً

ممكناً مع اتساع انتشار تطبيقات الثورة الاتصالية والمعلوماتية وتزواجها في شبكة موحدة "الإنترنت"، واستغلال تطبيقاتها في توسيع رقعة السوق، وتجاوز الحدود وسلطة الدولة، وإلغاء القيود التنظيمية، لتتدافع تيارات العولمة في جميع المجالات، وليصبح العالم قرية كونية صغيرة، بهوية وجنسية واحدة، وبدون فواصل، والتي تختصرها العناوين الكبرى التالية :-

١. التجارة الإليكترونية، وتنفيذ أوامر البيع والشراء عبر الشبكة العنكبوتية .
٢. الإقتصاد الإلكتروني، توليد معارف جديدة، واستنباط المعلومات من مصادر مختلفة.
٣. المجال التلفزيوني والبصري، وتيسير سبل التخاطب بين أطراف الاتصال المتعددة .
٤. المجتمع الإعلامي والرأي العام العالمي، والاتفاق حول كثير من القضايا الإنسانية .
٥. الفضاء السبراني أي القدرة على السمع والرؤية واللمس والمراقبة والتحكم عن بعد.

ويورد **ولد أباه** (٢٠٠١م ، ص١٠٧)، **والخضيري** (٢٠٠١م ، ص٣١) عدة ظواهر تتداخل آثارها على نحو يسبب ظاهرة العولمة ، وهي على النحو الآتي :-

١. ظاهرة سقوط الحواجز المكانية والزمانية بين الشعوب والدول نتيجة الثورات المتعاقبة في ميادين الانتقال والاتصال، حتى صار العالم -حقيقة لا مجازاً- "قرية كونية صغيرة" تتكلم بكل لغات العالم وتنقل أخبار وصور وثقافات كل الناس .
٢. ظاهرة انهيار النظام الدولي القديم "ثنائي القطبية"، بجوانبه الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وتحوله إلى نظام آحادي القطب، إضافة إلى.
٣. ظاهرة ظهور المنظمات غير الحكومية ومولد كيانات اقتصادية مستقلة، وذلك كآليات جديدة مستقلة عن الدولة وعن مجموع الدول، وتقوم بوظائفها، إضافة إلى الشركات المتعددة الجنسية القادرة على الحركة وعبور القارات والحدود والنفوذ .
٤. ظاهرة توحد الأسواق العالمية في سياق أنظمة تبادل حر للسلع والخدمات والافكار تتحكم فيها المراكز والمنظمات الاقتصادية والمالية العالمية ومنظمة التجارة العالمية .

ولذا يمكن عولمة كثير من الأشياء الملموسة: "البضائع والخدمات والأموال والمعلومات والتأثير في البيئة"، والأشياء المجردة: "الأفكار والأعراف السلوكية والممارسات الثقافية"، وذلك من خلال خمسة عمليات أساسية، يوردها **سافيتش** (٢٠٠٢م ، ص١٧) بالآتي :-

١. التكنولوجيا الجديدة، التي قلصت الزمن والمسافات وأحدثت تغييرات في العلاقات الاقتصادية والهيكل الاجتماعي والموقع الجغرافي، ووقت وكمية ونوعية الانتقال .
٢. مركزية المعلومات، والتي وسعت انتشار تكنولوجيا المعلومات، وخفضت التكلفة لخدمة الاتصال والمعلوماتية، وزيادة قوة بث المعلومات وضبط الفضاء الخارجي .
٣. المعيارية، بالاتجاه المتزايد نحو توحيد المنتجات الاقتصادية والاجتماعية، والمستويات العامة للقياس والمعايير العالمية، والأجزاء القابلة للتبادل، والرموز المتماثلة .
٤. الاندماجية، بتكامل واندماج الشركات والقوميات عبر العالم، وانفتاح المجتمعات المتعددة، بسبب تجاهل الحدود المتزايد، وحوافز التعاون والتنافس الغير متناقضة .
٥. التبادلية، بسبب زيادة الاعتماد المتبادل والتكامل المتضمنة في العولمة، وقابلية الجميع للتعرض للمخاطر، مما جعل المجتمعات أكثر كفاءة وأكثر هشاشة في الوقت ذاته .

كما توجد قوى وآليات لتفعيل هذه الأبعاد العولمية على مستوى العالم، وذلك تحت مسميات: حرية الاقتصاد والتجارة أو الإصلاح الهيكلي أو اقتصاد السوق، وهو ما يتجسد من خلال عمل وأهداف المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، إضافة إلى الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي هيأت المناخ المناسب لذلك، وهذه الجهات مازال عملها جارياً لتوسيع نطاق وتطبيقات العولمة، حيث يجد **تومبسون** (١٩٩٩م ، ص١٣)، **والخضيري** (٢٠٠١م ، ص٩٩-١٠٥)، **والحسني** (٢٠٠٢م ، ص١٦) إن ما يعرف بمؤسسات "بريتن وودز" المتمثلة في: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، واتفاقية "الجات" ومنظمة التجارة العالمية حالياً، والتي تشرف على العولمة بشكل رئيسي، وتشكل ثالوثاً يعمل على ترسيخ نظام اقتصادي عالمي يقوم على اللبرالية الجديدة وتوسع رأس المال الدولي الخاص وإقامة الاستثمارات الأجنبية، وتحرير التجارة الخارجية وتوسيعها لتشمل العديد من الأنشطة والخدمات وحماية الملكية الفكرية"، ويضيف **تومبسون** (١٩٩٩م، ص١٢)، و**فالاسكاكيس** (١٩٩٩م، ص٢٩) العديد من الآليات الخاصة مثل الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات فيما بين الحكومات (ICOs)، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، بالإضافة إلى منظومة المنتديات والأجهزة الدولية التي تحدد المعايير والنطاق الممكن للنشاط العام مثل منتدى "دافوس"، وهيئة المواصفات والمقاييس العالمية (ISO) .

٦-٢: المقومات الفكرية للعولمة :

يفرق **الحمد** (٢٠٠٠م ، ص٢٢) بين "العولمة كظاهرة" (Globalization) وبين "أيديولوجيا العولمة" (Globalism) أو ما يسمى "العولمية"، ويرى **غليون وأمين** (٢٠٠٠م ، ص٢٤) **والعيسوي** (٢٠٠٠م ، ص٥٠) أن العولمة ظاهرة ديناميكية اجتماعية ذات حركة مزدوجة تنجم عن تفاعل عوامل موضوعية وذاتية معاً، لأنها ثمرة التقاء التطور الموضوعي لحقل التقنية والعلوم وبين إرادة المجتمعات أو الجماعات والنخب التي تسيطر عليها، والتي تستغلها في توظيف هذا التطور الموضوعي لضمان سيطرتها أو تحسين مواقعها أو تكريس هيمنتها، وهو ما يعرف بـ"الايديولوجيا"، ويعدد **ولد أباه** (٢٠٠١م ، ص٨٦-١٢٣) أبرز المرتكزات الإيديولوجية لخطاب العولمة، وهي على النحو الآتي :-

- **أطروحة نهاية التاريخ :** للكاتب الأمريكي "فوكوياما" عام ١٩٨٩م، والتي تعبر عن نضوب ظرفي لإمكانات تاريخية في فترة انتقالية أو متأزمة نظراً لإكتمال حركيته، وتجسدها موضوعياً نموذج الدولة الليبرالية بدلاً من الدولة القومية .
- **خطاب صراع الحضارات:** والذي بلوره "هانتنغتون" عام ١٩٩٣م، وينطلق من أن المصدر الأساسي للنزاعات في العالم لم يعد يتحدد بالعوامل الاقتصادية أو الأيديولوجية وإنما بالمعايير الثقافية، أي بين الحضارات الكبرى السبع في العالم .
- **أطروحة "المعلوماتية":** وتقوم على بناء حكم معياري على حقيقة أن العالم قرية صغيرة، واستنتاج مضمون ثقافي تنموي يمكن تعميمه من خلال الثورة الاتصالية والمعلوماتية، والتي تجسدها شبكة "الانترنت"، وهو ما تبشر به الأدبيات المستقبلية .
- **أطروحة الليبرالية الجديدة:** وتستند على نموذج "التوازن" في الفيزياء، بالاعتقاد أن حرية الاقتصاد والأسواق يمكنها أن توزع بالطريقة المثلى الموارد والاستثمارات والشغل، وتتمثل في تحرير الاقتصاد والأسواق والتبادل التجاري، والخصخصة .
- **أطروحة النزعة الإنسانية الجديدة:** وهي نزعة شمولية تترجم إيديولوجياً في آليتين هما: نشر الديموقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتستند إلى تماثل الإشكالات الحضارية المطروحة، وتوحد النموذج التنموي والإطار التشريعي لها، وتؤسس نظاماً شديد الأقصاء داخلياً "الفرد المنتج فقط"، وخارجياً " الفضاء الغربي فقط" .

وبشكل عام، فإن أساس العولمة ليس هو المقولات الأيديولوجية البحتة بقدر ما هو تلك الآليات الفاعلة على مستوى الواقع في عالم اليوم، أي أن لا نحكم على العولمة من خلال أيديولوجيتها، وأنما يجب فهمها أولاً من خلال آبعادها وآلياتها وآثارها الفعلية .

ثانياً : أبعاد العولمة :

تبنى **الباحث** مفهوماً للعولمة، يعني أنها تربط الظواهر الاجتماعية بعضها ببعض على مستويات النطاق والتأثير والتواصل، وفي هذا الجزء سيتم تطبيق هذا المفهوم على الواقع، من خلال تحليل العولمة إلى مكوناتها الأساسية التي تتشكل منها، ومتابعة أثر هذا المفهوم على هذه المكونات، وذلك باعتبار العولمة متغيراً بحيث تغطي عدداً غير محدود من الظواهر الاجتماعية، وهذه الظواهر هي التي تعرف "بأبعاد العولمة"، حيث يجد **توربون** (٢٠٠١م ، ص٩) أن الأبعاد الآحادية المتصلة بالعولمة تعني تحديد فضاء كلمة الاجتماعي لكل بعد، من خلال تسطيح العمليات الاجتماعية، وتجاوز تعقيدات وجدليات المضامين والعمق، أي تحديد فضاء كلمة الاجتماعي وفقاً للمحاور القائمة "تقني واقتصادي وسياسي وثقافي واجتماعي"، وبشكل عام، يحدد **هيجوت** (١٩٩٨م ، ص١٦) **والجميل** (٢٠٠٠م ، ص٤٨)، و**برونر** (٢٠٠١م ، ص١٦١)، و**توربون** (٢٠٠١م ، ص٧)، و**جيمسون** (٢٠٠١م ، ص٣٠) خمسة أبعاد تتصل بالعولمة، حيث المعرفة العالمية وتقنياتها، والاقتصاد العالمي وديناميكياته، وعواقبها السياسية والثقافية والاجتماعية، وهذه الأبعاد مترابطة وتشكل في النهاية ظاهرة العولمة، ويتضمن كل من هذه الأبعاد جدلاً علمياً وأيديولوجياً .

وسيتم مناقشة أبعاد العولمة وفقاً للمستويات الثلاثة الواردة في مفهوم العولمة "النطاق والتأثير والتواصل" لكل بعد على حده، أي من خلال التركيز على مدى مفهوم العولمة، وتحديد حجم ونوعية التغيرات التي أحدثها في كل بعد على حده، وقدرته على التواصل في هذا البعد وفيما بين الأبعاد، ويقصد **الباحث** بالمستويات الثلاثة السابقة الآتي :-

- **النطاق**، أي المدى، حيث يرى **الخالدي** (١٩٩٩م ، ص٤٩)، و**مراد** (٢٠٠١م ، ص٩٣) أن لمفهوم العولمة فحوى المسافة أو المدى الجغرافي، والذي يغطي العالم، ويضيف **الصباريني** (٢٠٠٠م ، ص١١) بأن معناها اللغوي يفيد التعميم، والذي يعني جعل كوكب الأرض مسرحاً للإنجازات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية،

وما يرتبط بها من أنماط التطور التي تحصل في بلد ما، مما يعني كما يرى **الخضيري** (٢٠٠١م ، ص١٩٣) اتساع الأبعاد الاجتماعية القائمة "المعرفية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ..."، وتداخلها بشكل غير مألوف من قبل .

- **التأثير**، أي التغيرات الحاصلة في كل بعد، حيث يجد **الخالدي** (١٩٩٩م ، ص٤٩) و**مراد** (٢٠٠١م ، ص٩٣) تسارع التأثيرات المتبادلة بسبب العولمة بين الظواهر الاجتماعية "الأبعاد المعرفية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ..."، وبشكل يؤثر على انضغاط المكان والزمان معاً، ويرى **يسين** (٢٠٠٠م ، ص٢٧) أن مفهوم العولمة يعني زيادة معدلات التشابه والتماثل بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات عبر النزعة إلى البقاء والاستحواذ أو إلى اكتساب الشكل نفسه، ويطلق **الصباريني** (٢٠٠٠م ، ص١١) على هذا المستوى مصطلح "التعولم" (Globalizing) والذي يعني تأثير الإنجازات والتطورات في مجتمع ما خارج حدوده إلى الآخرين أو العكس، ولذا يجد **الخضيري** (٢٠٠١م ، ص١٩٣) انتقال المحاور المعرفية إلى مفاهيم وتغيرات جديدة ومختلفة كلياً عما هو مألوف .
- **التواصل**، أي توثيق وتعميق التواصل بين "الأبعاد المعرفية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ..."، وزيادة وعي الأفراد بهذا التواصل، حيث يرى **الخالدي** (١٩٩٩م ، ص٤٩)، و**مراد** (٢٠٠١م ، ص٩٣) أن العولمة تؤثر على انضغاط المكان في الزمان معاً في كل بعد، بحيث تبرز إمكانية صيرورة البعد المحلي عالمياً والعالمي محلياً، ويطلق **الصباريني** (٢٠٠٠م ، ص١١) على هذا المستوى مصطلح "المحلية المعولمة" (Globalizing) والذي يعني شيوع استهلاك واستعمال إنتاج أو إنجاز محلي على المستوى العالمي، مثل الموسيقى والأطعمة والأزياء ... الخ، وهو ما يتم كما يرى **يسين** (٢٠٠٠م ، ص٢٧) من خلال طرق التواصل أحادية أو ثنائية الاتجاه، والتي تبرزها بشكل واضح تقنيات الاتصال الحديثة والمعلوماتية .

وهو ما سيتم توضيحه بالتفصيل، وذلك بمناقشة كل بعد من أبعاد العولمة الخمسة " المعرفي، والاقتصادي، والسياسي، والثقافي، والاجتماعي"، وفقاً للمستويات الثلاثة "النطاق، والتأثير، والتواصل"، وذلك على النحو الآتي :-

١- البعد المعرفي للعولمة "التقني والمعلوماتي" : وسيتم مناقشة هذا البعد وفقاً للمستويات الثلاثة الآتية :-

أ- على مستوى النطاق، يشير البعد المعرفي للعولمة إلى تزايد واتساع فروع المعرفة، وتنامي التداخل والاندماج بين فروعها، فيما يعرف بعبور التخصصات، وبما يؤدي إلى بروز أنشطة معرفية جديدة، حيث تجد دراسة **المنظمة العربية للعلوم والثقافة والتربية** (١٤٢١هـ ، ص١٨) أن المعرفة لم تعد بطيئة ومحدودة وثابتة، وأن كم المعلومات والحقائق والنظريات الجديدة يزداد في كل تخصص علمي بصورة مذهلة، ويقدر **زاهر** (١٩٩٠م ، ص٣٧)، و**برونر** (٢٠٠١م ، ص١٦٤) بأن مخزون المعرفة العالمي يتضاعف حالياً كل خمس سنوات، وتتضاعف أعداد الكتب والمجلات الدورية العلمية والنظريات الرياضية الجديدة التي تنشر كل عام، كما يجري حالياً تجزئ المعرفة إلى وحدات دقيقة لما لا نهاية، وتحدد دراسة في التسعينيات حوالي (٣٧٠٠٠) مجال من مجالات البحوث العلمية النشطة، وكلها مؤهلة لأن تصبح فروع علمية جديدة، ومن جهة أخرى، يضيف **كارلوس وبراجا** (١٩٩٦م ، ص٣٥) و**الخالدي** (١٩٩٩م ، ص٥٠) وبيتى **وسويت** (١٩٩٩م ، ص٤٣) و**غليون وأمين** (٢٠٠٠م ، ص٢١) ما أحدثه التوسع في الشبكات الالكترونية والدمج بينها، والبرمجيات المرتبطة بها، من توحيد أكبر لمصادر المعرفة والمعلومات، وصولاً كما يرى **عمر** (٢٠٠٠م ، ص٨٨)، و**الكندري** (٢٠٠٢م ، ص١٧٧) إلى بناء عالم خاص من شبكات للاتصال غير المحدود "الشبكة الكونية"، والتي جعلت أجزاء العالم ترتبط في قالب واحد عام وشامل أسمه "الإنترنت"، وهو الديناميكية الحقيقية والفعلية لعالم تكنولوجي مسيطر وسائد، وهو المسئول عن فتح آفاق جديدة مقبلة، ويدخل دون استحياء كل جزء في العالم يقع بنو البشر فيه، ويزداد استخدامه يومياً .

ب- على مستوى التأثير، يشير البعد المعرفي للعولمة إلى تنامي أهمية المعرفة والأنشطة المعرفية في الإنتاج والتطبيق وتزايد توظيفها، وزيادة تأثيرها في معدل القيمة المضافة الناتجة عنها، وهو ما يطلق عليه **السلمي** (١٩٩٧م ، ص١٦٦) بعملية "تخليق المعرفة" والتي تتم من خلال تفاعل نوعي المعرفة المعلنة والضمنية، وإزالة الموانع بينها، وتنظيم تراكمها وتيسير تبادلها ونشرها، وتشجيع التجريب والاستخدام الفعلي لها، ويورد **السعدون وعبيد** (

١٩٩٤م ، ص١٤) بأن ٨٧,٥ % من القيمة المضافة في الولايات المتحدة يرجع أساساً إلى أنشطة البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي، ويجد **العتيبي والسلطان** (٢٠٠٠م ، ص١١٥) بأن الصناعات المعرفية أصبحت عماد الاقتصاد المتقدم والتكتلات الدولية، ووسيلة في التحول لما يسمى بالاقتصاد المعرفي، وأصبح معدل نموها ووزنها النسبي في الناتج الإجمالي المؤشر الأهم للتطور الاقتصادي والاجتماعي على مستوى العالم، ومصدر للقدرة التنافسية، ويضيف **السعدون وعبيد** (١٩٩٤م ، ص١٣)، **وليفى** (١٩٩٧م ، ص٢٧١) أن التقنيات الجديدة تزيد من السيطرة الاجتماعية على اتجاهات التغير المعرفي، من خلال الهندسة الوراثية والتحكم في المورثات وحوسبة الذكاء واتساع ملكات معينة لدى الإنسان مثل: الذاكرة والتخيل والإدراك الحسي، وإمكانية التحكم فيها، وجعلها من القدرات المكتسبة التي يمكن تعلمها، وليست مجرد قدرات موروثة أو وقفاً على جنس أو نخبة معينة .

ج- على مستوى التواصل، يشير البعد المعرفي للعولمة إلى كثافة وسرعة نقل وتبادل المعلومات والمعرفة وتزامنها بين عدد من المستخدمين المتباعدين مكانياً وزمانياً، وظهور شكل جديد من عالمية المعرفة وتدويلها عبر دول العالم، ويضيف **هيجوت** (١٩٩٨م ، ص٥٥) أن الروابط المعاصرة "النقل والاتصالات" أكثر عضوية مما سبق، وتشتمل تكاملاً وظيفياً غير مسبوق يتخطى الحدود الدولية، ويختصر الزمان والمكان والتكلفة، وهو ما يتمثل كما يرى **أحمد** (٢٠٠٠م ، ص١٢) في الفضاء "السبراني" الذي يعني القدرة على السمع والرؤية واللمس والمراقبة والتحكم عن بعد .

وبشكل عام، يورد **برونر** (٢٠٠١م ، ص١٦٦)، **والناصر** (٢٠٠١م ، ص١٢١) **والخضيري** (٢٠٠١م ، ص١٢١)، **والكندري** (٢٠٠٢م ، ص١٧٧) عدداً من الاحصائيات التي توضح أهمية الشبكة العنكبوتية الدولية (W.W.W) وشبكة الاتصالات العالمية، على مستويات النطاق والتأثير والتواصل، وذلك على النحو الآتي :-

١. بلغ مستخدمو الإنترنت ما بين (٥٠٠-٦٠٠) مليون فرد يومياً على مستوى العالم، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد حتى عام ٢٠١٠م، خاصة في الدول الشمالية .
٢. بلغ عدد المشتركين في الشبكة (٣٧٥) مليون مشترك مع إطلالة الألفية الثالثة .
٣. زادت مواقع الإنترنت الحكومية والخاصة عن (٢٠٠) مليون موقع عام ١٩٩٩م .

٤. زادت صفحات الانترنت في نهاية عام ٢٠٠٠م على (١,٥) مليار صفحة، وتشير التوقعات إلى اتساع قاعدة الشبكة يومياً بحوالي (٧) ملايين صفحة إلكترونية .
٥. محركات البحث المستخدمة "ياهو" وغيره لا تغطي سوى (١٥ %) من الشبكة .
٦. سوف يدور قريباً حول الأرض حوالي (٢٠٠٠) قمر صناعي للاتصالات المدنية ونقل المعلومات، سوى أقمار التجسس والأقمار ذات الأغراض العسكرية .
٧. تضاعف استخدام هذه التقنية عالمياً ليتجاوز (٦٠) مليار دقيقة في عام ١٩٩٥م .
٨. زاد حجم المعلومات المنقولة في شكل إلكتروني الآن بنسبة مركبة تبلغ (٨ %) .
٩. ستقل تكلفة الاتصالات إلى أن تصبح شبه مجانية في السنوات القادمة .
١٠. إمكانية نقل كم هائل من المعلومات يوازي مكتبة الكونجرس لأي مكان في العالم خلال (٢٠) ثانية فقط، والقادم يشمل الدخول للانترنت عن طريق التلفاز .

٢- البعد الاقتصادي للعولمة "تنافسي" : وسيتم مناقشة هذا البعد وفقاً للمستويات الثلاثة الآتية :-

أ- على مستوى النطاق، يشير البعد الاقتصادي للعولمة، كما يرى **ولعلو** (١٩٩٦م ، ص٤٠)، **والخالدي** (١٩٩٩م ، ص٣٦) إلى تكثيف الانتقال الدولي للموارد، وارتباطها بعدد متزايد من المعاملات عابرة الحدود، بحيث تصبح بدائل كاملة أينما كانت، وفي حالة تنافس مباشر مع مثيلاتها على مستوى العالم، كما إن فلسفة الشركات الإنتاجية العالمية الكبرى تبنى على أساس وجود ساق طويلة لها، بحيث يتزايد حضورها وتأثيرها وسطوتها على الساحة العالمية وفي أسواق متعددة عبر العالم، وذلك من خلال نشر الفروع الخارجية عالمياً أو التكتل والاندماج الهيكلي والاستراتيجي، إضافة إلى التكتلات الاقتصادية الدولية، والبروز المتزايد للتجارة الخارجية وتدفقات رأس المال الدولية الضخمة بين الدول على مستوى العالم، وقيام أسواق مشتركة بينها، وهو ما يتمثل في توسع وتطور "الاتحاد الأوروبي" عام ٢٠٠٠م، وظهور تكتل جنوب شرق آسيا "آسيان" (ASEAN)، ومنتدى التعاون الآسيوي الباسيفيكي "آيبك" (APEC)، والسوق الأمريكية الشمالية "نافتا" (NAFTA)، وسوق أمريكا الجنوبية "ميركوسور" (MIRCOSOR)، إضافة إلى بدء عمل منظمة التجارة العالمية (WTO)، بهدف تنفيذ "الجات" وزيادة الاتفاقيات المرتبطة بها،

وتقليص الحواجز التجارية بين الدول والمجتمعات، وتوسيع نطاق صلاحيتها لتشمل تجارة الخدمات، وحماية الحقوق الفكرية، والتوسع في المفاوضات لتشمل قضايا أخرى متصلة بالتجارة العالمية، وتقديم فكرة التنمية المستدامة والاهتمام بحماية البيئة والحفاظ عليها .

ويورد **أحمد** (٢٠٠١م ، ص٥١) أن رقم معاملات الواحده من الشركات المتعددة الجنسية يبلغ أكثر من (١٥٠) مليار دولار سنوياً عام ١٩٩٧م، وبمقارنة هذه الأرقام نجد أنها تعادل الإنتاج المحلي الإجمالي لدولة أو عدة دول نامية، كما إن نسبة نمو رقم معاملات أكبر ٢٠٠ شركة عام ١٩٩٧م بلغ (٤,٤ %)، مقارنة بنسبة نمو الناتج الإجمالي العالمي، والذي بلغ (٣,٣ %) خلال نفس الفترة، كما يجد **النزهي ووهدان** (٢٠٠٠م ، ص١٤) **والجميل** (٢٠٠٢م ، ص٤٧)، و**خواجيكه** (٢٠٠٢م ، ص١٣٩) أن عدد الشركات المتعددة الجنسية قد وصل عام ١٩٩٥م إلى أكثر من (٤٤) ألف شركة لها (٢٧٧) ألف فرع في العالم، ثم زاد عام ١٩٩٩م ليبلغ (٦٠) ألف شركة، تمتلك (٥٠٠) ألف فرعاً في أنحاء العالم، وأن هذه الشركات تسيطر على (٦٧ %) من التجارة العالمية، و(٧٥ %) من الاستثمارات على مستوى العالم، ويورد **إيفينت** (١٩٩٩م ، ص٢٣-٢٤) بأن التجارة في السلع والخدمات نمت بضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال التسعينات، كما أزداد حجم التجارة التي تتدفق عبر الشركات إلى حوالي ثلث إجمالي التجارة العالمية، وبلغ حجم التجارة في الخدمات (٢٥ %) من إجمالي التجارة العالمية خلال الفترة (٩٤-١٩٩٧م)، وبالنسبة للاستثمارات المباشرة وغير المباشرة يجد **هاوسلر** (٢٠٠٢م ، ص١٠) تضاعف تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود لأكثر من ثلاث مرات، وتضاعف إجمالي تدفقات رأس المال أربع مرات، والتدفقات الصافية لرأس المال مرتين، وذلك في عام ٢٠٠٠م مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٩٠م، ولترتفع نسبة التدفقات الرأسمالية عبر الحدود فيما بين عام (١٩٧٠-٢٠٠٠م) من (٣ %) إلى (١٧ %) من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة، ومن لا شيء تقريباً إلى (٥ %) للدول النامية، كما يجد **خواجيكة** (٢٠٠٢م ، ص١٣٨) ارتفاع عدد البلدان التي أزالت القيود أمام التبادل التجاري إلى (١٤٠) بلداً بين عامي (١٩٧٠-٢٠٠٠م)، وانخفاض التعريفة الجمركية في العالم من (٦,٣ %) إلى (٣,٨ %) في الدول الصناعية، ومن (١٥,٣%) إلى (١٢,٣%) في الدول النامية .

ب- على مستوى التأثير، يشير البعد الاقتصادي للعولمة كما يرى **ولعلو** (١٩٩٦م ، ص٤٢)، **والخالدي** (١٩٩٩م ، ص٦٧) إلى تكامل إنتاج وتوزيع السلع والخدمات بين اقتصاديات العالم، وتمركز المبادلات التجارية والمالية بين سلعاً وخدمات متجانسة، بحيث لا يعود بالإمكان لأية دولة القدرة على اتخاذ القرارات بشكل مستقل أو تطبيق أهداف وطنية، ويصبح إيجاد الثروة معتمداً على عوامل الإنتاج في دول أخرى، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وعلى تقسيم العمل الدولي، وارتباط التنمية الوطنية بالسوق العالمي من حيث الميزة التنافسية للصناعات الوطنية والجودة والمواصفات العالمية لها، وتعرضها للاختراقات التي تحدثها الأسواق الكبرى المتميزة بطابعها الانتقالي والاندماجي، وتزايد تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الخصائص الاقتصادية الوطنية ومنطق تسييرها، التي يعمل مركزها على إعطاء التوجيهات الاستراتيجية وإحداث الروابط بين مكوناتها وفروعها ومداخل أنشطتها، بهدف تحسين سيطرتها على أنشطة الدول، مع الحرص على الحفاظ على الموقع التنافسي في الأسواق المحلية والتلاؤم مع رغباتها وحاجياتها، ولذا يطلق **توربون** (٢٠٠١م ، ص٧) على هذا البعد اقتصاد المنافسة، والذي يركز على المنافسة الحادة على مستوى العالم وآثارها على الدول والمؤسسات والعمال، وهذه المنافسة تستلزم القيام بالتحولات البنيوية المطلوبة، وإجراء مجموعة من التغيرات على تنظيم وإدارة الاقتصاديات الوطنية وفيما بينها، والتي يوردها **قريشي** (١٩٩٦م ، ص٣٠) **والعيسوي** (٢٠٠٠م ، ص٤٦-٤٧)، **وبكار** (٢٠٠١م ، ص٨٤) في التغيرات والتأثيرات الآتية :

١. الاتجاه المتزايد نحو الخصخصة وآلية السوق، والتراجع عن مفهوم دولة الرفاهية .
٢. تقلص سلطة الدولة في رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها من منظور وطني .
٣. بروز دور الشركات متعدية الجنسيات في البحث والتطوير التكنولوجي والإنتاج .
٤. ظهور مجموعة من المؤسسات والهياكل التنظيمية عبر القومية لمعالجة المشكلات .
٥. تحرير الأسواق، وبروز أنواع جديدة منها تتجاوز البنيات الوطنية والدولية .
٦. ظهور تقسيم جديد للعمل على المستوى الدولي، وبروز التمايزات التنافسية عبر تأثير مفاهيم وقيم جميع المقررين والمنتجين والمسوقين والمستهلكين .

ويزداد تأثير منظمة التجارة العالمية، حيث يشير **دليل الأعمال** (١٩٩٥م ، ص٣٤) إلى أن منظمة التجارة العالمية مكلفة بأداء الوظائف الأربع التالية :-

١. تسهيل تنفيذ وإدارة وتفعيل الصكوك القانونية لجولة أوروغواي ومن ضمنها اتفاقية "الجات" (GAAT)، والاتفاق العام لتجارة الخدمات "الجاتس" (GATS)، واتفاق "التربس" (TRIPs) للجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية، واتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMs)، والاتفاق بشأن المنسوجات والملابس والزراعة، وأي اتفاقات جديدة قد يجري التفاوض مستقبلاً عليها .
٢. توفير محفل للمزيد من المفاوضات بين البلدان الأعضاء حول الأمور التي تغطيها الاتفاقات السابقة وتوسيعها، إضافة إلى القضايا الجديدة التي تقع ضمن ولايتها .
٣. توفير آليات لتسوية الخلافات والنزاعات التجارية الناشئة في البلدان الأعضاء .
٤. القيام بمراجعات دورية للسياسات التجاريةفي البلدان الأعضاء .

ويوجز **دليل الأعمال** (١٩٩٥م ، ص٦٣،١٤٥) اتفاقية "الجات" (GAAT) في أربع قواعد أساسية بسيطة وهي: قصر حماية الصناعة المحلية عن طريق التعريفات الجمركية فقط، وحظر استخدام القيود الكمية على السياسات التجارية، وتخفيض وإلغاء التعريفة الجمركية والحواجز الأخرى وعدم زيادتها في المستقبل، ومزاولة التجارة طبقاً لشروط الدولة الأكثر رعاية، ومعاملة السلع المستوردة على قدم المساواة مع السلع الوطنية المنتجة محلياً والمشابهة لها، ويزداد تأثير تطبيق وتنفيذ اتفاقيات الجات، والتي تتيح استخدام سياستي: الحد من "الدعم" للمنتجات المصدرة، ومكافحة "الأغراق"، وذلك بهدف تحقيق تكافؤ الفرص بين المصدرين، وأن تكون المنافسة بين المنشآت الخاصة والشركات، ويضيف **دليل الأعمال** (١٩٩٥م ، ص٢٠٩) بأن اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة(TRIMs)، تحظر على البلدان استخدام خمسة تدابير استثمارية متصلة بالتجارة، باعتبارها غير منسجمة مع قواعد "الجات " المتعلقة بالمعاملة الوطنية، وكذلك مع القواعد التي تحظر استخدام القيود الكمية، وهذه التدابير تشترط التالي: الإلزام بشراء منتوجات من منشأ محلي أو أي مكونات محلية، أو اشتراط متطلبات التوازن التجاري الكمية والقيمية، أو متطلبات التحويل النقد الأجنبي المؤدية إلى قيود على الواردات، أو متطلبات المبيعات المحلية التي تشتمل على قيود

على الصادرات، ويورد **دليل الأعمال** (١٩٩٥م ، ص٢١٦) أبرز ملامح الاتفاق بشأن المنسوجات والملابس وبشأن الزراعة في الآتي: تخفيض التعريفات الجمركية على المنتوجات الصناعية وربطها بنسب محددة وإزالة القيود الكمية، والرفع التدريجي للقيود المطبقة على المنسوجات والملابس من مثل تحديد الحصص والفئات، والالتزام بمستويات التقييد، وذلك تمهيداً لدمجها في اتفاقيات الجات، أما بالنسبة لتجارة الحاصلات الزراعية فتتبنى الاتفاقيةضوابط تحكم كل من التالي: استخدام الإجراءات الحدودية للتحكم في الواردات، واستخدام الدعم التصديري وغيره من الدعم الذي تمنحه الحكومات لدعم أسعار الحاصلات الزراعية وضمان دخول معقولة للمزارعين .

ويوجز **دليل الأعمال** (١٩٩٥م ، ص٢٥٥-٢٥٩) الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات الجاتس (GATS) في أنه يطبق القواعد الرئيسية الخاصة بتجارة السلع على تجارة الخدمات، ولكن مع تعديلها لتأخذ في الاعتبار الفوارق بين السلع والخدمات، وهي فوارق تتضح من أي شيء يباع في عملية تجارية ولا يمكن أن يسقط على قدمك يسمى "خدمة"، وصنفت في إثني عشر قطاعاً أبرزها: الخدمات التجارية "المهنية والحاسوبية"، والاتصالات، والتشييد والهندسة، والتعليم، والتأمين والمصارف، والصحة، والرياضة، ... الخ، إضافة إلى مراعاة الأشكال الأربعة التي تجري بموجبها التجارة الدولية في الخدمات، بحيث لا يمكن الفصل بين الزمان ومكان الاستهلاك، وهي: انتقال المنتجات الخدماتية عبر الحدود، وانتقال المستهلكين إلى البلد المستورد، وإقامة وجود تجاري في البلد الذي ستقدم فيه الخدمات، والانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين إلى البلد الآخر من أجل تقديم الخدمات فيه .

ويورد **دليل الأعمال** (١٩٩٥م ، ص٢٦٣) أن الاتفاق بشأن الخدمات "الجاتس" (GATS)، يفرض التزامات عامة تتمثل في توسيع معاملة الدولة الأكثر رعاية على منتجات الخدمات وعلى موردي الخدمات، والشفافية في القواعد واللوائح المحلية التي تؤثر على التجارة في قطاعات الخدمات، والاعتراف المتبادل بالمؤهلات المطلوبة لتقديم الخدمات، والقواعد التي تضبط وتنظم الاحتكار وموردي الخدمات الوحيدين والممارسات التجارية الأخرى التي تعيق المنافسة، والإجراءات المطلوب اتخاذها لتحرير التجارة في قطاعات محددة

بما في ذلك الإجراءات التي تضمن مشاركة أكبر للبلدان النامية، من خلال حرية الدخول إلى السوق المحلي والتعهد بالمعاملة الوطنية في قطاع الخدمات دون تمييز بين المحلي والأجنبي.

ويورد **دليل الأعمال** (١٩٩٥م ، ص٣٢٢) أن اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية "تربيس" (TRIPs) ترسي أساساً جديداً عن طريق تعريف عناصر الحماية الرئيسية، والتي من أبرزها حقوق الملكية التالية :-

١. براءات الاختراع على كل جديد وابتكاري وقابل للاستغلال الصناعي، وذلك في شتى المجالات التقنية والمنتجات وطرق الإنتاج، ولمالك براءة الاختراع منع الآخرين من استغلاله إلا بترخيص أو تفويض منه بعد دفع أتاوة يطلبها .
٢. حقوق المؤلف على الأعمال الأدبية والعلمية والفنية مهما كان شكل أو أسلوب التعبير، بشرط أن يكون إبداعياً وأصيلاً ونابع من المؤلف، وللمؤلف حق تخويل الآخرين في استغلال أعماله سواء بالنسخ أو الأداء أو التصوير أو البث أو الترجمة والاقتباس مع نسبة هذه الأعمال إلى المؤلف، ورفض أي عمل تشويهي أو ضار بها.
٣. النماذج الصناعية على السلع الاستهلاكية الجديدة والأصيلة، ويتمتع مالك النموذج المحمي بحق حصري لاستعماله ومنع الغير من تصنيع أو بيع أو استيراد مواد تحمل أو تمثل نموذجاً يماثل نسخة أو صورة عن النموذج المحمي بدون موافقة منه .

ويفصل **عوده** (٢٠٠٢م ، ص١١٨-١٣٦) مجمل الالتزامات المترتبة على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وذلك على النحو الآتي :-

١. **الاتفاقية العامة لخفض التعريفات الجمركية وغير الجمركية "الجات"**(GATT)، وتركز على إزالة أو تخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء القيود الكمية، مما يجعل الدول تتجه للاستيراد أكثر بدلاً من الاعتماد على الموارد الأولية والمنتجات الكثيفة العمالة
٢. **اتفاقية الاستثمار "تريمس"** (TRIMS)، وتركز على تخلى الدول عن استخدام سياساتها التجارية على المؤسسات المملوكة لأجانب مثل "المحتوى المحلي ومتطلبات التوازن وجلب التقنية"، مما يؤثر على المؤسسات الصناعية المحلية والفرعية، والتي تنتفع من الحماية التي توفرها مثل هذه المتطلبات، إضافة إلى الممارسات التجارية التقييدية والسلوك غير التنافسي للشركات عبر الوطنية وقيود نقل التكنولوجيا .

٣. **اتفاقية الخدمات "الجاتس"** (GATS)، وتركز على فتح أسواق الدول أمام مؤسسات الخدمات والشركات والبنوك العالمية المتطورة، وذلك للعمل والتوسع والهيمنة على أسواقها، لأنها تعتمد على التقنيات الحديثة في تسيير معاملاتها، وتمارس أعمالها مباشرة أو عبر وكالات تابعة لها في العالم، مما يجعل المؤسسات المحلية في موقع تنافسي ضعيف جداً، ويحد من مدى واندفاع الدول لاقتناء التقنية .

٤. **اتفاقية الملكية الفكرية "تريبس"** (TRIPS)، وتركز على إعطاء الشركات العالمية الحق باحتكار الإبداعات، واستغلال نتائج الأبحاث الناتجة عن تفاعل الإنسان مع الطبيعة، وهي حماية تطال معظم النشاطات الاقتصادية والتجارية والزراعية، مما يزيد من تكاليف التصنيع نظراً لارتفاع أسعار البراءات، ويشجع على زيادة الجهود من أجل الاكتشافات والاحتكارات معاً، وفي نفس الوقت العمل على منع أي تطور محتمل قد يتم من خلال التقليد للطرق والأساليب التحويلية المتبعة .

٥. **الاتفاقية الزراعية،** وتركز على فتح أسواق الدول أمام السلع والمنتجات الزراعية العالمية، إضافة إلى تخلى الدول عن الدعم المقدم للزراعة أو تخفيضه، مما يرفع تكاليف المدخلات الزراعية "البذور" وعمليات زرعها وإنتاجها محلياً، ويجعل هذه الدول مستوردة صافية للغذاء، إضافة لاستثناء الأسماك ومنتجاتها من الاتفاقية .

ويجد **بيتى وسويت** (١٩٩٩م ، ص٤٥-٤٨)، **والعيسوي** (٢٠٠٠م ، ص٤٦)، **وبكار** (٢٠٠١م ، ص٨٣)، **وعلي** (٢٠٠٢م ، ص٢٠) أن أرضية العلاقات الدولية تحولت إلى أرضية تجارية، وذلك من خلال تميزها بالآثار والتغيرات الآتية :-

١. تطور التجارة المتداخلة "داخل المنتج الواحد"، نتيجة اختلاف المنتج أو التخصص .
٢. التقسيم الدولي للتجارة ينبع من التكاليف الأقل، أو القدرات التنظيمية والابتكارية الأفضل، أي إنتاج وتوزيع منتجات ذات أسعار منخفضة أو نوعية مرتفعة .
٣. بروز أهمية قطاع الخدمات في الاستثمار، وخاصة الخدمات المالية والمعلوماتية .
٤. التركيز على حقوق الملكية الفكرية، سواء في المعرفة التقنية أو في استغلالها تجاريا .
٥. بروز فرص جديدة للتبادل التجاري، نتيجة علاج إجراءات الحماية بالاتفاقيات المعنية بتدابير الوقاية والدعم والتعويض، واتفاقيات الزراعة والمنسوجات والملابس .

ج- على مستوى التواصل، يشير البعد الاقتصادي إلى اعتماد العمليات الاقتصادية والتجارية على التقنية الحديثة "المعلوماتية"، وذلك من خلال تحكمها في اقتصاد الزمان والمكان معاً بحيث تنشئ واقع جديد يعتمد على نظم المعلومات، وعلى القيمة المضافة الناتجة عنها، حيث أن أي خدمة يمكن ترقيمها وإنتاجها ونقلها بسرعة وبيعها في أي مكان آخر، ويجد **ريكيوبيرو** (٢٠٠٠م ، ص١٤)، و**علي** (٢٠٠٢م ، ص٢٤) أن الاقتصاد الرقمي ينظر إلى المعلومات بمفاهيم اقتصادية وذات تكلفة، وهذه التكلفة هي الفرق بين النجاح والفشل في التعامل معها، لأن وفرة المعلومات المتاحة وتنوعها وخفض تكلفتها، يسر من التعامل فيها ومن إيجاد فرصاً تجارية تحقق إيرادات للمتحكمين فيها، وأصبحت عاملاً استراتيجياً في القدرة على المنافسة، ولذا يجد **العتيبي والسلطان** (٢٠٠٠م ، ص١١١) أن صناعة تقنية المعلومات والبرمجيات والابتكارات المعرفية، حيث يصل معدل نموها إلى (١٠ %) من الناتج القومي، وهذا يعني إيرادات مالية بعشرات البلايين، وإيجاد مئات الآلاف من الوظائف الجديدة، وزيادة الطلب عليها، وزيادة أجور العاملين فيها .

والاقتصاد الرقمي عالمي وشامل نطاقه وكبيرة سرعته وتحدوه المعرفة، ويقوم على الانضباط والمنافسة، كما أنه يشجع الأشياء غير الملموسة كالأفكار والمعلومات، ويؤدي إلى تغيير الثروة المشتركة وإعادة تنظيمها بشكل كبير، وإيجاد تأثير ارتجاعي إيجابي لها، ويورد **تاسكوت وآجنيو** (١٩٩٩م ، ص٣٥) عدداً من الأوصاف لاتجاهات رئيسية متعددة تظهر الآن نتيجة ما يعرف بـ"الاقتصاد الرقمي"، وهي على النحو الآتي :-

١. أن الشركات تتحرك بسرعة ومرونة كبيرة، استجابة لحتميات الاقتصاد الرقمي .
٢. أن السوق تتعلم كيف تمارس السلطة، لتغدو أبرع وأكثر تشددا، أما المستهلكون يتم التمكين لهم أكثر من قبل مع الزيادة الهائلة في المعلومات وتقاسم المعرفة .
٣. أن الشفافية والانفتاح في معلومات الشركة، عاملي تمكين رئيسيين في السوق .
٤. أن نماذج الأعمال الناشئة تقوم على تبادل وتقاسم وتعزيز المعرفة وبناء القيمة .
٥. أن قضية تغير المهارات والأسواق والشك في المستقبل، هو نتيجة "الثورة الرقمية" .

ويجد **كاظم** (٢٠٠٢م ، ص١٢٧)، و**هاوسلر** (٢٠٠٢م ، ص١١) أن نظام الاعتماد (Credit) العالمي لتمويل الإنتاج والتجارة، من قبل البورصة العالمية واعتمادها

على نظام إلكتروني عالمي واحد، ويتم فيه تداول الأوراق المالية، وتوريق الأصول استجابة للحوافز التنافسية، وتنويع حوافظ الاستثمار في طائفة واسعة من السندات والأسهم محلياً وعالمياً، كما تعتبر التجارة الإليكترونية بداية لعالم جديد شديد الإتساع والتنوع وفائق المدى، وتعمل على تجاوز قيود المكان والزمان، ويعرفها **الخضيري** (٢٠٠١م ، ص١١٤) بأنها: إنتاج أي "سلعة أو خدمة" وتسويقها عبر شبكة الإنترنت، بحيث يصبح من اليسير على أي إنسان في أي مكان ووقت القيام بها والتعامل فيها، وبأي شكل وحجم، مثله مثل أي شركة من الشركات، باستخدام الحاسب في تنفيذ أوامر البيع والشراء، لتصبح مثلها مثل المتاجرة الداخلية، وليزداد اعتماد رجال الأعمال على شبكة الإنترنت في مجال عقد الصفقات والإعلان والبيع، ويتوقع **العتيبي والسلطان** (٢٠٠٠م ، ص١١١) أنها سوف تتعدى الترليون دولار عام ٢٠٠٣م معظمها لخدمات الأعمال، ويتوقع **الخضيري** (٢٠٠١م ، ص١١٦) أن ينمو حجمها إلى (٢) ترليون دولار عام ٢٠٠٥م، وإلى (١٠٠) ترليون دولار عام ٢٠١٠م، وفي كافة النواحي .

٣- البعد السياسي للعولمة "آحادي": وسيتم مناقشة هذا البعد وفقاً للمستويات الثلاثة الآتية :-

أ- على مستوى النطاق، يشير البعد السياسي للعولمة، كما يرى **هيجوت** (١٩٩٨م ، ص٥٤) إلى إعادة تحديد نطاق النفوذ والسلطة صعوداً إلى مستويات أعلى من الدولة "المؤسسات الدولية"، وهبوطاً تجاه الدولة والهياكل الإقليمية والبلدية والحكم المحلي، وذلك من خلال المفهوم الجديد للحكم (Governance) "التوجيه" أي إعطاء توجيهات لشيء ما بحيث لا يرتبط بالدولة وأنما بمؤسسات عالمية الأهداف والتوجه، ويرى **الخضيري** (٢٠٠١م ، ص١٩٥) أن العولمة تهدف إلى تأسيس عالم جديد سياسياً وأيديولوجياً وآحادياً، تتلاشي داخله الحدود الفاصلة بين الدول، وتندمج بشكل أكبر وأوسع وأشمل .

كما يجد **هيجوت** (١٩٩٨م ، ص٥٢)، و**تيرنر وكورباتشو** (٢٠٠٠م ، ص١٥٦) أن الدولة في النظام العالمي الجديد تتفكك إلى أجزاء منفصلة ومتميزة وظيفياً، وهذه الأجزاء التنظيمية والسلطات التنفيذية والتشريعية تتداخل في شبكات مع نظيراتها في الخارج، وتخلق شبكة كثيفة من العلاقات التي تشكل نظاماً جديد عبر-حكومي .

ويورد **العامر** (١٤٢٦هـ ، ص١٣) بأنه في إطار القوة الواحدة في العالم ونظرتها لمن حولها وما تهدف إليه من مصالح، جعلتها تروج لمفهوم جديد لمواطنة عالمية تتناسب مع عصر العالمية والعولمة، والذي سمي بـ"المواطنة عديدة الأبعاد"، وتتحدد مواصفات المواطنة العالمية في الأمور الآتية : الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة، واحترام حق الغير وحريته، والاعتراف بوجود ديانات مختلفة، وفهم وتفعيل أيديولوجيات سياسية مختلفة، وفهم اقتصاديات العالم، والاهتمام بالشؤون الدولية، والمشاركة في تشجيع السلام الدولي، والمشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف .

ب- على مستوى التأثير، يركز البعد السياسي للعولمة، كما يرى **هيجوت** (١٩٩٨م، ص٥٢) على إعادة هيكلة النفوذ والسلطة على مستوى الدولة، أو ما يطلق عليه فرضية "التقارب"، والتي نتج عنها نهاية دولة الرفاهية "الكينـزية" وظهور الدولة "الليبرالية الجديدة"، نظراً لتقويض قاعدة الحل الوسط الليبرالي بين الدولة والمجتمع، والتي تتميز كما يرى **تيرنر وكورباتشو** (٢٠٠٠م ، ص١٤٧) **والخضيري** (٢٠٠١م ، ص١٩٥) بتقليص دور الدولة واستبداله بتنظيم يعمل بمنطق السوق، وتجاوز مفهوم الاستقلال الذاتي إلى مفهوم المشاركة والتفاعلية العالمية، وتأثير ذلك في تكوين الاستجابات للعولمة سواء في منطق التنظيم السياسي والاقتصادي أو في تنظيم الأعمال وإدارة الاعتماد المتبادل، وإدخال سياسات بديلة تستطيع تحقيق أهدافها بطرق أكثر فاعلية وكفاءة، من بينها "الخصخصة"، والعمل والتعاون مع تشكيلة متنوعة وواسعة من جماعات المجتمع المدني داخل حدودها وخارجها، وانكفائها عن وظائفها المتصلة بالرعاية الاجتماعية، وتركيزها على إيجاد حلولاً للمشكلات على الصعيد الداخلي والدولي، والتأكيد على مزايا السلام وفوائده، وجعل الإنفاق الدفاعي منخفضاً وتوفير المبالغ لمخصصات التعليم والتنمية، ويتركز الخلاف هنا، كما يرى **توربون** (٢٠٠١م ، ص٧) على عجز الدولة في مواجهة اقتصاد العولمة، وعلى مدى ما ستفقده الدولة من قدرة على التحكم والسيطرة، وفيما بين طرفي الجدال، "نهاية الدولة وأسطورة العولمة"، يوجد العديد من الدراسات والمناظرات حول سيادة ومقدرة الدول في العالم المعاصر، إضافة إلى توجه المؤسسات الدولية لربط المساعدات الممنوحة للدول بعملية إصلاح بنيوية لسياساتها الاقتصادية والتجارية والمالية،

ويورد **هيجوت** (١٩٩٨م ، ص٥١،٢٣)، و**عبيد** (٢٠٠١م ، ص٢٤) بعضاً من مظاهر العولمة السياسية في التأثيرات الآتية :-

١. أن قدرة الحكومة على توجيه برامج السياسات المحلية محدودة جداً، لتزايد التفاعل بين الأبعاد المحلية والعالمية، وتزايد تأثير العوامل القائمة وراء الحدود فيها .
٢. أن الدول أصبحت تتصرف مثل الشركات، بينما الشركات تتصرف مثل الدول .
٣. أن الدول أصبحت تقوم مقام السلطات المحلية للنظام الدولي داخل حدود أراضيها
٤. أن قوة السوق و"المؤسسة" نمت على حساب سلطة الدولة، لتمثل الاستقلالية الحكومية حلاً وسطاً ومؤشراً على تغير دور الدولة بظهور أطراف فوقها ودونها .
٥. أصبحت العلاقة بين الدول والأسواق تبادلية وتكيفية في كثير من جوانبها .
٦. تسارع النزعة العلمانية والعقلانية والكفاءة والمشاركة في أنظمة الحكم الوطنية .
٧. انغماس السياسة في مسائل متعلقة بقيم وقضايا بيئية وثقافية تحوي حواجز في وجه التجارة ينبغي فرض الانسجام والتجانس فيها، مما يثير الصراع مع القيم المحلية .

ويرى **العامر** (١٤٢٦هـ ، ص١٤) أن التأثيرات العالمية والتي تشمل متغيرات فكرية وثقافية وسياسية واجتماعية تبلورت في إطار القوة الواحدة في العالم، وأسفرت عن تفاعلات جدية تتلخص في صياغة عناصر جديدة للمواطنة العالمية أو ما يعرف بـ"المواطنة عديدة الأبعاد"، والتي لخصت في البعد الشخصي والاجتماعي والمكاني والزماني، وأهابت بالمؤسسات السياسية والتربوية تحقيقها وذلك من خلال العناصر الآتية: الإحساس بالهوية، والتمتع بحقوق معينة، والمسؤوليات والالتزامات والواجبات، ومسؤولية المواطن في لعب دور ما في الشؤون العامة، وقبول قيم اجتماعية أساسية .

ج- على مستوى التواصل، يشير البعد السياسي للعولمة إلى ضعف التمايز بين المجالات الدولية والمحلية، وانتهاك وسائل الإعلام للحدود، ونشوء شبكة جديدة من العلاقات الدولية، إضافة إلى بروز ما سمي "بالأحادية القطبية"، وهي قطبية كما يرى **خريسان** (٢٠٠١م ، ص٥٦) ذات طابع أمريكي، والتي بدورها تبرز النموذج الديموقراطي الليبرالي الذي يقوم على الحرية السياسية والاقتصادية ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، والذي يرى **الحمد** (٢٠٠٠م ، ص٣٠) أنه تحول إلى نموذج عالمي

وتتسع نطاق جاذبيته، حيث تسعى كل دولة من دول العالم للأخذ به كلياً أو جزئياً، ويضيف **خريسان** (٢٠٠١م ، ص٥٥) بأن دول العالم تتجه نحو الأخذ بهذا النموذج كأساس للتنظيم الاجتماعي السياسي والاقتصادي، أو ما يعرف بالتحول الديمقراطي على المستوى العالمي، كما يرى **خريسان** (٢٠٠١م ، ص١٢٢) أن العولمة تشكل تحدياً للسيادة الثقافية للدولة القومية، بحيث أصبح للآخرين أيضاً تأثير عليها، كما يرى **تيرنر وكورباتشو** (٢٠٠٠م ، ص١٥٦) و**عبيد** (٢٠٠١م ، ص٣٢) أن الدولة أصبحت تواجه جبهتين: الأولى، خارجية تتمثل بالنزعة لتخطي الحدود القومية (Globalisation)، وتتضمن القوى المشجعة على التكامل في ثورة الاتصالات وتزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل، والثانية، داخلية تتمثل في النزعة نحو التجزؤ أو التفتت (Fragmmentation)، وتتضمن الصراعات والتنافسات العرقية داخل الدول .

ويرى **العامر** (١٤٢٦هـ ، ص١٣) أن مواصفات المواطن العالمي يمكن فهمها في صورة كفاءات تنميها مؤسسات المجتمع لتزيد من فاعلية الارتباط بين الأفراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والمحلي والقومي والدولي، ويكون ذلك بتنمية قدرات معينة للتفكير تحسم وتنظم في الوقت نفسه الاختلافات الثقافية، ولمواجهة المشكلات والتحديات كأعضاء في مجتمع عالمي واحد، وذلك إستناداً على ركيزتين هما :-

١. عالمية التحديات في طبيعتها كعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والامتلاك غير المتساوي لتقنيات المعلومات وانخفاض الخصوصية، والتدهور البيئي وتهديد السلام .
٢. وجود أمماً ومجتمعات ذات ديانات وثقافات وأعراف وتقاليد ونظم مختلفة .

ويورد **عبيد** (٢٠٠١م ، ص٣٢) أن عدد أعضاء منظمة الأمم المتحدة قد ازداد في زخم اندفاع العولمة خلال فترة التسعينات من ١٥٩ عضواً في منتصف عام ١٩٩٠م إلى ١٨٩ عضواً عام ٢٠٠٠م، وإذا استطاعت الحركات المطالبة لالانفصال في العالم تحقيق أهدافها الانفصالية فإن ذلك يعني أن عدد أعضاء الأمم المتحدة سوف يتجاوز ٢١٠ عضواً ، ويجد **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٨٠) أن ما يقرب من ٣٥٠٠ مجموعة سكانية في العالم لديها بعض المطالب والطموحات للتحول إلى دول مستقلة، ويورد **هيجوت** (١٩٩٨م ، ص٤٩) ما حدث في جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً ويوغسلافيا عند

تفككها، وهي أحدث انفصال وتجزؤ مصحوبة بتصفيات عرقية ومستويات متجددة من البربرية، ويشير **العامر** (١٤٢٦هـ ، ص٢٤) إلى تزايد المشكلات العرقية والدينية في أقطار كثيرة من العالم وتفجر العنف بل والإبادة الدموية، ليس فقط في بلدان لم تنتشر فيها أيديولوجيا الحداثة من بلدان العالم الثالث، وإنما في قلب العالم الغربي المتقدم، أو على يد قواه الكبرى، بدءاً من الإبادة الصربية للمسلمين، وانتهاءً بالإبادة الأمريكية للعراقيين وللأفغان، ومروراً بالإبادة المستمرة للفلسطينيين .

٤- البعد الثقافي للعولمة "معياري" : وسيتم مناقشة هذا البعد وفقاً للمستويات الثلاثة الآتية :-

أ- على مستوى النطاق، يشير البعد الثقافي للعولمة كما يرى **غليون وأمين** (٢٠٠٠م ، ص١٦) إلى نشوء شبكات اتصال عالمية تربط فعلاً جميع الاقتصاديات والبلدان والمجتمعات وتخضعها لحركة واحدة من خلال المشاركة في شبكة واحدة موحدة، مما ينتج عنها كما يرى **الخالدي** (١٩٩٩م ، ص٣٥)، و**خريسان** (٢٠٠١م ، ص٢١)، و**الخضيري** (٢٠٠١م ، ص١٩٥) تزايد التدفقات الرمزية التي تتخطى الحدود القومية وتزيل الحواجز بين الثقافات، وإلى بروز وعي وإدراك ومفاهيم ورموز ووسائط ثقافية عالمية الطابع، تتلاءم مع المكان العالمي الجديد، ويتم نشرها وتوظيفها بالشكل الذي يجعلها عالمية، وملكاً عاماً لكافة شعوب العالم، ولذا يعرف **بلقزيز** (١٩٩٩م ، ص٥٣-٥٦)، و**ولد أباه** (٢٠٠١م ، ص١٤) ثقافة العولمة بأنها ثقافة ما بعد المكتوب أو"ثقافة الصورة" على صعيد الإنتاج والتداول، فالصورة أصبحت هي المادة الثقافية التي يجري تسويقها على أوسع نطاق جماهيري، كما أن توزيعها ليس مقصوراً على المجال الوطني لبلد الأصدار أو مرهون بعقود الشراء والتوزيع، وأنما بالتوظيف التقاني في مجال الإعلام السمعي-البصري، والذي يزخ ملايين الصور يومياً، فيستقبلها مئات الملايين من المتلقين في سائر أنحاء العالم، ولتصبح الثقافة سلعة عالمية تسوق كأي سلعة تجارية، وبروز تصدير الثقافات والاعتزاز بالذات، ويضيف **بلقزيز** (١٩٩٩م ، ص٥٨،٦٠) أن العولمة الثقافية تستفيد أيضاً من الآليات الاقتصادية واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، لتصبح الثقافة منتجاً اجتماعياً يتحرر من القيود الجمركية، وقابلة للتداول على نطاق العالم، بل أن الثقافة أصبح ينطبق عليها من

الأحكام والإجراءات ما ينطبق على سواها من السلع المادية، أي التبادل الثقافي العالمي، ويرى **غليون وأمين** (٢٠٠٠م ، ص٢٠) أن العولمة الثقافية تبشر بمرحلة جديدة للتنظيم العالمي، يتمثل في المشاركة في نمط إنتاج واحد يتحقق على مستوى الكرة الأرضية، ويتلقى التأثيرات المادية والمعنوية ذاتها، سواء أتعلق ذلك بالثقافة والإعلام الدولي، أو البيئة والتلوث، أو بالأزمات الاقتصادية أو بالأوبئة الصحية، أو بالمسائل الاجتماعية والأخلاقية .

ب- على مستوى التأثير، يشير البعد الثقافي للعولمة، كما يرى **خريسان** (٢٠٠١م ، ص٢١)، و**ولد أباه** (٢٠٠١م ، ص١٤) إلى أن النظام السمعي-البصري أصبح المصدر الجديد والأقوى لإنتاج وصناعة القيم والرموز، وتشكيل الوعي والوجدان، إضافة إلى استغلالها لتسخير الإنسان والمعرفة بأسلوب واحد وإلى هدف محدد ومن قبل عدد محدود من البشر، وتوظيفها لتذويب الفوارق والاختلافات بين الشعوب والدول، وتنمي عوامل التشابة والقرب فيما بينها، مما يؤدي كما يرى **غليون وأمين** (٢٠٠٠م ، ص١٧-٢٠) إلى الدخول في مرحلة من الاندماج العالمي الأعمق على عدة مستويات، من خلال إخضاع المجتمعات لتاريخية واحدة، وتجري في مكانية ثقافية واجتماعية وسياسية موحدة، أو في طريقها للتوحد، ومن ثم إعادة ترتيب مواقع الجماعات والأفراد على أساس علاقتها مع الرأسمال المعولم المادي والمعنوي، بدلاً من انتماءاتها القومية أو السياسية أو ملكيتها لرأسمال وموارد خاصة بها، بحيث تستمد النخب الاجتماعية قوتها من قيمة الموارد المادية والمعنوية المعولمة، وهو ما يدفع بهذه النخب إلى تبني سياسات لا تخضع لقيم الوطنية ومعاييرها، ولكن لمعايير البقاء في المنافسة العالمية، إضافة إلى تزايد وتيرة التغيرات الثقافية كل يوم، وتزايد تأثيراتها على مجتمعات العالم وعلى معالم وتوجهات المؤسسات الثقافية والتربوية فيه، أو تزايد ما يسمى "بالاقتصاد الثقافي العالمي"، والذي يرى **خلف** (١٩٩٨م ، ص٦٥)، و**النقيب** (٢٠٠٢م ، ص١٨) أنه يمثل اليوم نظاماً متشابكاً معقدا لخمسة انسيابات وتدفقات غير متماثلة للثقافة العالمية، تتمثل في: "الحراك السكاني الإثني، والتدفق الإعلامي والاتصالي، والانتقال التكنولوجي، والحركة الاقتصادية والمالية، والتأثير الايديولوجي والفكري"، ويضيف "خلف" إليها مشاهد "حركة الخدمات والمهارات والخبرات عبر الحدود" أو المعلوماتية، ومشاهد "الامتداد والتدخل العسكري"، مما أدى إلى

بروز المجتمعات المتعددة الأعراق والثقافات، وانتشار الصراع بينها حول قيمها وتقاليدها، ويجد **بلفزيز** (١٩٩٩م ، ص٥٦-٥٨) و**أبو ربيع** (٢٠٠٠م ، ص٤٣) أن المضمون الثقافي الجديد للعولمة، تتضح آثاره الخطيرة في الجوانب الآتية :-

- **الأول،** التنمية الثقافية والقيمية التي تكرسها العولمة، تجعل الثقافة مثل سائر المواد والمعلبات في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والإعلان، وتحول الوعي لمجال مستباح لكل أنواع الإختراق، تتكفل التقانة بهندسة معاييره وصناعة أسباب الجاذبية له .
- **الثاني،** تباين درجة التناسب الطبيعي بين الثقافي والاجتماعي في المجتمعات، بحيث تنشأ في وعي الناس ثقافة أو قيم لا تقوم صلة بينها وبين النظام والمحيط الاجتماعي الذي ينتمون إليه، مما يؤدي إلى نشوء أنواع أخرى من التجافي والخلل الاجتماعي.
- **الثالث،** وضع كلا من التوسع الاقتصادي والإبداع التكنولوجي في بؤرة الاهتمام، مما يفرض تحدياً على الثقافات التقليدية وعلى أسسها الاجتماعية الاقتصادية ورؤاها الأخلاقية للعالم، فالعالم أصبح قرية صغيرة ونحن متواصلين بنحو غير مسبوق .

ويجد **جوزوفيتش** (٢٠٠٠م ، ص١٨) أن العولمة كظاهرة أصبحت هيمنة فكرية كوكبية، لأنها تجعل الأفراد يفسرون العمليات والظواهر المعاصرة من خلال الإطار النظري "النمط" المسيطر، إضافة إلى وجود القطب الواحد في فترة ما بعد الحرب الباردة، والذي لم يعترضه معارض أو نموذج بديل، وتأثير ذلك على ثقافات العالم الثالث التي أصبحت بلا دفاعات في وجه الهيمنة الأمريكية وانتشار الأفكار عبر الأقمار الصناعية، كما يجد **توربون** (٢٠٠١م ، ص٨) تزايد تأثير التدفقات الثقافية العالمية والاتصالات والتبادلات على الأشكال الرمزية والصور الاجتماعية والممارسات الثقافية وأنماط الحياة، ونقضها للطابع المحلي والإقليمي للثقافة، وتغير المنظور الثقافي للعالم ليصبح متعدد الثقافات بأكثر مما كان سابقاً، كما يرى **جيمسون** (٢٠٠١م ، ص٣٢) أن هذا البعد يشير إلى تجاوز آثار البعد الثقافي للعولمة نطاق الثقافة لتمتد إلى الفئتين الباقيتين الاقتصادية والاجتماعية، لأنها تبدو عند أحد المستويات نتيجة للهيمنة الاقتصادية، حيث الصناعات الثقافية المحلية تغلق أبوابها تحت تأثير الصناعات الثقافية المنافسة، إضافة إلى الخوف من تدمير وسائل الحياة ذات الطابع الإثني القومي، وهكذا كانت الحركة من الثقافة إلى الاقتصاد، ومن الثقافة إلى الاجتماع،

وهو ما يؤكد عليه **عليمات** (٢٠٠١م ، ص١٠٩) بأن عولمة المجالات الاقتصادية والسياسية تعتمد على المستوى الذي تتساوق فيه كسلوك رمزي مدمج في ثقافة المجتمع، ومن هنا يرى المدقق في اتفاقيات الشراكة وغيرها التأكيد والحرص الشديد على إحداث تغيرات قيمية ثقافية واتجاهات سلوكية مناسبة تتسق وقيم ومتطلبات الشراكة الاقتصادية .

ولذا يرى **خلف** (١٩٩٨م ، ص٦٧)، و**النقيب** (٢٠٠٢م ، ص١٨) أن العولمة لا تؤدي إلى قرية كونية، وأنما إلى إيجاد عالم بالغ التعقيد، لأن التفاعلات العالمية الدائرة اليوم تفرز عبر المجتمعات والحدود حالات توتر بين القوى المؤدية للتجانس وبين عمليات التنوع الثقافي، وهي حقبة السياسات الثقافية، المدفوعة بالتقانة العليا وبالبنى الثقافية الهجينة "المتحركة"، والعمل اللامادي الذي ينتج خدمات، ويتعامل مع الرموز والترقيم "اللغة" .

ج- على مستوى التواصل، يشير البعد الثقافي للعولمة كما يرى **غليون وأمين** (٢٠٠٠م ، ص٢١) إلى كثافة انتقال المعلومات وسرعتها إلى درجة أصبحنا نشعر أننا نعيش في عالم واحد موحد أو "قرية كونية"، بما توحي به كلمة القرية من علاقات قرابة وجوار ومحدودية في المكان والزمان، وهو ما يتضح من الاتجاه إلى خلق نظام متشابك لعوالم متصلة فيما بينها بواسطة النظام السمعي-البصري، وخاصة الإنترنت كاختراع حاسم يحقق التقارب الثقافي أكثر مما يشتت، ولذا يجد **توربون** (٢٠٠١م ، ص١٩)، و**أبو حلاوة** (٢٠٠١م ، ص١٨٧) أن القنوات الفضائية جعلت من تدفق المعلومات وأشكال التعبير "الموسيقى والمسلسلات" أمراً ممكناً ومؤثراً في جميع أنحاء العالم، وجعلت من المشروع الثقافي قابلاً لتمرير وتقبل جميع القيم والرموز والسلوكيات دون اعتراض عقلي أو ممانعة نفسية، كما أنها تلعب الدور الذي لعبته الكلمة في السابق، ولا تحتاج إلى المصاحبة اللغوية كي تنفذ إلى إدراك المتلقي، واحتمالات نجاحها في ذلك لا يستهان بها، سواء في الجانب الحسن النوايا أو صراع الثقافات، ويجد **الخضيري** (٢٠٠١م ، ص١١٩) إن شبكات التلفزيون العالمية الإعلامية الإخبارية مثل: (MBC-BBC-ANN-CNN)، جعلت العولمة الإعلامية الكونية واقعاً حياً ملموساً ومعاشاً بالعين والإحساس والرأي، وأن المتلقي لم يعد سلبياً ينحصر دوره في التلقي، بل أصبح من حقه أن يتدخل ويعرض رأيه ويعرب عن فكره، بل ويشارك في صنع الخبر والأحداث، وعن بعد، وفي نفس التوقيت .

٥- البعد الاجتماعي للعولمة "بيئي" : وسيتم مناقشة هذا البعد وفقاً للمستويات الثلاثة الآتية :-

أ- على مستوى النطاق، يشير البعد الاجتماعي للعولمة، كما يرى **التوم وآدم** (١٩٩٩م ، ص٢٠) **والخالدي** (١٩٩٩م ، ص٣٥) **والخضيري** (٢٠٠١م ، ص١٩٦) إلى إنخرط سكان العالم في مجتمع عالمي واحد، هو المجتمع المدني العالمي، وظهور المنظمات غير الحكومية المؤكدة على علاقات وروابط فيما بينها في محاولاتها لمجابهة آثار العولمة على المجتمعات المحلية، خاصة "المخاطر الشاملة" مثل التدمير البيئي ودكتاتورية السوق، وتزايد الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية عالمية النطاق، مثل: السكان والفقر وعمل المرأة والجريمة المنظمة والإرهاب ...الخ، وظهور رأي عام عالمي موحد في كثير من القضايا الإنسانية، أما **توربون** (٢٠٠١م ، ص٨) فيرى أن خطاب البيئة الكونية يدرس ويناقش النوع الإنساني والمجتمع الكوني كجزء من نظام بيئي كوني، بحيث يظهر الوعي بالكون ككل في أبلغ تجلياته، ويركز هذا الخطاب على التدمير الفعلي أو المحتمل لذات الإنسان بفعل الإنسان، وأيضا على "التنمية المستدامة"، ويطرح أسئلة بشأن عدد السكان، وحجمهم، وتوزيعهم وفقا للمراحل العمرية وظروف معيشتهم، ويورد **ديلور وآخرون** (١٩٩٦م ، ص٣٩) أن عدد سكان العالم بلغ (٥,٥٧) مليار نسمة عام ١٩٩٣م، ويقدر أن يصل إلى (٦,٢٥) مليار عام ٢٠٠٠م، وإلى (١٠) مليار نسمة عام ٢٠٥٠م، وأن نصيب البلدان النامية من مجموع النمو السكاني سيزداد من (٩٣ %) عام ١٩٩٠م إلى (٩٥ %) عام ٢٠٠٠م، وأن عدد الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً بلغ في الدول النامية (١,٧) مليار في عام ١٩٩٠م .

ب- على مستوى التأثير، يشير البعد الاجتماعي للعولمة، كما يرى **الجميل** (٢٠٠٠م ، ص٢٥)، **وتوربون** (٢٠٠١م ، ص٧) إلى تجسيد قبول اشتراك القطاع الخاص في مجال العمل العام، ورد الفعل السلبي القوي للسياقات الاجتماعية المعروفة للعولمة باعتبارها اقتصادات متنافسة، والتي تكرس حالات الانسحاق وتمفصل المجتمعات والعالم إلى قسمين متباينين أشد التباين، وعادة ما يصاغ النقد الاجتماعي للعولمة بمصطلحات دينية أو أخلاقية، أو بكليهما، أما **جيمسون** (٢٠٠١م ، ص٣٧) فيرى أن سبب هذا البعد هو السلوك الاستهلاكي، والذي يؤدي إلى التفرد والتذري، ويسري بقوة في نسيج الحياة

اليومية، ويسبب تأكل وتفكك الأواصر الأسرية والاجتماعية، ويفضي إلى ظهور أنواع محددة من المقاومة، ويورد **فالاسكاكيس** (١٩٩٩م ، ص٣٣) و**كوميليان** (٢٠٠٠م ، ص٣٣) و**العيسوي** (٢٠٠٠م ، ص٥٣) و**عربية** (٢٠٠٠م ، ص٢١٢)، و**أحمد** (٢٠٠١م ، ص٥٤)، و**بكار** (٢٠٠١م ، ص٧١-٧٦) عدداً من التناقضات والمفاهيم الاجتماعية التي تعمل على تكريسها العولمة، من أهمها الآتي :

١. الفشل في توزيع الثروة أو الدخل، أو تأثير التوزيع على المجتمع وفيما بين الدول .
٢. زيادة حالات عدم المساواة والاستبعاد، ناهيك عن أعمال الاستغلال والعنف .
٣. الإهمال النظامي للضرورات والاحتياجات الاجتماعية، ورهنها لحاجة السوق .
٤. الفردية، والتي تجعل الرابطة المنطقية هي رابطة المصلحة بين كيانيين مختلفين .
٥. الحرية، أي الخيار الشخصي والأناني، وغياب الحرية المطلقة في تحديد الخيارات .
٦. الطبيعة، التي تثبت الفوارق بين البشر، وتعتبرها منطقية ونتيجة للتنافس الطبيعي .

ويجد **بيروخ** (٢٠٠١م ، ص٦٧)، و**الهنائي وعربي** (٢٠٠٢م ، ص٣٤) أن العولمة تعمل على تكريس حالات الانسحاق لأكثر من (٨٠ %) من سكان الأرض، بينما سيتمتع (٢٠ %) فقط منهم بالعمل والرفاهية، مما يؤدي إلى تمفصل العالم إلى قسمين متباينين أشد التباين، لأن نصيب الدول النامية من التجارة الخارجية العالمية (٣١ %)، وتملك (٩ %) فقط من الاستثمارات المباشرة في العالم عام ١٩٩٩م، بل أن بعض البلدان النامية بدأت تخسر ما كانت تمتلكه في السابق، ويجد **واتكنز** (٢٠٠٢م ، ص٢٤) أنه في التجارة العالمية يذهب (٠,٧٥) من كل دولار إلى أغنى دول العالم، بينما تذهب البقية للدول النامية، أما على المستوى القومي، تؤدي العولمة إلى تفاقم التفاوت على أساس إمكانية الوصول إلى الأسواق والأصول المنتجة والتعليم، وتعمل على تأكل حقوق العمال .

ويورد **عبيد** (٢٠٠١م ، ص١٨)، و**أبو حلاوة** (٢٠٠١م ، ص١٧٦) عدداً من الأمثلة للتفاوت في الدخل وتوزيع الثروة على المستوى الدولي :-

- في الحماية الفكرية تمتلك الدول الصناعية المتقدمة (٩٧ %) من قيمة المنتجات .
- في الشركات والمصارف، تضم الدول المتقدمة (٤٢٦) شركة من بين أكبر خمسمئة من الشركات العالمية، وتضم (٥٨) مصرفا من بين أكبر (٦٩) مصرفاً دولياً .

- في الاتصالات، تضم الدول المتقدمة (١٩) شركة من أصل (٢٢) شركة عالمية، كما أن (٨٨ %) من مستخدمي شبكة الإنترنت يعيشون في الغرب .

أما على مستوى التأثيرات البيئية، يجد **هيلر وماني** (٢٠٠٢م ، ص٢٩) أن هناك تغير عميق في مفهوم الارتباط بين التنمية الاقتصادية والبيئة، ليصبح مقبول على نطاق واسع، بحيث تتوافق رؤوس الأموال مع مشكلات البيئة العابرة للحدود، كما إن تغير المناخ العالمي أو الاحترار العالمي وتقلبات الطقس الشديدة، قد أصبحت من الأمور المعترف بها على مستوى العالم، ولا يمكن تجنبها أو آثارها غير المباشرة، ويرجح أن تصبح أكثر تكراراً وحدة في المستقبل، كما أن التنمية المستدامة تنتقل من الكلام للعمل عن طريق إلغاء أشكال الدعم التي تلحق الضرر بالبيئة، وبوضع مؤشرات جديدة لاتجاه التغير الذي يطرأ على البيئة وسرعة خطاه، واستغلال القوى التي تدعم أسس التنمية المستدامة مثل: الإدارة الحكيمة للموارد، والتوزيع العادل للمنافع، وتخفيف الآثار السلبية للنمو على الأشخاص والبيئة .

ج- على مستوى التواصل، يشير البعد الاجتماعي للعولمة، كما يرى **أبو حلاوة** (٢٠٠١م، ص١٧٤) إلى بزوغ شكل جديد للتطور المجتمعي يعتمد في نمط سيطرته ونفوذه على المعرفة العلمية المتقدمة، وعلى كفاءة استخدام المعلومات في جميع مجالات الحياة، وهو ما نطلق عليه "مجتمع المعلومات"، وذلك لتمييزه عن المجتمع الصناعي، والذي يورد **برونر** (٢٠٠١م ، ص١٦٣) عدداً من الأوصاف لهذا المجتمع، والتي تتمثل بالخصائص التالية :-

١. إنه في سبيل التكوين، ويكتسب تدريجياً هيكلاً مترابطاً في شكل شبكات .
٢. يقوم على أساس نشر والتقاء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كالإنترنت .
٣. يؤدي إلى ظهور اقتصاديات معتمدة على المعرفة اعتماداً مكثفاً "مجتمع معرفي" .
٤. يجلب معه ابتكارات تنظيمية وتجارية واجتماعية وقانونية ملائمة له .

ولذا يرى **النقيب** (٢٠٠٢م ، ص١٥) أن التفكير في المجتمع المعلوماتي يتم بناءً على تراتبية القوة على المستوى العالمي، وعلى تفسير العلاقات من خلال الشبكة ومجتمع الشبكة الذي تنحصر فيه العلاقات الاجتماعية بين الذات والشبكة أو الشركات المعولمة التي تخترق البنى المحلية، وهذه الحقبة المعلوماتية، عبارة عن مرحلة تتطور خلالها الأساليب التقليدية للضبط الاجتماعي إلى مجتمعات التحكم والسيطرة، أي التحكم في الأفراد وأبدانهم،

ويعتمد هذا التحكم عامة على الخوف، إضافة إلى انعكاس هذه المخاوف على العلم، وذلك في إنكار الحقيقة المستقلة والتشكيك في الواقعية الخارجية، وفي تفسيرها حسب النظريات والأطروحات القديمة حول السلوك الاجتماعي، لأنها أصبحت أحادية الجانب في الانتماء إلى الأمة أو القبيلة، ولا تقوم على الثنائيات الحادة والترتيبات الاجتماعية القديمة .

خلاصة الفصل الثاني

نستنتج من الفصل الأول، أبرز الإجابات عن سؤال الدراسة الأول: ما العولمة ؟ :

١- أن العولمة ظاهرة قديمة-جديدة، فهي قديمة من حيث الانتشار والتأثير وارتكازها على المعتقدات "الرأسمالية والليبرالية" وبخاصة حرية السوق والتبادل الحر، وهي جديدة من منظور التواصل حيث كثافة التدفقات "التكنولوجية والاستثمارية"، وبخاصة المعلوماتية .

٢- أن العولمة ظاهرة إنسانية شاملة ذات أبعاد تتداخل فيها أمور السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع على مستوى النظرية، أما على مستوى التطبيق، فتتمثل في عمليات الترابط والتفاعل المتسارع في العلاقات والمصالح بين المحلي والعالمي وبين الزمان والمكان .

٣- أن مصطلح العولمة(Globalization) يدل على مشروع لمركزة العالم في حضارة أو منظومة واحدة، ويعني بالعربية "التعميم" أي توسيع دائرة الشيء ليشمل العالم كله .

٤- أن مفهوم العولمة، يعني "الميل إلى ربط الظواهر الاجتماعية بعضها ببعض على مستويات النطاق والتأثير والتواصل، أو الوعي الشامل بتواصل العوامل الاجتماعية والفاعلة"، ويتمثل هذا المفهوم إجرائياً في نوعين مترابطين من الظواهر هي :

- **تعددية العمليات الاجتماعية**: وامتدادها على مستوى النطاق لتتجاوز الأطر المحلية وترتبط بالآخر البعيد مكانياً وزمانياً، وذلك من خلال عمليات: انتشار وتبادل المعلومات والأفكار، وتذويب الحدود الجغرافية، وزيادة معدلات التشابه والتماثل .
- **تزايد وعي الإنسان المعاصر بها**: وبتأثيراتها المتعددة وبإمكانية صيرورة البعد المحلي عالمياً والعالمي محلياً، وذلك من خلال: التفاعل الحواري عبر تقانات الاتصال والمعلومات، والاتصال أحادي الاتجاه، والمنافسة والنزعة للبقاء والاستحواذ، والمحاكاة وتماثل المؤسسات والنزعة لاكتساب الشكل نفسه .

٥- أن هناك خمسة أبعاد رئيسية تشكل العولمة، ويتضمن كل بعداً منها جدلاً علمياً وأيديولوجياً، وهذه الأبعاد هي على النحو الآتي :-

أ- البعد المعرفي للعولمة "التقني والمعلوماتي" : ويشير إلى تزايد واتساع فروع المعرفة، وتنامي التداخل فيما بينها فيما يعرف "بعبور التخصصات والدراسات البينية"، وتوظيف المعرفة والأنشطة المعرفية في الإنتاج والتطبيق، وزيادة معدل القيمة المضافة الناتجة عنها، والإبداع التقني غير المحدود، وذلك فيما يعرف بعملية "تخليق المعرفة"، إضافة إلى كثافة وسرعة تدويل ونقل وتبادل التكنولوجيا والمعلومات والمعرفة، وعلم التحكم والاتصال وإمكاناته غير المحدودة، والثورة الاسطورية الناتجة عن الصناعات المعرفية "شبكة الإنترنت".

ب- البعد الاقتصادي للعولمة "تنافسي": يشير إلى تكثيف الانتقال الدولي للموارد، وارتباطها بعدد متزايد من المعاملات عابرة الحدود، وتحرير الأسواق ودمجها في سوق واحد وتزايد دور الشركات المتعددة الجنسية وتدفقات رأس المال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، كقوة محركة للاقتصاد العالمي، وتزايد تأثيرها على الخصائص الاقتصادية المحلية ومنطق تسييرها، مما يمثل وضعاً يصبح فيه الهيكل الإنتاجي والمالي للدول مترابط ومتكامل، وتصبح فيه جميع السلع والخدمات قابلة للإنتاج والبيع والتنافس في كل مكان من العالم، من خلال القبول بالتحولات البنيوية المطلوبة على مستوى الدول والشركات الإنتاجية العالمية، والتي تشمل أنشطتها التحويلية والتقنية والمعلوماتية، إضافة لتزايد اعتماد العمليات الاقتصادية والتجارية على تقنية المعلوماتية، لتتحكم في اقتصاد الزمان والمكان، فيما يعرف بالاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، وعمل منظمة التجارة العالمية، وتقليص الحواجز التجارية بين الدول، لتتحول إلى أرضية تجارية ذات اتفاقيات ملزمة بما تتضمنه من إجراءات الحماية والوقاية والدعم والتعويض والإغراق وتوفير آلية لحل المنازعات التجارية بين الدول .

ج- البعد السياسي للعولمة "آحادي": ويشير إلى إعادة تحديد نطاق النفوذ والسلطة صعوداً إلى مستويات أعلى من الدولة من خلال المفهوم الجديد للحكم "التوجيه" والذي يرتبط بمؤسسات عالمية الأهداف، تتجاوز مفهوم الاستقلال الذاتي وما فرضه من اعتبارات الحماية إلى مفهوم المشاركة والتفاعلية العالمية، إضافة إلى إعادة تحديد نطاق النفوذ والسلطة هبوطاً إلى الهياكل والتنظيمات المحلية فيما يعرف بفرضية "التقارب"، والتي نتج عنها ظهور

الدولة الليبرالية التي تعمل بمنطق السوق، وتسارع النزعة العلمانية والعقلانية والكفاءة والمشاركة لأنظمة الحكم الوطنية، وظهور مفهوم المواطنة العالمية أو المواطنة المتعددة الأبعاد، والتي تتمثل في الاعتراف بوجود ثقافات وديانات مختلفة، واحترام حق الغير وحريته، وفهم وتفعيل أيديولوجيات سياسية واقتصادية مختلفة، والمشاركة في الشؤون والسلام الدولي .

د- البعد الثقافي للعولمة "معياري": يشير إلى نشوء شبكات اتصال عالمية تربط فعلاً جميع البلدان والمجتمعات من خلال المشاركة في شبكة واحدة موحدة "الإنترنت"، وكثافة انتقال المعلومات والاتصالات وسرعتها، وتزايد التدفقات الرمزية التي تتخطى الحدود القومية إلى درجة أصبحنا نعيش في عالم واحد أو "قرية كونية"، وليصبح النظام النظام السمعي-البصري المصدر الأقوى لإنتاج وصناعة القيم والرموز الثقافية، ومن ثم الدخول في مرحلة من الاندماج العالمي الأعمق على عدة مستويات، يتم من خلالها إخضاع المجتمعات لتاريخية واحدة، وتجري في مكانية ثقافية واجتماعية وسياسية موحدة، وإعادة ترتيب مواقع الأفراد والجماعات على أساس ذلك، مما يؤثر على الأشكال الرمزية والصور الاجتماعية والممارسات الثقافية وأنماط الحياة المحلية، ويفرز عبر المجتمعات والحدود حالات توتر، وصور شد وجذب بين القوى المؤدية للتجانس بين الثقافات وعمليات التنوع واللاتجانس الثقافي المحلية، علماً أن الاتجاه الرئيسي لدول العالم يؤكد على التنوع والاختلاط والثقافي .

هـ - البعد الاجتماعي للعولمة "بيئي": يشير إلى ظهور المجتمع المدني العالمي، ووجود اتفاق عالمي حول كثير من القضايا الإنسانية، والاهتمام بالمشكلات عالمية النطاق والمخاطر الشاملة، وبروز خطاب البيئة الكونية، الذي يدرس ويناقش النوع الإنساني والمجتمع الكوني كجزء من نظام بيئي كوني، ويظهر الوعي بالكون ككل في أبلغ تجلياته، ويركز على التدمير الفعلي أو المحتمل لذات الإنسان بفعل الإنسان، وعلى الاهتمام بالتنمية المستدامة، ويطرح أسئلة بشأن عدد السكان، وحجمهم، وتوزيعهم وفقاً للمراحل العمرية وظروف معيشتهم، ويهتم بالتفاعل بين الإنسان والطبيعة، إضافة إلى أن هذا البعد نقدي اجتماعي، وينصب تحديداً على الاهتمام بالثروة وتوزيع الدخل، ويجسد تأثير القبول المتزايد للقطاع الخاص في مختلف مجالات العمل، وبروز شكل جديد للتطور المجتمعي يعتمد في نمط سيطرته ونفوذه على المعرفة العلمية والتقنية المعلوماتية، وعلى كفاءة استخدامها "مجتمع المعلومات".

الفصل الثالث

تحديات العولمة ذات العلاقة بالتعليم العالي

"الفرص والمخاطر"

تحديات العولمة ذات العلاقة بالتعليم العالي "الفرص والمخاطر"

مقدمة :

أدت التطورات السريعة التي تفرضها العولمة في مختلف مجالات الحياة إلى جعل البقاء للأصلح والأجود والأقل كُلفة، وجعلت الإنسان الفاعل في هذا القرن القادر على التعامل مع المعلومات والتعلّم والتدريب الدائم وإعادة التأهيل، والانفتاح على الآخرين واحترام الاختلافات الثقافية والروحية ... الخ، وجعلت الدول الفاعلة هي القادرة على البقاء في ظل إدارة المعرفة وعملية الاندماج، وحسن استغلال التقنيات الحديثة، والتعامل مع المنافسة الاقتصادية والتجارية، ومع متطلبات منظمة التجارة العالمية، والحفاظ على البيئة ... الخ .

وتفرض هذه التغيرات على أرض الواقع العديد من الفرص والمخاطر، حيث يجد **توربون** (٢٠٠١م ، ص٢٣) ، و**سافيتش** (٢٠٠٢م ، ص٢٧-٢٩) أن قوى العولمة مركبة، وتنتج آثاراً إيجابية وسلبية معاً، وترتبط ببعضها البعض، وذلك حسب الدولة وموقعها الجغرافي ومدى انفتاحها على العالم، وكذلك حسب القوى الفاعلة في هذه الدولة، من حيث تقدمها العلمي والاقتصادي، ومن حيث نظامها التعليمي والثقافي، ومن حيث استثمارها في الموارد البشرية والتنمية المستدامة، ومدى قدرتها على التعامل والتكيف مع هذه التحديات، وتحويلها إلى الداخل كفرص والتقليل من المخاطر الناجمة عنها .

إلا أن العجز الواضح لنظم التعليم والتدريب عن مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي ، وخاصة في "العلوم والرياضيات والمعلوماتية" يجعل الفجوة تتسع بين العلم ومتطلبات الحياة وبين الواقع والمأمول، مما يعني تفاوت في مستويات الدخل والمعيشة والعمل بين الأفراد والدول، وما يترتب على ذلك من آثار سياسية واجتماعية وثقافية .

ولذا سيجيب هذا الفصل عن سؤال الدراسة الثاني، وهو: ما التحديات التي تفرضها العولمة على مؤسسات التعليم العالي ؟، أي تحديد أبرز تحديات العولمة "الفرص والمخاطر" ذات العلاقة المباشرة بمؤسسات التعليم العالي، والتي يجب عليها أن تأخذها في الاعتبار، بحيث تستغل الفرص التي توفرها العولمة، وتتجنب المخاطر الناجمة عنها .

وتحديات العولمة هي عبارة عن القضايا والمشكلات التي تثيرها العولمة عند وضعها في سياقها الاجتماعي والعملي، وما تتيحه من فرص وما تفرضه من مخاطر بالنسبة للمتأثرين بالظواهر الاجتماعية أي "بأبعاد العولمة"، وتختلف تحديات العولمة بحسب: المكاسب المباشرة "الفرص"، والخسائر المباشرة "المخاطر"، إضافة إلى التهديدات والصعوبات التي يتعرض لها الفاعلون في مواضعهم وهي "الاحتمالات"، أي احتمال تحول الفرص إلى مخاطر، والمخاطر إلى فرص، والتي تعتمد على تأثير الحراك والاتصال أو الدعم، وعلى تأثيرات الموقع وأمكانيات التغيير مع الوقت والتكيف مع متطلبات العولمة .

وبشكل عام، فإن تحديات العولمة ليست لشعوب أو لدول دون الأخرى، حيث يجد **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٣٧) أن العولمة تفرض تحديات عميقة وعديدة ذات صلة بنظم التعليم العالي، وتمس مكونات وعناصر هذه الأنظمة من مدخلات وأنشطة ومخرجات، ويستوي في ذلك أنظمة الدول النامية والمتقدمة، لكن مع تفاوت بينها من حيث مستوى ودرجة التحديات والقدرة على الاستجابة لها، والتعاطي الإيجابي مع المضامين المصاحبة لها.

ويستنتج **الباحث** أبرز التحديات"الفرص والمخاطر" التي تفرضها العولمة على مؤسسات التعليم العالي، وذلك حسب الأبعاد السابقة للعولمة : المعرفية "التقنية والمعلوماتية"، والاقتصادية "التنافسية"، والسياسية "المواطنة والحرية"، والثقافية "المعيارية والتعددية"، والاجتماعية "البيئية والتنمية المستدامة"، وهي تحديات مترابطة ومتفاعلة على أرض الواقع، رغم الفصل بينها هنا لأغراض منهجية، وذلك على النحو الآتي :-

١- التحديات المعرفية "التقنية" :

تعد المعرفة من أهم متطلبات العولمة، ومن العناصر التي ساعدت على تشكيلها، وبشكل جعل مستقبل الأمم في التنمية العالمية يتوقف على القدرة على تحصيل المعارف

وتسخيرها في الحياة اليومية، كما يعد التعليم ضرورة حتمية في طريق المجتمع المعرفي، وهذا يفرض تحديات "فرص ومخاطر" على الأفراد والمؤسسات والدول عموماً، وعلى مؤسسات التعليم العالي بشكل خاص، الأمر الذي يستلزم تحليلها وصياغة استجابة التعليم العالي لها .

١-١: مفهوم المعرفة: يعرف **السلمي** (١٩٩٧م ، ص١٦٦) المعرفة: بأنها الرصيد المعرفي والكم المعلوم القابل للاستخدام من أجل تحسين القائم والإنتقال إلى الأفضل، ويرى **ياسين** (٢٠٠٠م ، ص١٢٣) بأنها مزيج من المفاهيم والأفكار تهدي الأفعال والقرارات، فهي معرفة تطبيقية تستخدم بناءً على معلومات عن الموقف أو الحالة الراهنة والمعرفة المتراكمة حول استخدامها، ويعدد **السلمي** (١٩٩٧م ، ص١٦٦)، و**الجغداف وآخرون** (٢٠٠٠م ، ص١٤١) و**ميتلشتراس** (٢٠٠١م ، ص٤٩٤) ثلاثة مظاهر للمعرفة، هي:

١. تطبيق المعرفة المتاحة، وذلك باستخدامها في العمليات والمنتجات والخدمات الحالية.
٢. تطوير المعرفة الحالية، وذلك لإنتاج عمليات ومنتجات وخدمات جديدة ومختلفة .
٣. ابتكار عمليات ومنتجات وخدمات جديدة، ولم تكن معروفة من قبل .

وتبعاً لذلك تصنف الدراسات السابقة الأنشطة البحثية إلى الأنواع الرئيسية التالية :-

١. البحث الأساسي "التنظيري": وتضطلع به الجامعات ومعاهد البحوث، والذي لا ينطوي على تطبيقات عملية، وإنما يتخذ شكل المبادئ والنظريات والقوانين العامة.
٢. البحث التطبيقي "العملي": وتضطلع به كليات الهندسة ومعاهد البحوث التطبيقية، والذي نتوقع أن يخرج بتطبيقات لكن على المدى البعيد .
٣. البحث الموجه للمنتج "البحث والتطوير": وتضطلع به وحدات ومراكز تكنولوجية خاصة، والذي يجري مستهدفاً تطبيقاً معيناً أو الوصول له في المدى القريب .

١-٢: التحديات المعرفية :

يكمن تحدي العولمة المعرفي في السرعة المتزايدة التي يتم عندها إنتاج المعرفة وتراكمها، ومواجهة التغير التكنولوجي بمعدلاته المتنامية والمتسارعة، والمتضمن توليد وإنتشار التقنيات الجديدة "الراقية"، كما يرى **ديفيد وفوراى** (٢٠٠٢م ، ص١٥)، مما يعني كما يرى **عيد وعطا** (١٩٩٨م ، ص١٠) ظهور مفهوم التنافس ليحل محل مفهوم التعاون، كدافع رئيسي في توجيه وتمويل البحث والتطوير (R&D)، ودخول الجامعات مؤسسات رئيسية

لبحوث التطوير في مجال الصناعات المتقدمة، وتغير أهداف العلم وتوجهه إلى التطبيقات، ويضيف **ميتلشتراس** (٢٠٠١م ، ص٤٩٤) خروج التعليم الأكاديمي من أطره التخصصية إلى الدراسات "البينية" التي تحركها المشاكل، وتنامي ما يعرف بعبور التخصصات والتي توفر مزيد من العلم والتعليم "الأكاديمي" في ظل تغير احتياجات المجتمع .

وهي تحديات تمس ظروف التعليم والبحث والعلاقة بينهما، والتوجه العملي للنظام الأكاديمي، وتتضح من التساؤلات التي تطرحها العديد من الدراسات: **الجغداف وآخرون** (٢٠٠٠م ، ص١٥١)، و**برونر** (٢٠٠١م ، ص١٦٥)، و**ميتلشتراس** (٢٠٠١م ، ص٤٩٢) عن أداء النظام التعليمي، والتي من أبرزها: هل يؤدي هذا النظام إلى التعلم بشكل مناسب، وهل يفي باحتياجات العولمة في ظل ندرة العمل العلمي الرصين وتغير التكوين المهني المطلوب ؟، وكيفية تجاوز مشكلة نقل وتوطين التكنولوجيا ؟، وكيفية تنمية القدرات التكنولوجية المحلية ؟، وهل ننطلق من العدم أم من المكاسب الهائلة المتحققة في ميدان العلم والتكنولوجيا ؟، وعن كيفية التعامل مع تعاظم عملية تجزئ المعرفة والتخصص فيها ؟، وعن التعديلات التي يجب إجراؤها للتعبير عن رؤية متكاملة نسبياً للمعرفة ؟، وهل سيكفي إدخال مضمون متداخل أم إيجاد نهجاً جديداً برمته ؟، ويورد **جالوين وآخرون** (٢٠٠١م ، ص٦١) بعضاً من مخاوف العلوم من تطورات العولمة، في الحاجة إلى علاقة جديدة بين العلم والمجتمع، وإعادة دعم وتعزيز التربية العلمية والتعاون العلمي، والحاجة للبحوث فيما بين فروع المعرفة، وأهمية اخلاقيات ممارسة العلم واستخدام المعرفة العلمية .

وللإجابة عن تلك التساؤلات والتحديات، يرى **الباحث** أن يتم تحديد "الفرص والمخاطر" التي تفرضها العولمة على المعرفة، وذلك بهدف تعامل مؤسسات التعليم العالي الإيجابي معها، بحيث يمكن الاستفادة من الفرص، وإلغاء أو التقليل من المخاطر، علماً أن بقاء هذا التقسيم للفرص والمخاطر يعتمد على سرعة وفعالية التعامل معها، لأن الفرص إذا لم تستغل قد تتحول إلى مخاطر، كما أن المخاطر ليست قدراً محتوماً، ولا يمكن التعامل معه.

١-٢-١ الفرص التي توفرها المعرفة للتعليم العالي:

تتمثل الفرص المعرفية التي توفرها العولمة للتعليم العالي فيما أورده **شاتوك** (١٩٩٥م ، ص٤٠-٤١)، و**السلمي** (١٩٩٧م ، ١٧٢)، و**ليفى** (١٩٩٧م ، ص٢٧١) و**عبد**

الحليم (١٩٩٨م ، ص١٠١)، **وعيد وعطا** (١٩٩٨م ، ص١٠)، **والدرة** (١٩٩٩م ، ص٥٩)، **وبوفحوص** (٢٠٠٠م ، ص٦٠)، وبيتي **وسويت** (١٩٩٩م ، ص٥٣)، **والجغداف وآخرون** (٢٠٠٠م ، ص١٥٤،١٤٢)، **والخضيرى** (٢٠٠١م ، ص٢١٨)، **وسالومون** (٢٠٠١م ، ص٢٠٧-٢١٠)، **وديفيد وفوراى** (٢٠٠٢م ، ص١٥) من مظاهر المعرفة ذات الصبغة العالمية، وذلك على النحو الآتي :-

١. إزالة الموانع بين نوعي المعرفة المعلنة والضمنية، فيما يعرف "بتكامل المعرفة"، وذلك من خلال تغير أساليب وأدوات الحصول عليها وتنظيم تراكمها واسترجاعها .
٢. زيادة سرعة انتقال المعلومات وتزامنها، وتيسير تبادلها والانفتاح والتعاون الدولي فيها، والوصول إليها بحرية تامة، وليصبح الإنترنت مستودع المعرفة العالمي .
٣. زيادة الإنتاجية والكفاءة البحثية باستخدام الأدوات عالية التقنية، والتي تسهل التعاون والتواصل فيما بينهم "التعاونيات المعملية"، و"المراكز بلا جدران" .
٤. تزايد الحاجة إلى تغييرات في إنتاج المعرفة واستخدام العلم، لكي تساعد في فهم العالم والإدراك العلمي الحديث لسلوك النظم المتشابكة فعلياً "منهج تحليل النظم" .
٥. تزايد البحث الموجه للمشاكل التي تحتاج لمهارات وإسهامات من أنظمة متعددة ونماذج معدلة تتبادل من خلاله الخبرة والمعرفة والأداء، مثل حقل المواد الجديدة .
٦. تشجيع التجريب والاستخدام الفعلي للأنشطة المعرفية، وذلك من خلال البحوث المشتركة بين الباحثين من تخصصات متعددة، وذلك فيما يعرف بالدراسات البينية.
٧. تزايد الاستثمار الدولي في البحوث التطبيقية والتطوير، وجعلها مناطق استراتيجية للقطاع الخاص والشركات العالمية الكبرى، أي مراكز البحث والتطوير (R&D) .
٨. تنامي فروع وتخصصات علمية وتكنولوجية جديدة، وحاسمة للتقدم الاقتصادي وأكثر تأثيراً في سلسلة القيمة المضافة، والتي تكون ذات عائد مادي مجزي جداً .
٩. تنامي تكثيف المعرفة في الصناعة، والاعتماد على رأس المال غير الملموس "الفكري"
١٠. زيادة المشاركة بالذاكرة والذكاء والمعرفة، والاتجاه إلى التكتل والاندماج لتوفيرها، والتشجيع المتبادل للخصائص والفروق الفردية، فيما يعرف بـ"الذكاء الجمعي" .

١١. زيادة الموارد المالية والتقنية للبحث والتطوير والدراسات التطبيقية، وبناء إطار مؤسساتي يشمل المشاركة في المعرفة بين فرق البحث الأكاديمية والمعامل الصناعية .
١٢. أن الانتشار الحر للمعلومات يساعد في وضع المعايير العلمية أو الصناعية، ويؤيد التعاون حول المشروعات، وتجنب التكرار أو المنوعات غير المتطابقة من المنتجات .
١٣. نشر المعلومات يساعد المبتكر على أن يكون في مقدمة الموجة الجديدة من الابتكارات، من خلال فكرة التبادلية في عالم ابتكاري على مستوى عال .
١٤. إعطاء دوراً واسعاً للعلم والخبرة وحماية الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية .
١٥. بإمكان أي شخص أن يظفر بالمعرفة عن طريق التربية والتكوين، وتنمية المهارات العقلية العليا والقدرات الابداعية والابتكار وصولاً إلى الاقتدار المعرفي والتمكن .
١٦. أن الأكاديميين وإداري الجامعات في توقٍ متزايد لتلبية المد الجديد القائم على استغلال البحث العلمي وتطبيقاته لأغراض تجارية ومنافع مالية .
١٧. ازدياد الروابط البحثية وبرامج التبادل العلمي (Fullbright) بين مؤسسات التعليم العالي، ومع مراكز الأبحاث في العالم، من أجل تطوير المعرفة التكنولوجية المتقدمة .
١٨. تنامي التعاون الدولي بين الجامعات، وبرامج توأمة الجامعات والكراسي الجامعية .

١-٢-٢ المخاطر التي تفرضها المعرفة على التعليم العالي :

بالرغم من أن النظر إلى مؤسسات التعليم العالي والجامعات، كوسطاء في التقدم التقني والتنمية الاقتصادية على أنه يشكل إنماءً صحياً من جوانب مختلفة لمؤسسات سبق وانعزلت عن التواصل الخارجي، ولعب دوراً مركزياً في الدولة العصرية، إلا أن ذلك وغيره، يطرح كما يرى **شانوك** (١٩٩٥م ، ص٤٠)، و**عيد وعطا** (١٩٩٨م ، ص١٠-١١) توصيفاً مغايراً للعلاقة بين الجامعات كمؤسسات بحثية تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية العلمية والإدارية، وبين التوظيف الاجتماعي للبحث العلمي بها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، بمعنى أن هذه العملية إغراقاً لاستقلالية مؤسسات التعليم العالي في متطلبات الدولة والقطاع الخاص اليومية، من خلال دعم برامج محددة الوجهة في الجامعات، مما يجعل من الصعوبة بمكان للجامعات إرساء برامجها الذاتية للبحث العلمي والتدريب، وحقيقة أن ليس ثمة مؤسسة تشابكت بهذا القدر من العمق مع المصالح الخارجية

قادرة على مقاومة التدخل في شؤونها، وهو ما يعني تبعية الجامعات لهذه الجهات واستغلالها لتصبح مجرد ذراع من أذرعتها، ويجد **التوم وآدم** (١٩٩٩م ، ص٨٨) أن مؤسسات البحث تواجه ضغوطاً مالية، وهنا تتدخل المؤسسات الصناعية والخاصة لضبط مسار التقدم العلمي، واستفرادها بعملية التطور والبحث العلمي، مما ينفي ديمقراطية العلم وينفي الآثار المادية له على تقدم المجتمع، ويضيف **سالومون** (٢٠٠١م ، ص٢١٥،٢١٩) تحول الدعم عن البحوث من أجل المعرفة "الأساسية"، وتغير الأولويات تجاهها فيما يتعلق بالقيود المالية والاقتصادية، مما جعلها تتواجد خارج السوق كسلعة عامة، إضافة إلى شكوك المجتمع نحو العلماء لأدوارهم في العديد من الاكتشافات أو توفير المعلومات والتطبيقات التي قد تؤثر على مسار الأحداث وعلى الحياة اليومية بطريقة مباشرة سواء عسكرياً أو اقتصادياً .

ومن جهة أخرى، يضيف **عيد وعطا** (١٩٩٨م ، ص١١) إشكالية "التشاركية"، بمعنى أن مشاركة الجامعة باعتبارها آلية لاحداث اتصال ثنائي الاتجاه والتنسيق والعمل المشترك بين البحث الجامعي من ناحية وقطاع الأعمال والصناعة من ناحية أخرى، ولأن هذه المشاركة تحدث بين عالمين (الأعمال والجامعات) أعتاد كل منهما منذ عدة قرون تطوير وتنمية أساليب العمل الخاصة به بعيداً عن الآخر، بل وقد يكون لها أهداف متعارضة ظاهرياً، والتي يعبر عنها معارضو هذه العلاقات التشاركية بالمخاطر التالية :-

١. أن هذه العلاقة يمكن أن تفسد طبيعة الأبحاث الجارية في التعليم العالي عامة .
٢. تحول البحث العلمي الجامعي نحو مسائل علمية تطبيقية هدفها الكسب المادي فقط.
٣. الطعن في التوجه الذي اعتمده البحث العلمي الجامعي نحو مجالات كالتكنولوجيا الحيوية، وتعارض مصلحة المؤسسات الإنتاجية مع المصلحة العامة في هذا المجال .

ويضيف **ديكسون** (١٩٩٩م ، ص٢٥) أنه نتيجة لدور العلم الأساسي في اقتصاد المعرفة، والسرعة في تحويل الاكتشافات العلمية إلى منتجات واختراعات فنية يمكن تسويقها بأرباح خيالية، أصبح التمييز بين الاكتشاف والاختراع غير واضح، وخاصة في مجالات التكنولوجيا الحيوية والجينات وتكنولوجيا المعلومات، ولذا فهناك خلاف كبير حول تحديد ما يمكن تسجيله كبراءة اختراع، وتزايد القدرة على تسجيل "الاكتشافات" العلمية الآن وأثبات أن لها بعض القيمة التجارية المحتملة، الأمر الذي أدى إلى تشجيع وتنامي "السرية"

في المجتمع العلمي وداخل مختبرات الجامعة، حتى بين الباحثين في معامل متجاورة، وهو ما يخالف تقاليد التبادل المفتوح للآراء والأفكار التي اعتمد عليها تطور العلم وحيويته، مما يستلزم إعادة كتابة قواعد اللعبة البحثية بطريقة عادلة اجتماعياً ودولياً، ومقبولة أخلاقياً .

وفي علاقة العولمة بالمعرفة النقدية، أي علاقة النظرية بالمنهج "الموضوعية"، يجد **ليفي** (١٩٩٧م ، ص٢٧٩)، و**أباديوراي** (١٩٩٩م ، ص١١٨) و**برونر** (٢٠٠١م ، ص١٦٥) إن ما نشهده اليوم من تدفق المعرفة وتغيرها السريع أدى إلى فقدان الاتجاه في البيئة التعليمية، كما أن الوفرة وحالة الفوضى الظاهرية اللتان تميزان عالم المعرفة اليوم، تمثل تحدياً حقيقياً للبحث العلمي، فلم تعد وحدة المنهج، ولا الادعاء بحق الاحتكار، ولا الافتراض بأن صور الذكاء متكافئة، أمور مفهومة أو معقولة، ولذا فإن المرء مضطراً اليوم ليعترف بأن المواضيع ليست نتاجاً آلياً لظروفها الموضوعية، وأن الرابطة بين أحداث منفصلة في المكان ومتقاربة في الزمان غالباً ما يصعب شرحها وتفسيرها منهجياً، كما يرى **جالوبين** **وآخرون** (٢٠٠١م ، ص٦٥) أن هناك تحديات جديدة وعميقة بالنسبة للطرق التي نحدد بها المشكلات والحلول وإجراءات التنفيذ، والتي أصبحت أكثر تعقيداً وإثارة للحيرة، وتكشف الخلل الموجود في المنهج العلمي التقليدي، والذي اتضح في قضية "مرض جنون البقر"، مما يستلزم معيار ذي صلة بالمجتمع لتأكيد النوعية، إضافة إلى معايير جديدة للصدق والحقيقة والتقبل المعرفي والتقييم، ويضيف **سالومون** (٢٠٠١م ، ص٢١٤) المخاطر العظيمة الناجمة عن تطورات تكنولوجية وعلمية معينة، وتتمثل هذه المخاطر في التأثير على وحدة الحياة وبقاء الأنواع، إضافة إلى ما يثيره التقدم في المعالجة الطبية الحيوية والجدل بشأن البحث حول إعادة توحيد (DNA)، والبحث المكثف في الجنس البشري فيما يعرف بالاستنساخ البشري، وغيرها من تطورات بحثية تثير قضايا اجتماعية وأخلاقية ودينية .

ومن جهة ثالثة، يرى **أبو ربيع** (٢٠٠٠م ، ص٣٥) أن العولمة عجلت هجرة العديد من خبراء التقنية العالية من الدول الفقيرة والنامية إلى المركز المتقدم تكنولوجيا، وهو ما يطلق عليه بحق "النزيف الفكري"، الأمر الذي ينتج عنه عدم القدرة على إبداع واستخدام الموارد الإنسانية الماهرة، خاصة في البلدان النامية، ويجد **نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٦٠) أن العلوم الجديدة التي تميز طبيعة المعرفة ومادة التعليم الجامعي، يشترك فيها باحثين وتخصصات

متعددة على نحو لا يتحقق في "الجزر العلمية" بمؤسسات التعليم العالي، مما يؤدي كما يرى **سالومون** (٢٠٠١م ، ص٢١١) إلى نزيف من نوع آخر، وهو "النزيف الاجتماعي" أي أن الباحثين يتركون المجال الأكاديمي للعمل في المعامل الصناعية وبحوث الشركات .

وبالرغم من عولمة المعرفة وحرية انتقالها، فلم ينتشر على مستوى العالم شيء تكون تكاليف إنتاجه باهظة، ويوضح **بيتى وسويت** (١٩٩٩م ، ص٥٤) حدود العولمة على عمليات تدويل البحث والتطوير (R&D) (Research and Devolopment)، في الآتي :

١. أن نشاطات (R&D) للشركات متعددة الجنسية يتم معظمه في البلد الأم، لذا فمن الصعب تقييم المستوى الذي يمكن أن نقول عنه بأنه تغيير حاسم لعملية التدويل .
٢. أن نفقات (R&D) تجمع بين البحث والتنمية، وتكون حول المسائل التكنولوجية ونقل المعلومات، لذا يجب الحذر في تقييم أثرها على النظم القومية للابتكارات .
٣. أن أشكال التنافس تقيد نظم الابتكار، وتوجد نظاماً ينبثق من الارتباطات الخارجية للدولة، وقدراتها على إعادة خلق القواعد الهيكلية الخاصة بالبحث والتطوير .

ولذا يعد احتكار المعرفة، كما يرى **العتيبي والسلطان** (٢٠٠٠م ، ص١١٥)، و**عبيد** (٢٠٠١م، ص١٣)، و**مراد** (٢٠٠١م ، ص١٢٢)، و**الهنائي وعر**بي (٢٠٠٢م ، ص٣١) مصدر أساسي لسوء التكيف وعدم الحياد في سياسة نقل وتصدير المعرفة التكنولوجية، ويضعف قدرات وإمكانيات دول الجنوب على استيعاب هذه الثورة أو الاستفادة منها أو التكيف مع مخرجاتها، علماً أن هذا الاحتكار ليس بين الدول وإنما داخل الدولة الواحدة، ويرى **الشيخ** (٢٠٠١م ، ص٦٨) أن هذا الاحتكار يعلن عن قيام عهد "مجتمعات المعرفة"، والتي هي أكثر قدرة على التحكم في الابتكار التكنولوجي والعلمي، والتي تبقى غيرها من المجتمعات مقتصرة على دور مستهلك لمنتوجات تلك الابتكارات .

إضافة إلى هذه المخاطر، هناك عدداً من الصعوبات التي يرى **الباحث** أنها عبارة عن احتمالات لأن تكون فرصاً أو أن تصبح مخاطراً، إضافة إلى أنها ليست أصلاً من مخاطر العولمة، وإنما من مخلفات الجهل والفساد وإهدار الفرص في الوصول إلى مراكز متقدمة في مجال المعرفة المفتوحة على كل من يريد أن يبتكر ويطور ويبدع ... الخ، حيث يورد **عبد الحليم** (١٩٩٨م ، ص١٠٥)، و**المنظمة العربية للعلوم والثقافة والتربية** (١٤٢١هـ ،

ص١٨)، و**طعيمة** (٢٠٠٠م ، ص٨٨)، و**دوكاس** (٢٠٠١م ، ص١٠٠) عدداً من هذه الصعوبات المعرفية التي تفرضها العولمة على المعرفة، وهي على النحو الآتي :-

١. صعوبة النقل الفعلي للمعرفة الضمنية، أي عدم القدرة على استخدامها وتطويرها .
٢. تكاليف باهضة لتوطين التقنية، في ظل العجز الكبير في الإمكانات المادية والبشرية .
٣. تكاليف التكنولوجيا البحثية عالية التقنية يمكن أن تشكل حاجزاً في طريق استفادة المؤسسات من الأبحاث المبثوثة إلكترونياً، وتهدد بزيادة الفجوة بين الدول المختلفة .
٤. تنامي المعرفة والتخصصات العلمية، أدى إلى عدم قدرة المتخصصين على الإلمام بها وملاحقتها، بل وإلى تقادم المعارف وانخفاض قيمة ما يتم اكتسابه في الجامعات .
٥. أن الجامعة لم تعد المصدر الوحيد للمعرفة، وإنما قامت بجانبها مؤسسات وشركات الإنتاج والخدمات المختلفة، والتي اهتمت بتوليد المعرفة وتطويرها .
٦. أن معظم الإنتاج المعرفي والتطبيقي تحديداً، أصبح يحدث في المؤسسات الخاصة، مما يعزز من تنامي فجوة المعرفة بشكل كبير في الجامعات .
٧. أن تحاط المعرفة وخاصة الأدوية، بنوعاً من السرية التي تقلل من الانتفاع العام بها .
٨. حدوث نوعاً من الانقسام بين مؤسسات التعليم العالي والأكاديميين، من حيث الميزانية والإمكانات والوظائف والدخل والمكانة والتأثير والسمعة .

٢- التحديات المعلوماتية "الاتصال وتكنولوجيا المعلومات":

تعد المعلوماتية عنصراً أساسياً من العناصر التي تضفي على العولمة طابعاً موضوعياً من الإستمرارية والشمولية يستحيل إبطاله برغبة ذاتية، وانتشار تقنيات المعلومات واستخدامها يعزز من عملية الاتصال ويجعلها أكثر تفاعلية، ويجعل الاقتراب من العالمية خاصية كبيرة وممكنة لكل شيء، مما أحدث تغييراً عميقاً في مفاهيم الإنسان وأساليب حياته وأعماله وطموحاته في الأجيال الأخيرة، فقد تخللت نتائجها كل شيء، وأثارت تطبيقاتها عدداً من الفرص والمخاطر والآثار أمام نظم التعليم العالي، مما يستلزم التعرف عليها والاستعداد لها .

٢-١: مفهوم المعلوماتية : تتمثل المعلوماتية في علم التحكم الإلكتروني وتقنيات الاتصال الحديثة وإمكاناتها غير المحدودة، ورغم أن مفهوم المعلوماتية في عملية صياغة مرتبطة بالتطور الموضوعي للمعرفة والعلم التطبيقي في مجال تقنيات ونظم المعلومات، إلا أن

ياسين (٢٠٠٠م ، ص١٢٠) يعرف المعلوماتية بأنها تتكون من: تقنيات المعلومات (Hardware) أي عتاد وشبكات وبرمجيات الحاسوب ومزودات قواعد البيانات ومحطات الاتصال، ومن نظم المعلومات (Software) وهي الأنظمة التي تستخدم للحصول على البيانات والقيام بأنشطة النقل والتخزين والاسترجاع والمعالجة وأنظمة الدعم الأخرى، أما العنصر الأهم والمعادل الموضوعي لموارد النظام فهو الإنسان صانع المعرفة من حيث صيرورتها وتشكلها واستخدامها أو ما يعرف بالموارد المعرفية (Knowledgeware)، ولذا يرى **ليفى** (١٩٩٧م ، ص٢٧١) أن مفهوم المعلوماتية في التعليم يتمثل في الوعي الأعمق بالتحول الثقافي الحادث بسبب المعلوماتية –الثورة التكنولوجية أحد مظاهرها- وجذب الانتباه إلى تبعات هذا التحول عندما نضع سياسات تعليمية، أو مداخل للتدريس، أو إعادة تحديد دور المعلم والمتعلم، كما لا يقتصر استخدام التكنولوجيا في التعليم والتدريب على المساعدة المباشرة في عملية التعلم فقط، بل يشمل أيضاً التنسيق والتعاون والإرشاد والتقويم والإدارة ...إلخ، إضافة إلى المشاركة في الذاكرة والذكاء والمعرفة، والتعاون في المشروعات والموارد والمهارات، والتشجيع المتبادل للخصائص، والفروق الفردية، أي "الذكاء الجمعي"، وهذا المفهوم يتلاءم مع الفرص التي تتيحها المعلوماتية، إلا أن **الباحث** سيقتصر على أن المعلوماتية مفهوم يشتمل على المظاهر الآتية :-

١. الاتصالات كتقنية وبنى تحتية وهيكل الأسعار وحرية الاتصال وتوفير البدائل .
٢. الشبكات كالإنترنت والتبادل الإلكتروني للبيانات والمعلومات بكافة صورها .
٣. البرمجيات كصناعة معرفية "قوة لينة"، وتطبيقاتها في كافة الأنشطة والمجالات .

٢-٢: التحديات المعلوماتية :

تعتبر تكنولوجيا المعلوماتية أحد المسلمات الأساسية المتغيرة للنظام التعليمي حالياً، شأنها في ذلك شأن وسائل التعليم التقليدية، كما أن نظام نشر ونقل المعارف، لاسيما عبر الدوريات والمؤلفات العلمية وعبر قواعد البيانات والشبكات المعلوماتية الجديدة، يتطور بسرعة من خلال العديد من الابتكارات المعلوماتية والمتمثلة في الصفحة "الويب"، والنص المتشعب، والكتاب أو المنهج الرقمي، والمكتبة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والجامعة الافتراضية، وغيرها من الوسائل التعليمية التعلّمية الحديثة .

ويجد **ليفى** (١٩٩٧م ، ص٢٧١) أن الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا المعلوماتية "الرقمية"، وشبكات الاتصال المتفاعلة، أدى إلى تغير جذري في علاقتنا بالمعرفة، كما أصبح هذا الاستخدام جزءاً من هذه المعرفة، ولذا يجب أن تكون هناك سياسة متأنية للاستخدام الواعي للوسائط المتعددة، والتساؤل عن أفضل السبل لاستخدامها ؟، وكيفية استثمار الجوانب الإيجابية لها في التنمية الاجتماعية والبشرية ؟، ويضيف **راسيل** (٢٠٠١م ، ص١٤٣) أن أكبر تغير ناتج عن غزو تكنولوجيا المعلومات للعمل العلمي ليس في السرعة والمرونة والمدى الذي توفره، وإنما في تأثير تلك العوامل على الممارسات العلمية نفسها .

وتتضح التحديات المعلوماتية من خلال عدداً من التساؤلات التي يطرحها **ألتباك** (١٩٩١م ، ص٢٣٣)، و**برونر** (٢٠٠١م ، ص١٦٧) حول من سيتحكم بالشبكات المعلوماتية ؟، وهل وسائل الاتصال التقليدية، كالدوريات مثلاً، ستتمكن من الصمود والبقاء في هذا السياق الجديد ؟، وكيف سيستطيع النظام التعليمي الوقوف في وجه هذا السيل المتدفق من المعلومات ؟، وهل سيحقق الحاجات المتزايدة للنظم التعليمية والجامعية المتواضعة ؟، وما دور اللغة في الاستفادة من هذه الشبكات المعلوماتية، سيما وأن معظم المعارف المنشورة في هذه الشبكة يفيد البلاد الناطقة بالانكليزية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تطرح تساؤلات عن كيفية تعلم الاختيار والتمييز بين المعلومات في مواجهة المد المتصاعد لها ؟، وكيفية "تعليم التعلم" ؟، وما النتائج التي يسفر عنها حرية وصول الطلاب المستمر إلى المعلومات التي كان يسيطر عليها المعلمون ؟، وما تأثير ربط الطلاب والمعلمين على السواء بشبكات المعلومات المفتوحة، وبلا حدود على الثقافات المحلية ؟، وفي ضوء هذا، كيف ستتغير مهمة المعلمين في عرض المعلومات من خلال استخدام تكنولوجيا أكثر كفاءة وفاعلية من الصوت البشري والكلمة المكتوبة ؟، وما تجارب التعلم الجديدة عندما تغدو التكنولوجيا تفاعلية بحق ؟، وهل ستكون هذه التكنولوجيا مجرد وسيلة وأداة لمساندة التعليم أم أنها ستؤدي إلى ظهور أساليب وممارسات جديدة في بيئات التعلم الجديدة ؟ .

ويرى **راسيل** (٢٠٠١م ، ص١٤٤) أن التساؤلات الجديدة الأساسية حول إنتاج المعلومات العلمية، ونقلها وإتاحتها، أصبحت شديدة الحضور الآن، مثل مسائل حقوق الملكية الفكرية، وحفظ الوثائق العلمية، وحفظ تراث العالم العلمي في شكله الرقمي،

ومدى تأثير طبيعة الاتصال والتعاون العلمي من النمط الإلكتروني على الإنتاج العلمي والتحصيل المعرفي، وعن مدى ملاءمتها للحياة العملية للناس وكيفية انفعال المجتمع العلمي معها، كما يورد **نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٥٣-١٥٤) عدداً من التساؤلات والتحفظات على تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، وهي على النحو الآتي :

- الخوف من "صدمة المستقبل" التكنولوجية على عمليات التعليم والتعلم، وما تحدثه من تغيرات لا يسهل ضبطها والتحكم فيها، خاصة أن الجامعة تتسم بطابع المحافظة.
- الخوف أن تحل التكنولوجيا محل المعلمين، بينما هي جزءاً أساسياً من عملهم .
- القلق من فرض العزلة على أطراف العملية التعليمية "التلاميذ، الآباء، المربون.."، بينما هي تساعد في ربطهم بالمدرسة وبما يجري فيها، وتزيد من تعاونهم وتفاعلهم .
- تثير تساؤلات حول درجة الحرية التي يمكن السماح بها، ونوعية المعلومات المفيدة أو الضارة التي يمكن التعامل معها، وكيفية المراقبة وجدواها، في ظل جهل الآباء .

ومن هنا يرى **الباحث** إن استخدام التكنولوجيا الجديدة لا يقدم حلولاً سحرية لكل مشكلات التعليم، كما لا يضمن جودة التعلم وحسن نوعيته، فقد تكون عاملاً مساعداً على العلاج، وقد تكون أيضاً سبباً في بعض الأمراض، مما يستلزم تحديد الفرص التي تتيحها المعلوماتية للتعليم العالي، وكذلك تحديد المخاطر، ومن ثم الاستجابة لها بناءً على ذلك .

٢-٢-١ الفرص التي توفرها المعلوماتية للتعليم العالي :

يوفر استخدام المعلوماتية في التعليم الجامعي والعالي العديد من الفرص، حيث يجد **ليفى** (١٩٩٧م ، ص٢٧٩)، و**عزيز** (٢٠٠٠م ، ص٣٤٩) الانتقال من النصوص المطبوعة على وسائط ثابتة إلى النصوص الديناميكية على وسائل الاتصال الفضائية، من خلال الإنترنت والشبكة العنكبوتية العالمية، إضافة إلى الاستخدام الشمولي والتعلم التكاملي بالكمبيوتر والجمع بين أشكال مختلفة للبث الإلكتروني، والتي تتميز بعنصر التفاعل الدينامي بين المستخدم ومصدر المعرفة، والتبادل المباشر والاستخدام المتزامن لنفس الوثائق بين عدد من القراء والمؤلفين المنفصلين عن بعضهم مكانياً وزمانياً، ومن كافة أنحاء العالم، أي توظيف المعرفة فعلياً لا مجرد نشرها .

ويجد **ليفى** (١٩٩٧م ، ص٢٧٩) أن الورقة الإلكترونية تتميز بأنها وحدة متدفقه على الشبكة المتحركة والمفتوحة والموجودة في كل مكان وطوال الوقت، والصفحة تحتوي على موضوعات مستمدة من الشبكات المختلفة إرسالاً واستقبالا، كما أنها يمكن أن تربطنا –فنياً وفورياً- بصفحات من وثائق أخرى متناثرة في جميع أنحاء العالم، وهكذا إلى ما لانهاية له، إضافة إلى ما يوفره النص المتشعب الإلكتروني من اتساع في المحتوى التعليمي، والذي يتصل بموضوعات لا نهاية لها تقريباً من العلامات والرموز والصور .

ويضيف **ديلاكوت** (١٩٩٧م ، ص٢٩٧-٣٠٣) أن "الكتاب الألكتروني" يتضمن تنظيم وتخزين البيانات من أجل تيسير الاتصال والمعالجة لأغراض القراءة والمشاهدة، وتقديم النصوص أو الموضوعات والصور الثابتة والمتحركة والصوتية، والتي تجعل في الأمكان تقديم المعلومات بصورة نشطة تفيد على وجه الخصوص في اكتساب المهارات والخبرة، إضافة إلى تنظيمه للمادة المقدمة وأسلوب بنائها المعماري وتقسيمها إلى كتلات أو أجزاء أولية، مما يساعد على منح حق الوصول إليه من قبل المستخدمين المتعددين، أما "الشبكة الألكترونية" فتخدم التعلم من خلال كثرة خطوط الاتصال وإمكانية الاستخدام الجماعي لمصادر المعلومات وغزارتها، حيث ماكينات البحث القادرة على فحص محتوى المواقع واستخراج المطلوب بسرعة وفعالية ومن خلال بعض الكلمات المفتاحية، وإمكانية تحديثها بانتظام، واحتوائها على عدد من المواقع المتنوعة والمختلفة، إضافة لإمكانية إقامة أو بناء شبكة اتصال الكترونية خاصة بالمؤسسات التعليمية والربط فيما بين هذه المؤسسات بشكل سريع، إضافة إلى "المكتبة الألكترونية" والتي تم التوسع في وظيفتها من حيث إعادة تنظيم مجموعات الكتب، وطبيعة ضمان الوصول إلى هذه المعلومات لتكون في متناول قرائها وعن بعد لأغراض تربوية وتعليمية وبحثية وتجارية، إضافة للدروس النموذجية والمناهج الكاملة وأمثلة للبحث والأطلاع والاستفسار، إضافة إلى استخدامات تربوية أخرى مثل: التلمذّة المعرفية، والمجموعات الحوارية، وعقد المؤتمرات السمعية والبصرية، وإتاحة الفرصة للطلاب كيما يعبروا عن ذواتهم، وينتجوا أعمالاً للنشر في الشبكة مستخدمين هذا الشكل من الاتصال، وإرسال تعليقاتهم وصياغة الأسئلة وطرحها، وعرض قدراتهم الإبداعية في كافة المجالات .

كما يرى **برونر** (٢٠٠١م ، ص١٧٠) أن التعليم باستخدام التكنولوجيا الراقية، يتميز بالدرجة المتزايدة للسيطرة على عملية التعليم التي تقدمها للمعلمين والطلاب، فمن السيطرة المتناظرة إلى الرقمية، ومن المذاعة إلى المتفاعلة، ومن السيطرة الخارجية على العملية إلى السيطرة الذاتية التلقائية، وصولاً إلى درجة أكبر من الكثافة باستخدام الوسائط المتشعبة والمترابطة، حيث منتديات الخط المباشر، والمستخدمين المتعددين، وشبكة الإنترنت، وأخيراً إنشاء مواقف افتراضية وعمليات لواقع افتراضي، وهو ما يعيدنا كما يرى **ليفى** (١٩٩٧م ، ص٢٨١) إلى الرسائل المرتبطة بالسياق، مثلما كان الحال عندما كان الاتصال شفوياً، ولكن بمعيار عالمي نابع من التفاعل العام والاتصال المتبادل، وليس هناك انفصال بين النص المكتوب والسياق الذي كتب فيه، ومن ثم يقل التفسير والتأويل ويزداد الإحساس بالعالمية، ويتم التخلي عن الشمولية المعرفية والألمام الكامل بالمعرفة .

ويرى **ليفى** (١٩٩٧م ، ص٢٨٢) أن تكنولوجيا المعلومات تشجع عمليات الذكاء الجمعي في المجتمعات الحية، والذي يعني الاستخدام الراقي والأمثل والتعاوني للمهارات والخيال والذكاء، أياً كان تنوعها الكيفي، وأياً كان مكانها، إضافة إلى زيادة وتطوير قدرات معرفية إنسانية كـ"الذكاء والتخيل وإجراء العمليات الحسابية والاستدلال"، والعمل على تجسيدها جزئياً عن طريق وسائل الاتصال الرقمية وجعلها في متناول الجميع، وهو ما يتمثل في النظم الخبيرة أو النظم القائمة على أساس المعرفة، وفنيات المحاكاة، والتي تجعل من انتقال المعرفة أمراً سهل وسريع، وتجعل من الممكن أن نرى ونشارك في فضاءات معقدة حية وعوالم من المعاني، في حين ستكون النظريات والنظم عرضة للدعم أو النقض، وتترك المعايير القديمة للموضوعية والعالمية المجردة مكانها للملاءمة النسبية، وملاءمة السياق والفعالية، والقدرة على حل المشكلات، وإمكانية التغير الحيوي، والتشعيب ... إلخ .

ويرى **راسيل** (٢٠٠١م ، ص١٤١) أن تكنولوجيا الاتصال يمكن أن تحقق العديد من الفرص المعرفية والتعليمية، وهي على النحو الآتي :-

١. يؤدي التحول إلى النشر الإلكتروني إلى مكاسب جمة للعلماء والباحثين .
٢. تتيح فرص أفضل لعلماء الدول النامية للعب دور مهم في المجتمعات العلمية العالمية في ظل احتمال أن تبقى المعلومات في البيئة الإلكترونية مفتوحة للجميع .

٣. تتيح لعلماء الدول النامية الإطلاع على محتويات أجهزة الخادم المخصصة للمسودات ونشر النتائج فيها وفي أنظمة الارشيفات المتشابهة المفتوحة .
٤. يخفض من تكاليف الاشتراك في الدوريات العلمية التقليدية على المكتبات الجامعية .
٥. تتيح معرفة عالمية بأبحاث الدول التي لا تمتلك دوريات في قواعد البيانات الدولية .

ويلخص **ديفيد وفوراى** (٢٠٠٢م ، ص١٨-٢٢) أبرز الفرص التي تتيحها المعلوماتية للمعرفة الأكاديمية والعملية التعليمية التعلمية، فيما يلي :-

١. تتيح وسائل لاكتساب المعرفة كالربط والنقل والعلاقات الحوارية للمعلم والطالب .
٢. تتيح الوصول عن بعد إلى المعلومات، بل والعمل والتجريب والدراسة عن بعد .
٣. تتيح الحصول على كمية هائلة من المعلومات، وتيسر نشأة اتجاهات معرفية جديدة .
٤. تؤثر على عملية صنع المعلومات بحيث تعزز المعرفة وإعادة إنتاجها وإجراء البحوث.
٥. تجعل من تكلفة تكرار المعلومات تصل إلى ما يقرب من لا شيء تقريباً .
٦. تجسد الذاكرة بفضل تبويب وتصنيف المعرفة، وتقلل من تأثيرها على الحياة الفكرية.
٧. يمكن أن تحل جزئياً محل حامل المعرفة وناقلها، مما يقلل من تكاليف إعادة إنتاجها .
٨. تحسن إنتاجية التعلم بناء على حقيقة أن أي فرد يستطيع أن يتعلم كيف "يعرف" .
٩. تمحص المعرفة وتصنفها وتألف بينها بطرق شتى، وتخلق أهداف معرفية جديدة .
١٠. تضمن مراقبة الجودة لأن كل فرد يستطيع إنتاج المعرفة الجديدة واختبارها .
١١. تعزز الكفاءة الثابتة لحصول الجميع على المعرفة الناتجة، ونشأة مجتمعات افتراضية .
١٢. تتيح الفرص لإعادة التنظيم المكاني للأنشطة، والاستفادة من التجريب القوي المشترك، وجهود التدعيم، لأن نقل المعرفة قد أصبح أقل تكلفة من انتقال البشر .

كما تبرز أهمية الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في عولمة المعرفة والتعليم العالي ، وذلك وفقاً للأدوار والمبررات التي تؤديها هذه التقنيات، والتي أوردها كلاً من **ليفى** (١٩٩٧م ، ص٢٨٤-٢٩٠)، و**حداد** (١٩٩٨م ، ص١٠٣)، و**عبد الحليم** (١٩٩٨م ، ص٢٩)، و**بوفحوص** (٢٠٠٠م ، ص٦١)، و**الكيلا**ني (٢٠٠٢م ، ص٥)، و**غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٦٣) والتي تمثل فرصاً لمؤسسات التعليم العالي، وهي على النحو الآتي :-

١. أنه ثمة علاقات وثيقة بين التعليم عن بعد وتكنولوجيا المعلوماتية، كما أنها تسهل من انعقاد المؤتمرات والندوات التي يشارك فيها باحثون من مختلف أنحاء العالم .
٢. تزايد عدد وقوة الروابط بين مؤسسات التعليم العالي والأكاديميين والطلبة .
٣. إنها تمثل نقلة في التعليم من صناعة كثيفة العمل إلى صناعة كثيفة رأس المال، ونقلة في التغير العام في نظم التعليم نحو العقلانية وتقسيم العمل وتنويع الموارد .
٤. أن التعليم عن بعد سيصبح رائد الطريق، إن لم يكن الشكل العادي للتعليم مستقبلاً.
٥. أن التعليم عن بعد يتفق مع الرؤية الواعدة للذكاء الجمعي التعليمي والتعلم التعاوني.
٦. أنه في الحرم الجامعي الجديد يتعلم المعلّمون في الوقت الذي يتعلم فيه الطلاب، ويحدثون بشكل مستمر معرفتهم ومهارات تدريسهم "أثناء الخدمة" .
٧. لم يعد دور المعلم الأساسي "توصيل المعرفة"، بل موجه للتعلم والتفكير ودعم وإدارة التعلم: تبادل المعرفة والتوسط الرمزي والإرشاد الشخصي لمقررات التعلم ... إلخ .
٨. أن الجامعة تحاول الحصول على أسواق خارجية، وتستقطب طلاب أجانب، وتقيم اتفاقيات لتوزيع مقرراتها، وتعقد صفقات مع مؤسسات أجنبية ... إلخ، وتكنولوجيا المعلومات تعتبر من الأصول الرأسمالية والثقافية في هذه البيئة التنافسية الجديدة .
٩. أنها تختصر وقت الدراسة، ووقت الحصول على المعلومات والتدريب على المهارات، كما إن الجامعات الافتراضية أقل كلفة إلى حد بعيد من الجامعات التقليدية المباشرة، وخاصة عندما يزداد عدد الطلاب، لأن التكاليف لا تزيد بنسبة عدد الطلاب .
١٠. أن التربية تتحول من شأن مجتمعي محدود إلى شأن دولي .

كما يرى **نصار وتقي** (٢٠٠٢م ، ص١٢)، و**غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٤١)، و**الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٦٣) أن المعلوماتية وسعت ولا تزال مصادر ومحتوى التعليم، وأضعفت أهمية ومكانة مصادر التعليم المحلية، واستبدالها بمصادر خارجية، وزيادة مدى انتشارها، ومن ذلك ظهور أنماط من التعليم العالي تتوافق مع روح العصر، وتتميز بجمهور متنوع الأهداف والاهتمامات والثقافات، ولا يحده مجتمع أو دولة معينة، أي "تعليم غير محدود بالزمان والمكان"، إضافة إلى ظهور مجتمع أكاديمي عالمي مترابط العلاقات العلمية والبحثية، والمجلات العلمية المحكمة دولياً والمؤتمرات الدولية، ولتصبح الانترنت مستودعاً

ضخماً للمعرفة، ويقدم مختلف الخدمات في مجال المعلومات والبحث العلمي عن طريق محركات البحث وخادمات قواعد البيانات بشتى أنواعها "الرقمية، والمرئية، والسمعية" .

ويرى **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٧٤-٧٥) أن تكنولوجيا المعلومات ساعدت على ظهور وانتشار الجامعة الالكترونية أو الافتراضية، وأن نموذج التعليم الافتراضي يمثل المرحلة الثالثة من مراحل تطور التعليم العالي، والتي تتضح خصائصها، من خلال الجدول رقم (١)

جدول رقم (١) خصائص المرحلة الثالثة من تطور التعليم العالي*

العنصر	الوصف
الوقت	لا قيود زمنية على الطالب، فالتعلم والتدريب وقتما يشاء وبالسرعة المرغوبة .
المكان	لا قيود مكانية على التعلم، فالتواجد جسدياً في قاعة الدراسة ليس شرطاً .
التكلفة	لا توجد حاجة لمباني وتجهيزات تعليمية، فالتعليم الافتراضي سيخفض التكلفة.
العلاقات	ستكون العلاقة بين المعلم والطالب أفقية، والتعليم عملية تفاعل جماعي المعلم عضو فيها ومسهل والطالب نشطاً ومتفاعلاً والجماعة مكان للاستشارة .
المعلومات والمعرفة	لم يعد نقل المعرفة للطالب الهدف الأساسي للتعلم، وإنما تدريب الطالب على تعلم كيفية الحصول على المعلومات وتقويمها وتحويلها إلى معرفة مع الجماعة .
السوق	سيصبح التعلم والتدريب سوقاً عالمية ينتشر بالتغلب على عامل اللغة والترجمة.
المنافسة والتعاون	التنافس على تقديم خدمة التعليم للفرد في أي مكان بالعالم من خلال مؤسسات التعليم الافتراضي، وهذا التنافس يفرض نوع من التعاون بينها .
التقويم	التركيز على تقويم العمليات والقدرة على البحث والتكيف والتعاون .
النمط	ستقل القواسم التقليدية بين أنواع التعليم، ويكتسب التعليم المستمر أهمية .

* **المصدر** : الزهراني (١٤٢٣هـ ، ص٧٥)

ويورد **الدرة** (١٩٩٩م ، ص٥٧)، و**صيام** (٢٠٠١م ، ص١٠١)، و**نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٥٢،١٧٠) أن المعلوماتية تحقق عدداً من الفرص للتعليم العالي وهي :-

- التعاون بين المؤسسات التعليمية الداخلية والخارجية في أقطار نامية ومختلفة .
- الحفاظ على دور التعليم العالي كمحرك للتنمية، ومن أقطاب التعليم مدى الحياة .

- استخدام لغة مشتركة في التدريس ، وتوفير التخصصات النادرة للدولة .

٢-٢-٢ المخاطر التي تفرضها المعلوماتية على التعليم العالي :

تتوافر لدينا الآن الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية المطلوبة لنشر المعارف والعلوم بسرعة ودقة، إلا أن بعض المسائل الهامة تطرح في هذا المضمار، وخاصة عندما لا يكون إدخال تطبيقاتها على قدر التوقعات، ولذا يجد **ألتباك** (١٩٩١م ، ص٢٣٣)، و**كارلوس وبراجا** (١٩٩٦م ، ص٣٥)، و**باور** (١٩٩٧م ، ص٢١٨)، و**بيتى وسويت** (١٩٩٩م ، ص٥٦)، و**برونر** (٢٠٠١م ، ص١٧٤) أن هناك مشكلات معلوماتية تتعلق بالسلطة والملكيّة، والاستعمال الصالح لقواعد البيانات وبالحفاظ على معايير النوعية والجودة المطلوبة لتلك القواعد، فقد تفضي التكنولوجيا المعلوماتية إلى تعزيز المركزية، وليس إلى توسيع فرص الانتفاع بالمعلومات للجميع، وذلك تبعاً للغة أو الثقافة أو الفئة، إضافة إلى التفاوت في إمكانية تحقيق الاستثمارات الضرورية وتحمّل كلفة اقتناء الأجهزة والمواد الجديدة بين المؤسسات التعليمية، مما يسهم في توسيع الفجوة بين أغنياء وفقراء المعلومات، وسيطرة دور النشر ومالكو شبكات الاتصال على إنتاج المعارف ونشرها أو توزيعها، بحيث لا يكفي زيادة حجم البحث وإنشاء قواعد بيانات جديدة لكي يصبح نظام المعرفة موزعاً على نحو أكثر تكافؤاً وأيسر منالاً، كما يرى **النزهى ووهدان** (٢٠٠٠م ، ص١٩،٣٧)، و**فونسيكا** (٢٠٠١م ، ص٤٩٨) أن تكنولوجيا المعلومات أضافت إلى الفجوة الأساسية بين متطلبات القطاعات الاقتصادية والنتائج التي تؤدي إليها أنظمة التعليم في التصنيع فجوات أخرى في المهارات والإدارة والتقييس، وأحدثت تغييرات جذرية في أسواق العمل، وهي تغيرات مستمرة بحيث لا يمكن متابعتها سواء في الشكل أو المضمون أو طريقة العمل، ومن جهة

أخرى، اتسام الآراء والمقترحات التعليمية المقدمة بالتبسيط والتحيز .

ويرى **ولد أباه** (٢٠٠١م ، ص١٢)، و**عبيد** (٢٠٠١م ، ص١٠)، و**راسيل** (٢٠٠١م ، ص١٤١-١٤٣) أن شبكات الاتصال الإلكتروني "الإنترنت"، قد تشكل نقطة ارتكاز لسيطرة القوة العظمى المتحكمة في مسار الإنتاج العلمي والتقني، إضافة إلى أنها ما زالت ظاهرة أمريكية، ولا تستجيب في الغالب لحاجات موضوعية في الأقطار المفتقرة لأوليات البناء المؤسسي الحديث، كما أن التكنولوجيا في حد ذاتها لن تغير من وضع العلماء في دول العالم الثالث كـ"أطراف"، فالكثير من الدول النامية لا تشارك في ثورة الاتصالات المعلوماتية، كما إن استخدامها يختلف حسب السمات الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية التي تختلف باختلاف الدول، بل وحتى داخل الدولة الواحدة بين المدن والمناطق التي لا يوجد بها خدمات أو بنية تحتية، مما يؤدي إلى وجود تقسيم للعلماء داخل البلد بين نخبة معلوماتية وأخرى لا تجد إلا اتصال قليل، مما يؤثر على قدرتهم على الاندماج في المجتمع المعلوماتي، وعلى زيادة إنتاجهم العلمي وترقياتهم، كما أن المدى الذي اخترقت فيه الاتصالات الحديثة المجتمعات المحلية ما يزال محصوراً في المناطق الحضرية الرئيسية، بل إنها تحتاج إلى التمكن من اللغة والمهارات الأساسية المتعلقة بالحاسوب، لأن معظم برمجيات الكمبيوتر ومصادر المعلومات المتاحة كلها تم إنتاجها وتطويرها ليس بلغة أجنبية "الإنجليزية فقط"، ولكن في بيئة ثقافية أجنبية، وهو ما يمثل عقبة أمام المستخدمين في المجتمعات النامية، ولذا نجد أنه في كل منطقة لم يدخل الشبكة العالمية سوى قمة كل مجتمع، وهم لا يشكلون على نطاق العالم سوى (٢ %) من مجموع السكان .

كما يجد **باور** (١٩٩٧م ، ص٢١٧)، و**بكار** (٢٠٠١م ، ص٧٧) أن مشاعيّة المعرفة عبر الإنترنت، والانفتاح على معارف العالم ومفاهيمه ورمزيّاته، ورؤية النماذج الجاهزة أو

الاشتراك في حلقات النقاش، تؤدي إلى وقوع أضرار بالغة بترتيب المفاهيم ونظم القيم لدى الأفراد الذين لم ينالوا النضج الكافي، فهي غير فعالة في التنمية العقلية والروحية والوجدانية والأخلاقية المنتظمة والمتوازية للناشئة، كما لا توفر ما كانت توفره الطرق القديمة في الحلقات العلمية والمدارس والجامعات التي تدمج بين التربية والمعرفة وبين المنهج المكتوب والمستتر، وتؤمن نوعاً من التواصل بين الأجيال، وتؤمن إطارات وأرضيات يتشكل فيها وعليها عناصر الأمة الواحدة .

كما يرى **كارتون وطويل** (١٩٩٧م ، ص٢٤)، و**حداد** (١٩٩٨م ، ص١٢١)، و**برونر** (٢٠٠١م ، ص١٦٦) بأن تطور تقنيات المعلوماتية قد يجعل من مؤسسات التعليم بلا فائدة أو ضارة، لأنها لم تعد هي القناة الوحيدة التي تتصل من خلالها الأجيال الجديدة بالمعرفة والمعلومات، إذ أن المعادلة تدخل فيها قنوات أخرى غير مؤسسات التعليم النظامي ابتداء من البرامج التعليمية والتلفزيونية، إلى فرص التعليم عن طريق الإنترنت أو عبر الشبكات، كما أن الكلمة المنطوقة أو المكتوبة، لم تعد الوسيط الوحيد لتوصيل التعليم، ويرى **نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٥٩) أن الاتجاه المتزايد إلى التسجيل والاحتكار والاستغلال المادي لكل ما يجري داخل الجامعة وما يقوله أو يفعله أو ينتجه الأساتذة، يعد من المخاطر التي تقلل من أهمية نشر المعرفة وتبادلها، وهي مشكلة تقع على الجامعة والمجتمع معاً .

٣- التحديات الاقتصادية "التنافسية":

تعتبر المنافسة محرك أساسي للعولمة الاقتصادية، وذلك من خلال استخدام المعلومات والمعرفة المكثفة في سوق عالمية واحدة، وتزايد دور الابتكار في كافة المجالات، وبروز الخصخصة ومنافعها، والاتجاه إلى تبني سياسات التكييف والمواءمة، وتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO)، وما أتاحته من إقامة التكتلات وتدعيمها بالجودة والتميز، والاعتماد على الخبرات والقدرات التي يتمتع بها العاملين، ... الخ .

ويتصف مفهوم التنافسية بالغموض، لأن استعماله على نطاق واسع يجعل الحاجة ماسة إلى توفير القياسات والمؤشرات له، والبحث عن المحددات والعوامل اللازمة للمنافسة، وصولاً إلى ربط القدرات التنافسية بنظام التعليم العالي بشكل خاص .

٣-١: مفهوم التنافسية: يرى **عيد وعطا** (١٩٩٨م ، ص١٥) أن المنافسة علم وإبداع وابتكار ومهارات وإدارة رشيدة بآلياتها ومحفزاتها، ويرى **العيسوى** (٢٠٠٠م ، ص٤٨) أن التنافسية هي: مجموعة السياسات والقرارات التي تستجيب بدرجة أو بأخرى لحسابات الربح والخسارة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي بدونها ما كان للإمكانية الفنية أو التكنولوجية أن تترجم إلى واقع عملي، كما أن تنافسية المشروع، يعبر عنها **الحرازي** (٢٠٠٠م ، ص٢٣٨) بمؤشرات مثل: ربحية المشروع وتكلفة منتجاته، وإنتاجية العوامل المؤثرة فيه، واعتمادها على التقانة العالية، وحصته من السوق، وملاءمة منتجاته لحاجات السوق المحلية والدولية، إضافة إلى متغير السعر والجودة كأهم المتغيرات المؤثرة على المنافسة، والقدرة على سرعة الحركة والتمويل الذاتي، وعلى التشابك مع البيئة المحيطة والتعلم، ويضيف **النزهى ووهدان** (٢٠٠٠م ، ص٣٨) توفر مهارات تكنولوجية محلية كفوءة، وزيادة إنتاجية المعرفة والخدمات واستخدامها، وتحقيق الجودة والتكاملية بين المؤسسات والتجاوبية مع السوق، مع العمل على مبدأ حماية الملكية الفكرية .

٣-٢: التحديات الاقتصادية "التنافسية":

تفرض التنافسية الاقتصادية على الدول التحول إلى نظام السوق الحر بالكامل، إضافة إلى قيام الدول والشركات بإعادة هياكلها الإنتاجية والتسويقية والتمويلية بما يتفق مع المقاييس العالمية، واحتياجات العولمة ومتطلبات منظمة التجارة العالمية، ويجد **عيد وعطا** (١٩٩٨م ، ص١٥) أن الحجم الأدنى لإنتاج سلعة ما، وتحقيق قدر معقول من العائد أصبح كبيراً جداً لدرجة يصعب معها على المجتمعات الصغيرة استهلاكه، ولذلك فإن التكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات ظاهرة طبيعية تواكب وسائل "الأوتمة" في إنتاج الخدمات والمعلومات، كما يرى **ناس وعبد الكريم** (١٩٩٩م ، ص٤-٥)، **والخالدي** (١٩٩٩م ، ص٥٧)، **وتيرنر وكورباتشو** (٢٠٠٠م ، ص١٥١) بأن التكتلات الاقتصادية والتجارية الضخمة، تفرض على الدول التعرف على كيفية توفيق أوضاعها مع

هذه التكتلات، واتخاذ سياسات ومواقف تزيد قدرتها التنافسية، من خلال تطوير الموارد البشرية والطاقات الفنية، وتطوير البنى التحتية والإنتاجية والكفاءة النوعية والكلفة والتسليم لتصبح في مستوى الأسواق العالمية، ويجد **علي** (٢٠٠٢م ، ص٢٣،٢٨)، و**غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٤٣) بأن المنافسة والجودة والتميز تحكم قوانين السوق في عصر العولمة، وتسمح بالاستفادة للذين يتمتعون بميزات ومزايا أكثر من غيرهم، بحيث تتمكن الدولة التي تملك ميزة نسبية في الإنتاج والجودة من السيطرة على السوق، كما أن صعوبات التطبيق الفعلي للالتزامات الواردة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ناتجة عن الأوضاع الداخلية للدول النامية، والتي تتعلق بكفاءة تسيير المعاملات وتخفيض تكلفتها .

ويرى **تيرنر وكورباتشو** (٢٠٠٠م ، ص١٥٥) و**الهنائي وعربي** (٢٠٠٢م ، ص٢١) أن أهم المتطلبات التنافسية هو تحقيق أقصى حد للحرية والإبداع البشري، وتوفير أفضل محيط أو بيئة يتسنى فيه تنمية المعرفة الجديدة، إضافة لاتخاذ سياسات جوهرية لتشجيع ومكافأة الاكتشافات العملية وتحفيز الابتكارات الاستثمارية، ويرى **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٧٠) إن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والارتقاء بمستوياته كماً وكيفاً، يعد من المفاتيح الأساسية لتمثل حركة العولمة وتحويلها للداخل .

ومن هنا يبرز الدور الأساسي والمؤثر لمؤسسات التعليم العالي في التهيئة والتنمية والتطوير، إلا أن هناك العديد من التحديات الاقتصادية، والتي تتضح من تساؤل **برونر** (٢٠٠١م ، ص١٦٧-١٦٨) عن مدى دفع العولمة الدول لإنتهاج سياسات تخضع الأهداف التعليمية للإنتاجية في العمل والتنافسية ؟، وهل يتسبب البحث عن الفاعلية والكفاءة في التفاوت بين المدارس ؟، وعن إمكانية إعادة النظر في مناهج وطرق التدريس الأساسية، بحيث تدور حول موضوعات ومهارات ضرورية ومتغيرة عن مفاهيم العمل والعمالة وأوقات الفراغ، مع فسح المجال أمام عملية تعلم مستمر على مدى الحياة .

ولذا يرى **نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٦٠)، و**بلوم** Bloom (P٣ , ٢٠٠٤) أن العاملين في التعليم العالي يشعرون بوطأة تيار العولمة، من نقص الموارد، وتضاؤل التمويل الحكومي، والحاجة إلى التنافس على المستوى العالمي، واللجوء إلى الخصخصة، والإجراءات التي تتعلق باسترداد التكلفة كزيادة الرسوم، وهو ما قد يحمل أيضاً تدهوراً وضعفاً في نوعية التعليم،

والنظر إلى التعليم العالي على أنه مجرد ترف، إضافة إلى تأثر التعليم من تطبيق سياسات التصحيح والتكييف الهيكلي، وتأثر برامجه بتحرير التجارة العالمية وتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ويضيف **بلوم** Bloom (P١ , ٢٠٠٤) أن التعليم العالي يعد ضروري لإحداث تنمية بشرية مستدامة وتحقيق نمو اقتصادي معاً، ومع ذلك فإن هناك ضغوطاً مالية على مؤسسات التعليم العالي، مما يستلزم البحث عن مصادر تمويل إضافية .

ولذا يرى **الباحث** أن هذه الأوضاع تدعونا إلى تأمل عميق وخيال خصب لإنشاء مؤسسات قادرة على صنع القرارات التعليمية، تتمثل في إعادة هيكلة التعليم العالي لمراعاة تطور تكنولوجيا المعلومات، والارتقاء الكمي والكيفي بالتعليم العالي، وخصخصته، والاهتمام بمواءمته لاحتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل خاصة الاستثمارات المباشرة والشركات المتعددة الجنسية، وتمويل برامجه بشكل يراعي سياسات التصحيح والتكييف، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهو ما يستلزم تحديد الفرص والمخاطر الناتجة عن تطبيق السياسات الكلية للتنافسية وتأثيراتها على مستقبل التعليم العالي، وذلك على النحو الآتي :-

٣-٢-١ الفرص التي توفرها التنافسية الاقتصادية للتعليم العالي :

١- فرص إعادة الهيكلة، يورد **ماكجين** (١٩٩٧م ، ص٥٠)، و**برونر** (٢٠٠١م ، ص١٧٢)، و**نصار وتقي** (٢٠٠٢م ، ص١-١٤) عدداً من الفرص لإعادة هيكلة مؤسسات التعليم العالي، والاهتمام بها وتطويرها، وهي على النحو الآتي :-

١. أن يصبح التعليم العالي تعليماً للتميز، من خلال توفر معايير الجودة وخصائصها فيه، ولتحدد ثقافة الانجاز وجدارة الأداء التوجه والمعيار في التعليم والتدريب العالي .
٢. إمكانية الاندماج والتكتل مع مؤسسات تعليمية أخرى للحصول على مزايا تنافسية
٣. أتاحة الفرصة للجامعات لكي تعمل على إعادة هيكلة عملياتها الداخلية والخارجية، وذلك من حيث التنظيم والمناهج ومصادر المعرفة وطرق التقويم المستخدمة فيها .
٤. أن شبكات المعلومات والمعرفة العالمية عملت على تحول البيئة المباشرة للمؤسسة التعليمية، لتتجاوز الحدود القومية، وتداخل العناصر المحلية والعالمية مع بعضها، ومن ثم تجد المؤسسات التعليمية نفسها مجبرة على التنافس من حيث الأداء التعليمي .

٥. أصبح التعليم أقل تمركزاً، ويسمح بقدر أكبر من تلاقي سياسات التعليم، وتأكيد كبير على القياس والتقويم في كل جوانب التعليم العالي، ومقارنة النتائج الدولية فيه.
٦. ظهور كيانات تعليمية صغيرة متفوقه في مجال الكفاءة والفعالية، وذات طابع تمويلي خاص للقيام بمهام علمية وتعليمية متميزة ومحددة، مع إمكانية تحقيق أرباح معقولة.

ويضيف **ماكجين** (١٩٩٧م ، ص٤٩)، و**كوميليان** (١٩٩٧م ، ص٣٥-٣٦)، و**كارتون وطويل** (١٩٩٧م ، ص٢٣-٢٤)، و**بوفحوص** (٢٠٠٠م ، ص٥٩-٦١) عدداً من الفرص لإندماج مؤسسات التعليم العالي، وهو ما يتضح من المظاهر الآتية :-

١. إن تدويل التعليم العالي، والانفتاح على العالم، والابتعاد عن العزلة المحلية، والشفافية العلمية والأكاديمية والثقافية، كلها أصبحت جميعاً عناصر جوهرية لنماء الجامعات .
٢. تزايد الاتجاه نحو توحيد المناهج والبرامج التدريبية ومتطلبات التخصص المهني، ومن ثم تصدير التعليم العالي من خلال العديد من البرامج والمناهج العلمية والتدريبية .
٣. زيادة مجالات التزامن والتوافق بين العرض والطلب، والإتاحة الفورية لكلاً منهما، وازدياد الحراك الأكاديمي والمهني والبحثي "طلاب واساتذة"، وتبادلها عبر الحدود .

ويجد **الخضيري** (٢٠٠١م ، ص١٩٩)، و**خواجيكة** (٢٠٠٢م ، ص١٤٨) بأن الاندماج يحقق عدداً من الوفورات، والتي تستفيد منها مؤسسات التعليم العالي، وهي الآتي:

١. وفورات داخلية، بالتطوير الذاتي الداخلي التكنولوجي والبحثي والمهاري والإداري ، إضافة إلى خلق قوى تدافعية محرضة حافزة على مزيد من الإبداع في الخدمات .
٢. وفورات خارجية، بالدخول لأسواق جديدة واستخدام شبكات التوزيع والمعارف المتوافرة لدى الشركاء مجتمعين، وإنتاج وتقديم خدمات لا يمكن تقديمها عن طريق أي منهما منفرداً، والاحتكاك مع الطرف الأكثر تقدماً في التكتل .
٣. وفورات قياسية، بفرض مقاييس ومواصفات من الجودة الارتقائية، وزيادة درجات الدقة والانضباط والالتزام بالمقاييس الارتقائية في المنتجات والخدمات والعاملين .
٤. وفورات المكانة والتأثير والسمعة، وتطوير البنى الإدارية لكي تصبح فوق قومية وتتميز باللامركزية الشديدة والمرونة، واستقطاب أفضل الكفاءات والعقول المبتكرة ، والبحث عن المزايا التنافسية الخاصة بها، في ظل زيادة درجة التخصص في العمل.

٢- فرص المواءمة مع احتياجات المجتمع وسوق العمل: يورد **شاتوك** (١٩٩٥م ، ص٤٢) أن أغلبية فرص التوظيف الجديدة التي سيجري إبتكارها خلال ربع القرن الحادي والعشرين تتطلب تعليماً لما بعد المرحلة الثانوية، مما يوسع من تأثير الجامعة في سوق العمل، كما أن الاهتمام بالتعليم العالي الشامل سيؤدي إلى إرساء هرمية مؤسسية بين الجامعات بالغة الوضوح، بحيث تقود إلى الدعم الحكومي أولاً، ودعم الشركات متعددة الجنسية ثانياً، ومن ثم زيادة الاستيعاب في الجامعات، وخاصة في برامج التدريب وإعادة التدريب للذين سبق تدريبهم من قبل، كما يجد **زيتون** (١٩٩٧م ، ص١١٢)، و**عبد الحليم** (١٩٩٨م ، ص١١٩-١٢١)، و**بلوم** Bloom (P١ , ٢٠٠٤) أن التنافسية الاقتصادية وسياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية، أثرت على مؤسسات التعليم العالي، وذلك في الآتي :-

١. تزايد الاهتمام برفع مستوى التعليم والتدريب، وأصبح مستوى العاملين ومهاراتهم أحد المكونات للحصول على شهادات الجودة للراغبين في التصدير وغزو الأسواق.
٢. أصبح التعليم العالي عاملاً من عوامل توفير الكفاءات اللازمة لسوق العمل، وتوفير المرونة اللازمة للعمال للانتقال بين القطاعات الاقتصادية، في ظل تزايد البطالة .
٣. يعد التعليم العالي ضروري لإحداث تنمية بشرية مستدامة وتحقيق نمو اقتصادي معاً.
٤. أن التعليم استثماراً نافعاً، فالدول التي تنفق أكثر على التعليم تكون أكثر تنافساً .

ويرى **حداد** (١٩٩٧م ، ص٤١-٤٣)، و**عربية** (٢٠٠٠م ، ص٢٢١) أن هناك حاجة متزايدة لتدعيم نظام التدريب العالي، وتنمية مهارات القوى العاملة المحلية لتتواءم مع متطلبات سوق العمل وظروف العولمة واحتياجاتها، ولأن التمييز بين عالم التربية وعالم الإنتاج أصبح أقل وضوحاً وأصعب تحقيقاً، وتوفير الفرص للأفراد لاستخدام التكنولوجيا الجديدة وتطبيقها على الإنتاج المحلي، أو إنتاج نوعاً من المعرفة الجديدة، ويضيف **ليفى** (١٩٩٧م ، ص٢٨٩) أن هناك حاجة لتأسيس إجراءات للاعتراف بالمعرفة والمهارات التي يتم اكتسابها من خلال الحياة الاجتماعية والمهنية، وبهذه الخدمة المفتوحة يمكن أن تستفيد مؤسسات التعليم العالي، مما يشجع على تطوير برامج التدريب أثناء الخدمة، وكل أشكال التدريب التي تبرز فيها ملامح الخبرة المهنية، ويجد **ناس وعبد الكريم** (١٩٩٩م ، ص٦) و**غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٤٢) أن الشركات تؤثر على النظام التعليمي الجامعي من حيث:

مدى توفيره لاحتياجاتها من العمالة والخدمات والمواصفات التعليمية العالمية اللازمة لها، إضافة إلى تقديمها الدعم المالي لمؤسساته والاستثمار في تنمية الموارد البشرية، والتوسع في فرص التعليم والتدريب ونشر المهارات، لأن العديد من الشركات العابرة للقارات أصبح لها برامجها التعليمية والتدريبية الخاصة بها على مستوى التعليم العالي، إضافة إلى إمكانية تدويل التعليم، بحيث تصبح مهمة التعليم الجامعي تخريج متخصصين على مستوى دولي، وتطوير ثقافتهم عالمياً، وتمكينهم من استخدام المعايير التي يفرضها السوق العالمي والمنافسة .

٣- فرص الخصخصة، يرى **تيلاك** (١٩٩١م ، ص٢٧٥)، **وزيتون** (١٩٩٧م ، ص١٠٤) أن الخصخصة في التعليم العالي، تعني الاتجاه المتزايد لإنشاء جامعات خاصة بدافع الربح وإشباع الطلب المتزايد على التعليم العالي، وزيادة كفاءته الداخلية والخارجية، وتحسين نوعيته، إضافة إلى إدخال التنافس بين القطاعين العام والخاص، مما يوفر استجابة التعليم العالي على نحو أسرع وأنجع لمطالب سوق العمل من الوظائف والمهارات، وبشكل يوفر حظوظاً أفضل لخريجي التعليم العالي من الوظائف الحديثة، ويؤمن في الأمد الطويل تعليماً من نوعية أفضل وبكلفة أقل من المؤسسات التعليمية العامة، كما تشكل عاملاً قوياً مميزاً من عوامل التنوع والاستقلالية والجودة والكفاءة والتجديد، وأخيراً، فإنه يسهم في الحد من هجرة الطلاب نحو الجامعات الأجنبية، ويرى **ناس وعبد الكري**م (١٩٩٩م ، ص١٣) أن الخصخصة أدخلت إجراءات أكثر دقة في اختيار طلاب مرحلة ما بعد التعليم الثانوي، وترشيد المجانية وإعادة الهيكلة على أسس سليمة، وتعتبر **رسالة اليونسكو** (١٩٩٨م ، ص١٤) أن التعليم الجديد باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ليس مجرد فرصة تعلم أخرى، ولكنها أيضاً تمثل سوقاً جديدة واعدة للتعليم وللشركات الخاصة معاً في تقديم خدمات ونظم وبرامج تعليمية وإدارية، من كل مكان وعلى نطاق واسع .

ويورد **نجار** (٢٠٠١م ، ص٢٢٥) عدداً من الفرص التي تحققها برامج الخصخصة للمؤسسات، ومن بينها المؤسسات التعليمية، وذلك على النحو الآتي :-

١. رفع كفاءة أداء المؤسسات، بحيث تأخذ بمبدأ التكلفة والعائد وليس مبدأ الدعم .
٢. زيادة إنتاجية المؤسسات، والاهتمام بمستوى ونوعية الخدمات المقدمة لزبائنها .
٣. التحسين الكمي والنوعي في مخرجات هذه المؤسسات، والعمل على مواءمتها .

٤. إدخال عنصر الإبداع والإبتكار والمبادرة والمبادأة والمنافسة إلى العمل المؤسسي .
٥. توسيع قاعدة الملكية للمؤسسات، ونطاق المسؤولية المباشرة في الرقابة والمتابعة .

٤- فرص سياسات التكييف والإصلاح الهيكلي :-

يرى **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٤١)، **والزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٦٣) أن التأثير الواضح لفرض سياسات الإصلاح الاقتصادي على التعليم العالي، هو البحث عن بدائل غير حكومية لتمويله، وإدخال إصلاحات في نظمه تشمل: الارتقاء بجودتها، وتحقيق المساواة التعليمية، وتلبية الطلب المتزايد عليه، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في التعليم العالي .

٣-٢-٢المخاطر التي تفرضها التنافسية الاقتصادية على مؤسسات التعليم العالي:

١- مخاطر إعادة الهيكلة، يورد **ماكجين** (١٩٩٧م ، ص٥٠) أن تطبيق اللامركزية والتكنولوجيات الجديدة في كل جوانب عملية الإنتاج والتوزيع، أدى إلى إنتاج المعرفة في أماكن العمل اللامركزية، وهذا الوضع بدأ يهدد المكانة المتميزة للجامعات .

٢- مخاطر سوق العمل، فتحدد دراسات **التلاوى** (١٩٩٧م ، ص٢٣)، و**كارتون وطويل** (١٩٩٧م ، ص٢٤)، و**ندوي** (١٩٩٧م ، ص٩٣)، و**ليفى** (١٩٩٧م ، ص٢٨٩)، و**هيجوت** (١٩٩٨م ، ص٤٦)، و**عبد الحليم** (١٩٩٨م ، ص١٠٨)، و**حجازي** (١٩٩٩م ، ص٢٤) أبرز المتغيرات الحاصلة فيه بسبب التنافسية، والتي تمثل مخاطر تؤثر بها على مؤسسات التعليم العالي، والتي من أبرزها الآتي :-

١. تحلي سوق العمل بصفة المرونة والقدرة على الانتقال بين المهن والقطاعات، وزيادة نسبة التداخل والمنافسة بين المهن المختلفة، وقلة الطلب على المهن التقليدية .
٢. حدوث تغيير عميق في الأنشطة الاقتصادية، وظهور عمالة معلوماتية عالية التقنية .
٣. تخفيض الحكومة دعمها وتنظيمها وتطويرها لبرامج الإعداد والتدريب المهني للعمال.
٤. صعوبة التحكم في الكم والنوعية، ليس فقط على مستوى المهارة المهنية، بل على مستوى الخصائص الشخصية القادرة على التكيف النشط مع متطلبات العولمة .
٥. صعوبة تقديم التعليم في جوٍ من الشك والمعالجة قصيرة الأمد لمتغيرات سوق العمل، لأن التعليم عملية تقدير طويلة الأمد للاحتمالات المستقبلية .

٦. تغير خصائص الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، مما يثير مشكلة أن صلاحيتها تقل، فضلاً عن زيادة تكاليف الدبلومات التي تتعرض محتوياتها للتطوير المستمر.
٧. الحاجة لاختبار الرابطة القوية القائمة بين وظيفتي النظم التعليمية: التدريس وتقدير المهارات، وذلك حتى لا تصبح رابطة ميكانيكية .

٣- مخاطر خصخصة التعليم، فإنها تتمثل في توجه نظر الدولة إلى التعليم نظرة اقتصادية بحتة من حيث تكلفته وتحول نفقاته، وتحميل الأفراد جزء من تكلفة التعليم، ويورد **تيلاك** (١٩٩١م ، ص٢٧٥-٢٨١)، و**ألتباك** (١٩٩١م ، ص٢٣٥) إن الخصخصة لا تضمن استثماراً اجتماعياً أمثل في التعليم العالي، وذلك بفعل الآثار الخارجية المرتبطة بخصخصة التعليم، وارتفاع تكاليفه مقارنة بالتعليم الحكومي، علماً إن مؤسسات التعليم الخاص لا تستطيع الاستمرار والبقاء من دون مساعدة السلطات العامة، وأخيراً، فإن التعليم الخاص لا يكترث قط لاعتبارات عدالة التوزيع، ويسهم في تعزيز وتعميق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وفي إعادة تكوين الطبقية القائمة، ويسهم في إعطاء التعليم العالي طابعاً نخبوياً، إضافة إلى أن التعليم الخاص لا يهتم بالبحث ولا يسهم في تلبية الاحتياجات الكلية لبرامج التنمية ويهمل أهداف المجتمع العامة، وخاصة على المدى البعيد، كما يحقق إصلاحات جزئية سريعة تجري على هوى الموضة، وتمنح الطلاب منافع فردية أكثر وعائد اجتماعي أقل، وهو ما يؤدي إلى تغيرات في القيم والتوجهات، ويضيف **ندوي** (١٩٩٧م ، ص٩٢) أن الخصخصة تعمل على تقليص مسئوليات الدولة تدريجياً في تحديد المناهج والأهداف التربوية، ويفسح المجال لأجهزة الإعلام المختلفة لتنمي النماذج التربوية الملائمة لمراكز النمو الاقتصادي، أما **زيتون** (١٩٩٧م ، ص١٠٥) فيرى أن الاتجاه نحو خصخصة التعليم، وبالذات إذا تزايد معدلها في المستقبل سوف تؤثر عكسياً على فرص التعليم العالي للفئات الفقيرة، ولسكان الأرياف والإناث، لأن الأولوية ستكون لإنشاء التعليم في المدن، ومع تزايد الأعباء المالية ستكون الأولوية للذكور على مستوى الأسرة، كما تؤدي إلى انتشار الدروس الخصوصية ، وارتفاع مصروفات الدراسة، وكذلك هجرة الكفاءات التدريسية إلى القطاع الخاص وترك التعليم العالي الحكومي، ومن ثم تدني كفاءته، ويجد **أبو ربيع** (٢٠٠٠م ، ص١٠) أن التعليم أصبح سلعة غالية الثمن تباع لمن يعرض أعلى سعر،

وأصبح أمراً مختلفاً تماماً فهو يعزل المتعلمين عن ثقافتهم وعن الطبيعة ويضحي بالقدرة الإبداعية لحساب التخصص العلمي الدقيق الذي يعد بمكاسب مالية، ولم تعد ثمة حاجة للانزعاج من ثورة الجماهير، فالمعرفة التي كانت متاحة وبلا مقابل ومن أجل صالح المجتمع أصبحت الآن سرية ولصالح الكسب المادي، وبعد أن كان أهل العلم يحرصون على استقلالهم العلمي نجدهم يخططون المناهج وفقاً لما يتم الاتفاق عليه مع مؤسسات الأعمال الممولة، والأساتذة الذين كانوا يدرسون أصبحوا الآن مقيدين في قوائم الشركات، ويقومون لها بأبحاث، بينما تدفع الجامعات رسوماً مخفضة لإحلال الأساتذة المساعدين، أما رؤساء الجامعات فأصبحوا الآن مثل التجار المتجولين، ويورد **نجار** (٢٠٠١م ، ص٢٢٩) بعضاً من معوقات الخصخصة، والتي من أهمها: منافسة الفرص الاستثمارية الخارجية للاستثمارات المحلية، أي إمكانية استثمار جامعات أجنبية ذات إمكانيات وسمعة أكاديمية واسعة، وما يترتب من أضرار بالكليات والجامعات المحلية، كما يرى **نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٦١) أن التعليم العالي الخاص يعاني من عدداً من المشكلات، من أبرزها الآتي :-

- ضعف المستوى حتى عن الجامعات الحكومية فيما عدا استثناءات قليلة .
- يكاد يكون تكراراً للجامعات والتخصصات الموجودة وليس إضافة جديدة .
- أنه تعليم للأثرياء الذين يستطيعون دفع تكاليفه .

٤- **مخاطر سياسات التصحيح والتكييف الهيكلي**، يشير **شاتوك** (١٩٩٥م ، ص٤٥) إلى أن أحد العواقب لذلك هي الرغبة في تشديد الرقابة العامة على إدارة الجامعة المالية، إضافة إلى تركيز البحث العلمي في قلة من المؤسسات الأكاديمية التي حصلت على المكانة والسمعة في هذا المجال، إضافة إلى المطالبة بإدارة أفضل للجامعات أو التحول إلى مؤسسات تجارية بحتة، وما يتضمنه ذلك من زيادة التدخل في شؤون الجامعة وتهديد للحرم الجامعي والمساهمة الأكاديمية في قيادة الجامعة، لأن إجماع إدارة الحرم الجامعي هي أول من يغتال ضمن الجامعة عندما تحل المصاعب المالية، ويجد **تيلاك** (١٩٩٧م ، ص١٠٥) و**ندوي** (١٩٩٧م ، ص٩٣) أن لهذه السياسات تأثيرات ضارة على التعليم، حيث : تدني الاستثمار وخفض الإنفاق العام على التعليم، وتدني نسب القيد وتكافؤ الفرص، والتركيب النوعي للمقيدين، وتدني مؤشرات الكيف في التعليم وجودته، والإضرار بمواد التعليم

وظروفه، وتدني مستوى الخدمة التعليمية تدريجياً، وتدني القدرة على المنافسة وكفاءة الأداء والنواتج والربحية، إضافة لحدوث نوعاً من الانقسام الاجتماعي، ويضيف **تيلاك** (١٩٩٧م ، ص١٠٢)، **وزيتون** (١٩٩٧م ، ص١٠٧) بأنه عندما تحل المصاعب المالية في التعليم، يتم التخلص من بعض جوانب التعليم المرغوب فيها مقابل الجوانب الاختيارية، وهي :-

- مبادلة جودة التعليم ونوعيته مقابل التوسع الكمي في الكليات والجامعات .
- مبادلة تكافؤ الفرص التعليمية مقابل تعليم الفئات ذات الدخول الأعلى .
- مبادلة الاستثمار في التعليم العالي بالاستثمار في التعليم الإبتدائي والكبار .
- مبادلة زيادة الموارد المالية المخصصة للتعليم بأنخفاض الأسعار الحقيقية .
- مبادلة خفض المرتبات والأجور بضغط نصيب المستلزمات التعليمية والبحثية .
- مبادلة الإنفاق على البحث والتطوير وخدمة المجتمع بالتعليم والتدريس النظري .
- مبادلة تعليم الدولة بأشكال مختلفة من الخصخصة للتعليم وطلب العون الخارجي .

ويجد **ندوي** (١٩٩٧م ، ص٩٢) إن أسلوب تطبيق هذه المعايير في التعليم يميل إلى تحجيم الرؤى والأهداف التربوية والإنسانية والثقافية والاجتماعية للتعليم، ولتعتمد الأولوية في ميزانية الدول على الجدوى الاقتصادية والعائد المباشر، وهذا يتنافى مع اعتبار التعليم استثماراً بعيد المدى ومع أهميته الحقيقية للتنمية الشاملة .

٤- تحديات العولمة السياسية "المواطنة والحرية" :

أصبحت مفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية والحرية وحقوق الإنسان والمواطنة العالمية موضوعات رئيسية في السياسات العالمية، وخاصة بعد انهيار الكتلة الشيوعية وتفسخ الاتحاد السوفيتي، وتحديداً بعد أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠م، والتي تمخض عنها ولادة نظام دولي جديد آحادي القطب تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعني أنه ليس ثمة منافسون أيديولوجيون للديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم البشري ولا للقيم التي تنادي بها.

ويرى **الطويل** (١٩٩٩م ، ص٤٢٣) إن السعي الدائم في عالم اليوم هو التوجه نحو الحرية والتحرر والاستقلالية والبعد عن التبعية أو الخضوع للآخرين، وليصبح هذا التوجه هو شعار منظمات العالم ومؤسساته وأفراده، ويورد **عبيد** (٢٠٠١م ، ص٤٢) أن الديموقراطية في الوقت الحاضر هي المد التاريخي الذي تنطلق منه كل رياح التغيير، والتي

تكتسب من قوة الدفع الذاتي زخماً هائلاً يجعل مقاومتها أمراً بالغ الخطورة، وهو ما يتم حالياً من انتشار مفاهيم الديموقراطية والمشاركة السياسية والحرية وحقوق الإنسان، سواء كان ذلك على المستوى الداخلي للدول أو محاولة فرضها كمعيار للتعامل فيما بين الدول .

ومن هنا تبرز أهمية الوظيفة السياسية للجامعة وضرورتها التاريخية في تنمية وتحقيق مفاهيم الوطنية والمواطنة في ظل التمتع بحقوق معينة والالتزام بواجبات محددة، إضافة إلى بناء المجتمع على أسس الديموقراطية والحرية، وخدمة قضايا الحق والعدالة والإنسان، ولذا فإن الجامعة لا يمكنها أن تكون مؤسسة علمية ما لم تكن مؤسسة ديموقراطية، ولا يمكنها أن تمارس دوراً اجتماعياً حضارياً ما لم تؤد وظيفتها العلمية والوطنية والديموقراطية .

٤-١: مفهوم المواطنة والحرية: يتفق **العامر** (١٤٢٦هـ ، ص١٠)، و**الشريدة** (١٤٢٦هـ ، ص٨)، و**الزنيدي** (١٤٢٦هـ ، ص٣) على أن المواطنة هي علاقة بين فرد ودوله كما يحددها قانون تلك الدولة، والذي يضم واجبات وحقوق متبادلة، ومرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات كدفع الضرائب والدفاع عن الدولة، وتسبغ عليه حقوقاً سياسية مثل حقوق الانتخاب وتولي المناصب العامة، ويخلص **الزنيدي** (١٤٢٦هـ ، ص٦) إلى أن المواطنة في مفهومها المعاصر تتمثل في الآتي :-

١. المساواة بين المواطنين في ظل قومية وطنية واحدة على أساس الانتماء لهذه الوطنية .
٢. امتلاك المواطن حقوقاً اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية يتكفل بها النظام .
٣. تحمل المواطن واجبات تجاه الدولة والمجتمع "ضرائب، تجنيد أعمال تطوعية ... الخ".
٤. مشاركة المواطن بصورة ما في خدمة وطنه عبر المجال السياسي مباشرة أو بالإنابة .
٥. ولاء المواطن للوطن ولكل رمزياته نشيداً وعلماً ولغة وأعرافاً إلى درجة التضحية .

أما بالنسبة لمفهوم الحرية، فيورد **روز** (١٩٩٥م ، ص١١٤) بأنها تعني النطاق الذي يمكن أن يعمل المرء في داخله دون أن يعوقه آخرون، ويورد **وطفة** (٢٠٠٠م ، ص٨٠) بأن الحرية تتمثل في كون الإنسان مختاراً في قوله وفعله لا يعترضه مانع ظالم، ويورد **الطويل** (١٩٩٩م ، ص٤٢٣) أن الحرية الواعية المسؤولة هي التي تمنح الفرد مقدرة على العطاء والإبداع، وليست الحرية التي تخرج إلى حدود الفوضى وعدم المسؤولية .

أما الحرية الأكاديمية، فتعني كما يرى **الطويل** (١٩٩٩م ، ص٤٢٥) حرية الأساتذة والجامعة والطلبة في تتبع الحقيقة والمعرفة دون قيود أو معيقات، سواء في مناقشة وتناول الموضوعات التي يرغبون في تعليمها، وفي عرض وجهات نظرهم في المسائل التي تختلف فيها وجهات النظر بشرط أن يتيحوا معالجة مماثلة وعلى درجة من المساواة لوجهات النظر المختلفة عن وجهات نظرهم من منطلق احترام الرأي والرأي الآخر، وتتمثل كما يرى **وطفه** (٢٠٠٠م ، ص٧٥-٧٨) في حرية التعليم والتعلّم، فـ "حرية التعليم"، أي حرية أستاذ الجامعة بالقول والفعل والخطابة والكتابة، أما "حرية التعلّم"، فهي حرية الطالب في الاختيار والاعتراض والمناقشة والتعبير عن الرأي، وفي مجال التطبيق والممارسة توجد عدداً من الجوانب الإجرائية لمظاهر الحرية الأكاديمية، وهي على النحو الآتي :-

١. اختيار الإداريين الأكاديميين في الجامعة وفي مختلف كلياتها واقسامها .
٢. اختيار أعضاء هيئة التدريس والطلاب .
٣. اختيار المقررات ومحتواها ونظام التقويم .
٤. المشاركة في وضع اللوائح المنظمة للعام الجامعي .
٥. حرية التعبير عن الرأي في القضايا المجتمعية العامة .

٤-٢: تحديات العولمة السياسية لمؤسسات التعليم العالي :

لا تعتبر مفاهيم الديموقراطية والحرية وحقوق الإنسان كأخلاقيات مشكلة بالنسبة للدول والمؤسسات والأفراد، وإنما المشكلة هي في التطبيق والممارسة بالنسبة للدول النامية، حيث تعد هذه المفاهيم غير متوافقة مع الواقع والإرث الاجتماعي والثقافي لهذه الشعوب ومن ثم ينتج عن ذلك ممارسات ضارة وخالية من الضوابط الإخلاقية، وبعيدة عن تمثل الحرية كعمل وسلوك وممارسة واعية وناضجة في كل أمور الحياة، إضافة إلى أن مفاهيم الحرية والديمقراطية قد تم إفراغها من مضامينها الإخلاقية وخاصة في الدول المتقدمة التي تنادي بها، وذلك من خلال عددٍ من الممارسات الإنتخابية التي يتحكم فيها رأس المال وشراء الأصوات والدعاية والإعلام، بل وحتى اللجوء إلى التزوير في النتائج لكي تتوافق مع المصالح والنخب الحاكمة، ولذا يجد **عبيد** (٢٠٠١م ، ص٣٠) أن المصلحة القومية والقوة هما التي تتحكمان في علاقات الدول واستراتيجياتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في

مصالح الدول الأخرى، وهو ما يجعل الدول الكبرى تستخدم مفاهيم الديموقراطية وحقوق الإنسان من منطلق المصالح وليس من منطلق الإخلاقيات والمعايير الثابتة في التعامل بينها .

وإذا كانت الجامعات الغربية أدت دورها وتكونت لديها تقاليد علمية وديموقراطية راسخة، فإن **وطفه** (٢٠٠٠م ، ص٧٣) يرى أن التحدي في جامعات الدول النامية هو في قيامها بتعزيز المفاهيم الديموقراطية وبناء المجتمعات على أسس ديموقراطية وأخلاقية، لأن المجتمعات التي تعمل فيها هذه الجامعات ما زالت تعاني من هيمنة قيم التعصب والقبلية والعشائرية والطائفية السياسية والدينية، وتعاني من غياب المجتمع المدني ومن إنحدار الوعي الديموقراطي وقيمه، ولأن تطور الحرية الأكاديمية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحريات السياسية السائدة في المجتمع وترتهن بها، بحيث تحدد مستوى تطورها وطابعها، إضافة إلى ما يفرضه ضمير وحس العالم والباحث نفسه من قيود وقناعات سائدة تحكم سلوكياته، ويضيف **ديلور وآخرون** (١٩٩٦م ، ص٥٨-٦٢) أن المؤسسات التعليمية تواجه تحدي بناء المجتمع المدني وجعله قادر على المشاركة بنشاط وفعالية، وتعريفه بحقوقه وواجباته، وتحويل ذلك إلى سلوكيات تمارس في الحياة العملية من خلال القدرة النقدية التي تستلزم تفكيراً حراً وفعلاً مستقلاً، وفي نفس الوقت التوازن مع السلطة والممارسة الديمقراطية في المجتمع .

ويرى **العامر** (١٤٢٦هـ ، ص٢٥) أن المؤسسات التعليمية تواجه تداخل حدود الانتماءات الفكرية والثقافية مع أبعاد المواطنة، والتي أدت إلى تكوين شكل هلامي في المفاهيم والممارسات، والتي انعكست على الحقوق والواجبات، خاصة في ظل التعدد الذي يصل إلى حد التناقض بين رؤى وتيارات الفكر السياسي والاجتماعي حيال المواطنة، والتي أخذت شكل الإقصاء أو التنكر من جهة والتهميش والتغييب من جهة أخرى، وما يترتب عليها من ممارسات وانشقاقات في مجال الفكر والمفاهيم السياسية، بل وإلى خلل في الرؤية والاختيارات واختطاف أمام بريق الشعارات، وخاصة لدى فئة الشباب وما يسم خصوصياتهم من حب كل جديد ورغبة في التغيير وتأكيد الذات والاستقلالية والصراع .

٤-٢-١: فرص العولمة السياسية :

أن وحدة الأمة عالمياً لا تتنافى وخصوصيتها وطنياً، فلكلٍ أهميته واعتباره وآثاره، ولذا يرى **الزنيدي** (١٤٢٦هـ ، ص٨) **والشريدة** (١٤٢٦هـ ، ص١٧-١٩) أن الإسلام

ينظر إلى المواطنة بمفهوم حركي منفتح إيجابياً على ما وراء إقامة المجتمع المسلم المتماسك، وعلى المجتمعات المسلمة للتوحد معها والإسهام في حمل همومها، وإلى المجتمعات الأخرى للإسهام في إعلاء القيم الإنسانية التي تحقق للعالم تعايشاً سلمياً وتفاعلاً حضارياً نافعاً، وهو مفهوم إنساني شاملاً للوطنية بحيث ينصهر فيه الولاء أو الانتماء من الجزء إلى الكل، ودون حدود لمعنى السياسة والجغرافيا، ومن ثم فإن الوطنية ستكون موضوع التقاء كل التوجهات والأفكار والآراء التي تعكس نوعاً من التعددية الثقافية والفكرية في المجتمع، وبذلك ستكون لمؤسسات التعليم دوراً في جعل الوطنية فوق التعددية الثقافية، وفي إيجاد جذور لها في سلوكيات الأفراد والجماعات، ومن خلال ذلك يتم ربطهم بمفهوم المواطنة العالمية المعاصر.

ويرى **عمار** (٢٠٠٠م ، ص٨٤،١٢٣) أن العولمة يترتب عليها انتشار المطالب الديموقراطية، والتأسيس للسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية والتواصل الإيجابي، ومن ثم فإن فرصة مؤسسات التعليم العالي هي تحقيق المواطنة والمشاركة المفتوحة والحوار الوطني مع أفراد وجماعات ومؤسسات المجتمع المحيطة، ويرى **الأحمد** (١٩٩٨م ، ص٢٢) أن دمقرطة التعليم العالي تعني إيجاد فرص متساوية لكل مواطن لديه مؤهلات لدخول مؤسسات التعليم العالي ومتابعة دراسته فيها، إضافة إلى اعتباره عملية مستمرة مدى الحياة، وتنقل هذا التعليم من وضعه الحالي المتمثل بالرتابة والانتقائية والاقتصاد على فئة معينة إلى نظام مرن يكون التعليم العالي حقاً لجميع الناس في القبول أو في الفرص في ميادين الحياة بعد التخرج بطريقة تقلص الفجوة بين الريف والمدينة وبين الأعمال الذهنية واليدوية وبين الطبقات، وتوفير بنى غير تقليدية في التعليم العالي لقبول الوافدين الجدد، وتعديل محتوى التعليم بشكل متوافق مع اهتماماتهم وأهدافهم، وزيادة مقدرة مؤسسات التعليم العالي للمساهمة في التطور الشخصي والقومي والإنساني للطالب ومجتمعه، وفي رفع قيمتهم في مجال المضامين المعرفية والخبرات والمهارات والقدرات والاتجاهات المطلوبة من الطلاب عندما يبدأون الحياة العملية، وزيادة وعيهم بمشكلات أمتهم وتشجيعهم للمساهمة في حلها والتغلب عليها سواء بالدراسة أو البحث أو بالعمل المنتج، وتشجعهم على بناء الحياة المادية والروحية للأمة بطريقة ديمقراطية مرنة، والاشتراك في الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية اشتراكاً فعالاً وبما يخدم قضايا التنمية ويحقق للمعلم مردوداً وللطالب فائدة وللمجتمع تقدماً، ويرى **الأحمد** (١٩٩٨م ، ص٢٦

) أن طريقة التدريس الديمقراطية تقوم على التحليل النقدي الديمقراطي، والذي يعمل على تحطيم العلاقات المدمرة في الصف وتساعد الطلاب على التخلص من النماذج السلبية في النظر إلى السلطة، وتساعد في إعادة الحيوية للصف وتصلح الخطأ الناجم عن التركيبة الهرمية للصفوف وتجعلهم ينتمون إلى بعضهم بغض النظر عن الجنس والمستوى العقلي .

ويرى **الطويل** (١٩٩٩م ، ص٤٢٥) إن الجانب الإيجابي لمفهوم الحرية عندما تكون الحرية وسيلة عطاء وإبداع، إذ يكون الفرد دينامياً مقبلاً على العطاء بوعي وإدراك وتبصر لما يقوم به، وضمن إدراكه أن لحريته محددات كثيرة اجتماعية وسياسية واقتصادية عليه أن يأخذها بالاعتبار ولا يهملها في تحمل مسؤوليته، وعليه فإن الحرية الأكاديمية تكون وسيلة واعية لترجمة طموحات الأستاذ في رسم آفاق مستقبل متجه نحو الديمقراطية والعقلانية، ولكن بشكل واع وناضج مبني على إدراك وتبصر حقيقي لمسؤوليات كل عضو من أعضاء المجتمع واحترام حقوقه، وليكون في مقدور كل فرد أن يعبر عن نفسه بصدق وصراحة ووعي دون تجاوز لحدود الصالح العام، إضافة إلى حرية اختيار الفرد ومقدرته على الانتقاء الذكي من بين الخيارات والبدائل التي يتعرض لها في حياته، مما يشكل حافزاً للفرد على البحث والنقد والتعليق والمناقشة والمناظرة للآخرين ضمن حدود احترامه لهم ولحقوقهم .

ويضيف **الطويل** (١٩٩٩م ، ص٤٢٧) أن الحرية الأكاديمية توفر لجميع العاملين في النظام التعليمي مساحة أوسع للتحرك ضمنها في مسعى للتوجه نحو تفعيل المقدرات واستشراف الأفكار في الأجيال القادمة لخلق نوع من الإبداع في الأفكار والمهارات وبناء شخصيات تستبصر حدود وآفاق المستقبل لتقتحمه بكل ثقة وجدارة، وليست أجيالا يغلفها الخوف والتقوقع والتردد، إضافة إلى أنه سيكون بمقدورهم أداء وظائفهم بكفاية وفاعلية وإتقان وقناعة، مما يزيد من توجههم الإيجابي نحو تعرف طلبتهم والعمل على تنمية وإثراء معارفهم وعلومهم ونماء شخصياتهم، ويورد **الطويل** (١٩٩٩م ، ص٤٢٩-٤٣٠) عدداً من الأبعاد الخلقية والمهنية للحرية الأكاديمية، والتي تشكل فرصاً تعليمية إذا ما تم مراعاتها وترسيخها لدى الطلاب والأساتذة كسلوك وممارسة، والتي من أبرزها الآتي :-

١. أن الحرية الأكاديمية ليست مضموناً مطلقاً أو خالياً من الضوابط والالتزام .

٢. أنها تعني حرية الإنسان في الإبداع في التدريس والبحث وعدم الانغلاق إلى نمطية محددة، ولكن ضمن إدراك مجموعة من الضوابط المؤسسية والاجتماعية من قيم وفكر سياسي واجتماعي وإرث حضاري .
٣. أنها تعني موضوعية الأستاذ في تعامله مع الطلبة بغض النظر عن أية أبعاد عشائرية أو اجتماعية أو طائفية أو عقدية أو اقتصادية مراعياً أعلى درجات التسامح والعدالة .
٤. أنها تعني احترام الأستاذ لبعد المؤسسية ولما تتضمنه من قوانين وأنظمة وتعليمات .
٥. أنها تعني احترام الأستاذ لزملائه والعمل معهم في بلورة مناخ أكاديمي فاعل .
٦. أنها تعني ممارسة الأستاذ لمتطلبات دوره بفعالية وكفاءة، في التدريس والتقييم، وفي النمو المهني وخدمة المجتمع، وفي خدمة المعرفة بأمانة وأخلاص .
٧. أنها تعني أن يحيا الأستاذ منظومة قيمية واخلاقية وديمقراطية تحكم أدءاته كافة، بعيداً عن التسيب والتهاون أو اللامبالة وعدم الإلتزام .
٨. أنها تعني سير الأستاذ مع الطلبة وبهم إلى أقصى ما تسمح به مقدرتهم وإمكاناتهم واستعداداتهم، وبما يخدم مصلحة العملية التربوية ككل .

كما يرى **وطفه** (٢٠٠٠م ، ص٧٥-٨١) أن الحرية الأكاديمية تشكل عمق الحياة الجامعية وجوهرها بكل ما تنطوي عليه هذه الحياة والوظائف التي تقوم بها من اعتبارات اجتماعية وانسانية وقيمية، وهذا يعني أن الحرية الأكاديمية في الجامعة ترتقي بواقع العطاء العلمي وتزيل كافة أشكال المعوقات التي تحد من النشاط العلمي والبحثي الحر، ومن انتشار العلم والتفكير العلمي وتغلغلها في الحياة، فالعقل توأم الحرية، حيثما يوجد أحدهما يزدهر الآخر، كما يمتنع حضور أحدهما دون الآخر، أن الحرية الأكاديمية تعطي الجامعات مزيداً من العمل والكفاية والاستقلال الداخلي والإنجاز، ولا يستطيع أساتذة الجامعات القيام بمهامهم الوظيفية العلمية والمهنية دون تحقيق الحرية الأكاديمية التامة، ويضيف **وطفه** (٢٠٠٠م ، ص٨٣) بأنها تعيد للجامعة توازنها في القيام بوظائفها الأساسية في الارتقاء بمستوى الاكتشاف والإبداع العلمي والمعرفي وبمستوى ممارسة دورها الديمقراطي من خلال إحداث تغيرات عميقة وجوهرية في بنية الحياة الاجتماعية بصورة عامة، وبناء الإنسان

المواطن الذي يستطيع أن يتجاوب مع معطيات الحضارة وقيمها المتجددة، وليس فقط إنتاج موظفين وعاملين لا يستطيعون سوى التنفيذ .

٤-٢-٢: مخاطر العولمة السياسية :

يورد **الزنيدي** (١٤٢٦هـ ، ص٨) أن المواطنة في ظل تداعيات العولمة والتغيرات العالمية تمر بمرحلة مراجعة تستهدف كسر حاجزها القومي، إذ كما يقول أحد علماء الاجتماع الفرنسيين : لماذا ترتبط المواطنة بالقوم أو بالوطن الخاص ؟، وما الذي يمنع من أن تضيق نحو مواطنات أصغر نحو الجماعات الفرعية ذات الجامع اللغوي أو العرقي، وما الذي يمنع من أن تتوسع نحو مواطنة عابرة للقوميات الوطنية، ويرى "الزنيدي" أن هذا المسار هو الذي تسعى القوى الفاعلة اليوم لتوظيفه لمصالحها حيث تتكتل القوميات في العالم المتقدم مثل "الاتحاد الأوروبي"، بينما يجري تفتيت الأمم الأخرى ومنها الأمة الإسلامية نحو وحدات أصغر وأضعف، ويرى **الشريدة** (١٤٢٦هـ ، ص١٥-١٦) بأنه ما أكثر ما تنتهك الوطنية والمواطنة الحقيقية في مختلف المجتمعات بسبب العصبية والعنصرية والقبلية والإقليمية والزمالة ... الخ، ويؤكد بأن إقصاء البعد الإسلامي من أجل الوطنية وإحلالها إجمالاً كمنهج توحيد وطني لا يتناسب وسيادة التشريع الإسلامي ومرجعيته في البلد المسلم، وبالمثل فإن نفي البعد الوطني وإهميته في احترام خصوصيات الشعوب والأفراد وفي إنتماء الإنسان وحبه لوطنه وسعيه لنهضته وتنميته والدفاع عنه خلل آخر، ولذا فإن نفي أي منها لصالح الآخر تقصيراً في استدراك حقائق الوطنية وأبعادها ومقاصدها من جهة والشريعة الإسلامية من جهة أخرى، ويضيف **الشريدة** (١٤٢٦هـ ، ص٢٠-٢١) بأن القوى العالمية المعاصرة لا تريد للوطنية أن تنمو في وسطها الاجتماعي المحلي ومن ثم تنطلق إلى وسطها الاجتماعي الإنساني العالمي، وإنما تريد هذه القوى استبدال الوطنية والمواطنة المحلية بالتغريب، واستبدال الوطنية والمواطنة العالمية بالعولمة، وذلك من خلال وسائل الترغيب والترهيب، ووسائل الترغيب كثيرة منها الانضمام إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والمشاركة في المشروعات والشركات العالمية، أما وسائل الترهيب كثيرة منها الحرب الإعلامية على القيم الإسلامية والغزو العسكري وتغذية الصراعات الطائفية، إضافة إلى مشكلة التعددية الثقافية والفكرية التي تواجهها الوطنية اليوم، وخاصة عندما لا تكون قائمة

على أساس المصالح الوطنية العليا، وعندما تشكل خرقاً لمسلمات الوطن، والتي تؤدي في النهاية إلى الصراع الفكري في المجتمع، ذلك الصراع الذي يشعل نار الفتن والانقسام الاجتماعي والإنساني، ويغذي قنوات التطرف والإرهاب ليقضي على كل قيمة شريفة دينية كانت أو وطنية، ويورد **الشريدة** (١٤٢٦هـ ، ص٢٧) بأن طغيان المصالح المادية التي تأتي بها العولمة تؤدي إلى تآكل المعتقدات المشتركة والأهداف العامة للمواطنين، وعدم التوافق بين الحرية الفردية والمسئولية الاجتماعية، وهذا يفرز مجتمعاً متنافر الأجزاء، بل ولا يعكس مجتمعاً بالمعنى الفعلي، وإنما مجموعة من الأفراد يعيشون معاً وغير متضامنين .

ومن جهة أخرى، يرى **ساها** (١٩٩١م ، ص٣٠٣-٣٠٧) أن الطابع الأزدواجي للجامعات يعود بمقدار واسع إلى كونها، بنية وتاريخاً، مؤسسة دولية ووطنية في آن واحد، ولذا فإن الجامعيون في العالم الثالث ينتمون إلى عالمين هما: بلدهم الأصلي والمجتمع الجامعي الدولي، وهذا الإنتماء المزدوج هو المصدر الرئيسي للصعوبات والمشكلات التي تواجهها هذه الجامعات على وجه الخصوص، وخاصة مع تزايد الجرعة الدولية التي توفرها العولمة، ولذا فإن من أبرز هذه المخاطر والصعوبات التي تخلقها العولمة السياسية للجامعات، هي :-

١. أن الجامعات إذ تعرض الطلاب لتشكيلة واسعة من الأفكار والمعارف، وتقدم النقد المعزز ببراهين علمية صادرة عنها، فإن هذا يجلب لها نقمة المسؤولين، لأنها تشكل تهديداً كامناً للأيديولوجيا السياسية الرسمية التي تتبناها السلطة الحاكمة .
٢. أسهام الجامعات في تنمية الشعور الوطني في بلدان العالم الثالث أمر مشكوك فيه، لأنها تشكل المواقع الأمامية للمجتمع الصناعي، وتشكل الخريجين المتجهين للخارج، سواء في مرجعهم أو ولائهم السياسي، ومن ذلك هجرة الكفاءات، والذين غالباً ما يجدون أنفسهم وجامعاتهم بحالة ارتباك وإحباط تجاه ثقافتهم وإمكانياتهم الوطنية .

ويشير **برونر** (٢٠٠١م ، ص١٧٣) إلى عدم قدرة المؤسسات التعليمية التقليدية على أن تنقل بفاعلية "القيم والمعايير الثقافية" للتلاحم الاجتماعي، والخطر الآخر، هو أن تكون مصدراً لدعم التمايز والعنصرية أو التعصب الديني أو النوعي أو العرقي، على المستويين المحلي أو عبر الثقافات، ونشوء ما يعرف بصراع الحضارات وحروب التطهير العرقي، حيث يجد **كير** (١٩٩٥م ، ص٦٢) أن المهددات الكبرى للجامعة ستكون من

داخلها، لأنها كأكثر المجتمعات انفتاحاً، غير قادرة على حماية نفسها سياسياً، وذلك من خلال إمكانية سيطرة الأقليات المتعصبة، وزيادة نفوذ المهنيين ضمن الجامعة المهتمين بعملهم على حساب مواطنيتهم الأكاديمية، وإهمال المسئولية في مساعدة زملائهم الأساتذة والطلاب، أضافة إلى حدوث ارتفاع في عدد المناطق المغلقة لأسباب "عرقية أو دينية أو الجنس"، وذلك مع تمادي ما يعرف بـ" بلقنة" الجامعات، ونتيجة لنشوء الصراعات تشطرت الجامعات على نحو لم يحدث من قبل، وحتى داخل الجامعة الواحدة، وذلك من خلال سياسات التعيين أو المساواة أو المقدرة، واحتمال متابعة السلوك العقائدي وتكشفه بشكل كبير وفج، كما يرى **وطفه** (٢٠٠٠م ، ص٨٢) أن الخطر يأتي من أن الجامعات في الدول النامية لم تأت تعبيراً عن طبيعة التطور التاريخي للمجتمعات التي تعاني من التخلف والتبعية والتجزئة، بل جاءت تعبيراً عن مد استعماري وعن توجهات وأيديولوجيات سياسية متنوعة، مما يجعل من هذه الجامعات ظواهر جامعية أكثر منها جامعات حقيقية، ويجعل من وظائفها تخريج الموظفين الذين لا يستطيعون سوى التنفيذ لا التفكير، وهذه الوظيفة هي أدنى مستويات العمل الجامعي، إضافة إلى أنها مؤسسات حكومية تدعو إلى تعزيز وجود الفئات الحاكمة، وتكرس ايديولوجيا السلطات المتعاقبة، وبذلك تتحول الجامعة إلى مؤسسة إعلامية تعزز الرأي العام السياسي وتصنعه بالطريقة التي يحددها رجال السياسة، ومن ثم ستعمل الجامعة على تكريس ثقافة غير ديمقراطية قائمة على أساس التسلط والاستلاب، ومن تتحول إلى مؤسسة بيروقراطية تخاف الحرية، وتخشى التجديد وتتطير منه، ويضيف **وطفه** (٢٠٠٠م ، ص٩٣) بأن الجامعات من أكثر المؤسسات الاجتماعية محافظة، بحيث تعيد ما هو قائم وسائد في دوائر الاجتماعية، وهي بطيئة في تغيير مناهجها الدراسية، وبناها الإدارية، إضافة إلى أنها مؤسسة للتلقين ونقل المعرفة، مما يفرض على الجامعة أدواراً أيديولوجية قوامها تعزيز قيم واتجاهات ومفاهيم الطبقة التي تسود اجتماعياً، والتحول إلى مؤسسة منتجة لمقومات التسلط والقهر والتدريب على قيم التبعية والخضوع .

ويرى **الأحمد** (١٩٩٨م ، ص٢٦-٢٧) أن استعمال أسلوب التعلم المعتمد على قيام الطالب بعمله لوحده وحسب رغباته، قد يفرز عدة أخطار منها: خلط مفهوم القيادة بمفهوم السيطرة من قبل المعلم، الذي يظن أنه طالما يمتلك معرفة أكثر من الطالب فإنه يجب

أن يسيطر عليه، كما أن هذا الأسلوب يسمح للطالب العدواني بالسيطرة لأن قيامه بعمله لوحده يخلط لديه مفهوم المشاركة الفعلية باستغلال الفرص وخاصة إذ كان دورانياً ولديه رغبة بالسيطرة، أما أسلوب التدريس الديمقراطي فقد يقاوم من قبل الممارسات البرجوازية المتأصلة في الصفوف، وفي الاتجاهات السلبية الهادفة لحرمان أفراد المجتمع التقليدي من ذكائهم أو استغلال هذا الذكاء لصالح الطبقة الحاكمة، وتتجلى محاربة المجتمعات اللاديمقراطية للتفكير الهادئ والصارم والعلمي النقدي في ربط التعلم بالخوف والقلق وجعل التعلم أكثر صعوبة بوضع الطلاب في مواقع محبطة ومؤلمة وضبط تفكيرهم النقدي والتحكم به وربط تفكيرهم وتعلمهم بالانعزال والضياع من خلال المنافسة السلطوية والجنسية والهرمية التي تتسم بها، وهذا القمع للذكاء واستغلاله يعود إلى أن هذه المجتمعات تتطلب أشخاصاً مدربين بطرق محددة جداً ومصممة لجعلهم قوة عمل سهلة القيادة، وهذا لا يسمح بالتفكير الواضح لأن استمرار التحكم العقائدي للسلطة بالعمال يتطلب إلا يكونوا مدربين على التفكير الانتقادي، بل مزودين بأفكار صارمة ورتيبة، إضافة إلى ذلك فإن المجتمع التقليدي أو الاستغلالي يرى أنه إذا كان الألم يشوه التفكير، فإنه يمكن إخضاع الناس بإنزال الألم والشدة بهم وربط ذلك بتجارب معينة عندهم، مما يضمن عدم تحليل المعلومات والمعرفة التي يحصلون عليها أو فرزها أو ربطها بالخبرة العملية، وبالتالي يصبح الفرد ضائعاً عن معلوماته ومنفصلاً عنها، وهو بذلك يحطم مفهوم الذات ويحطم المقدرة على تطوير الذكاء، لأن الشعور بالدونية أو عدم القيمة يخلق نوعاً من الألم في حياة الشخص بحيث يصير سلبياً متردداً وغير مندفع للعمل بقوة وغير قادر على التفكير بوضوح، ويصبح مكتئباً وسلبياً نتيجة القيود المفروضة على تفكيره وسلوكه .

ويرى **الطويل** (١٩٩٩م ، ص٤٢٥) أن الجانب السلبي لمفهوم الحرية الأكاديمية عندما تكون الحرية معنية بالتخلص من القيود وممارسة النشاطات والأعمال دون التزامات أو إجراءات ضبطية ثابتة، ويعني ذلك تحرر الأفراد من أي إحساس بالخضوع والانقياد لأي كان، وبعيداً عن ضرورة الوعي بارتباط مفهوم الحرية بالالتزام ببعدي المسؤولية والمساءلة، إضافة إلى جعل الحرية مفهوماً عاماً وضبابياً يصعب ترجمته إلى عمل ملموس .

ويجد **وطفه** (٢٠٠٠م ، ص٨٥) أن غالبية أعضاء هيئة التدريس في الجامعات يناهضون في عالم الضرورة، ويبحثون عن حقهم في الرغيف وفي الحصول على السكن وفي الحصول على أداة للمواصلات، بل وفي حصولهم على ثمن الدورية العلمية لاحقاً، ومن ثم فإن سعيه نحو الحقيقة العلمية والبحث العلمي والمطالبة بالحرية الأكاديمية ما زال قضية قابلة للتفكير والمناقشة، وخاصة في مجتمع يسود فيه المال والاستهلاك بل وعنف البيروقراطية وخشونتها، إضافة إلى المعاناة من التسلط الإداري الداخلي المعيق للعمل الأكاديمي، والمتمثل في المعاملة الصارمة والمقيدة والممارسات الفوقية لأعضاء هيئة التدريس، إضافة إلى البيروقراطية المزمنة والتي أخذت تزحف إلى الأقسام العلمية وتشغل أعضاء هيئة التدريس في العمل الورقي اليومي والروتيني والبعيد كل البعد عن الاهتمام الأكاديمي والبحثي المباشر .

ويضيف **وطفه** (٢٠٠٠م ، ص٨٧) أن أعضاء الهيئة التدريسية تعاني من عدم المشاركة في تعيين رؤساء الأقسام والعمداء والإدارات الجامعية في الدول العربية، والذين يتم تعيينهم بقررات سياسية من خارج الجامعة، مما يعني فقدانهم الشرط الأول لأية حرية أكاديمية في الجامعة، وهي حرية الانتخاب، كما أنه لا توجد مؤسسات نقابية لأعضاء هيئة التدريس ولا تسمح بوجودها بصورة ديموقراطية، وإذا كان لا بد من ذلك فيتم تعيين أعضاء هذه النقابات من الدولة، بحيث تعبر عن إرادة الدولة ويصبح دورها ممارسة القمع ضد الأستاذ الجامعي ومراقبته ومعاقبته والتحجير على سلوكه وارهابه .

كما يجد **وطفه** (٢٠٠٠م ، ص٨٨) إن الطلاب في جامعاتنا يعانون من استلاب واغتراب أكاديمي كبير، فالطالب محروم من حرية المشاركة واتخاذ القرار، ومن النقابات الحقيقية للدفاع عن وجوده ومصالحه، ومن جميع مصادر التشجيع والاحترام والتقدير .

ويرى **نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٥٩) أن الحرية الأكاديمية ستكون من بين ضحايا استخدام الإنترنت والتبادل الإلكتروني، لأن ما لا يسمح به من أفكار وعبارات داخل قاعات الدرس قد يسمح به عن طريق هذه الوسائل، حيث خطر الاتهام بالقذف أو الاعتداء على الحقوق الفكرية للآخرين، وغير ذلك .

٥- تحديات العولمة الثقافية "المعيارية والتعددية" :

تعتبر الثقافة في حركة نماء وتطور مستمر، سواء أفكار أو تكنولوجيا أو أساليب جديدة، فيما يعرف "بالتفاعل الثقافي"، إلا أنه يحصل أحياناً نوع من الخلل في حالة أن يكون أحد أطراف التفاعل ثقافة طاغية مسيطرة، بحيث تضطرب الحركة الداخلية للثقافة الأخرى وتتجافى مكوناتها، تبعاً لحالة الوهن الحضاري، وتذبذب سبل التنشئة الاجتماعية وطرق بناء الذات والهوية المستقلة، كما أن للتعليم في هذه المجالات دور مهم، لأن الانفتاح الزائد لانسيابات الثقافة العالمية يهدد مجتمع الدولة بالاحتجاج والثورات، بينما الإنغلاق سيخرج الدولة عن المسرح العالمي، وهذا ما ينبغي الالتفات إليه في ظروف العولمة الطاغية .

٥-١: مفهوم العولمة الثقافية : تدور ثقافة العولمة حول السعي المشترك بين التماثل والتمايز، فهما يتصارعان ويحاول كل منهما النيل من الآخر، والمستقبل يحمل مشهدين ممكنين هما: تعزيز نسق دولي أحادي "معيارية"، أو الحفاظ على التنوع الثقافي "تعددية" .

فالمعيارية الثقافية يعرفها **جوزوفيتش** (٢٠٠٠م ، ص١٧) بأنها تزايد تجانس وتوحد أساليب التفكير والتحليل التي تشكل الأطر التحليلية والمعرفية التي تعتمد عليها الحكومات والنخب العالمية والمثقفون، أي الاحتكار شبه التام للتعريف الحالي للعولمة وتقييم ممارساتها، ويعتبرها **خريسان** (٢٠٠١م ، ص١٣٩) بمثابة إبادة ثقافية وانقراض للإنسان ثقافياً .

أما التعددية الثقافية، فيورد **خريسان** (٢٠٠١م ، ص١٣٩،٢١) بأنها عملية مقابلة ثقافية بين الحضارات، تساهم في ازدياد التفاعل والتمايز الثقافي بين الشعوب، ويعتبرها ثروة كبيرة يجب على الإنسانية الحفاظ عليها، لإبداء أجوبة مناسبة للتحديات المختلفة، ويرى **نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٥٦) أنها تيار مقاوم للعولمة يهدف المحافظة على الكيانات الصغيرة وحقها في الاختلاف والتميز والاعتراف بالآخر وبحقه في الحياة، وتعني في جوهرها تكوين كيان عالمي شامل يضم كل الفئات والخصوصيات ويسمح لها بالنماء والتفاعل .

وبشكل عام، يورد **عبيد** (٢٠٠١م ، ص٣٣)، و**أبو حلاوة** (٢٠٠١م ، ص١٧٦) أربعة أطروحات مختلفة تثير جدلاً واسعاً حول عولمة الثقافة، وهي على النحو الآتي :-

١. ذوبان الهويات الثقافية في ثقافة كونية واحدة، تشكلها الاتصالات والشبكات المعلوماتية، مما يؤدي لسيادة الزمن الإلكتروني الذي يوحد الناس مكانياً، ويجعلهم مندرجين في مجتمع كوني واحد متحرر من انتماءاته اللغوية والقومية والثقافية...الخ.

٢. استمرار الخصوصيات الثقافية وبروز تعددها وتنوعها، لأن الزمن الإلكتروني الذي يوحد الناس مكانياً، يتواجد جنباً إلى جنب مع الأزمنة التراثية والخبرات الحياتية التي تنتج التباين، مما يعني وجود ثقافات تتفاعل وتتنافس، ومزيد من التشبث بالهوية .
٣. ثقافة العولمة هي ثقافة الغالب، والأداة الأساسية للنظام العالمي الجديد، ويعبر عنها بانتشار "الأمركة" على نطاق العالم، لأنها الدولة التي تمسك بوسائل القوة الشاملة، والتي تجعلها تميل نحو إيجاد تجانس العالم معها، وبروز تهديد الخصوصيات الضعيفة .
٤. ثقافة التقنية الحيوية "الجينات"، التي يرى "ريفكن" بأنها ستغير نمط حياتنا ووجودنا تغيراً جذرياً، وسنعيد تفكيرنا في المفاهيم والممارسات حول الطبيعة البشرية، والتي تولد عنها الإغراء نحو هندسة الإنسان، وتغيير وتحسين وحتى استنساخ كائن بشري بصورة مصطنعة تحمل معها خطورة فقدان الاحترام لقداسة هذه الهوية المتميزة .

٥-٢: تحديات العولمة الثقافية لمؤسسات التعليم العالي:

يكمن تحدي العولمة الثقافية في التباين بين الثقافية العالمية والخصوصية المحلية المرتبطة بالتاريخ والمكان، ويرى **عمار** (٢٠٠٠م ، ص٧٨-٨٠) أن المعادلة المطلوبة في خضم العولمة الثقافية تكمن في توازن رشيد ومبدع بين مطالب العيش المشترك وخلق لغة مشتركة في هذه القرية الكونية، وبين الإقرار بحق التعددية والخصوصية وتنوع الخيارات لمختلف الشعوب والحضارات، وأن جوهر التحدي في عالم اليوم والغد هو يعتمد كما يرى **عبيد** (٢٠٠١م ، ص٣٤)، و**توربون** (٢٠٠١م ، ص٨)، و**سافيتش** (٢٠٠٢م ، ص٢٨) على تحري ما إذا كانت ثقافة العولمة ستؤدي إلى التجانس أم إلى أشكال جديدة من التعدد الثقافي، وهل تتداخل وتمتزج أو تعمل بجانب المواقف التقليدية أم تتصارع، بينما يجد **بايكر وهارت** (٢٠٠٢م ، ص٧٣) أن التطور الاقتصادي يميل إلى تحويل المجتمع في اتجاه يمكن التنبؤ به، بينما عملية التحويل هذه ومسارها ليسا أمرين حتميين، إذ تسهم في ذلك عوامل عديدة منها القيم والمعتقدات السائدة، ودور الدين في قولبة حضارات العالم السبعة الرئيسية كما يرى "هنتينجتون"، وهذا لا يتضمن بالضرورة التقارب الثقافي، لأن التطور الاقتصادي لن ينتج ثقافة عالمية متماثلة ومتسقة، ولذلك نجد استمرار الاختلافات الضمنية في القيم .

وهنا يرى **عمار** (٢٠٠٠م ، ص٨٠) أن مهمات التعليم والثقافة تتداخل وتتقاطع، بحيث تكون دافعة أو معوقة لحركة التقدم أو الجمود، وعليهما يعتمد إلى حد كبير بناء الإنسان القادر والفاعل والمرن في التكيف والتكييف مع متغيرات العولمة "التعددية"، وعليهما أيضاً يعتمد الوعي الناقد والبصير لتفادي وعيد ومخاطر العولمة "التجانس والهيمنة"، ولذا يتساءل **برونر** (٢٠٠١م ، ص١٧١) عن كيفية المضي قدماً في مواجهة ثقافة تعددية تستلزم قيم مختلفة وولاء جماعات وأفراد شتى ؟، وما الذي يمكن أن يؤديه التعليم للتخفيف من آثار التباين، وتنمية ثقافة مدنية ديمقراطية ؟، وهل يستطيع التعليم أن يتكيف مع ثقافة الأجيال القادمة "جيل الشبكات" وهي ثقافة أكثر تنوعاً واعتماداً على الصور الرمزية وأقل ألفاظاً وتركزاً ؟، وكيف تضمن المدارس نجاحها في عالم متعدد القنوات التليفزيونية، والتي تأخذ وقتاً أكثر مما يقضونه في التعليم ؟، وكيف نستطيع أن نفصل "الضجيج" عن الرسائل ، ونحتوي اللاتناغم الذي يميل إلى التنامي على نحو لا مفر منه ؟ .

٥-٢-١: فرص العولمة الثقافية :

ليس هناك شك في أن التدفق الحر للقيم والمنتجات والمعلومات والأفكار والمخترعات يقدم لكل فرد على مستوى الكرة الأرضية فرصاً استثنائية للتقدم والأزدهار المادي والنفسي، حيث يجد **التوم وآدم** (١٩٩٩م ، ص١٣٠)، و**عمار** (٢٠٠٠م ، ص١١٠) أن العولمة مصدراً جديداً للثقافة والتعليم، وهي موجهة نحو عقل الإنسان بفضل حيازتها على المعرفة المنظمة، والوسائل الفاعلة لنشر هذه المعرفة، وتطبيقاتها في الحياة المعاصرة .

ولذا، فإن العولمة الثقافية تتيح العديد من الفرص لمؤسسات التعليم العالي، والتي من أبرز ما أورده **عمار** (٢٠٠٠م ، ص١١٢-١٢٣،١١٤-١٢٦)، و**غليون وأمين** (٢٠٠٠م ، ص٣٨-٥١،٢٠٩)، و**بوفحوص** (٢٠٠٠م ، ص٦١)، و**الجميل** (٢٠٠٠م ، ص٧٩)، ويرى **خريسان** (٢٠٠١م ، ص١٥٣)، و**عليمات** (٢٠٠١م ، ص١١٠)، و**القباج** (٢٠٠٢م ، ص١٠١،٥١)، و**نصار وتقي** (٢٠٠٢م ، ص١٠)، و**نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٥٦)، و**الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٨٠) وهي على النحو الآتي :-

١. تعزيز وظيفة الجامعة في تنمية العلم ومناهج التفكير العلمي، وهو ما يعرف بـ "صناعة التفكير"، وجعله معيار المعرفة، وذلك وسيلة للاندماج العالمي والتفاعل الإيجابي مع العالم أخذاً وعطاءً، وبما يحقق لمجتمعاتنا البقاء والرخاء .
٢. أن تصبح الجامعة وكلياتها كائنات ثقافية تصنع سبل الحياة، كما تصنعها الحياة، وتمتلك القدرة على مزيد من المعرفة الفاعلة، وعلى توظيفها من أجل حياة أفضل، وعلى الدخول في الدراسات البينية عبر التخصصات، والأخذ بمنظورات العلوم المختلفة، مما يتيح تنمية العمل العلمي المشترك، وصولاً إلى تحقيق الذكاء الإنساني الجماعي، والذي يؤدي إلى ناتج أكبر وأعمق بكثير من نتائج مجموعة أفراده .
٣. أن العنصر الرئيسي في قيادة العولمة الراهنة، يتم من خلال تطوير المهارات التقنية والإدارية والتسييرية والتفوق فيها، وهذه القيادة أمراً يمكن تعلمها واكتسابها، ومن ثم فإنه لا توجد سيطرة ثقافية بسبب تفوق منظومة قيم أخلاقية أو دينية أو فنية، ولكن لأنها تمتلك السيطرة المادية أو المعرفية أو الاقتصادية أو السياسية .
٤. أن العولمة ليست هي المنشئة لسيطرة ثقافة على أخرى، ولكنها منشئة لنمط جديد من السيطرة الثقافية، بحيث يمكن أدراك هذا النمط وآلياته، وبلورة الاستراتيجيات المناسبة التي تسمح للثقافة المحلية أن تبقى على مستوى المشاركة العالمية الإبداعية، والعمل على تحقيق وسائل القوة المادية لدعم القيم والمعتقدات واللغة المحلية .
٥. أن العولمة تساعد على التجديد والتطوير والتلاقي بين مجالات التربية، وذلك من خلال انبثاق مفهوم تعلمي جديد هو نسبية المعارف والمعلومات المتداولة، وهذا يؤدي بالتربية إلى التسامح والاعتدال والتطلع إلى معرفة الآخرين المختلفين، ويوفر مساحات للتفاوض والتلاقح والمرونة والتحاور بين الخصوصيات الثقافية .
٦. أن العولمة تعمل على توسيع بيئة حياة الإنسان لتشمل العالم، الأمر الذي يؤدي بالتربية إلى مراعاة ثنائية المحلية والعالمية، مما يوفر برامج تجديدية متداولة في كل أنحاء العالم، ترفع مدارك المتعلمين، وتعينهم على التفكير بطرق جديدة، وتدعم القدرة على اكتشاف الذات والآخر، واكتساب عقل عولمي جديد، وطاقة على المشاركة.

٧. بروز مفهوم "التعلم الذاتي"، كوسيلة للمعرفة والتعليم، في ظل استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية، مما يوفر القدرة على الانتقاء الصحيح للمعلومة وطرق الوصول إليها، وإعمال الفكر فيها وتوظيفها التوظيف الأمثل في حل المشكلات .

٨. أنه بفضل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، فإن المجال الآن مفتوح لتربية حديثة، هي التربية "التحررية"، وهي نقلة نوعية من الدمج والتقليد إلى التحرير والحداثة، والتي تدفع الفرد دفعاً إلى إبداع قيمه بالنظر لتطلعاته المستقبلية في مجالي التربية والعمل، مما يؤدي إلى غياب الدور التقليدي للمعلم والأستاذ، وتبدل تام للمؤسسة التعليمية .

٩. إن تدويل التعليم العالي والانفتاح على العالم، وتوفر الشفافية العلمية والأكاديمية والثقافية، كلها أصبحت عناصر جوهرية لنماء الجامعات، إضافة إلى أزدياد الحراك الأكاديمي والمهني والبحثي "طلاب واساتذة" وتبادلها عبر الحدود، مما يضفي طابعاً من الاحتكاك والخبرة والتواصل مع وعلى شعوب وعادات وقيم العالم .

١٠. أن مؤسسات التعليم العالي تحولت البيئة المباشرة لها لتتجاوز حدودها أولاً، ثم الحدود القومية ثانياً، ومن ثم تداخل العناصر المحلية والعالمية مع بعضها، بحيث تجد الدول والمؤسسات التعليمية نفسها مجبرة على التنافس من حيث الأداء التعليمي، وتصبح ثقافة الإنجاز وجدارة الأداء محدد التوجه والمعيار في التعليم والتدريب، وليصبح التعليم أقل تمركزاً، ويسمح بقدرٍ أكبر من تلاقي السياسات والبرامج والمناهج، ومقارنة النتائج الدولية فيما بينها، وتنامي التطوير والتجديد فيها .

١١. أن العولمة تشجع الحكمة القائلة "فكر عالمياً ونفذ محلياً"، بأن يخدم العالمي المحلي"، مما يستلزم تطوير الثقافة لتستوعب متطلبات الأخذ بعددٍ من القيم العالمية المشتركة، وتشجيع التكامل وإزالة الحواجز الثقافية بين الدول، لتنتج ثقافة عالمية واحدة .

١٢. أن العولمة تؤدي إلى تعميق الوعي الحضاري بين الدول والإحساس بالفوارق بينها، وإدراك الخصوصيات، مما يساهم في كشف العيوب والعلل الموجودة في البنية السلوكية والقيمية للمجتمعات المتخلّفة منها، بحيث تستبين القيم والسلوكيات الجديرة بالبقاء وتلك المرشحة للانتهاء، وسوف ينتج تمايز بين الراسخ والمتغير فيها .

١٣. تبرز دور مؤسسات التعليم العالي في دعم الهوية الثقافية والتمسك بالخصوصيات والحفاظ عليها، إضافة إلى ربطها بالثقافات الأخرى، والتفاعل معها أخذاً وعطاءً حسب ميادين الإبداع والنشاط الثقافي المختلفة، لأن السيطرة الثقافية لا تعني بالضرورة سلب الثقافات الأخرى اتساقها الداخلي وقدراتها الإبداعية، وأنما يمكن الحد من السيطرة أو الالتفاف عليها أو التعامل معها بطريقة تسمح لها بالاستمرار في البقاء والصراع، بدلاً من الاستسلام والتسليم من قبل الثقافات التابعة .

١٤. أن العولمة فعلت بعض المبادئ التربوية وجعلت منها فرصاً تعليمية لمؤسسات التعليم العالي، باستعادة دورها كمحرك وموجة لسياسات وبرامج التنمية الشاملة، ولإثراء التعددية الثقافية، وجعل الاختلاف مجالاً للتميز، ومد التعليم إلى مختلف شرائح المجتمع في المدن والقرى، وذلك فيما يعرف بـ"التعليم للجميع"، ومراعاة كافة الاحتياجات التربوية للمتعلمين بقصد تكوين الإنسان الكلي، وليس الإنسان أحادي البعد، أي "التعليم الكلي"، ومراعاة كافة متطلبات قطاعات المجتمع من المهارات والتخصصات وتغيراتها، وشمول كافة المعارف الإنسانية، وذلك من خلال ما يعرف بـ" التعليم من أجل التنمية"، وما يعرف بـ"التعليم المستمر" .

١٥. أن التعددية الثقافية، تيار يؤثر في التعليم الجامعي عن طريق إحداث تغييرات في شكل الدراسات ومحتوى البرامج، وظهور جامعات وأقسام ودراسات بديلة جديدة تشبع احتياجات الفئات المحرومة والمهمشة "دينية وإنسانية وعرقية ... إلخ" .

١٦. وأخيراً، فإن للتعليم العالي دوراً في تبني ونشر ثقافة السلام، من خلال الالتزام بمباديء العدل والتسامح والحوار والتفاهم بين أفراد المجتمع والجماعات والشعوب بتنوعها العرقي والديني والثقافي، واحترام الثقافات المحلية وعدم التقليل من شأنها .

٥-٢-٢: مخاطر العولمة الثقافية :

فأولى المخاطر، هي صعوبة حماية الهوية الثقافية في وجه ما تتعرض له العناصر الثقافية على المستوى القومي والمحلي من تدفقات العولمة وبدرجات متفاوته، حيث يجد **كارتون وطويل** (١٩٩٧م ، ص٢٤)، و**حجازي** (١٩٩٩م ، ص١٨)، و**خريسان** (٢٠٠١م ، ص١٢٣)، و**عليمات** (٢٠٠١م ، ص١١٠) أن العولمة الثقافية تؤثر على الهوية الثقافية، نظراً لتداخل المحلي بالاقليمي بالعالمي، وسرعة التحولات في أنماط الحياة والأنشطة، والتي يأتي معظمها من الخارج ولم تشارك المجتمعات المحلية في إنتاجها، والتي تكون غالباً غير متفقة مع ثقافتها ومع واقعها وقدراتها وإمكانياتها، كما أن أساليب تطبيق العولمة تتجاهل تماماً أنظمة القيمة والثقافة والأيديولوجيا والآليات التنظيمية السياسية والاجتماعية المقبولة في الدول، وذلك بحجة أنها مكلفّة وغير منتجة للقدرة الإبداعية المطلوبة للمخاطرة .

كما يجد **عمار** (٢٠٠٠م ، ص١١٥) أن الانكشاف الثقافي لتيارات العولمة يبرز من خلال المؤسسات ذات التوجهات نحو الأسواق العالمية، وما يتفرع عنها من قضايا الاندماج في تيار الحضارة الغربية، والاهتمام باللغات الأجنبية، والتدريس بها في بعض أقسام الكليات والجامعات، وانتشار الجامعات الأجنبية، واتساع هذا النمط مع ما تفرضه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من إلغاء لأية قيود على الاستثمار، وخاصة في الخدمات التعليمية، وفتح المجال لمؤسسات التعليم الأجنبية لفتح فروع لها داخل المجتمعات والدول، إضافة إلى أن الأغلبية متطلعة إلى الالتحاق بمؤسسات العولمة في الداخل والخارج، مما قد يزيد من هجرة العقول وخلخلة قيم الثقة بالقدرة الذاتية، وزيادة التأثر بما تبثه القنوات الفضائية من رسائل وإعلانات، توحي بأفضلية كل ما هو أجنبي على ما هو وطني أو قومي، ويرى **غليون وأمين** (٢٠٠٠م ، ص٤٠) أن العولمة الثقافية تنزع النخب من ثقافاتها الوطنية، وتعدها للاندماج في ثقافة النخبة العالمية، وتخفض الثقافات الوطنية إلى مستوى الثقافات الشعبية، أي التواصلية، وإبعادها عن حقول السلطة السياسية والاقتصادية والعلمية، ومن وراء ذلك نزع السلطة السياسية والاقتصادية والرمزية عن المجتمعات وإعدادها للدخول في فلك ما يسمى بـ"الامبراطورية العالمية"، ويضيف **عمار** (٢٠٠٠م ، ص١١٩) أن ثقافة العولمة تسعى إلى تشكيل نمط الشخصية الكونية، بحيث تكون منفصلة عن جذورها وهمومها الوطنية، مما أدى إلى توترات بلغت درجة ساخنة من الاستقطاب والتناقض، والتي تتضح

مظاهرها في: أنماط المعيشة العالمية والمحلية، والحداثة والتقاليد، وبين تعليم غربي أو شبه غربي، وإحياء مؤسسات تراثية كتعليم الكتاتيب، وأخيراً التوتر بين المادي والروحي .

ويرى **بوفحوص** (٢٠٠٠م ، ص٦٢) إن العولمة تؤثر على أية جامعة من طريقين، الأول تطويق الجامعة بشكل غير مباشر بعدد من المرجعيات الأكاديمية المتنوعة، وذلك عبر المقارنة بين خدمات الجامعات العالمية المختلفة، والثاني، تحول التأثير ذا الاتجاه الواحد إلى هيمنة أو وصاية معرفية ثقافية من جامعات على الأخرى، ويضيف **ماكجين** (١٩٩٧م ، ص٥٦)، و**كارتون وطويل** (١٩٩٧م ، ص٢٤) الآثار التي تحدثها وسائل الإعلام والاتصال والمعلوماتية على الجماعات المحلية، بإسهامها في احتدام الصراعات الإثنية والدينية والقومية وإضعاف روابط التضامن بينها، وحملها صوراً ومعلومات ومعرفة ومهارات وقيم مختلفة، خاصة إذا كانت مملوكة من مؤسسات غير وطنية وتعمل دون أي تدخل من الدولة، خاصة مع صحة ما توصل إليه **نجيب** (١٩٩٩م ، ص٢٣٧) من أن الدور الثقافي للجامعة ضعيف إلى حد يمكن تجاهله، إضافة إلى توزع الجامعات بين قطبي جدلية العالمية والحداثة في مجال الثقافة، مما يجعل حركة التطور في مسيرة التعليم الجامعي بشكل عام تتسم بضبابية تلف فلسفة التعليم الجامعي ومحتواه، مما يخفي معالم الطريق أمامها، ويجعل مسيرتها أقرب إلى التخبط والعشوائية، ولذا يرى **الجميل** (٢٠٠٠م ، ص٨٤) أن التوجهات الجديدة للأجيال القادمة تدل على أنها ستقبل طواعية ومزيد من اللهفة في العالم كله، ليس على الأنترنت والقنوات الفضائية والمعرفة الموسوعية والمعلوماتية، وأنما بالنشوة مع التقاليد الجديدة الاستهلاكية والنفعية والثقافية، ومما يفاقم من آثار العولمة، كما يرى **عمار** (٢٠٠٠م ، ص١١٩) ظاهرة "تسليع" كثير من قيم الحياة، متجاوزة بذلك قيم المعاني الدينية والخلقية والإنسانية، ويضيف **عبيد** (٢٠٠١م ، ص٣٤) اقتصار الشواغل الثقافية على حماية ما يمكن أن يشترى ويباع متجاهلا بذلك المجتمع المحلي والعادات والتقاليد، كما يشير **برونر** (٢٠٠١م ، ص١٧٣)، و**أبو حلاوة** (٢٠٠١م ، ص١٨٨) إلى عدم قدرة المؤسسات التعليمية التقليدية على القيام بدورها كمؤسسة تكوينية عاملة في بيئة مستقرة متكيفة مع الحاجات، لتحل محلها الوسائط الجديدة للتنشئة الاجتماعية : وسائل الإعلام

الجماهيرية والمعلوماتية، والتي أهملت التربية الأخلاقية، وخلقت الانطباع أنه لا يوجد شيء محدد، وأن كل شيء يتوقف على وجهة نظر المشاهد .

ويجد **بكار** (٢٠٠١م ، ص٦٣) أن المشكلة تكمن في جمود الأنساق الثقافية وقصورها الذاتي، ومقاومتها للتغيير والتجديد، بالإضافة إلى ارتباك الوعي البشري في التعامل مع القضايا التي يشتبك فيها الذاتي بالغيري، والداخلي بالخارجي، كما يجد **ولد أباه** (٢٠٠١م ، ص٧) بأن التوظيف الإيديولوجي للمعلوماتية يتوافق مع الطرح الأمريكي في احتذاء بقية الدول نموذجها الثقافي والسلوكي من أجل الإندماج في عصر "القرية الإلكترونية الشاملة"، بل هناك من يذهب إلى حد اتخاذ الحضارة الإلكترونية مرجعاً تقوم مقام المرتكزات الفكرية والعلمية المعاصرة، والإدعاء بأن مقولات "الملكية والهوية" لم تعد تلائم هذا العصر، لأنها مادية تناقض الفضاء المعلوماتي، إلا أن **ولد أباه** (٢٠٠١م ، ص١٢٨)، و**خريسان** (٢٠٠١م ، ص١٢٤) يرون أن هذه الصيغ للعولمة الثقافية عاجزة عن توليد معنى يصوغها دلالياً ونظرياً، ولا تجسد أي مشروع تعبوي محدد، مما يطرح إشكالات جوهرية في هوية هذا النظام وأدواته، أما **الشيخ** (٢٠٠١م ، ص٦٩) فيرى أن التقنية الحيوية فتحت آفاقاً جديدة للاستثمار في ميدان الحياة الذي بقي محظوراً، فالمعالجات الجينية أسفرت عن استنساخ الحيوان ومغامرات تجريبها في الإنسان، لا تخلو من إثارة التساؤلات البيوأخلاقية، في سياق سيطرة تحقيق الربح المادي .

٦- التحديات الاجتماعية "البيئية والتنمية المستدامة":

هناك اليوم مسرح عالمي، ومجتمع عالمي جديد، ورأي عالمي موحد حول عدداً من القضايا المجتمعية العالمية المصاحبة للعولمة، وتتمثل في المفارقات والتناقضات بين أغنياء الشمال وفقراء الجنوب، وبينهم في المجتمع الواحد، وما تسببه من التنافس وعدم الإنصاف وتكافؤ الفرص، وجور الأجيال الحاضرة والاستهلاك وقضايا البيئة من ناحية وحق الأجيال اللاحقة في تقرير خياراتها، وهذه وغيرها تخلق جواً من عدم اليقين والخوف والتردد في تلمس نهج عالمي حقيقي لحل المشكلات العالمية: كقضايا حقوق الإنسان وديمقراطية المشاركة، والحروب والأمية والفقر والجهل والقمع والتمييز وسوء التوزيع للدخل ... الخ،

إضافة إلى تزايد مشكلات البيئة بشكل مخيف، وتهديدها كرامة الحياة البشرية وبقائها، وهذه القضايا تفرض على التعليم العالي عدداً من التحديات التي ينبغي عليه الاستجابة لها .

٦-١: مفهوم التنمية والبيئة والتنمية المستدامة : يرى **ساها** (١٩٩١م ، ص٢٩٨) أن التنمية مفهوم متعدد الأبعاد ويتطرق إلى بعض المواضيع المحددة مثل: الخدمات الأساسية والعمالة والبطالة والدخل والفقر والمساواة ... إلخ، وتعرف **عاشور** (١٤٢٤هـ ، ص٩) البيئة بأنها مجموعة من مقومات الحياة في شكل موارد مادية وبشرية يتفاعل معها الإنسان لإشباع حاجاته، وتساعد على تكوين علاقات متبادلة مع الكائنات الحية الأخرى وفق أنظمة محددة وذات تأثير متبادل وتوازناً بيئياً منظماً، أما التنمية المستدامة فيرى **حجازي** (١٩٩٩م، ص٤٤) أنها عملية تنمية ذات توجه مستقبلي تراعي التكاليف البشرية والمجتمعية والبيئية وتأخذها في الحسبان، وتضع الإنسان ذاته في قلب عملية التنمية باعتباره أداتها وغايتها في آن معاً، والارتقاء بنوعية الحياة على كافة الصعد والمجالات، ويرى **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٧٦) أنها نمط جديد من التنمية العادلة والمستمرة، تعمل على تلبية احتياجات الناس جميعاً في الحاضر مع الالتزام الأخلاقي بحقوق واحتياجات أجيال المستقبل، وتحقق التوازن الديناميكي بين المتطلبات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للإنسان، وبين متطلبات حماية البيئة والمصادر الطبيعية من الأخطار وسوء الاستخدام .

٦-٢: التحديات الاجتماعية "البيئة والتنمية المستدامة" لمؤسسات التعليم العالي :

أن بزوغ عالم جديد ومجتمع مدني عالمي في "القرية العالمية"، يخلق جواً من عدم اليقين والخوف والتردد في تلمس نهج عالمي حقيقي لحل المشكلات العالمية كالحروب والفقر والتمييز والأمية وسوء التوزيع للدخل ... الخ، ويرى **عمار** (٢٠٠٠م ، ص٨٤) أن الخيارات التربوية هي خيارات مجتمعية، بمعنى أنها تستمد وتتأسس على مبادئ الوفاق العام، ومن خلال حوار عريض وعميق بين مختلف الفئات والمصالح الاجتماعية، بحيث تطرح فيه وجهات النظر في تباينها واتفاقها، وصولاً لإستراتيجية جامعة للتخطيط والتطوير التربوي .

إضافة إلى ما تواجهه البشرية نتيجة تعاملها الجائر مع موارد الأرض من مشكلات بيئية مخيفة، ويرى **داميان وجراتز** (٢٠٠١م ، ص١٤٠-١٤١) أن القضية في تحديات البيئة هي كيف يمكن إعادة صياغة سياسات تربوية بيئية في ظل اقتصاد عالمي متكامل،

ويرى **الباحث** أن هذا الدور أعطى الجامعة أهمية كبرى للمساهمة الفعالة في التوازن الاجتماعي والبيئي والتنموي، إلا أن قيامها بهذه الأدوار يكتنفه بعض التحديات الاجتماعية التي فرضتها العولمة، وهي على النحو الآتي :-

٦-٢-١: فرص العولمة الاجتماعية :

يرى **ديلور وآخرون** (١٩٩٦م ، ص٤٠-٥٧) أن العولمة تتيح فرص لمؤسسات التعليم في التغلب على المشكلات السكانية، والأشكال الشديدة للتباين، والإحساس بالفرق الصارخ فيما بينهم، وتزايد مشاعر الحقد والإحباط للمقهورين والفقراء، وذلك بالمساعدة في تحقيق التضامن المقصود وليس الناتج عن الواقع، ومعرفة وفهم العالم على نحو أفضل، وفهم العلاقات التي تربط بين الإنسان وبيئته، وتنمية القدرة على الحكم على الأمور، وإرساء قيم التضامن الفكري والأخلاقي للبشرية، وأن تجعل مؤسسات التعليم من الاختلاف عاملاً إيجابياً للتفاهم بين الأفراد وبين الجماعات البشرية، مع مراعاة الفروق والمواهب الفردية بين الأفراد، كما يرى **عمار** (٢٠٠٠م ، ص٨٤) أن فرصة مؤسسات التعليم العالي هي مواجهة وتلبية المتطلبات المجتمعية، وتحقيق نوعاً من المواءمة بينها وبين العالم الخارجي وبين متطلبات الحفاظ على البيئة، وتفعيل مفهوم التعلم مدى الحياة، في ظل ثورة المعرفة والتكنولوجيا وتغير المهارات، وتغير احتياجات سوق العمل على الصعيدين المحلي والعالمي، ويعتبر **أوسبينا** (٢٠٠٠م ، ص٤٠) أن التعليم مدى الحياة تحدياً أساسياً وشرطاً للتقدم التربوي، وأنه من أهم المستجدات في النظرية التربوية، والذي تفرضه التنمية المستدامة باعتبارها عملية مستمرة، حيث يقدم فيها التعليم بصورة رسمية أو غير رسمية، وعن طريق نظم مختلفة للناس، وفي كل مرحلة من مراحل الحياة، وهذا يتطلب القيام بعددٍ من المهام التعليمية وتنفيذها، وخاصة في التعليم العالي، والتي من أهمها الآتي :-

١. إعادة تقييم السياسات الوطنية للتعليم الرسمي من منظور التنمية المستدامة .
٢. إعادة توجيه النظم الحالية للتعليم الرسمي .
٣. تكامل التعليم من أجل استراتيجيات للتنمية المستدامة الوطنية .
٤. زيادة الوعي العام والتدريب من أجل التنمية المستدامة .

وبذلك يرى **أوسبينا** (٢٠٠٠م ، ص٤٣) بأن التعليم لم يعد ينظر إليه كهدف في حد ذاته، ولكن كوسيلة من أجل تحقيق الأمور الآتية :-

١. إحداث تغيرات في نظم القيم، وأنماط السلوك، وأساليب الحياة الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة ثم الديموقراطية والأمن والسلام .
٢. نشر المعرفة الضرورية لتعزيز الإنتاج المستدام، وأنماط الاستهلاك، وتحسين إدارة المصادر الطبيعية والزراعة والطاقة والإنتاج الصناعي .
٣. المساعدة على مساندة التغيرات في القطاعات الآخرى المرتبطة بالاستدامة .

ويفصل ذلك **أوسبينا** (٢٠٠٠م ، ص٣٩) بأن التنمية المستدامة تعني في التعليم الفرص الآتية: إرساء نظام للقيم والأخلاقيات كأساس لاهتمامات المجتمع، وتشجيع التقاء الأنظمة، وربط المعرفة بالخبرة، وأن يكون فهمنا أكثر تكاملاً، وفتح آفاق جديدة للعدالة والمساواة، وتشجيع التعليم المستمر وربطه بالحياة، والعمل على تحقيق تحول جذري في المجتمع، وتغير في النواحي الأخلاقية للمجتمع المحلي، وتقديم مفاهيم جديدة وعميقة في كلٍ من التفكير الصحي التقليدي والمعتقدات العامة، والاستفادة من كل هذا كمصدر للفهم الإنساني، ومؤشر للحكم الجماعية الشاملة، وتقديم المجتمع ككل متكامل وليس كمستقبل سلبي، أو تكرار لنماذج تنموية لا معنى لها، وأعطاء الأولوية للقضايا الجوهرية أو الأساسية، وجعل المنهج وسيلة من أجل التوصل إلى واقع ملموس عن طريق تطوير الحوار بين قطاعات المجتمع، وتنمية المداخل الواقعية للنظم المختلفة، وزيادة تهذيب الاهتمام بالذاتية الاجتماعية، وبالبعد الكيفي للحياة الاجتماعية، وتشجيع التحالفات الجديدة بين الدولة والمجتمع المدني، من أجل تطوير المواطنين وتحريرهم عن طريق المبادئ الديموقراطية مع الاعتراف بالتعقيدات الموجودة في كل واقع إنساني، وتنمية ثقافة المواطنة، وإعطاء قيمة للقيادات الاجتماعية الأهلية وغير الحكومية، وتحريك المجتمع بجهود مكثفة من أجل تخفيف حدة الفقر وكل أشكال العنف والظلم الذي يوقف حركة المجتمع، والمحافظة على جودة الحياة، وتنمية الجوانب الجمالية والاستخدام المبدع للخيال، ومواجهة المخاطر والرغبة في اكتشاف خيارات جديدة، والتأكيد على أهمية المجتمعات المحلية وعلاقاتها بالأرض والكون ككل، وتحديد ومتابعة المشروعات الإنسانية الجديدة في إطار كوكبي ووعي شخصي

للمسئولية، وغرس آمال جديدة وطرق للتحدي وطاقات جديدة لكل الأمم، والسعي للفهم والمشاركة من خلال وضع تصور لكل هذا في سياق له معنى، وفي صالح المستقبل المستدام للجميع، ومرتبط بالمشاركة النشطة من الجميع في تحقيقه في الوقت المناسب .

ويرى **الصباريني** (٢٠٠٠م ، ص١٣) أن المشكلات البيئية تعني أن الأرض تعاني أزمة في التفكير والتصور التي تتشكل وتنمو بالتربية، ولذا تتحدد فرص التربية في الآتي :-

١. تعد المشكلات البيئية خرقا للقوانين الطبيعية التي تنظم مكونات الطبيعة وتحفظ توازنها، وهي قوانين غير قابلة للتغير، بينما سلوك الإنسان متعلم وليس فطري، ولذا تصبح التربية ذات أهمية في تشكيل هذا السلوك "التغير من أجل البيئة" .
٢. تظهر المشكلات البيئية وتتفاقم من التفاعل بين السكان والتكنولوجيا والموارد، وهنا يتأكد دور التربية في اكساب الأفراد السلوك العقلاني الاستهلاكي كماً ونوعاً، والنظر إلى موارد الكوكب بجاهزية، مما يقلل من استنزاف الموارد والتلوث .

كما أن الزيادة السكانية تعني المزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية والبيئية، وتجعل من حماية مصالح الأجيال المقبلة قضية مهمة، ولذا ظهرت الحاجة لتبني مفهوم التنمية المستدامة، والذي يطرح تحدياً للتعليم العالي يتمثل في قيامه بدور محدد في نشر هذا المفهوم وتأطيره وإعداد الأجيال لتطبيقه، والبحث في التوفيق بين التطور الاقتصادي والاجتماعي بشكل يحافظ على الأنظمة التي تحمي الحياة الطبيعية في الأرض والكون وتحافظ عليها، ويرى **حجازي** (١٩٩٩م ، ص٤٤) أن مفهوم التنمية المستدامة يطرح منظوراً أصيلاً يتجاوز الاحاديات التي تميز جوانبها، ويتمثل في نقلة نوعية تقوم على المشاركة الوطنية النشطة للإعداد لتحمل مسئولية المصير الذاتي والجماعي، والاعتماد على الذات .

ويضيف **إدوارد** (٢٠٠٠م ، ص٨٠) أن تضمين البعد البيئي في التعليم العالي يتطلب إعادة تحديد دور الجامعة في المجتمع، وفي النظام العالمي المعاصر، بحيث يبرز تأثير الجامعة ووظيفتها كمختبر للظروف والأوضاع الخاصة للمجتمع والمنطقة في سياق عالمي، كما أن دمج قضية البيئة ضمن وظائف الجامعة، وتدويل البعد البيئي في إنتاج المعرفة، يطرح من جديد قضية الموضوعات متداخلة النظم التي تدفعنا إلى تجاوز الجهود والطرق متعددة النظم التي كانت قائمة من قبل، مما يبرز الحاجة إلى اللامركزية سواء في القوة

السياسية أو الاقتصادية، وذلك على أساس المعيار البيئي، ومن أجل تحقيق التوازن البيئي في المجتمع بما يهيئ له تنمية مستدامة، ويسمح بالمزيد من ديمقراطية إدارة الموارد الإنتاجية، إضافة إلى مواجهة المشكلات العالمية والمعقدة في الإنتاج والاستهلاك والغذاء ... الخ .

٦-٢-٢: مخاطر العولمة الاجتماعية :

يرى **ساها** (١٩٩١م ، ص٢٩٨-٣٠٧) أن أبرز المخاطر تتضح من طرح تساؤلات عن لماذا يتعين على السلطات العامة تقديم مساعدات لمؤسسات التعليم العالي ؟، وهو ما يؤثر على النقص في التمويل والاستثمار الحكومي في التعليم العالي، إضافة إلى سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية، والتي ستجعل من التعليم العالي وقفاً على الطبقات الميسورة والصفوة ؟، وهذا يرتبط في التحليل الأخير ارتباطاً مباشراً بمشكلات المساواة وتكافؤ الفرص والتفاوت في الوظائف والدخل والتنمية الوطنية، وذلك في الآتي :-

١. أن مخرجات التعليم العالي تبدي ميلاً أكبر للابتعاد عن التقاليد والأسرة والاتجاه نحو العالم الخارجي، بل أن المعارف الجامعية التي يدرسها الطلاب لا تراعي المشكلات الوطنية مثل الفقر والمرض والأمية ... إلخ، ويصعب تكييفها وتطبيقها محلياً .
٢. أن التعليم العالي يخلق تطلعات وتوقعات طموحة جداً تجاه العمل ومستوى المعيشة والتربية بشكل عام، الأمر الذي له انعكاسات كبيرة الشأن في حال عدم القدرة على تحقيقها، وكونها مصدر للحرمان وعدم رضى سياسي وحافزاً على الهجرة .

ويرى **ديلور وآخرون** (١٩٩٦م ، ص٥٠-٥٧) أن اختلال التنظيم في المجتمعات، وتحلل الروابط الاجتماعية وانفصامها يجعل المهمة صعبة على مؤسسات التعليم، وذلك بأن تكون هي ذاتها عاملاً من عوامل الاستبعاد الاجتماعي، وأن ينجرف مراعاة مبدأ الفروق والمواهب الفردية بين الأفراد ومبدأ المنافسة الفكرية عن القصد ويترجم بممارسة مفرطة للاختيار، مما يولّد التهميش والاستبعاد لمن لم يتم اختيارهم، وامتداد ذلك للأنشطة الاجتماعية الأخرى كالعمل والبطالة وتوزيع الدخل، ومن ثم الدخول في أسباب العنف أو الانحرافات، ومن المخاطر، يورد **عمار** (٢٠٠٠م ، ص٨٥) أن يصبح التعليم العالي فضاء

للصراع الاجتماعي، ولا سبيل فيه إلى الوصول إلى حل ملائم، أو وفاق بين مختلف الفئات والمصالح المجتمعية، مما يخل بتكافؤ الفرص، وبالمبدأ القائل: أن الشأن التعليمي أخطر من أن يترك للتربويين وحدهم أو حتى للوزراء وحدهم، كما إن تخلي الدولة عن مسئولياتها التعليمية وترك أمر التعليم للسوق أو لأي جهة أخرى، فإن ذلك سيؤثر على رصيد المجتمع التربوي، ويرى **أوسبينا** (٢٠٠٠م ، ص٤١) أن التعليم التقليدي كما هو الآن، لن يمكننا من الالتزام بالتنمية المستدامة وتحديثها، لأنها تحتاج إلى مداخل تربوية جديدة لتشجيع التغير في أساليب الحياة الضرورية، والمحافظة على ما لدينا من خلال تنمية رؤية بيئية جديدة، وهذه مهمة صعبة ومعقدة، وتتطلب مشاركات جديدة بين القطاع العام والخاص خلافاً للمألوف، أما بالنسبة للحكومات فإن التعليم من أجل الاستدامة يفرض تدخل وزارات وقطاعات عديدة في الدولة خلافاً للتعليم التقليدي، مما يتطلب إيجاد ديناميكية فيما بين هذه القطاعات، ويكمن الخطر هنا في حالة عدم التمكن من توفير هذه الديناميكية الوعي بها .

ويرى **إدوارد** (٢٠٠٠م ، ص٨١) أن العلاقة الأساسية والعقلانية بين عالم المجتمع وعالم الطبيعة تنكرها الإصلاحات التربوية القائمة على فكرة ومنطق السوق والمتأصل في الطبيعة البشرية وفي الطبيعة ذاتها، والتي لا تعتني بالعوامل المكانية والزمانية التي يعول عليها مؤيدي التنمية المستدامة، إضافة إلى أن الدوافع والقوى الأخرى لها من القوة ما لآليات السوق، وأن البيئة الطبيعية هي إحدى هذه القوى، وهنا تبرز المشكلة في التعليم، إضافة إلى أن معلمي البيئة حين يتحدثون عن البيئة لا يشيرون إليها باعتبارها مجموعة من الموارد، بل كنظام دينامي لعلاقات متبادلة بين عناصر متكافئة، من بينها العناصر الثقافية، ولذا فإن تجاهل هذه الحقيقة يشكل أساس التدهور الذي يطلق عليه اسم "التخلف"، وإذا ما أريد الانتقال من التخلف إلى تنمية مستدامة، فإن السمات التاريخية والثقافية للمجتمع والمنطقة لا يمكن تجاهلها، وأن طاقات المجتمع الإنتاجية سوف تبدد إذا ما أديرت وفق نماذج مستوردة من الصناعة والزراعة والتكنولوجيا، وأن الإصلاحات التربوية إذا ما طبقت دون تحفظ أو تعديل سوف تؤدي إلى مزيد من التشوه والتخلف، لأنها يمكن أن تقود بسهولة إلى تفاوتات أعظم إذا طبقت في سياق اجتماعي-اقتصادي يشهد بالفعل حالات صارخة من الغنى والفقر، مما يفضي إلى تكرار واسع النطاق لأخطاء التخلف، وقد تفضي

التدخلات الرامية إلى الحد من التفاوت، وزيادة فرص الانتفاع بالتعليم إلى زيادة فعلية في عدم المساواة إذا لم تأخذ في الاعتبار احتياجات البنية الأساسية والتدريب في البيئة المحيطة .

ويجد **عبد الحليم** (١٩٩٨م ، ص١١٠-١٢٥) أن الزيادة السكانية تؤثر على التعليم الجامعي، وبالتحديد في تعميق المخاطر والصعوبات السابقة مثل: تزايد الطلب على التعليم الجامعي، وازدحام قاعات الدروس، وظهور الجامعات ذات الأعداد الغفيرة، وضعف الإمكانيات المادية للجامعات، والخلل في التوازن بين الكم والكيف، وضعف المستوى العلمي، وحدوث انفصام بين نظم التعليم واحتياجات المجتمع والواقع الاقتصادي الجديد .

ويرى **هيلر وما**ني (٢٠٠٢م ، ص٣٠) أن التكيف الإجباري مع متطلبات البيئة يتضمن تدابير مالية وقانونية واقتصادية كبيرة، ودعم وتمويل البحوث المتعلقة بالتكنولوجيا الموفّرة للطاقة، وتوفير الدراية الفنية، وهذه الأموال والجهود التي ستبذل قد تكون استقطاعاً من أموال يمكن أن تحقق نمواً للدخل أو تقليص حدة الفقر، كما ستلحق الضرر بالبلدان المصدرة للنفط وتقللّ من انتاجها ودخلها الاقتصادي وبرامجها التنموية، لأن الجهود العالمية الرامية لخفض استهلاك الوقود والتلوث البيئي، وإلغاء دعم الطاقة وزيادة الضرائب عليه .

خلاصة الفصل الثالث

يستنتج من الفصل الثالث أبرز الإجابات عن سؤال الدراسة الثاني: ما التحديات "الفرص والمخاطر" التي تفرضها العولمة على مؤسسات التعليم العالي ؟، وهي الآتي :-

١. أن تحديات العولمة هي عبارة عن الفرص والمخاطر بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي، أي القضايا والمشكلات التي تثيرها في البيئة الداخلية والخارجية لهذه المؤسسات .
٢. أن العولمة تفرض تحديات ومضامين عميقة وعديدة ذات صلة بنظم التعليم العالي، وذلك في أبعادها: المعرفية والمعلوماتية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وهي تحديات تمس مكونات وعناصر النظام التعليمي، وذلك على النحو الآتي :-

أ- التحديات المعرفية "التقنية": يكمن تحدي العولمة المعرفي في السرعة المتزايدة لإنتاج المعرفة وتراكمها، ومواجهة التغير التكنولوجي بمعدلاته المتنامية والمتسارعة، والمتضمن توليد وانتشار التقنيات الجديدة، **والفرص** هي: أن تصبح الجامعات مؤسسات رئيسية للبحث والتطوير، واعتبارها مراكز استثمارية للقطاع الخاص، وتزايد تمويلها، إضافة

إلى تزايد الإنتاجية والكفاءة البحثية من خلال استخدام التكنولوجيا المعلوماتية عالية التقنية، وتوجه أهداف العلم إلى البحوث التطبيقية، وخروج التعليم الأكاديمي من أطره التخصصية إلى الدراسات البينية التي تحركها المشاكل، وتنامي ما يعرف بعبور التخصصات والتي توفّر مزيد من العلم والتعليم (الأكاديمي)، وتنامي فروع وتخصصات علمية وتكنولوجية جديدة وحاسمة للتقدم الاقتصادي وأكثر تأثيراً في سلسلة القيمة المضافة، وإعطاء دوراً واسعاً للعلم والخبرة وحماية الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية، **أما المخاطر** فأهمها: إغراق استقلالية مؤسسات التعليم العالي في متطلبات الدولة والقطاع الخاص اليومية، وإشكالية التشاركية التي تؤدي إلى تدخل المؤسسات الصناعية والخاصة لضبط مسار التقدم العلمي، واستفرادها بعملية التطور والبحث العلمي، إضافة إلى أن وحدة المنهج والموضوعية لم تعد أمور مفهومة ، وعدم ملائمة الطرق والأساليب البحثية والتقييمية لمعالجة الأبحاث الجديدة البيولوجية والحيوية، وتزايد هجرة خبراء التقنية العالية إلى المركز المتقدم تكنولوجيا، إضافة إلى أنه لم ينتشر على مستوى العالم أي شيء تكون تكاليف إنتاجه باهظة، كما أن الاحتكار المعرفي يعلن عن قيام عهد "مجتمعات المعرفة"، والتي هي أكثر قدرة على التحكم في الابتكار التكنولوجي والعلمي، والتي تبقى غيرها من المجتمعات مقتصرة على دور المستهلك .

ب- التحديات المعلوماتية: يكمن تحدي العولمة المعلوماتي، في مدى تأثير تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية على الممارسات التعليمية والتعلمية، وذلك عبر العديد من الابتكارات المتمثلة في: الصفحة الإلكترونية، والنص المتشعب، والكتاب والمكتبة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني والجامعة الافتراضية، وغيرها**، والفرص** هي: أنها تميز التعليم والمعرفة في صورتها الإلكترونية بعنصر التفاعل الدينامي بين المستخدم ومصدر المعرفة، وتسعى لتوظيفها فعلياً لا مجرد نشرها، والدرجة المتزايدة للسيطرة على عملية التعليم والتعلم، وتنامي عمليات الذكاء الجمعي، أياً كان تنوعها الكيفي والمكاني، إضافة إلى أن الشبكة الإلكترونية والإنترنت توسع من محتوى العناصر التعليمية، وتنشئ مواقف تعليمية افتراضية، واستغلالها في التعليم عن بعد، وفي زيادة عدد وقوة الروابط بين مؤسسات التعليم العالي والأكاديميين والطلبة، وظهور أنماط من التعليم العالي تتوافق مع روح العصر، وتتميز بجمهور متنوع الأهداف والاهتمام والثقافة، كالجامعة الافتراضية، التي تتغلب على قيود الزمان والمكان وتختصر من

وقت الدراسة، ومن تكاليف التعليم العالي، **أما المخاطر:** فتتمثل في السلطة والملكية، والاستعمال الصالح لقواعد البيانات والحفاظ على معايير النوعية المطلوبة لتلك القواعد، إضافة إلى أنها قد تفضي إلى تعزيز المركزية، تبعاً للغة أو الثقافة أو الفئة أو الموقع، والتفاوت في الإمكانيات المادية أو البشرية، وسيطرة دور النشر ومالكو شبكات الاتصال على إنتاج المعارف ونشرها، وعلى شبكات التوزيع، بحيث لا يكفي إنشاء قواعد بيانات جديدة لتحقيق توزيع أكثر تكافؤاً وأيسر منالاً، كما أن مشاعية المعرفة التي يوفرها الإنترنت، تؤدي إلى وقوع أضرار بالغة بترتيب المفاهيم والمدركات ونظم القيم لدى الأفراد، فهي غير فعالة في التنمية الروحية والوجدانية والأخلاقية المنتظمة والمتوازية، ولا تؤمن نوعاً من التواصل بين الأجيال، كما أن الحرية الأكاديمية ستكون من بين ضحايا استخدام الإنترنت والتبادل الإلكتروني، حيث خطر الاتهام بالقذف أو الاعتداء على الحقوق الفكرية للآخرين، كما أنها تؤدي إلى دخول التعليم في منافسات وصراعات مع المؤسسات غير التعليمية التي سوف تدخل سوق العلم والتعليم، بل أنها قد تجعل من مؤسسات التعليم بلا فائدة أو ضارة .

ج- التحديات الاقتصادية "التنافسية": يكمن تحدي العولمة الاقتصادي في دفع الدول لإنتهاج سياسات تخضع الأهداف التعليمية للإنتاجية في العمل والتنافسية، وفي إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية وعملياتها التعليمية الأساسية، بحيث تدور حول موضوعات ومهارات ضرورية عن سوق العمل، والبحث عن مصادر تمويل غير حكومي، وهو ما قد يحمل أيضاً تدهوراً وضعفاً في نوعية التعليم، ومدى تأثر التعليم من جراء تطبيق سياسات التصحيح والتكييف الهيكلي، وتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، **والفرص:** هي أن يصبح التعليم أقل تمركزاً، ويسمح بقدر أكبر من تلاقي سياسات التعليم ومناهجه وبرامجه التدريبية ومتطلبات التخصص المهني، والتأكيد على القياس والتقويم ومقارنة النتائج الدولية، وتنامي التعاون والتكامل الدولي بين الجامعات، وبرامج توأمة الجامعات والكراسي الجامعية، والذي يحقق التطوير الداخلي والخارجي التعليمي والبحثي والإداري، وإمكانية تصدير التعليم العالي وتحقيق أقصى حد للحرية والإبداع البشري، وتشجيع ومكافأة الاكتشافات العملية وتحفيز الابتكارات الاستثمارية، وتزايد استثمار الدول في التعليم العالي، وظهور كيانات تعليم عالي صغيرة ذات طابع تمويلي خاص للقيام بمهام محددة، من

شأنها زيادة كفاءته الداخلية والخارجية وتحسين نوعيته، وتشكل عاملاً قوياً مميزاً من عوامل التنوع والاستقلالية والجودة والكفاءة والتجديد، **أما المخاطر:** فتتمثل في الكم والنوعية ومستوى المهارة المهنية والخصائص الشخصية القادرة على التكيف النشط مع العولمة، فضلاً عن صعوبة تقديم التعليم في جواً من الشك والمعالجة القصيرة، وتقليص الدولة مسئولياتها تدريجياً في تحديد المناهج والأهداف التربوية، وافساح المجال لأجهزة الإعلام لتنمي النماذج التربوية الملائمة لمراكز النمو الاقتصادي، والتضحية بالقدرة الإبداعية لحساب التخصص العلمي الدقيق الذي يعد بمكاسب مالية، وتحجيم الرؤى والأهداف التربوية والإنسانية والثقافية والاجتماعية للتعليم، وعدم الاكتراث لاعتبارات عدالة التوزيع، ولا يسهم في تلبية الاحتياجات الكلية لبرامج التنمية، وتزايد منافسة الفرص الاستثمارية لجامعات أجنبية ذات إمكانيات وسمعة أكاديمية واسعة، وما يترتب من أضرار بالكليات والجامعات المحلية، إضافة إلى زيادة التدخل في شؤون الجامعة والمساهمة الأكاديمية في قيادتها، والتأثير على مكانتها .

د- التحديات السياسية "المواطنة والحرية": وتتمثل في تعزيز الجامعات مفاهيم الوطنية والمواطنة والديموقراطية وبناء المجتمعات على أسس ديموقراطية وأخلاقية، **فالفرص** تتمثل في تحقيق مؤسسات التعليم العالي المواطنة والمشاركة المفتوحة والحوار الوطني مع أفراد وجماعات ومؤسسات المجتمع المحيطة، ومن ثم فإن الوطنية ستكون موضوع التقاء كل التوجهات والأفكار والآراء التي تعكس نوعاً من التعددية الثقافية والفكرية في المجتمع، وبذلك ستكون لمؤسسات التعليم دوراً في جعل الوطنية فوق التعددية الثقافية، وفي إيجاد جذور لها في سلوكيات الأفراد والجماعات، كما أن الحرية الأكاديمية في الجامعة ترتقي بواقع العطاء العلمي وتزيل كافة أشكال المعوقات التي تحد من النشاط العلمي والبحثي الحر، ومن انتشار العلم والتفكير العلمي وتغلغلها في الحياة، تعطي الجامعات مزيداً من العمل والكفاية والاستقلال الداخلي والإنجاز، كما أنها تعيد للجامعة توازنها في القيام بوظائفها الأساسية في الارتقاء بمستوى الاكتشاف والإبداع العلمي والمعرفي وبمستوى ممارسة دورها الديمقراطي من خلال إحداث تغيرات عميقة وجوهرية في بنية الحياة الاجتماعية بصورة عامة، وبناء الإنسان المواطن الذي يستطيع أن يتجاوب مع معطيات الحضارة وقيمها المتجددة، وليس فقط إنتاج موظفين وعاملين لا يستطيعون سوى التنفيذ،

أما **المخاطر** فهي إن أسهام الجامعات في تنمية الشعور الوطني في بلدان العالم الثالث أمر مشكوك فيه، إضافة إلى الارتباك والإحباط تجاه الثقافة والإمكانيات الوطنية، لأن المجتمعات التي تعمل فيها هذه المؤسسات ما زالت تعاني من هيمنة قيم التعصب والقبلية والطائفية السياسية والدينية، وتعاني من غياب المجتمع المدني ومن إنحدار الوعي الديموقراطي وقيمه، ولأن تطور هذه المفاهيم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحريات السياسية السائدة في المجتمع وترتهن بها، بحيث تحدد مستوى تطورها وطابعها، وخاصة في ظل ظهور قيم مختلفة وولاء جماعات وأفراد شتى، وعدم قدرة المؤسسات التعليمية التقليدية على أن تنقل بفاعلية "القيم والمعايير الثقافية" للتلاحم الاجتماعي، وطغيان قيم المادية والاستهلاك والفردية، ووسائل اختراق السيادة من معلوماتية واتفاقيات تجارية، مما يطرح سؤال حول نوعية الانتماء الوطني، كما أنها غير قادرة على حماية نفسها سياسياً، لأن العواطف في الحرم الجامعي قد تتأجج ثانية، وإمكانية سيطرة الأقليات المتعصبة، وزيادة نفوذ المهنية الجامعية على حساب الأكاديمية، أضف إلى ذلك ارتفاع عدد المناطق المغلقة لأسباب "عرقية أو دينية أو الجنس"، وتمادي ما يعرف بـ"بلقنة" الجامعات واحتمال متابعة السلوك العقائدي وتكشفه بشكل كبير وفج .

هـ - التحديات الثقافية "المعيارية والتعددية": يكمن تحدي العولمة الثقافية في تحري ما إذا كانت ستؤدي إلى التجانس أم التعدد الثقافي، وهل تتداخل أم تتصارع أم تعمل بجانب المواقف التقليدية، وفي كيفية تعامل التعليم العالي مع ثقافة "جيل الشبكات" والتي تتميز بأنها أكثر تنوعاً واعتماداً على الصور الرمزية وأقل ألفاظاً وتركزاً، و**الفرص هي:** بروز تعدد الثقافات وتنوعها، مما يعطي دوراً أكبر لمؤسسات التعليم لكي تحقق الاحتياجات المتعددة وفي نفس الوقت المحافظة على الهوية الواحدة، وتحول البيئة المباشرة لها إلى الحدود القومية، والانفتاح على العالم والشفافية العلمية والأكاديمية والثقافية، مما يوفر عنصر نماء للجامعات، إضافة إلى تزايد التعاون والتبادل الثقافي بين الجامعات والدول وبينها وبين المؤسسات الخاصة، مما يوفر ثقافة جديدة تقوم على جدارة الأداء والإنجاز والتنافس الثقافي والعلمي فيها، وإمكانية عمل المقارنات الدولية والاستفادة من التجارب العالمية، والمساهمة في كشف وإبراز مزيد من العيوب والعلل الموجودة في البنية السلوكية والقيمية للمجتمع، وتبني ونشر ثقافة السلام، وتوفير مؤهلات القوة والسيطرة المادية، والتي تؤدي إرتباطاً إلى

تفوق منظومة القيم الأخلاقية أو الدينية أو الفنية، إضافة إلى الحد من السيطرة الثقافية أو الالتفاف عليها أو التعامل معها بطريقة تسمح لها بالاستمرار في البقاء والصراع وذلك أفضل من الاستسلام، **أما المخاطر:** فهي بروز ثقافة كونية واحدة مسيطرة، وظهور ما يعرف بمواطن "الإنترنت" المندرج في مجتمع كوني متحرر من انتماءاته اللغوية والقومية والثقافية...الخ، أو انتشار الأمركة على نطاق يشمل العالم، مما يطرح سؤال حول توجهات الهوية الثقافية للأفراد والمؤسسات، في ظل الوسائط الجديدة للتنشئة الاجتماعية "الإعلام والمعلوماتية"، والتي أهملت التربية الأخلاقية، وخلقت الانطباع أن كل شيء يتوقف على وجهة نظر المشاهد، وضعف العمل بنظام المخاطبة الثقافية التقليدية عبر الكتب والمجلات، وتوجه الأجيال القادمة على الأنترنت والفضائيات والنشوة مع التقاليد الجديدة الاستهلاكية والنفعية والثقافية، في ظل ضعف الدور الثقافي للجامعة، مقابل من يملكون مفاتيح هذه التقنية، إضافة إلى التمييز الواضح بين ثقافة النخبة والجمهور الواسع، ونزع النخب من ثقافاتها الوطنية، وإعدادها للدخول في فلك العالمية، ومن هنا تنبثق النزعات الضيقة والعودة للأصوليات، وتوزع الجامعات بين قطبي جدلية العالمية والحداثة في مجال الثقافة، مما يجعل حركة التطور في مسيرة التعليم الجامعي بشكل عام تتسم بضبابية تلف فلسفة التعليم الجامعي ومحتواه، ويخفي معالم الطريق أمامها، كما أن التقنية الحيوية فتحت آفاقاً جديدة للاستثمار في ميدان الحياة الذي بقي محظوراً، فالمعالجات الجينية التي أسفرت عن استنساخ الحيوان ومغامرات تجريبها في الإنسان، لا تخلو من إثارة عديد من التساؤلات البيوأخلاقية .

و - التحديات الاجتماعية "البيئية": يبرز التحدي إمكانية مؤسسات التعليم العالي من مواجهة وتلبية متطلبات المجتمعات التي تعيش في داخلها، وتحقيق نوعاً من المواءمة بينها وبين العالم الخارجي، وبين المجتمع الأصلي والمجتمع الجامعي الدولي، وخاصة مع تزايد الجرعة الدولية التي توفرها العولمة، إضافة إلى المشكلات البيئية التي تهدد التوازن الطبيعي للكوكب، **والفرص هي:** أن تقوم المؤسسات التعليمية بمسؤلية أكبر في التغلب على المشكلات العالمية الاجتماعية والبيئية معاً، وفي حفظ التوازن الديمقراطي والتنموي والبيئي للمجتمع، وإرساء قيم التضامن الفكري والأخلاقي، إضافة إلى جعل الاختلاف عاملاً إيجابياً للتفاهم، والمشاركة في بناء المجتمع المدني وتنمية قدرات الأفراد على المشاركة بنشاط

في مشروع مجتمعي، والتصدي لتأثير تغير المناخ على هياكل الإنتاج مما يتضمن دعم وتمويل البحوث المتعلقة بالتكنولوجيا الموفرة للطاقة، وتوفير الدراية الفنية اللازمة من أجل التكيف، وقيام التعليم العالي بدور محدد في التوفيق بين التطور الاقتصادي والاجتماعي بشكل يحافظ على الأنظمة التي تحمي الحياة الطبيعية في الأرض والكون وتحافظ عليها، وفي وحماية مصالح الأجيال المقبلة قضية مهمة والإعداد لتحمل مسئولية المصير الذاتي والجماعي والاعتماد على الذات، وتشكيل السلوك من أجل البيئة، واكساب السلوك العقلاني الاستهلاكي مما يخفف مشكلتي استنزاف الموارد والتلوث، والمشاركة في البحث عن حلول للمشكلات الملحة على الصعيد البشري، مثل السكان والبيئة والسلام والتفاهم الدولي وحقوق الإنسان، **أما المخاطر** تتضمن: حدوث انفصام بين نظم التعليم العالي واحتياجات المجتمع والواقع الاقتصادي الجديد، بحيث لا تؤهل الخريج للإسهام في حركة المجتمع، وعدم إرتباط المعارف المقدمة بالمشكلات الوطنية مثل الفقر والمرض والأمية... إلخ، وعدم تكييفها وتطبيقها محلياً، إضافة إلى خلق تطلعات وتوقعات طموحة، تصبح مصدر للحرمان وعدم رضى سياسي وحافزاً على الهجرة في حال عدم القدرة على تحقيقها، وأن تكون من عوامل الاستبعاد الاجتماعي نتيجة الارتكاز على مبدأ المنافسة الفكرية والممارسة المفرطة للاختيار، بالإضافة إلى غياب البعد المستقبلي الذي يراعي التغيرات، وصعوبة تحقيق مسائل مثل تكافؤ فرص الالتحاق بهذا التعليم، وتوفير فرص التعليم المستمر للأفراد مدى الحياة، أما بالنسبة للبيئة فهناك مشكلات المنهجية البحثية غير الملائمة وعدم توفير المعايير التقييمية للبيئية، كما أن الأموال والجهود التي تبذل من أجل حماية البيئة قد تكون استقطاعاً من أموال الاستثمار أو العوائد النفطية التي يمكن أن تحقق نمواً حقيقياً للدخل أو تقليص حدة الفقر، كما أن الزيادة المضطردة في السكان تفرض المزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية والبيئية، وتجعل من حماية مصالح الأجيال المقبلة قضية صعبة، إضافة إلى أن الزيادة السكانية تؤدي إلى تزايد الطلب على التعليم الجامعي، وصعوبة تحقيق بعض التقدم نحو الأهداف البحثية والعلمية التي تبنتها، وضعف العائد الاجتماعي من العملية التعليمية نتيجة عدم المواءمة الكمية والكيفية .

الفصل الرابع

استجابة التعليم العالي لتحديات العولمة

من منظور عالمي

استجابة التعليم العالي لتحديات العولمة من منظور عالمي

مقدمة :

تعد تحديات العولمة عامة، فهي لا تحمل تحديات لشعوب أو لدول دون أخرى، لكن بما أن أوضاع الأمم ليست واحدة، فإن وقع المشكلات التي تثيرها العولمة سيكون متفاوتاً، كما إن أي تحدي لا يكون مطلق القيمة ولا التأثير، وإنما يتفاوت بحسب الأوضاع والأحوال التي يحدث فيها التحدي، وبحسب الذين يواجهون هذا التحدي .

وتعبر الاستجابة للعولمة عن صور الاستقبال المختلفة للعولمة والانقسامات المتعلقة بها، والتي تختلف من دولة لأخرى، بحيث تواجه العولمة باستجابات وأشكال مقاومة مختلفة من دولة لأخرى، وحتى داخل الدولة من بعد لآخر، وذلك اعتمادا على: موقع الدولة ومدى انفتاحها وعلاقتها بالعولمة، وعلى الشكل السائد للعولمة في الدولة .

وبشكل عام، فإن العولمة تحمل فرصاً ومخاطر عديدة، مما يستلزم من الدول سرعة التحرك في التعامل معها، وذلك من خلال القيام ببعض الأدوار الواجب والمتوقع عملها، والاستفادة من تجارب الآخرين في تطبيق بعض التجارب والاستجابات الناجحة، ويورد **الأسد** (١٩٩٧م ، ص٦٠)، و**توربون** (٢٠٠١م ، ص٢٧)، و**الخضيرى** (٢٠٠١م ، ص١٣٠) ثلاثة أنواع من الاستجابات للعولمة، فهناك من يرى أن العولمة قدر لا مرد له، ولا سبيل أمام الأمم والدول إلا الخضوع والاستسلام، بينما نفراً آخر لا يفتأون يحذرون من العولمة ويدعون إلى مقاومتها، لما تحمله من أخطار اقتصادية واجتماعية وثقافية، وهناك من يدعو إلى التكيف الواعي مع العولمة بحسب الأحوال والظروف والامكانيات المتاحة .

ويعرض هذا المبحث صوراً من استجابة التعليم العالي لمتطلبات العولمة، والأدوار المتوقعة منه في مواجهة تحدياتها، إضافة إلى عددٍ من التجارب العالمية في مجال تطوير التعليم العالي لكي يتلاءم مع متغيرات العصر، وذلك في ضوء تحديات العولمة: المعرفية " البحث والتطوير والمعلوماتية والتعليم الإلكتروني والجامعات الافتراضية"، والتنافسية الاقتصادية "الجودة والمواءمة لمتطلبات المجتمع وسوق العمل والخصخصة وإعادة الهيكلة والاندماج والتكتل"، والسياسية "المواطنة والديمقراطية والحرية الأكاديمية"، والثقافية "التعددية والتجانس وثقافة السلام"، إضافة إلى الاجتماعية " التربية البيئية والتنمية المستدامة" .

أولاً : صور الاستجابة للعولمة :

يتخذ تأثير العولمة أحجام وأشكال متعددة مكانية وتاريخية، إقليمية وعالمية، وليست زياً عالمياً موحداً، وإنما تنوع قومي من بلد لآخر، فهويتك وموضعك الجغرافي عاملان حاسمان ويتيحان منطلقات وإمكانات مختلفة للعمل، وهذا الاختلاف بين الدول كما يرى **الخالدي** (١٩٩٩م ، ص٥٣)، و**توربون** (٢٠٠١م ، ص٢٣-٢٤) يعتمد على :-

١. المقياس، أي حجم تأثير العولمة من حيث: موقع الدولة، ومدى انفتاحها .
٢. الشكل، أي الشكل السائد لقوى التغيير الفاعلة في العولمة .

ويجد **حجازي** (١٩٩٩م ، ص٣١) أن للعولمة أبعاد حتمية ستشكل مستقبل الحياة على الأرض، وأخرى احتمالية يمكن توجيهها بما يحفظ الحقوق ويخدم الفرص، وما بين الحتمي والاحتمالي تحمل العولمة فرصاً غير مسبوقة تشكل إيجابياتها، وتتضمن أخطاراً لا تقل ضخامة تشكل سلبياتها، وهي متفاوتة حسب طبيعة ومقدار الجوانب الحتمية والاحتمالية، ولذا يرى **أبو حلاوة** (٢٠٠١م ، ص١٩٤) أن الرفض الانفعالي أو القبول المجاني للعولمة، لن يغيرا في حقيقة ما يجري ولن يقللا من خطورته، لأن العولمة تنطوي على ميكانزمات متعددة "اقتصادية وتقنية وسياسية وإعلامية .."، وبلغت من الرسوخ والصلابة بحيث تصعب مواجهتها بشكل فعال عبر خطاب إيديولوجي، وإنما من خلال دراسة موضوعية وعقلانية، ويرى **غبان** (١٤٢٣هـ ، ٦٩) إن اقتناص فرص العولمة والاستفادة من معطياتها، خاصة في الدول النامية، يستدعي إدخال تعديلات جوهرية على مستوى

الفكر والسياسة والممارسة في مختلف الميادين، وأن هناك خيارات صعبة ومؤلمة أيضاً في كثير من الأحيان ينبغي الأخذ بها حتى لا تكون عرضة للتهميش والضعف .

وتتفق هذه الدراسات على أن العولمة بقدر ما بها من خير عميم، فإن رحمها يحمل شراً وبيلاً، ولذا فإن الدراسة المتعمقة للعولمة، تضع الباحث أمام ثلاث اتجاهات رئيسة بشأن الاستجابة لها، وهي على النحو الآتي :-

أ- القبول بالعولمة واتباعها : يرى **الخضيرى** (٢٠٠١م ، ص١٣٠) أن هذا الاتجاه يتعامل مع العولمة كعنصر فاعل فيها، من خلال اختيار المجالات التي يمتلك فيها المزايا النسبية والمطلقة سواء طبيعية أو صناعية، ومن ثم تحويلها إلى مزايا تنافسية فعالة تؤدي إلى قيادة تيار العولمة، إضافة إلى امتلاك وتفعيل عناصر الدفع الذاتي، والتي من أهمها: الإبداع الابتكاري، والتحسين والتطوير المستمر للقائم من المنتجات، وصناعة الفرص الاقتصادية وإيجادها من العدم، سواء بالتحالفات أو البحث، والاستحواذ الإيجابي القائم على تعظيم كلا من: القدرة والمكانة والتأثير، والاتصال الفعال في نقل الصوت والصورة والحس .

ب- الرفض والانعزال عن تيار العولمة : يرى **الخضيرى** (٢٠٠١م ، ص١٣٦) أن هذا الاتجاه قائم على تحالف الجهل والفساد معاً، لأن العولمة تشكل تهديداً لمصالحهم، لأن اقتصاد السوق والتغيير السريع لا يلائمان الصفوة المتمتعة بالامتيازات السابقة، كما أنه في التحول السريع هناك خاسر وكاسب، ولذا، احتمال أن يتمرد الخاسرون، كما أن الانعزال عن العالم وما يدور فيه، لن يؤدي إلى رفض تيار العولمة، وإنما إلى هروب قوى الإبداع والفكر المستنير والخلق الابتكاري إلى الخارج، وإلى إفشال التعاون البناء والمفيد .

ج- التكيف مع تيار العولمة: يرى **الخضيرى** (٢٠٠١م ، ص١٣٣) أن التكيف مع العولمة يأخذ بمنهج رد الفعل والاستجابة، من خلال مراقبة ما يحدث من تغيرات ومستجدات على المستوى الكوني سواء من القوى الفاعلة في العولمة أو من القوى المتعولمة المستجيبة لضغوطها، ثم إعادة صياغة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، وإجراء التعديلات على الجوانب ذات العلاقة بالكم والحجم والنوع والشكل القادرة على التوافق مع العولمة ومتطلباته، وبما يحقق المصالح ويجنبها المخاطر، ويرى **حجازي** (١٩٩٩م ، ص٣٢) أن الأقرب للتعامل مع واقع العولمة هو منظور النظام المتفاوت في انفتاحه أو

انغلاقه، والذي يمر بعملية دائمة من إعادة التشكل، يستعيد بها توازناً مفقوداً بفعل تدخل عوامل خارجية مؤثرة أو ديناميات داخلية فاعلة، وقد يكون هذا التشكل في اتجاه النماء فيتعزز النظام وتزداد حيويته، أو في اتجاه التصلب وفقدان الحيوية، أو حتى في اتجاه التراجع.

كما يرى **بكار** (٢٠٠١م ، ص١٠٤) أنه لابد من التعامل الإيجابي مع ظاهرة العولمة بكل أبعادها، والعمل على تغيير كثير من الطروحات الحضارية القائمة، والاستعداد للتخلي عن أمور كثيرة كان يظن أنه لا غنى عنها، ويرى **التويجري** (٢٠٠٢م ، ص١٠) أنه من الأفضل أن نتلمس للعولمة جوانب إيجابية، ونعمل على توظيفها فيما ينفعنا في حياتنا العامة، وبذلك نسلك طريقنا للاستفادة من العولمة والإسهام في الحضارة الإنسانية الجديدة، من موقعنا الثقافي المتميز وبخلفيتنا التاريخية وبهويتنا الحضارية المتفردة، وهذا لن يتم إلا من خلال الدفع بمجتمعاتنا في إتجاه التفاعل المتحرك مع المتغيرات المتسارعة، حتى نفهم ما يجري حولنا، ونستوعب التحولات الكبرى التي تعيشها الإنسانية في هذا العصر .

ولذا يرى **الباحث** بأن التكيف مع تيار العولمة والتوافق مع متطلباتها هو أفضل الطرق للتغلب على مخاطرها، فالعولمة تتيح كثير من الفرص أكثر من التهديدات، والذكي هو من يستغلها ويقتنصها، ليضخ أفضل وأحسن ما عنده، ويأخذ أحسن ما لدى الأخرين، والعمل في نفس الوقت على تجنب أو التقليل من آثارها الضارة وتهديداتها، مما يعني استغلال نظام التعليم العالي في عملية التكيف مع العولمة والتوافق مع متطلباتها ومواجهة تحدياتها، إلا أن هذه العملية تحتاج إلى الوعي بالأدوار الجديدة التي من الممكن أن يقوم بها التعليم العالي في هذه المجال، سواء من خلال تفعيل وظائفه التقليدية، أو بمواكبة الأدوار والاتجاهات الجديدة التي طرأت على هذا التعليم بفعل التغيرات العولمية، أو بمواكبة التجارب في الدول المتقدمة .

ثانياً : دور التعليم العالي في الاستجابة لتحديات العولمة :

يعد التعليم عامل حاسم للتنمية، والمرتكز الأساس للإعداد للمستقبل ومواجهة متغيراتة والتعامل معها، لأنه يكسب الأفراد المهارات والمواقف الملائمة والمعارف الأساسية اللازمة للحصول على فرص العمل، ولإنتاجية المنشآت الاقتصادية وجذب الاستثمارات، ويساهم في تقليل الفقر والتفاوت الاجتماعي، ويوعي الأفراد والمجتمع بآثار أعمالهم على البيئة، وبتدابير تنميتها واستدامتها، كما يرى **ندوي** (١٩٩٧م ، ص٩٤) ومحي **الدين** (

٢٠٠١م ، ص٢٩) أنه يلعب دوراً حاسماً في استغلال الفرص وتشجيع قدرة الدولة على التنمية الذاتية وتشجيع الهوية الثقافية، لأنه الأساس في بناء الأجيال القادرة على المواجهة، وفي خلق الثقة لدى أفراد المجتمع وإعادة بناء وربط نسيجهم الاجتماعي والفكري، ويجد **الطرابزوني والفوزان** (٢٠٠٢م ، ص١٢٠) أن تطبيقات العلوم والتقنية تعتمد اعتماداً مباشراً على مخرجات التعليم بجميع فئاته ومراحله، وبخاصة مخرجات التعليم العالي والتقني .

ولذا يرى **حجازي** (١٩٩٩م ، ص٢٨) أنه للتعامل مع تحديات العولمة لابد أن تدرج على جدول أعمال برامج التنشئة المستقبلية، واتخاذ موقف يفسح المجال أمام تحرك نشط وفاعل لأخذ الدور والمكانة والنصيب من الفرص، والاحتياط من الأخطار، والانطلاق في بحث قضاياها من تكامل العلوم الإنسانية، وبدراسات بينية شمولية، وبرؤى بعيدة المدى تتجاوز النظرات الآحادية في المقاربة والنماذج الخطية في البحث، والالتزام بالرؤى المتمايزة التي ترى مختلف تلوينات ودرجات الإيجاب والسلب، والفرص والاخطار، ومختلف درجات التأثير والمقاومة والتكيف والاستيعاب والتعديل .

كما يرى **ندوي** (١٩٩٧م ، ص٩٤) أنه لكي يستجيب التعليم لتحديات العولمة، فإنه يجب الالتزام بعدد من المعايير العالمية في السياسات التعليمية ، وهي على النحو الآتي:-

- أن تكون السياسات التعليمية سياسات شراكة من الجميع، تعمل على تطوير التعليم وجعله أكثر فعالية وذي علاقة أوثق باحتياجاته، وفي تقويم النتائج المتحققة .
- أن تعمل السياسات التعليمية على تشجيع الهوية الثقافية والتنمية الذاتية، واستخدام اللغة الوطنية لزيادة فعالية التعليم، وإحياء التراث الثقافي، ودعم الإبداع .

ويرى **كومليان** (١٩٩٧م، ص٣٧) ضرورة التدرب على المهام اللازمة للاستجابة لمشكلات وقضايا العولمة مثل: اكتساب المعرفة، والتفكير وتبني رؤى عالمية، والانفتاح على المفاوضات والتصالحات اللازمة، والقدرة على اتخاذ القرارات، والعمل عن طريق الشبكات ، والتكيف مع نقص المهارات وأساليب الإنتاج الجديدة اللازمة لتدعيم الجودة، والمرونة في اكتسابها طوال الحياة، وتوفير كادر علمي مدرب يتصف بمهارات بحثية عالية، وأشخاص فنيين مؤهلين بفهم كامل لتطورات التكنولوجيا الجديدة، وقدرة على تطبيقاتها وتقييمها .

ويرى **بوفحوص** (٢٠٠٠م ، ص٥٩) أن مسألة عولمة التعليم العالي تكتسب أهمية متزايدة في مضامينه ومحتواه وسياقاته، لتعزيز التفاهم في ظل الانفتاح العالمي والعولمة، والطابع الدولي للاتصالات الحديثة والإعلام الفضائي، وأنماط التداخلات الأخرى بين دول وشعوب العالم، وفي ظل التوجهات المعاصرة للتعليم العالي والمستقبل المنظور لهذا التعليم، يوصي **بوفحوص** (٢٠٠٠م ، ص٨٢-٨٣) بأن يستجيب التعليم العالي بما يلي :-

١. عولمة التعليم بالانفتاح على الجامعات والمعاهد العالمية وتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات الثقافية معها، وتبادل الأساتذة والزيارات والتشاور وعقد الاجتماعات الفنية .
٢. متابعة التوجهات الحديثة والتطورات العالمية في مجال التعليم العالي والاستفادة منها.
٣. إيجاد هيئة للاعتماد وضمان النوعية بالجامعات، والجودة والتميز في البرامج .
٤. الاهتمام بالتعليم عن بعد وتكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الجامعة الافتراضية.
٥. مواءمة التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل وتطوراته المتسارعة .
٦. التعديل الجذري في المناهج التعليمية وأساليب التقويم في التعليم العالي، لتزويد الخريجين بالمهارات والقدرات الجديدة ليستطيعوا مواكبة التغيرات في سوق العمل .
٧. الاهتمام بالبحث العلمي وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية لتسهيل إنجاز الأبحاث العلمية ذات الفائدة، والتركيز على إنتاج المعرفة بدلا من المعارف الجاهزة .
٨. الاتجاه نحو الجامعة المنتجة، والاستفادة منها في التصدي للمشكلات المالية المتنامية .

ونتيجة لهذه التطورات والتغيرات الناتجة عن العولمة، يبرز **بوفحوص** (٢٠٠٠م ، ص٦٢-٨٢)، و**الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٦٥) عدداً من الاتجاهات المستقبلية في مجال التعليم العالي، وذلك من خلال ما توصل إليه المؤتمر العالمي للتعليم العالي الذي عقدته اليونسكو بباريس خلال الفترة ٥ – ٩ أكتوبر ١٩٩٨م، والتي من أهمها ما يلي :-

١. الاتجاه نحو ضمان النوعية بالتعليم العالي، وذلك من خلال إنشاء نظم للاعتماد ومعايير أكاديمية كجزء أساسي للاعتراف بشهادات خريجيها أو معادلتها.
٢. الاتجاه نحو التعليم عن بعد والجامعات الافتراضية، التي تخلص طلابها من حواجز الزمان والمكان، وتسمح بمواصلة التعليم من خلال التقنيات التكنولوجية المختلفة .

٣. الاتجاه نحو التأكيد على مواءمة التعليم العالي لتحقيق احتياجات المجتمع، وتكييف برامجه ودراساته ومناهجه وفقا لمتطلبات سوق العمل .
٤. الاتجاه نحو التأكيد على إنتاج المعرفة والبحث العلمي، التي تشكل أهم حلقات التطور العلمي والتكنولوجي، وترتبط بحركة النمو الاقتصادي والتنمية بالدولة .
٥. الاتجاه نحو الجامعات المنتجة، التي يتكامل فيها التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، لتحقيق موارد إضافية وبدائل للتمويل، وربط التعليم بالحياة والإنتاج .
٦. الاتجاه للتنويع في أنماط مؤسسات التعليم العالي، مثل الجامعات المفتوحة، والتعليم العالي الأهلي والخاص، وكليات المجتمع، والتعليم العالي التعاوني ... الخ .
٧. الاتجاه نحو تأكيد دور التعليم العالي في دعم ثقافة السلام (Culture of Peace).
٨. الاتجاه نحو تطوير إدارة التعليم العالي وتعزيز مصادر تمويله .

كما توصي ندوة التعليم العالي وتحدياته في أبها (١٤٢١هـ ، ص٩) بأن استجابة مؤسسات التعليم العالي لمستجدات العصر والعولمة تتم من خلال تفعيل التحولات الآتية :-

١. التحول من الجمود إلى المرونة: أي التطور المستمر وفق منظور استراتيجي للتغيرات
٢. التحول من التجانس إلى التنوع: أي مواءمة المخرجات مع متطلبات السوق المتنوعة
٣. التحول من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الاتقان: أي التأكيد على الجودة الشاملة .
٤. التحول من ثقافة الاجترار إلى ثقافة الابتكار والإبداع: أي تفعيل العقل والحس .
٥. التحول من ثقافة التسليم إلى كفاءة التقويم: أي تفعيل التفكير التحليلي والنقدي .
٦. التحول من السلوك الاستجابي إلى السلوك الإيجابي: أي تنمية المبادرة والاستقلالية .
٧. التحول من الانبهار بالنواتج لمعاناة العمليات: أي الاعتماد على البحث والتقصي .
٨. التحول من الاعتماد على الآخر إلى الاعتماد على الذات: أي تعليم كيفية التعلم .
٩. التحول من التعليم المحدود إلى التعليم مدى الحياة: أي التدريب والتعليم المستمر .
١٠. التحول من ثقافة الانصياع إلى المشاركة والاختيار: أي تنويع بنى التعليم وأساليبه.

ويؤكد **نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٨٢) على أمور تتعلق بمستقبل التعليم العالي، وهي:

- أن المجتمع يحتاج للجامعة عقلاً وروحاً وضميراً ومؤسسة اجتماعية فعالة ومستقلة .

- أن دور وأهمية الجامعة تقوى في عصر المعرفة، لأن رسالتها تتجاوز مجرد تلقين المعلومات وتطوير العلوم إلى إثارة الوعي وبث الحكمة وفهم الوجود والتفاعل معه.
- إن التكنولوجيات الجديدة، وخاصة في مجال المعلومات والاتصالات، تفرض نفسها على المجتمع وعلى التعليم، ويجب الإفادة منها دون الاستسلام لها .
- أن المحافظة على الجانب الإنساني في المجتمع وفي الجامعة ضرورية أمام طغيان الجوانب والعوامل المادية والتكنولوجية .
- أن تيار العولمة الجارف ليس خيراً كله وليس قدراً مكتوباً، وعلينا أن نتعامل معه بحرص وفاعلية وألا نذوب فيه ونفرط في ذاتيتنا الثقافية .
- أن المستقبل هو من صنع أيدينا ويجب ألا نتركه تماماً لعبث أو تحكم الآخرين .
- أن دور الأستاذ الجامعي في الحاضر والمستقبل دور بالغ الأهمية، وإن كنا نعيش ونشاهد ما طرأ عليه من تدهور ونتوقع أن تطرأ عليه تغييرات كثيرة كمية وكيفية .

ويرى **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٥٩)، و**نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٧٥) بأن نظم التعليم العالي مطالبة بالعمل في ثلاث اتجاهات هي: التكيف مع التطور في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والاستجابة لحاجاتها المتجددة، ولعب دور إيجابي في هذا التطور، والعمل على تطوير طبيعة عملها نفسه بسبب هذا التطور .

وسيتم التطرق بالتفصيل للأدوار التي يقوم بها التعليم العالي استجابة لتحديات العولمة :

١- دور التعليم العالي في الاستجابة لتحديات المعرفة :

ترتبط استجابة مؤسسات التعليم العالي لتحديات العولمة المعرفية مباشرة من خلال وظيفة البحث العلمي الذي تقوم به، ولذا يجد **مايلز** (١٩٩٣م ، ص٥٨) أن التمييز بين الأبحاث البحتة والتطبيقية بدأ ينهار، وتمثلت النتيجة النهائية في نوعين من الجامعات، الأولى حافظت على التقسيم التقليدي للأقسام، والثانية أدمجت هذه الأقسام في "وحدات بحث" خاصة، مثل (PREST) وحدة "بحث سياسة الهندسة والعلم والتكنولوجيا"، و(SPRU) وحدة "بحث سياسة العلم"، التي أصبحت مناطق استراتيجية في الاقتصاد المتقدم، وبدأت المنافسة العلمية العالمية فيها بشكل كبير، إضافة إلى دور الجامعات في إقامة المنتديات والمؤتمرات الدولية وإصدار الدوريات لنشر التكنولوجيا والدراسات الابداعية وتطبيقاتها،

بينما يؤكد **عيد وعطا** (١٩٩٨م ، ص١٢) على أن الرؤية الجديدة للتعليم العالي هي "إجتماعية المعرفة والبحث العلمي في الجامعات"، والتي يرتبط بها: دور التعليم العالي المؤثر في تعزيز الابتكار وتنمية قدرات البحث العلمي، وتنمية التطور التقني ونشر المعرفة في مجالات مثل علوم الفضاء والطاقة والعلوم الحيوية، والاستقلالية "العقلية" والحرية الأكاديمية كمتطلب جوهري لإدارة التعليم والبحث، والتي بدونها يمكن أن يكون مجرد أدوات للشركات الكبيرة، إضافة للعلاقات مع الحكومات والسياسات التعاقدية مع قطاع الإنتاج.

ولمواجهة تحديات المعرفة، يرى **الرشيد** (١٩٩٨م ، ص٧٤) و**النزهى ووهدان** (٢٠٠٠م ، ص٣٤) إننا بحاجة إلى قدرات قوية في مجال البحث والتطوير، وإلى المهارات التقنية والعلمية والقدرة الاستيعابية والتمكن النوعي والإبداعي، مما يمكن أن توفره الجامعة، ولذا يؤكد **حداد** (١٩٩٧م ، ص٤٣)، و**العتيبي والسلطان** (٢٠٠٠م ، ص١١٥)، و**طرابزوني والفوزان** (٢٠٠٢م ، ص١١٩) على أهمية تنمية وتطوير الجوانب المعرفية في الجامعات، وزيادة الإنفاق عليها، وربط التعليم والتدريب العالي بالبحث العلمي والإنتاج، والاستفادة من التقنيات الحديثة في تعميق وتفعيل هذه الروابط، وتأسيس أواصر جديدة بين الجامعات والصناعة، وتعزيز التعاون الدولي بين الباحثين، ويورد **السلمي** (١٩٩٧م ، ص١٧٢)، و**عبد الحليم** (١٩٩٨م ، ص١١٤-١١٩)، و**الدرة** (١٩٩٩م ، ص٥٩)، وبيتي **وسويت** (١٩٩٩م ، ص٥٣)، و**الجغداف وآخرون** (٢٠٠٠م ، ص١٤٢،١٥٤)، و**الخضيرى** (٢٠٠١م ، ص٢١٨)، و**ميتلشتراس** (٢٠٠١م ، ص٤٩٦)، و**نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٦٠)، و**نصار وتقي** (٢٠٠٢م ، ص١٣) عدداً من الاستجابات ذات الصبغة العالمية للمعرفة والبحث العلمي، وهي على النحو الآتي :-

- أن وظائف التعليم العالي أصبحت تركز على الإبداع والتجديد في المعرفة، وذلك فيما يعرف بـ"تخليق المعرفة"، والتي أصبحت هاجس الجامعة ومحور اهتمامها .
- أصبح الإعداد في التعليم العالي يتم من خلال المثلث البحثي وعبور التخصصات، والتركيز على كل ما يؤدي بالعقل إلى التفتح والإدراك والنقد والإبداع .
- أصبح أهم أهداف البحث العلمي في الجامعات ابتكار الجديد وتطوير أساليبه ومناهجه، وخلق بيئة عمل مواتية لاستقطاب العقول المبتكرة والمهاجرة .

- ظهور مصطلح الموارد الذهنية، ليعبر عن أصحاب العقول المفكرة والمبدعة، وليؤكد على استخدام هذا المورد وتزايد المنافسة فيه وتوظيفه بشكل مستقل وأكثر قيمة .
- أن قوة الجامعة وكفاءتها تعتمد على ما يتوافر لها من علم ومعرفة، وتأكيد قيمة التأسيس والإعداد العلمي، خاصة في الرياضيات والعلوم والثقافة التكنولوجية .
- أصبح التعامل مع المعرفة يحتاج إلى إعداد تربوي وتعليمي ومهاري من نوع خاص، وإلى تنظيم سريع ومستمر لتدفق المعلومات الهائل وتغير أدواتها وأساليبها .
- تزايد الاتجاه نحو وحدة المعرفة ونحو الدراسات البينية بين العلوم والتخصصات، وأصبح كل متخصص يحتاج لمعرفة بفروع لم يكن في السابق يحتاج إلى معرفتها .
- تزايد اهتمام الجامعة بالعلوم الطبيعية والتقنية، سواء في التدريس أو البحث العلمي .
- تزايد الحاجة إلى تخريج نوع جديد من ذوي التخصص العريض أو المتعدد، بحيث يجمع بين العامل والاختصاصي، بدلا من العامل ذي التخصص الضيق أو الواحد .
- تزايد الحاجة إلى أن يساعدنا التعليم العالي على التحكم في تطور بحوث الحياة "المعايش" والبحوث البيولوجية ومواجهة هذا التحدي الإنساني والعلمي الكبير .
- توثيق علاقة مؤسسات التعليم العالي مع مؤسسات الإنتاج والمساهمة في تطويرها، مع تطوير المعرفة وفقاً لمصطلحاتها من خلال وظيفتي التعليم والبحث العلمي .

ويجد **سالومون** (٢٠٠١م ، ص٢١٧) أن هناك تزايد في توجه البحث العلمي نحو تنظيم متبادل بين القطاعات المشاركة، وتنظيم متعدد بين مناهج وتخصصات مطلوبة، واعتبار التعليم العالي مكوناً أساسياً للإنتاجية وللقيمة المضافة، ويورد **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٤٠)، و**الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٦٣) عدداً من العلوم والتخصصات في مؤسسات التعليم العالي الحاسمة للتقدم الاقتصادي العالمي، والتي تحقق أكبر قيمة مضافة للإنتاج، وهي: علم التقنية (Techno science) أي علم إنتاج وتحويل المعرفة إلى سلع، والتكنولوجيا الحيوية (Biotechnology)، والاتصالات الإلكترونية (Telecommunication)، وعلوم الحاسب والإنسان الآلي، وعلم البصريات (Optical Science)، وعلم المواد الجديدة .

وتحقيقاً للرؤية الجديدة للتعليم العالي ودوره في تنمية القدرة على التفكير والمعرفة والفهم، يورد **عيد وعطا** (١٩٩٨م ، ص١٣-١٤) ثلاثة مجالات أساسية للبحث الجامعي

ظهرت كاستجابة تغيير مخطط نحو اجتماعية المعرفة، بحيث تعمل كآليات وسيطة تحقق تفعيل العلاقة المعرفية بين عالمي الأعمال والجامعات، وهي على النحو الآتي :-

١. الاستشارات البحثية (Research Consultations)، من خلال ما تقدمه وتقوم به الخبرات الأكاديمية البحثية بالجامعات لتطوير المؤسسات الإنتاجية ومنتجاتها .
٢. تسويق الأبحاث الجامعية (Marketing of University Research)، من خلال تبني الجامعة لمشروعات بحثية تطبيقية تستهدف تطوير منتجات قطاع الصناعة والأعمال، وهو ما يعني ظهور صيغة جديدة للجامعة كمشروع استثماري .
٣. التعاقدات البحثية (Research Contracts)، وتشمل ثلاثة أنماط رئيسية للتعاون، أولها قيام الجامعات بعقد اتفاقات مع مؤسسات الصناعة لأجراء البحوث اللازمة لها ، والثانية، اشتراك فريق من الباحثين في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، والثالثة، تحقيق التطبيقات العملية لنتائج الأبحاث داخل مراكز خاصة، والعمل على تعميمها.

ويورد **سالومون** (٢٠٠١م ، ص٢١٧) ما أطلق عليه بعض علماء الاجتماع بـ "الطريقة ٢" لتوفير المعرفة، والتي تعتمد على عدة تغيرات بالنسبة للبحث العلمي، وهي :-

١. النظم، بإقامة وصلات قوية بين علوم الطبيعة والكيمياء والأحياء والرياضيات..الخ.
٢. المؤسسات، بإقامة وصلات قوية بين الجامعات والصناعة والمعامل الحكومية .
٣. رجال البحث، بإقامة صلات قوية بين العلماء والمهندسين والإداريين محلياً وعالمياً .

ويورد **البزري** (٢٠٠١م، ص٢١٦) و**طرابزوني** **والفوزان** (٢٠٠٢م ، ص١٢٦-١٢٧) أن "حدائق التكنولوجيا" توفر أساساً مثالياً للمبادرات التشبيكية بين التعليم العالي والاستثمارات الاجنبية المباشرة في حقل التكنولوجيا، لأنها تجمع في موقع واحد الآتي :-

١. حاضنات لمؤسسات الأعمال، ومخابر المعايرة والاختبار والتحليل وربطها بالصناعة.
٢. إمكانات للبحث والتطوير، وكليات جامعية ومؤسسات للتدريب رفيع المستوى .
٣. مؤسسات تمويلية ومجمعات إنتاجية وخدمية، مستندة على التكنولوجيات الجديدة .

تجارب عالمية في استجابة التعليم العالي للتحدي المعرفي :

خلصت الدول المتقدمة إلى نتيجة مهمة جداً وهي : أن التغيير التقني هو قوة قائدة أساسية وراء كل نمو اقتصادي، كما اهتمت الدول المتقدمة والنامية بتبني استراتيجيات

تربط أدوار الحكومة والمعاهد التعليمية والقطاع الخاص، حيث يجد **مولين** (٢٠٠١م ، ص١٠٥) أن الولايات المتحدة عملت على أسناد هذه المهمة إلى جهات تنفيذية لسياسة البحوث والتقنية، ومثال ذلك بنك التنمية الأمريكي (IDB)، والذي ينمي قدرات البحث والتطوير (R&D) في الجامعات ومراكز البحث، ودعم المنح التعليمية لطلاب الدراسات العليا وتدريب الباحثين، وتجهيز البنية الأساسية من معامل ومكتبات ومراكز كمبيوتر، إضافة إلى تبني الحفز المباشر للطلب المقدم من مؤسسة خاصة، والربط بين المستخدمين والمنتجين للمعرفة والتقنيات، وذلك استجابة للمشاكل المتعلقة بالإنتاجية والتنافس الدولي، ومع أواخر التسعينات تغيرت تركيبة قروض البنك تغيراً كبيراً، لتشمل: المؤسسات الخاصة ومراكز البحث والتطوير، والمعاهد للبحث العلمي والمشاريع التطبيقية، وتدريب الموارد البشرية عن طريق المنح والقروض، وتقوية البنية الأساسية، ونشر التقنية، وإقامة مراكز التقنية، ونشر المعلومات للجميع، ودراسة سياسات النظم القومية للإبداع والتنسيق بينها .

ويجد **العتيبي والسلطان** (٢٠٠٠م ، ص١١٦)، و**الجغداف وآخرون** (٢٠٠٠م ، ص١٤١) أن دول العالم زادت إنفاقها على أنشطة البحث والتطوير بصورة مطردة، لتصل في الدول الصناعية إلى (٣ %) من إجمالي الناتج المحلي، ويورد **مولين** (٢٠٠١م ، ص١٠٧-١١٢) نماذج من إجمالي الإنفاق على البحوث نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي في عدداً من الدول، ففي كندا بلغت النسبة (١,٥ %) عام ١٩٩٩م، وفي شيلي بلغت (٠,٧ %) عام ١٩٩٦م، وفي جنوب أفريقيا تتراوح النسبة بين (١,٠ – ٠,٨ %) عام ١٩٩٧م، ويورد **بلافكر** (١٩٩٩م ، ص٣٣) أن إجمالي الإنفاق على العلوم والتكنولوجيا في الصين بلغ (١,٥ %) من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٩م، ويضيف **مولين** (٢٠٠١م ، ص١٢٨) بأن هناك زيادة في نسبة المشاركة في البحوث النظرية والهندسة من (٥,٢ %) عام ١٩٨٠م إلى (١٤,٥ %) عام ١٩٩٥م، ومن خلال النموذج الكندي لزيادة التعاون يوجد زيادة في النسبة من (١٥,٣ %) عام ١٩٨٠م إلى (٣٠,٧ %) عام ١٩٩٥م، وتنوع كبير في البلدان الأصل للمشاركين، حيث هناك توجه نحو دول آسيا واليابان، وتجاه بلدان تصنيعية صغيرة مثل هولندا، ويورد **راسيل** (٢٠٠١م ، ص١٣٨) تزايد كم الأبحاث المشتركة التأليف فبين عامي ١٩٨١-١٩٩٥م ارتفع عدد الأبحاث متعددة المؤلفين بنسبة

(٨٠ %)، كما ارتفع عدد الأبحاث التي أفرزها التعاون المعملي الدولي بنسبة (٢٠٠ %)، بينما ارتفع عدد الإنتاج البحثي عموماً بنسبة (٢٠ %)، ويورد **كيم** (٢٠٠١م ، ص١٧٨) أن إجمالي الإنفاق على الأبحاث والتطوير في كوريا الجنوبية ارتفع من إجمالي الناتج المحلي من (١,٩٥ %) عام ١٩٩٠م إلى (٢,٥٢ %) عام ١٩٩٨م، وهو أعلى معدل ارتفاع على مستوى العالم، وكان نصيب القطاع الخاص من إجمالي الإنفاق على الأبحاث والتطوير (٧٣ %) على المستوى القومي عام ١٩٩٨م، وهذا من أحد أعلى المستويات عالمياً .

ويجد **عيد وعطا** (١٩٩٨م ، ص١٨-٢٠) أن من آليات الربط بين البحث العلمي الجامعي والتنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية هو الحاضن (Incubator) والذي يعد من أكثر الآليات أو البنى التي تنقل نتائج البحوث والتكنولوجيا من الجامعات إلى قطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد، والذي يتم من خلاله تشجيع وتعزيز تداخل التخصصات، مثل نموذج الحاضن التكنولوجي "أوستن" باعتباره مشروع تعاوني بين جامعة تكساس والحكومة المحلية والقطاع الخاص في أوستن، ويعمل الحاضن كمعمل تحت الطلب، بحيث يمكن لأعضاء هيئة التدريس والطلاب أن يتعلموا ما يتعلق بديناميات الشركات المعنية بالتكنولوجيات الموجهة نحو التقدم، وقامت الولايات المتحدة بتقديم الدعم لإنشاء مراكز تقنية متطورة "مراكز الامتياز" بالجامعات، وربطها بالصناعة .

وفي "كندا" يورد **عيد وعطا** (١٩٩٨م ، ص٢٢-٢٤) بأنه يتم احداث التفاعل بين قطاع الصناعة وعلماء الجامعات العلمية المتقدمة من خلال تكوين وإنشاء مراكز التميز (Centres of Excellence)، والذي تتعدد أنماطه وأشكاله المؤسساتية بما يحقق الروابط التشاركية للجامعات، أما في "استراليا" فإن ما يقارب نصف الاعتمادات التمويلية للبحث والتطوير حالياً تخصص لمؤسسات التعليم العالي، باعتبارها الكيان الرسمي الرئيسي والمسئول عن أنشطة البحث العلمي الجامعي، إضافة إلى ظهور بعض صيغ المشاركة والربط مع التنمية الاقتصادية، متمثلة في: المائدة المستديرة للتعاون بين التعليم العالي وقطاع الأعمال، وتخصيص منح محددة لمشروعات البحث والتطوير في الصناعة، وأخيراً تكوين الرابطة الاسترالية للهيئات الاستثمارية بمؤسسات التعليم العالي، ويورد **سالومون** (٢٠٠١م ، ص٢١٨) أن توجه الجامعات الأمريكية والأوروبية واليابانية، لكي تصبح أكثر تفاعلاً في

اتجاه استخدام نموذج "الطريقة ٢"، وأحدث تطويرات الجامعات الأمريكية فيها هو ما قامت به جامعة "بيركلي" عام ١٩٩٩م من استضافة الباحثين المساعدين من إدارات عديدة، بما في ذلك الرياضيات والطبيعيات والكيمياء وعلم أحياء الجزئيات، وأنشاء (١٥) منصب أستاذ لتشجيع توحيد البحث في برامج الانضباط المتبادل بين العلوم، والعمل على تفكيك نظام الإدارات الجامعي، حتى يمكن الاستفادة الكاملة من الحدود الجديدة التي ساعدت على فتحها ظاهرة "الطبيعة الحيوية وعلوم المخ والتكنولوجيات الصغيرة جداً"، ومنذ فترة وجيزة بدأت جامعات "هارفارد وستانفورد وبريستون" بذل مجهودات لتفكيك العوائق النظامية القديمة لتوجيهها للمشاكل متعددة المستويات، بدلاً من الأساليب التقليدية.

ويورد **كيم** (٢٠٠١م ، ص١٧٩-١٨١) أن كوريا الجنوبية قامت بإنشاء المعهد الكوري المتقدم للعلوم والتكنولوجيا (KAIST) وهو معهد أبحاث جامعي متخصص في العلوم والهندسة، كما أنشأت العديد من معاهد الأبحاث الحكومية ومراكز أبحاث علمية ومراكز أبحاث هندسية في الجامعات الوطنية الكبرى، وارتفع عدد هذه المراكز من (١٣) مركز عام ١٩٩٠م إلى (٣٥) مركز عام ١٩٩٥م، ، وبدأت في تحويل حوالي (١٢) جامعة إلى معاهد أبحاث جامعية، وارتفع عدد الباحثين في الجامعات من (٢١,٣) ألف باحث عام ١٩٩٠م إلى (٥١,١) ألف باحث عام ١٩٩٨م، وفي عام ١٩٩٢م قدمت الحكومة مشروع (G-٧) والذي يهدف لرفع قدرة كوريا التكنولوجية لمستوى الدول الصناعية السبع الكبار بحلول عام ٢٠٢٠م، بمشاركة الحكومة والجامعات والصناعة، كما أن عدد مراكز الأبحاث والتطوير المشتركة قد ارتفع في كوريا من (٩٩٦) مركزاً عام ١٩٩٠م إلى (٣٧٦٠) مركزاً عام ١٩٩٨م، كما قام هذا القطاع بعولمة الأبحاث والتطوير، والتي تشمل إنشاء نقاط أبحاث وتطوير أمامية في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا، وكذلك الإندماج مع مؤسسات التقنية العالية الأجنبية، والحصول على مساعداتها .

ويودر **طرابزوني والفوزان** (٢٠٠٢م ، ص١٢٠) أن ماليزيا تسير على طريق التقدم التقني والصناعي من خلال برنامج استراتيجي لماليزيا عام ٢٠٢٠م، أما اليابان فتستثمر في برامج تطوير الموارد البشرية والبحث والتطوير عن طريق الابتعاث، والتوسع في فتح الجامعات حتى أصبح يوجد فيها أكثر من ألف جامعة .

ويورد **الفيصل** (١٤٢٣هـ ، ص٣١-٣٢) أن روسيا توفر أعداد كبيرة من المعامل للبحوث، وتقيم برامج تعاون علمي وبحثي بين الجامعات والمؤسسات والشركات، حيث يوجد في جامعة "سانت بيتربيرغ" (١٢٠) معمل أبحاث يعمل فيها (٢٠٠٠) باحث رغم أن عدد طلاب الجامعة فقط (١٨٠٠٠) طالب، وعدد أعضاء هيئة التدريس (٢٢٠٠) عضو وتوفر أكثر من (٩٠) برنامج تعاون علمي وبحثي مع (٩٠) مؤسسة، كما أن الصين أنشأت عام ١٩٩٢م (٣٧) معهداً بحثياً، وقامت بتحديث معاملها في الجامعات والمعاهد البحثية وربطها بالصناعة الوطنية، وتشترك الآن في مشاريع علمية طموحة مثل الخطة مع ألمانيا لإطلاق تلسكوب شمسي في الفضاء يزن طناً وسيتم إطلاقه عام ٢٠٠٣م .

٢- دور التعليم العالي في الاستجابة لتحديات المعلوماتية :

استفاد التعليم العالي من المعلوماتية في إنشاء بعض أنماط التعليم عن بعد مثل الجامعة المفتوحة والتعليم عن بعد وعن طريق الحاسب الآلي، والذي يختصر التكاليف الدراسية إلى الثلث تقريباً، ويرى **حداد** (١٩٩٧م ، ص٤٣)، و**ناس وعبد الكريم** (١٩٩٩م ، ص١٢)، و**برونر** (٢٠٠١م ، ص١٦٧) أن الجامعات بدأت تتكيف مع التغير التكنولوجي، من خلال استخدام تكنولوجيا وشبكات توصيل المعرفة والمعلومات وتخزينها واسترجاعها ومعالجتها، وإنشاء البنى التحتية للكمبيوتر، وإعادة تنظيم الزمان والمكان التعليميين، وظهور ترتيبات مختلفة للتعليم عن بعد، ومدّه إلى المناطق والجماعات النائية، وتقليل التكلفة اللازمة، ويجد **ليفى** (١٩٩٧م ، ص٢٨٤)، و**حداد** (١٩٩٨م ، ص١٠٦)، و**دروزه** (١٩٩٩م ، ص١٠٦)، و**نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٧٣) أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة دور يمكن أن تؤديه في الممارسة والسياسة التعليمية، ويتم الاستجابة لهذه التكنولوجيا في التعليم العالي بالطرق الآتية :-

١. ظهور أشكال وعلاقات جديدة من المعرفة، ومواكبة التغير التكنولوجي الحادث في الحضارة، والذي يثير

قضايا الأشكال المؤسسية والاتجاهات وثقافة النظم التعليمية .

٢. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة في حل مشكلات وتحديات النظم التعليمية، من خلال : الوسائل السمعية البصرية، والوسائط المتعددة المتفاعلة، وتوصيل الخدمات بالوسائط الفائقة، والمؤتمرات الإلكترونية، .... الخ .

٣. تدريب المعلمين ليتكيّفوا مع الدور الجديد لهم، وليصبحوا ميسرين للذكاء الجمعي للطلاب، وتشجيع التبادل المعرفي والتوسط الرمزي والإرشاد الشخصي للمقررات.

٤. إيجاد أفضل السبل لمساعدة الطلاب على استخدام التكنولوجيا المعلوماتية، وتطويع مهاراتهم الإدراكية، وتدريبهم على عمليات التعلّم والاتصال والتفاعل مع المصادر.

ويجد **دوكاس** (٢٠٠١م ، ص١٠٣)، و**الكيلاني** (٢٠٠٢م ، ص٤) بأن الجامعات شرعت في تركيز آلية تكوين مفتوح وعن بعد، وذلك في إطار فضاء معلوماتي وشراكة مع الجامعات الأجنبية فيما يعرف "بالجامعات الرقمية" والتي تساعد الطلبة على متابعة الدروس وإجراء الامتحانات والحصول على الشهادات في العديد من التخصصات، وبدأت تتنافس في إنشاء خادمات "ويب" خاصة على الإنترنت تحتوي على صفحات مخزن بداخلها معلومات حول الجامعة، إضافة إلى المساقات الدراسية والمقالات والأبحاث العلمية وإقامة الندوات العامة وتبادل الآراء وغيرها من الخدمات التعليمية والتدريبية، والتي يمكن نقلها لأماكن مختلفة داخل وخارج البلد الواحد، وبسرعة فائقة مع المحافظة على جودتها النوعية، ويضيف **نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٧٣) أن مؤسسات التعليم العالي بدأت في البحث عن طلابها والتنافس على المستوى العالمي والدخول في شراكات وتحالفات عالمية، والدخول في منافسات مع المؤسسات غير التعليمية التي دخلت

سوق العلم والتعليم، من خلال ما يسمى بالجامعات الإلكترونية أو الافتراضية (Virtual University)، والتي تعتمد في عملها على تكنولوجيا الكمبيوتر المتقدمة وخاصة الإنترنت والشبكات المعلوماتية، وتعد نقلة نوعية للأداء التقني المتميز للجامعة، مما يمكنها من تسيير كافة أعمالها وإجراءاتها الأكاديمية والبحثية والإدارية والمالية إلكترونياً وعن طريق الإنترنت، والتي يرى **دون** (٢٠٠١م ، ص١٧٦) أنها في نمو مطردّ، وستكون هي النمط السائد في التعليم العالي بحلول عام ٢٠٢٥م، وسيخضع التعليم العالي أكثر للترقيم (Digitization) خلال المستقبل .

وجامعة المستقبل "الافتراضية" : يرى **دون** (٢٠٠١م ، ص١٧٦)، و**نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٥٦) أنها نسيج من المتخصصين في العملية التعليمية الذين يوزعون خدماتهم بشكل جماعي للعملاء "الطلاب"، وفي الزمان والمكان وبالأسلوب وبالجودة التي يحددها العملاء، ووفقاً لعدد من نظم الاعتماد ومنح الشهادات العلمية، ويرى **الكيلا**ني (٢٠٠٢م ، ص٥)، و**الزهرا**ني (١٤٢٣هـ ، ص٧١) أن كلمة افتراضي تعني أن الجامعة ليست حقيقية لها كيان مادي بالمفهوم الشائع بل كيان إلكتروني، وأن حرم الجامعة أصبح ينتقل إلي أي موقع يتواجد فيه الطلاب على سطح الكرة الأرضية دون قيود الوقت أو الزمن أو السياسة، مع توفر تفاعل بينهم وبين المعلم أو المصدر الافتراضي كما يجري داخل غرفة الصف العادي، ويعرف **اللهيبي والعلي** (١٤٢٥هـ ، ص١٨) التعليم الإلكتروني بأنه تعليم أو تدريب يتم تقديمه وإدارته باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، ولذا فإنه يختلف عن التعليم التقليدي باختلاف طبيعته الإلكترونية وظروف الانعزالية والفصل بين المعلم والمتعلم، سواء في طرق تصميم الوحدات التعليمية وطرق التدريس والتقييم، ويؤكد **الزهرا**ني (١٤٢٣هـ ، ص٧٢) على أن الجامعة الإفتراضية تقوم على التفاعل والتكامل بين ثلاثة مقومات رئيسية، هي على النحو الآتي :-

١. استخدام التكنولوجيا الحديثة، لأحداث تغيير جذري في تخفيض تكلفة التعليم والتدريب وتوفير فرص أكبر للتعليم والبحث، وتحريرها من قيود الزمان والمكان .

٢. تطبيق طرق تدريس حديثة، تقوم على تصور جديد لدور الأستاذ يجعل منه مسهلاً للعملية التعليمية، وتمتعه بدعم تقني كبير وأخصائيين لمساعدته في إنتاج مادة تعليمية عالية الجودة، أما الطالب فيصبح محور العملية التعليمية، ويتم التركيز على تنمية قدراته على استخدام التكنولوجيا في اكتشاف المعرفة بالتعاون مع أساتذته وزملائه.
٣. خلق فرص تعليم وتدريب جديدة ومتنوعة لعدد أكبر من الطلاب لا يمكن توفيرها بالتعليم التقليدية، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي، بحيث يتم الاتصال فيما بينهم وتبادل الآراء والخبرات والعمل كفريق عمل، من خلال الشبكات والإنترنت .

ويورد **نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٦٥-١٧٥) بعضاً من أشكال التعليم العالي كالآتي :

١. **الجامعة الإلكترونية "الافتراضية" :** وهي مؤسسة تستخدم تكنولوجيا "الكمبيوتر والإنترنت" في تقديم البرامج والمقررات ودعم عمليات التعليم والتعلم، وفي خدمات الإدارة التعليمية مثل: إنتاج المواد التعليمية وتوزيعها، والإشراف والإرشاد والتقويم، أو ترتبط بتحالفات مع مؤسسات أخرى لتقدم خدماتها بدون أن تشارك مباشرة .
٢. **الجامعة المختلطة (التطعيم التكنولوجي) :** أي المزج بين الجامعة التقليدية والجامعة الإلكترونية بإدخال عناصر من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل مكثف وفعال في عمل الجامعة التقليدية، والاعتماد على التعلم من مصادر المعرفة المتعددة، بحيث يتم تقديم بعض المقررات أو أجزاء منها أو دعم لها، عن طريق تكنولوجيا "الكمبيوتر والإنترنت"، مع استمرار عمل الجامعة التقليدية في التدريس المباشر .

ويورد **دون** (٢٠٠١م ، ص١٧٥) عدداً من الملامح المميزة لمستقبل التعليم العالي، والتنبؤات للمعاهد العليا، نتيجة انتشار تكنولوجيا المعلومات، وهي على النحو الآتي :-

١. سيزداد عدد المعاهد المانحة للدرجات العلمية، ويتناقص عدد الجامعات التقليدية، والتي ستدمج أو تستبدل مهامها كلياً، وذلك في عملية إعادة تنظيم جذرية .
٢. سيكون هناك نوعان رئيسيان من المعاهد المانحة، وهما: معاهد تعطي قيمة مضافة للعمل المنهجي، ومعاهد تمنح الدرجة العلمية وتعمل كمدير تعليمي للطلبة .
٣. ستكون الدرجات العلمية والبرامج الجامعية متاحة على تكنولوجيا المعلومات .

٤. ستوجد أنظمة للاختبارات والاعتمادات المطلوبة، وتقنيات للطلاب الراغبين في الاعتماد على أنفسهم في الدراسة، وسيتولّد عدداً من المهام والوظائف الجديدة لها .
٥. سيبيع منتجو ومطورو المناهج التعليمية مباشرة للطالب، والاعترف بهذه المقررات، وسيتزايد عدد شركات المناهج الرقمية التي تهدف للربح في مجال العمل التعليمي .
٦. ستعتمد البرامج التعليمية أكثر على نتائج وحصيلة التعليم تحت إشراف المؤسسات والحكومة وشركات الاختبار، لتوفّر شبكة الأمان الأساسية للجودة التعليمية .
٧. سيصبح الحد الفاصل بين التعليم عن بعد والمحلي مشوشاً، وسيحافظ عدد صغير من الكليات على "هيكل الكلية الحي" المباشر في التدريس والمقررات والطلاب .
٨. سيتحتم على المتلقي اجتياز (٣٠) فصلاً دراسياً كل (١٠) سنوات، ليصبح على دراية بالمجتمع المعرفي ومتغيراته، وفي هذا مكاسب مالية طائلة لمقاولو التعليم .
٩. سيصبح التعليم المستمر بين الثانوية والكليات سهلاً، وسيتم الإنتهاء منها بسرعة .
١٠. سيحتم النمو الهائل في تعليم الكبار وجود برامج تعليمية لمنح الدرجات العلمية، وهي مهمة ضخمة لأنهم في حاجة للتعليم لكسب مكاسب اقتصاد العالم الحديث .
١١. ستكون هناك تطبيقات "حاسمة" للمناهج والمقررات على مستوى الكليات لتشكل (٥٠ %) من الشهادات العلمية، بسبب جودتها وشمولها واستخداماتها الواسعة .
١٢. ستندمج الكليات والجامعات لتنتج وتطور وتوصل المقررات التعليمية، وستختفي الفروق بين المعاهد العامة والخاصة، أي التي تسعى للربح والتي لا تهدف إليه .

تجارب عالمية في استجابة التعليم العالي للمعلوماتية :

تورد **رسالة اليونسكو** (١٩٩٨م ، ص١٤) إن معهد "تيماسيك" (Temasek) في سنغافورة يغطي خدمات التعليم بالاتصال المباشر من الهندسة إلى السياحة، ويحتوي على دروس خاصة وبرامج مساعدة وامتحانات عن طريق الإنترنت ومكتبات إلكترونية مفتوحة على مدار الساعة، وحتى استشارات خاصة مع مدرسين أو مع طلبة آخرين،

ويجري كل هذا وهم في منازلهم، وكذلك معهد "مونترى" المكسيكي للتكنولوجيا (Monterey) يطور دروساً بالاتصال المباشر يستوردها من جامعات أمريكا الشمالية، وحتى البنك الدولي يشترك في خطط لإحدى الجامعات في أفريقيا، وكذلك متعهدي التعليم عن بعد التقليديين مثل جامعة المملكة المتحدة المفتوحة تشترك في هذا المجال الجديد، وهناك جامعات معروفة تستثمر أيضاً في هذا المجال، مثل جامعة "ديوك" الأمريكية (Duke) والتي افتتحت برنامجها (Global Executive) على الشبكة العنكبوتية ويقدم ماجستير في إدارة الأعمال MBA .

ويورد **نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٧٢) عدة تجارب من "الجامعة الإلكترونية والمختلطة"، التي بدأت في الانتشار في كثير من الدول المتقدمة، وذلك على النحو الآتي :-

- في أمريكا: تبين من دراسة أجريت على مؤسسات التعليم العالي عام ١٩٩٥م، أن ثلث هذه المؤسسات تقدم برامج التعليم عن بعد، وأن ربعها يخطط لتقديم هذه البرامج، وأن ثلاثة أرباعها تعتمد على وسائل مثل الكمبيوتر والإنترنت في التعليم .
- في استراليا: تزايد اهتمام الجامعات بالتعليم من خلال تكنولوجيا وأساليب ومصادر المعرفة الجديدة، ليصبح (٣٠ %) من التدريس في مقررات البكالوريوس عام ٢٠٠٠م – داخل الجامعات وخارجها– يتم عن طريق استخدام هذه الأساليب .
- في بريطانيا جاءت مبادرة الشبكة القومية للتعليم، لربط كل المدارس والجامعات والمكتبات ومصادر التعلم والمعرفة الأخرى تكنولوجياً، وتدريب العاملين بها على استخدامها، وإنشاء "الجامعة الإلكترونية" من مجموعة من الجامعات البريطانية ذات السمعة العالية، بحيث تكون قادرة على المنافسة العالمية في سوق التعليم العالي .

ويورد **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٧٣) عدداً من مشاريع التعليم الافتراضي، والتي هي استجابة للتطورات المعلوماتية والاتصالات الناتجة عن العولمة، وذلك في قسمين هما :-

١. مشاريع خدمات وتجهيزات الجامعات الافتراضية: وتركز على بناء القاعدة التحتية من شبكات اتصال ومعلومات وبرامج وآليات تحتاجها هذه الجامعات، مثل: شبكة

(Internet ٢) وشبكة (World space) والتي سيكتمل بناؤها في المستقبل القريب، وسيخصص (١٠ %) من قنواتها لأغراض التعليم والتدريب والتعليم عن بعد .

٢. مشاريع الجامعات الافتراضية: وتركز على بناء نماذج لهذه الجامعات والتي لم تكتمل بعد، أهمها: الجامعة الافتراضية بالمكسيك والبرازيل، ومشروع البنك الدولي لأفريقيا ، ومعهد تقنية المعلومات بموسكو، والحرم الجامعي الافتراضي بالسويد، وفي جامعة ستانفورد، والجامعة الافتراضية بجامعة ولاية بنسلفانيا، والجامعة الشبكية بكندا .

ويورد **اللهيبي والعلي** (١٤٢٥هـ ، ص١٧) أن الاتحاد الأوروبي تبني برنامج التعليم الإلكتروني لعام (٢٠٠٤-٢٠٠٦م) ودعمه بأربعة وأربعين مليون يورو لإنجازه، ويتضمن من بين أهدافه: بناء الفصول الدراسية الافتراضية بين الجامعات الأوروبية .

٣- دور التعليم العالي في **الاستجابة للتحديات الاقتصادية "التنافسية" :**

يعتبر التعليم العالي أحدى مؤسسات إنتاج القوى البشرية المدربة والمؤهلة للعمل، مما أدى لوصف الممارسات التربوية بمصطلحات الأعمال مثل الكفاية والجودة والتكلفة والعائد ، ومن ثم ظهرت صيغ متعددة للشراكة بين التعليم والعمل، حتى أصبحت الشركات والمؤسسات الكبرى تعد المناهج الدراسية التي تركز على عادات العمل المنتج، ومن هنا، تظهر مكانة وأهمية التعليم كأحد المحددات الفاعلة لإنتاجية أي دولة، ولإنتاجية أفرادها وقدراتهم ومهاراتهم، مما يعني تجويد التعليم العالي ومواءمته لاحتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل، ويورد **نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٥٥) عدداً من الاتجاهات التي بدأت تتعمق في التعليم العالي نتيجة التنافسية الاقتصادية والانفتاح الخارجي، وهي على النحو الآتي :-

- تزايد ارتباط الجامعات بالمؤسسات الاقتصادية العالمية الضخمة، مما يوفر للجامعات الدعم المالي الذي لا تستطيع الحصول عليه من الحكومات أو الطلاب .
- تغير حجم الجامعة وطبيعتها، وبروز نوعين : جامعات عالمية ضخمة إلكترونية تخدم جمهوراً عالمياً متناثراً، وجامعات محلية صغيرة تخدم الاحتياجات المحلية المحدودة .
- غلبة الطابع التجاري والاقتصادي على الجامعة، بحيث تصبح مكان لتبادل المعرفة وتقديم الخدمات التعليمية، على نحو مؤقت وغير شخصي، بدلاً من الحياة الجامعية.
- التعاون مع المؤسسات الإعلامية، حيث لم يعد يقتصر جذب الطلاب على جودة البرامج المقدمة، وإنما على

طريقة عرضها وتسويقها، وهو ما توفره هذه المؤسسات.

ويجد **الثبيتي والوذيناني** (١٤٢٢هـ ، ص١٨) أن تحول التنافس بين الجامعات إلى التحالف شهد تحولاً في أهدافها ووظائفها ووسائلها، وذلك على النحو الآتي :-

- وظائف الجامعة تحولت في التعليم من نقل المعرفة إلى صناعة المعرفة، كما تحولت من البحث في المعرفة إلى البحث عن المعرفة ومن خدمة المجتمع إلى صناعة المجتمع .
- التعليم تحول من التمركز حول المحاضرة إلى التمركز حول المتعلم والتعليم التفاعلي.
- تحولت كليات المجتمع لإيجاد مناخ مناسب للتعليم والتدريس بدلاً من خدمة المنطقة
- تحولت الجامعات إلى مكان غير مقيدة بحدود المكان والزمان في أنماط التعليم .

ويورد **نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٦٦) و**الثبيتي والوذيناني** (١٤٢٢هـ ، ص١٨،٢٣) عدداً من الأدوار الجديدة إعادة الهيكلة التي بدأت في تنفيذها الجامعات، وذلك استجابة منها للتحديات الاقتصادية والمنافسة التي تفرضها العولمة، وهي على النحو الآتي :-

١. توظيف تقانة المعلومات في التعليم، وإلغاء فكرة " أن الجامعة مكان وزمان محدد" .
٢. التمحور حول المستهلك "المتعلم": بحيث تصبح رغبة العميل (الطالب) هي العامل الحاسم والموجه للعملية التعليمية، وحول متطلبات عصر صناعة المعرفة .
٣. الاعتماد على الشراكة والتعاون أو الاندماج من أجل تلبية متطلبات العملاء .
٤. الاتجاه نحو خصخصة بعض المهام، وبحيث يعمل الأساتذة على التميز أكثر .
٥. التخصص في البرامج، بتقديم بعض الدراسات التي تملك فيها "ميزة تنافسية"،
٦. مرونة التنظيم وديمقراطية الإدارة، بحيث تذهب الجامعة إلى العملاء بدلاً من مجيئهم.
٧. إعادة هندسة أعمال الجامعة إدارية وأكاديمية، لأداء العمل بأسرع وقت وأقل كلفة.
٨. إلغاء الحواجز والحدود التنظيمية بين الجامعة والمنظمات الخارجية، والجمع بين المركزية واللامركزية في التعليم، وبين الاستقلالية والتبعية في إدارة الجامعات .
٩. الاتجاه إلى محاسبة أعضاء هيئة التدريس وضبط عملهم، وإعادة تحديد الأدوار مع تغير طبيعة عمليات

التعليم والتعلم، واستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات .

١٠. تفتيت عمل الأساتذة، نظرا لمحاولات الاقتصاد والسيطرة وإعادة الهيكلة، بحيث يتم التعاقد والتكليف بمهام محددة مؤقتة في التعامل معهم بدلاً من الخدمة الدائمة .

١١. التحول إلى التقويم المستمر والمتفاعل للطالب أثناء الدراسة عبر شبكة المعلومات .

١٢. التفاعل والتجاوب السريع مع البيئة، وربط التعليم بمتطلبات المجتمع وسوق العمل.

أما جودة التعليم العالي، فتركز المادة (١١) من مقررات ومواد إعلان باريس العالمي عن التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين "**الرؤية والعمل**" (١٩٩٨م ، ص٦) على أهمية تقييم الجودة في مؤسسات التعليم العالي، من خلال الآتي :-

١. إن الجودة في التعليم العالي مفهوم يشمل جميع وظائف التعليم العالي والعاملين فيه وأنشطته وبرامجه التعليمية والأكاديمية والبحثية، وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي .

٢. أن التقييم الذاتي الداخلي والمراجعة الخارجية – على يد خبراء مستقلين ودوليين – عاملين أساسيين لتعزيز الجودة على أن يكون هذا التقييم واضحاً للعيان .

٣. إنشاء هيئات وطنية مستقلة وتحديد معايير مقارنة للجودة معترفة دولياً، مع إيلاء عناية لخصوصية الأوضاع المؤسسية والوطنية والإقليمية بغية مراعاة التنوع وتفادي الأنماط الموحدة، واشتراك كل أصحاب الشأن بالكامل في عملية تقييم المؤسسات.

وعن الجودة في مؤسسات التعليم العالي يرى **مدني** (١٤٢٣هـ ، ص٤) بأن منهج الجودة الشاملة يعد أحد المداخل المناسبة للجامعات، لإحداث تغييرات هيكلية وإيجاد آليات فاعلة لإشراك مجتمع الجامعة بأسره في عمليات تقويمها وتطويرها، وهو طريقة للإدارة تهدف إلى رفع الفاعلية والمرونة والقدرة التنافسية للجامعة، وتشمل إعادة تنظيمها بكل قسم ونشاط وفرد، وعلى جميع المستويات الإدارية والأكاديمية، ويورد **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٦٦-٧٠) عدداً من معايير جودة التعليم العالي في مفهومها العام والشامل، وذلك كمدخل لتطويره وقياسه وضبطه في ظل متطلبات العولمة، ويجد أن من أحدث الممارسات المتبعة لتطبيقها، يتم من خلال الجمع بين تأسيس هيئة مستقلة للاعتماد

الأكاديمي وبين تطبيق مؤسسات التعليم العالي مفهوم التقويم الذاتي الشامل، وتحديد أهداف التعلّم ووضع معايير ومؤشرات تقيس مدى تحقيق الطالب لها بغض النظر عن نوع وزمان ومكان ووسيلة التعليم، إضافة إلى تحديد أهداف البرامج، ووضع معايير ومؤشرات عالمية لقياس الجودة والكفاءة فيها بناءً على نتائج التعليم وليس على مكان حدوثه، بحيث يناسب كافة المؤسسات، بل ووضع معايير دولية لتقويم قدرات المؤسسة الأكاديمية حسب نوعها .

ولمواءمة التعليم العالي لاحتياجات المجتمع والسوق العالمي وعالم العولمة ومتطلباتها، فقد حددت مقررات ومواد إعلان باريس العالمي عن التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين "**الرؤية والعمل**" (١٩٩٨م ، ص٤) عدداً من الأدوار لمؤسسات التعليم العالي من أجل المواءمة، وذلك استناداً للدور الذي يؤديه التعليم العالي كنظام، والدور الذي تؤديه كل مؤسسة من مؤسساته نحو المجتمع، وتطلعات المجتمع فيما يتصل بالتعليم العالي، ويرى **الزهرا**ني (١٤٢٣هـ ، ص٨٣) أن الأدوار التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي من أجل مواءمتها مع احتياجات المجتمع، تتضمن مسائل مثل تكافؤ فرص الالتحاق بهذا التعليم، وتوفير فرص التعليم المستمر للأفراد مدى الحياة، وعلاقة هذا التعليم بعالم العمل، ومسؤولياته تجاه مجمل النظام التعليمي، ومشاركة التعليم العالي في البحث عن حلول للمشكلات الملحة على الصعيد البشري، مثل السكان والبيئة والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أن تنوع الخدمات الأكاديمية التي يقدمها التعليم العالي للمجتمع يشكل أفضل تعبير عن مواءمته، ويورد **عبد الحليم** (١٩٩٨م ، ص١٢٩-١٣١) عدداً من الأدوار التي بدأت في الجامعة ومؤسسات التعليم العالي استجابة لاحتياجات المجتمع، وهي :

- تركيز التعليم العالي على معرفة مقومات المجتمع وقيمه وأهدافه، وتحديد متطلبات تحقيقها، وتحديد الطاقات البشرية والمادية اللازمة وكيفية استثمارها بشكل أمثل .
- الاهتمام بشخصية الطالب اجتماعياً، وأكسابه اتجاهات وقيم تلاءم متغيرات العولمة، مثل: الأمانة والصدق والواقعية، والتعاون والإيثار وحب الجماعة والمبادرة .
- تقديم برامج وكورسات مهنية وتقنية وتكنولوجية عالية النوعية ومتخصصة .
- الاستفادة من المستحدثات التربوية في المجتمعات الأخرى، وإعداد برامج مهنية تتواءم مع السوق العالمي مع الحرص على تأصيل قيم المجتمع وحل مشكلات التنمية.

أما بالنسبة لمتطلبات سوق العمل، فيرى **عبد الحليم** (١٩٩٨م ، ص١٢١-١٢٣) أن المتطلبات والأدوار التربوية التي تساعد التعليم الجامعي في الاستجابة له، هي الآتي :-

- سد الفجوة بين المعرفة والمهارة، وتقويم المتعلم على أساس الكفايات الأساسية .
- التخطيط لإكساب الأفراد مهارات واتجاهات جديدة نحو مفهوم العمل، كالقدرة على النقد والتفكير في متطلبات سوق العمل ومتغيراتها والقدرة على التكيف معها.
- تفضيل الموضوعات التي تؤهل الطالب للتعامل مع التغير التكنولوجي والاقتصادي، وتزوده بمزايا مثل: المبادرة والتنظيم والتكيف، والتصرف بثقة، وتحمل المسئولية .
- تكييف المناهج الدراسية والدراسات وفقاً لسوق العمل ومجالاته وأشكاله الجديدة، والتفاعل المستمر مع التغيرات التي تطرأ عليه واستباقها بإعداد الأفراد للتعامل معها.
- الإسهام في تكوين معالم مستقبل أسواق العمل، من خلال تكوين خريجين كرجال أعمال وعناصر تخلق فرص عمل جديدة، أو لديهم مهارات الإنتاج بكفاءة .
- تنويع البنى والأشكال في مؤسسات التعليم العالي لتتوءم مع احتياجات سوق العمل المتغيرة باستمرار، وتوفير التدريب في مجالات مهنية وتكنولوجية وإدارية جديدة .
- التركيز على الكيف أكثر من الكم، واختيار العمل المناسب للقدرة أكثر من إتقان المهارة، وتعزيز مهارات التعليم الذاتي والاستقلالية والابتكارية والتكيف مع التغير .

ويرى **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٣٨-٤٢)، **والزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٦٠-٦٤) أن المواءمة تفرض على مؤسسات التعليم العالي الربط بين العملية التدريسية والتدريبية، والانفتاح بشكل واسع على عالم العمل والعمل المنتج، كما أن ظهور مهن جديدة ومستحدثة في مختلف المجالات وانقراض أخرى يفرض ضرورة ما يعرف بالتدريب التحولي، في عملية متصلة متبادلة من الدراسة والبحث والعمل، إضافة لإشراك المؤسسات الإنتاجية في إعداد وصياغة خطط وبرامج التعليم العالي وتوسيع العلاقة بينهما، والخروج بها من طور إجراء البحوث والدراسات إلى مجالات أخرى كالتدريس والتدريب وتنظيم المؤتمرات والندوات والورش العلمية، وتزايد الارتباط بين التعليم والبحث العلمي ومواقع الإنتاج .

تجارب عالمية في استجابة مؤسسات التعليم العالي للتحديات الاقتصادية والتنافسية

تجد **رسالة اليونسكو** (١٩٩٨م ، ص١٤) أن شركات الكمبيوتر والاتصالات بدأت تركز شركات الاتصالات العالمية

اهتمامها بالتعليم بالاتصال المباشر، وتتفاوض مع مؤسسات التعليم العامة والخاصة بشأن تكاليف الإرسال، وتبدو كشركاء جدد في العملية التعليمية، مثل: ميكروسوفت وآبل و AT&T ، مما يعني أن التعليم مثل المهنة أو الحرفة والتجارة، أصبح يندمج أكثر فأكثر عبر الحدود القومية، وأصبح ينمو على مشارف متطلبات سوق عمل غير المستقر، والتي تحتاج إلى تعليم مستمر لرفع الكفاءة، وفي نفس الوقت تعقد اتفاقيات تجارية إقليمية في أمريكا الشمالية وأوروبا وجنوب شرقي آسيا تفتح المجال لتجارة حرة في الخدمات التعليمية، وبخاصة في التدريب المهني والفني، وتشير تقديرات بشأن سوق التعليم بالاتصال المباشر، بأن حجم هذه السوق يبلغ حوالي أربعة بلايين دولار لعام ٢٠٠٠م، ، وهو ما يتضح من مقولة أحد أداري شركة AT&T : "أنه من مصلحتنا أن نرسل دولاراتنا الخيرية إلى الجامعات، حيث نؤدي أعمالا، ونعبئ الناس، وندرب مستخدمينا"، ولذا فإنه في عام ١٩٩٧م تم إنشاء جامعة المديرين الغربيين (Western Governors University)، والتي أنشأها جماعة من المديرين غرب الولايات المتحدة، وذلك لاقتناعهم بأن التعليم يقصّر عن الوفاء بحاجات أصحاب الأعمال والطلبة، وبأنها جامعة عملية توزع خدماتها وبرامجها التدريبية المشتركة، ويتشكل مجلسها الاستشاري من خليط من ممثلي الدولة ومديري شركات الاتصالات الكبرى .

وبالنسبة لبرامج التعليم العالي، يورد **الفيصل** (١٤٢٣هـ ، ص٢٩) أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت صيغة جديدة للجامعة بحيث تقدم عدداً من البرامج الاستثمارية ويتم من خلالها إعداد الخريجين المؤهلين، ففي جامعة تكساس أنشئ الحاضن الأمريكي أوستن (A.T.I) والذي يعكس إسهامات الجامعة في مجال التنمية ويسعى إلى تكييف المناهج وتوجيه البحوث وتهيئة فرص البحث من خلال الارتباط مع الشركات، ومن خلاله تمت معاونة أكثر من (٤٠٠) شركة في إيجاد وظائف حقيقية لأكثر من (٣٠٠) فرد في كل منها، وبالنسبة لكوريا سمحت بزيادة سنوية معتدلة لحصص الالتحاق بالفروع العلمية

والهندسية لتحتل معظم برامج تطوير وتأهيل القدرات البشرية تأهيلاً عالياً، وخفضت أعدادهم في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، أما المجموعة الأوروبية قامت بتمويل أربعة برامج للتعليم العالي عام ١٩٩٠م، وهي: برنامج كومينس (Comenius) للتعاون بين الجامعات والمؤسسات في التدريب والتكنولوجيا على أساس المشاركة، وبرنامج ايراسموس (Erasmus) لإنشاء شراكات بين الجامعات لتقديم برامج متماثلة بحيث يستطيع الطالب إكمال أي جزء من دراسته في أي من الدول المشاركة، وبرنامج لينغوا (Lingua) لتعليم اللغات وأجادتها، وبرنامج تمبوس (Tempus) للإعداد والتدريب وكمركز لنقل الخبرات .

وبالنسبة لاحتياجات سوق العمل، يورد **نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٧٢) أن بريطانيا فعلت مشاركة الحكومة والمؤسسات الاقتصادية والإعلامية والتعليمية في مبادرة "الجامعة من أجل الصناعة" لرفع كفاية القوى العاملة وتوفير فرص التعليم والتدريب لها أثناء العمل، ومستويات مختلفة من مهارات القراءة والكتابة الأساسية، وبرامج الإدارة العليا، وبرامج تدريجية لمن يريد، ودعم قدرات المتعلمين وثقتهم في أنفسهم ومساعداتهم، وتشجيع عادات التعلم مدى الحياة ومهاراته لزيادة القدرة التنافسية للقوى العاملة والمؤسسات، ويستعرض **الثبيتي والوذيناني** (١٤٢٢هـ ، ص١٤-٢١) عدداً من البدائل ونماذج الجامعات غير التقليدية، التي ظهرت كاستجابة من مؤسسات التعليم العالي للتحديات التنافسية، أهمها:-

١. **الجامعة التقليدية المتوسعة (**Extended Traditional University**):** وتعمل على تقديم برامج ودرجات علمية لخدمة متطلبات السوق دون أن تتخلى عن برامجها التقليدية، وتقدمها من خلال عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر، داخل الجامعة أو خارجها "محليا وعالميا"، كما في جامعات واشنطن، وسيكنسن، وكاليفورنيا .
٢. **الجامعة الربحية لتعليم الكبار(**Extended For Profit Adult Centered**):** وتركز فقط على تصميم البرامج التي يوجد عليها طلب من العملاء والشركات، وتجتذب الطبقة العمالية غير الماهرة والكبار والراغبين في دخول سوق العمل، وذلك مقابل رسوم مالية، وتقدم برامجها من خلال مراكز التعليم في المدن، مثل جامعة فونكس .
٣. **جامعات الشركات (**Corporate University**):** هي مراكز تعليمية تهدف لتنمية الموارد البشرية في الشركات ورفع مستوى العاملين فيها، وإعادة تشكيلهم ليتوافقوا

مع ثقافة الشركات وتحسين مهارات الاتصال والتعاون والعمل ضمن فرق العمل وغيرها، وأطلق على مراكز التعليم هذه اسم جامعة، وتمنح شهادات علمية .

٤. **الجامعات المتحالفة مع القطاع الصناعي:** وذلك من منطلق حاجة كل مؤسسة إلى نقاط القوة في المؤسسات الأخرى، وهذه التحالفات تستعين بأعضاء هيئة التدريس من الجامعات لتقديم برامج ودرجات علمية لديها، ومن أمثلتها التحالف ما بين جامعة جورج واشنطن وشركات أدمون ووزلي وإكوستار ودزني و(AT & T) .

٥. **الجامعات المتحالفة :** بهدف تسهيل عملية التعاون بين أقسامها وكلياتها في التدريس والبحث والخدمات عن طريق المشاركة في البرامج والموارد، وإيجاد بدائل جديدة لتطوير المباني والتجهيزات، كما استغل عدداً من الجامعات تقنية المعلومات لإيجاد بنية أساسية مشتركة للتعليم والمكتبات، مثل جامعة ولاية كاليفورنيا (CSU) التي وظفت ما يسمى بالتعليم الإلكتروني لزيادة التعاون بين منظومة كلياتها .

٦. **منظمات الشهادات ورخص الكفاية :** ظهرت عدة شركات ربحية متمركزة حول منح الشهادات والرخص المطلوبة للعمل والتدريب، مثل "كلية ريجنت نيويورك" (New York Regent College)، والتي ليس لها مبنى ولا تقوم بالتدريس، ولا يوجد لها أعضاء هيئة تدريس متفرغين، وإنما تركز على متطلبات السوق وكفايات العمل والخبرات، وظهر كامتداد لهذا الاتجاه مؤسسات لها برامج كمبيوتر لقياس مهارات الطلاب وقدراتهم ومنح الشهادات، أو إعداد الطلاب للاختبارات.

٧. **الجامعات العالمية متعددة الجنسيات** (Global)**:** من أمثلتها "جامعة سانديغو" التي تقدم برامج تعليمية بالتعاون مع ما يسمى بالجامعات المستضيفة في كل من تركيا والأرجنتين والمكسيك والإكوادور والبرتغال، بناء على عقود موقعة مع الطلاب في البلدان المستضيفة، وقد حث مؤتمر التعليم العالي بباريس ١٩٩٨م عليها .

٨. **الجامعة الإلكترونية** (Electronic University): وهي جامعات تهدف إلى تحسين نوعية التعليم وتعميمه عالمياً، والسيطرة على سوق التعليم العالي باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وقد أعلنت أول الجامعات العالمية الإلكترونية عام ١٩٩٢م،

هي "الجامعة الأمريكية بلندن"، والتي تستغل اسم الجامعة الأكبر وبريقها المهني، ورغبة الطلاب في الحصول أو الالتحاق أو الانتساب إلى جامعات أجنبية .

ويورد **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٤٢) أن شركة "بورجر كينج" (King Burger) افتتحت أكاديميات لها في (١٤) مدينة أمريكية، وأن الشركات الأمريكية تصرف تقريباً (٤٠) بليون دولار سنوياً في تدريب وتعليم موظفيها، علما أن هذا المبلغ يقترب من المبلغ الذي تصرفه سنوياً جامعات وكليات الولايات المتحدة الأمريكية ذات الأربع سنوات .

وبالنسبة لتمويل التعليم العالي، يورد **الفيصل** (١٤٢٣هـ ، ص٣٠) بأن التعليم العالي في معظم الدول لا يعتمد على الدعم الحكومي كلياً وإنما يمثل أحد مصادر التمويل المتعددة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصين يمثل التمويل الحكومي(٦٥ %) تقريباً والبقية من مصادر أخرى، أما في الدول العربية فقد بدأت في تنويع مصادر الدعم للتعليم العالي، ففي الأردن انخفضت نسبة الدعم الحكومي إلى (٦٧ %)، وفي لبنان بلغت نسبة الدعم الحكومي (٣٨ %) عام ١٩٩٠م، أما البقية فهي من مصادر أخرى، ومنها : الأجور الدراسية والمنح والهبات والأوقاف وإيرادات البحوث والخدمات الاستشارية وغيرها ، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة الأوقاف للعام ١٩٩٢م بجامعة هارفارد (٥,١١٨) مليون دولار، وجامعة تكساس (٣,٦٥٥) مليون دولار، وجامعة برنستون (٣,٠٠٣) مليون دولار، وفي العام ١٩٩٣م بلغت إيرادات جامعة هارفارد (١٣٥٠) مليون دولار موزعة على عدد من المصادر ويمثل دخل الطلاب (٣١,٣ %)، والأبحاث المدعومة (٣٤,٨ %)، والهبات (٥,٩ %)، والأوقاف (٢٢,٨ %)، والمصادر الأخرى (١٥,٢ %) .

٤- دور التعليم العالي في الاستجابة لتحديات العولمة السياسية :

يتحدد الدور الاجتماعي والعلمي للجامعة تاريخياً بمبدأ التجديد والابتكار في مستويات الحياة الاجتماعية والثقافية والعلمية، وتوجد علاقة كبيرة بين وجود نظام سياسي ديموقراطي وبين توفر ظروف التطور الديموقراطي المجتمعي، والتي من أبرزها مستوى التعليم بشكل عام، والتعليم العالي بشكل خاص، والذي يحدد مستوى التنمية والتحديث والتحضر ودرجة التصنيع في الدولة، والذي يعمل على تشجيع ثقافة المشاركة والحوار والتسامح مع المعتقدات المخالفة، والثقة والاحترام المتبادل بين الجماعات السياسية والاجتماعية، ومن هنا

يجد **الكردوسي** (١٩٩٧م ، ص٢١٢) أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تؤدي إلى تغيير طريقة الأفراد والجماعات مع العملية السياسية، وتقوية مؤسسات المجتمع المدني، وتساعد على الحد من أوضاع عدم المساواة، وتولد التوزيع التعددي للموارد، واتساع الطبقة والجماعات الوسيطة واستقلالها، وتوفر قيم تسمح للنخب في المجتمعات المنقسمة عرقياً بالمساومة مع بعضها لإيجاد ترتيبات معينة لاقتسام السلطة والنفوذ .

إلا أن **وطفه** (٢٠٠٠م ، ص٨٩) يرى أن هذا التطور والتنمية يتوقف على الأداء الاجتماعي والديمقراطي للجامعة، والتي لن تحقق النتائج المرجوة منها إلا من خلال ضمان الحريات الأكاديمية للطلاب والمدرسين في آن واحد، كما يتبلور هذا الأداء في توفير منظومة من القيم والحريات والعلاقات التربوية القائمة على روح التعاون والمشاركة والإيمان بالاختلاف وقبول الآخر على مبدأ المساواة والقيم الديمقراطية .

ولذا يرى **الأحمد** (١٩٩٨م ، ص٢٢-٢٨) ضرورة بناء النموذج الديمقراطي المنتج في التعليم العالي، وهو ما يتمثل من خلال الأخذ بالوسائل والأدوار التالية :-

١. إحداث تغييرات في سياسة القبول بحيث لا يستبعد أحد من فرصة دخول الجامعة، وذلك بإحداث مساقات دراسية جامعية تجري في فترات زمنية معينة وتتناوب فيها الخبرة العلمية والتدريب مع الدراسة "دوام نصفي"، وبقبول الأفراد الذين عملوا في مجالات مختلفة ولديهم القدرة على متابعة التعليم العالي سواء يحملون ثانوية أم لا .
٢. إعادة تنظيم التعليم العالي بمجمله بحيث تضم الجامعات جميع أشكال التعليم ما بعد الثانوي، وينتهي التمييز بين المؤسسات التعليمية الجامعية وغير الجامعية .
٣. إعطاء الطلاب فرص للانقطاع لمدة معينة للعمل ومن ثم العودة لمتابعة الدراسة، وإجراء دورات تأهيلية لمستوى الثانوية العامة وامتحان الطلاب في نهايتها للدخول في الجامعة، أو قبول جميع الراغبين في الجامعات المفتوحة التي تمنح شهادات جامعية بعد أن تعطي طلابها مقررات جامعية بوسائل مختلفة .
٤. الابتعاد عن إحداث معاهد متوسطة وكليات مجتمع، لأنها تحاول حل المشكلات المحلية الضيقة فقط، ولا تمكن طلابها من متابعة الدراسة الجامعية فهي نهائية لأعداد كبيرة من الطلاب، فضلاً عن أن هناك نظرة سلبية تجاهها وتجاه خريجيها .

٥. أن تمويل الدولة للتعليم العالي وتنظيمه، لا يسمح لها أن تتدخل في الحرية الأكاديمية إطلاقاً، وإنما يجب أن تفرض ضرائب إضافية من أجله على القطاع الخاص والمشترك ، وإتخاذ إجراءات مالية تساعد في دمقرطة التعليم العالي وربطه بالإنتاج، مثل إعطاء أي طالب جامعي منحة دراسية سواء من الدولة أو من الجهة التي يعمل لديها أو التي سيعمل لديها، وتقديم الخدمات الخاصة لكل طالب ومدرس في مجال السكن والنقل والطعام والمكتب والأدوات التعليمية وغيرها بشكل رمزي وغير مربح، وفي أسوأ الأحوال منح الطالب قرضاً يغطي فيه مصاريف دراسته ومعيشته فيما بعد .

٦. أن التعليم العالي يجب أن يمول ذاته ويحقق بعض الأرباح البسيطة التي تساعد على تنميته، وهذا لا يعني أن يقصد التعليم العالي الربح بل يعني أن يعطي هذا التعليم بقدر ما يأخذ لا أن يكون اتكالياً فيحقق بذلك حريته ووجوده .

٧. أن يتم ربط مناهج التعليم العالي ومناشطه الصفية واللاصفية وطرق التدريس والخدمة التعليمية والبحوث بالإنتاج وحياة المجتمع بطريقة تراعي الفرد والمجتمع دون طغيان لواحد منهما على الآخر، وبما يحقق إنتاجاً ذا مردود على الاثنين وسعادة لهما معاً، وذلك بالعمل على تنويع محتوى مناهج التعليم العالي وتطويرها بما يتلاءم مع مواقع العمل الحقيقية، والعمل على ربط الجامعة بالإنتاج والحياة الاجتماعية والشخصية من خلال عملية هادفة لخير الإنسان ومجتمعه، وإنهاء الفصل التقليدي بين العلوم النظرية والتطبيقية وتحقيق الزيادة في الإنتاج، وتجاوز حالة الضعف الحالية في الإشراف والتقويم، وربط المناشط الصفية واللاصفية بحياة المجتمع المادية والروحية وبشكل يجعل الجامعة تقوم بمناشط دائمة ومتجددة في المجتمع .

٨. أن طرق التدريس يجب ربطها بفكر الناس وأساليبهم في عمل الأشياء، وذلك بأن يبين الأستاذ أن الأفكار لا توجد في الفراغ بل في سياق اجتماعي محدد، وأن يعمل على تدريب الفكر الديمقراطي النقدي، والتركيز على تراكم المعلومات الديمقراطية عند الطالب وتخليصه من القيم التقليدية المتخلفة، إضافة إلى استعمال أسلوب التعلم المعتمد على قيام الطالب بعمله لوحده مع التوجيه وترك محتوى التعليم للطلاب كي يصوغه طبقاً لرغباته، مع جعل فترة من الخدمة الاجتماعية كجزءاً من المنهاج

تخصص للعمل المنتج، وتتم خلال أو قبل أو بعد الدراسة بحيث تقوم على مبدأ توحيد الخبرة في الإطار التعليمي وربطها بما يجري في المجتمع، وذلك عن طريق مبادئ التغذية الراجعة والتعلم الذاتي والتعليم عن بعد .

ويرى **وطفه** (٢٠٠٠م ، ص٩٢) أن الجامعات يمكنها بحكم رسالتها وأهدافها أن تقوم بدور فعال في تطوير المجتمع، وذلك بخلق الإنسان العقلاني الذي يتفاعل مع الآخرين بطرق عقلانية ومنطقية بدلاً من الطرق التقليدية السائدة، ويجد **عبد الحليم** (١٩٩٨م ، ص١٣١) أن استجابة مؤسسات التعليم العالي لمتطلبات العولمة تتمثل في الآتي :-

- تكوين الإنسان العالمي الذي يحمل قيم عامة، كأساس للتضامن الثقافي بين البشر .
- تعريف الطلاب بالثقافات الأخرى وزيادة اهتمامهم بالشئون الخارجية واحترامها .

ويرى **الكردوسي** (١٩٩٧م ، ص٢١٢) أن على الجامعة تنمية الثقافة السياسية لدى طلاب الجامعة، وذلك من خلال إكساب الطلاب مجموعة من المعارف والقيم والاتجاهات وأنماط السلوك المرغوبة، والتي تحدد علاقتهم بالنظام السياسي في الدولة، أي رفع الوعي السياسي للطلاب، وذلك من خلال عقد ندوات سياسية داخل الجامعة لمناقشة القضايا والأحداث السياسية الهامة، وعقد اجتماعات دورية مع المسؤولين للتعرف على أهم الموضوعات والأحداث السياسية، إضافة إلى إصدار نشرات دورية تطلع الطلاب على الأحداث السياسية، وإصدار بيانات عن الاتحادات الطلابية تعبر عن رأي الطلاب في بعض القضايا العامة، وتضمين المقررات الجامعية مواضيع سياسية، وإضافة مادة جديدة تعنى بالدراسات السياسية لجميع كليات الجامعة، إضافة إلى تشجيع المشاركة والممارسات السياسية داخل وخارج الحرم الجامعي، وذلك من خلال قيامهم بالتصويت والاقتراع على العديد من المناصب والقرارات ذات العلاقة بالأنشطة الطلابية والانتخابات الطلابية .

ويرى **أبو حلاوة** (٢٠٠١م ، ص١٨٨) بأن على المؤسسات التعليمية أن تتحرر من الذهنية الرقابية على الإنتاج الرمزي، وليصبح التعليم صناعة تتطلب الكثير من الجهد والمال، وتحتاج إلى المصداقية والشفافية لتتمكن من المنافسة في عالم مفتوح على خيارات لا تنتهي من الثقافات والبرامج وقنوات البث المختلفة، ويرى **القباج** (٢٠٠٢م ، ص٥٣) أن الأهداف أو المبادئ الأربعة التي أشار إليها تقرير اللجنة الدولية: "التعلم للمعرفة، والتعلم

للعمل، والتعلم للعيش معاً ومع الآخرين، والتعلم لنكون"، أو ما سماه "ديلور" مجتمع التعلم ، والتي تمثل استجابة من المؤسسات التعليمية لمتطلبات العولمة، ويطلق عليها "التربية التعلمية البراغماتية"، والتي تقوم على معايير لقياس رصيد المهارات ونطاق القدرات ومستوى الذكاء، وتفعيلها بحيث تصبح في حكم السلع .

ويؤكد **أوسبينا** (٢٠٠٠م ، ص٤٥) على ضرورة تنمية مؤسسات التعليم لمعرفة ديمقراطية عالمية حقيقية تقوي من ثراء وتنوع الثقافات الحالية، تقوية جهود التعاون الإقليمي، ويجد **خريسان** (٢٠٠١م ، ص١٨٩) أن هناك توجه عالمي نحو التربية الشمولية، والتي تدور حول القضايا العالمية، من خلال استيعاب المعطيات المعقدة التي يتصف بها عالم اليوم من تداخل واعتماد متبادل، واكتساب القدرات والمهارات لمواجهة تحدياتها، وإدراك مفاهيم الديموقراطية المبنية على احترام حقوق الإنسان وقبول الآخرين ونبذ العنف، ويرى **خريسان** (٢٠٠١م ، ص١٧٤) أنه لمواجهة التحدي السياسي للعولمة، فإن على مؤسسات التعليم العالي التنويع في مستوياته وتخصصاته، بحيث تتجاوز الاقصاء المعرفي، وتشيع الروح النقدية مكانها، وتدريس المنجزات العالمية ذات الطابع الإنساني الهادف لخدمة البشرية، وزيادة قدرات الطلاب التحليلية والنقدية لإيجابيات وسلبيات المتغيرات العالمية، وأن يتم ذلك من خلال الاقناع وعرض الرأي ومناقشة الرأي الآخر، وعدم السماح بإثارة الصراعات والانقسامات العرقية والطائفية والثقافية، ويرى **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٤٣) أن التعليم لابد أن يستخدم كأداة لبناء علاقات أفضل بين الأمم، فمهمة التعليم في بناء المواطنة القومية سيلحقها تغير من حيث ضرورة الأخذ في الاعتبار البعد العالمي في بناء هذه المواطنة، وما يستدعيه ذلك من اعتراف وتقدير للتنوع الثقافي والاعتماد المتبادل، ويرى **الشريدة** (١٤٢٦هـ ، ص٢٣) أنه لتحقيق الوطنية السعودية، وتحقيق أعلى قدر من الاتساق الفكري بين أعضاء المجتمع السعودي في الوقت الراهن، فإن على مؤسسات التعليم أن تعمل على ربط المشكلات والاحتياجات الفردية بالسياق الاجتماعي العام، وجعل هموم الأفراد تأخذ بعداً وطنياً في الفعل والتفاعل، وتأصيل وتأسيس مبدأ الحوار والمناقشة الفكرية بين الفئات والجماعات المختلفة في المجتمع، وممارسة هذا النهج في المؤسسات التعليمية، والتحلي بقدر أكبر من المرونة الفكرية التي تؤدي إلى

الشعور بالمسؤولية الوطنية، إضافة إلى نشر الفكر الوسطي وتهيئة البيئة الاجتماعية والثقافية والإعلامية المناسبة لهذا الفكر، مع مراعاة التفرد والخصوصية تحت مظلة الدولة وسيادة الشريعة الإسلامية والمسيرة الحضارية للأمة، ويوصي **الشريدة** (١٤٢٦هـ ، ص٢٩-٣١) بأهمية تحديث التعليم، وذلك بالتركيز على التداخل بين البعد الاجتماعي/الوطني وبين البعد التعليمي، وذلك بنقل التعليم أعلى القيم والمعارف اللازمة للمشاركة الاجتماعية، وقيامة بتنمية عوامل التجانس الوطني والتوحيد الوطني والهوية الواحدة في نفوس الطلاب، وذلك في وجه ما تبثه القنوات المتعددة من رسائل ضد هوية المجتمع ووطنيته، على أن لا يكون الهدف النهائي للعملية التعليمية ليس مجرد إعداد الطلاب للمنافسة في عالم التقانة، والتقيد بمطالب الوظيفة أو العمل، وإنما تغذية العادات الفاضلة والصفات الضرورية للتعاون في المجتمع الإنساني، وتوسيع التعليم ليشمل الإسهامات الاجتماعية المختلفة من تغيير الحياة إلى الأفضل وفي تحسين نوعية الحياة، وغرس أدوات التفكير وآلياته، وأساليب تأمين جماعية الفكر الوطني السعودي في مواجهة التحديات الخارجية، والتي من أبرزها الآتي :-

١. رفض الوصاية الفكرية .
٢. الفصل بين الفكرة الموضوعية والفكرة المتحيزة المضللة .
٣. الانتصار للأفكار لا للأشخاص .
٤. تبني تدريس مهارات التفكير في التعليم لتربية وتنمية عقلانية التفكير .
٥. تربية المسؤولية الوطنية ومهارات الاختلاف الاجتماعية والثقافية .
٦. تأكيد أن خدمة المجتمع من خلال العمل الرسمي أو التطوعي جزء من المواطنة .

تجارب عالمية في استجابة التعليم العالي لتحديات العولمة السياسية :

يورد **خريسان** (٢٠٠١م ، ص١٧٦-١٧٩) أن الولايات المتحدة الأمريكية، كانت السباقة في إدراك أثر العولمة على الوحدة الوطنية للمجتمع الأمريكي، وتبنت نهجاً جديداً في التعامل مع التنوع الثقافي بشكل يخالف ما كانت عليه في السابق، من خلال أن المهاجرين الجدد لا يخضعون للضغوط أو التشجيع لدمجهم في الثقافة الأمريكية، وإنما تصبح الهوية العرقية أكثر أهمية، وبالتالي أخذ وزنها يزداد ثقلاً مقارنة بالهوية القومية الأمريكية .

يرى **ديلور وآخرون** (١٩٩٦م ، ص٥٩) أن التربية المدنية والتربية من أجل الديمقراطية توجهات جديدة للتربية والتعليم بشكل عام، وتمثّل على ذلك بإدخال برنامج للتربية من أجل الديمقراطية في مدرسة "ماكسويل" بالمجر عام ١٩٩٠م، بالتعاون مع معهدين آخرين لدراسة وسائل تعزيز التعليم المدني والممارسة المسؤولة للمواطنة في المجر، وذلك تهيئة لترسيخ الديمقراطية فيها خلال الفترة الانتقالية التي تعيشها، ويتضمن هذا البرنامج مواضيع عن: تعلم التاريخ والعلوم الاجتماعية وفق نهج جديد يتيح فهماً أفضل لمشكلات الحياة المدنية، والتركيز على سيادة القانون، واكساب الطلاب التفكير النقدي وفق أنماط مختلفة من الاستدلال والأحكام القيمية، ومناقشة آداب السلوك والأخلاقيات وتعلمها عملياً، واحترام التعددية الثقافية وأساليب المعيشة المتبعة فيها والتراث الأثني المتعلق بها، ويورد **خريسان** (٢٠٠١م ، ص١٩١) أن التوجه العالمي نحو التربية الشمولية يمكننا أن نتلمس بدايته لدى منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف"، التي بدأت بالفعل بتطبيق مشروع للتربية الشمولية في الوطن العربي في كل من لبنان والأردن عام ١٩٩٤م، وذلك بالتعاون مع المعهد الدولي للتربية الشمولية في جامعة "تورنتو" بكندا، ويتضمن المشروع تطوير وتدريس موضوعات أو وحدات تعليمية تدور حول: العيش المشترك، والتعاون والمشاركة، وتفهم الاختلافات والتنوع، وتجنب الصراعات وحل النزاعات، ونظرتنا لذواتنا وللآخرين بحيث تكون نظرة تقدير للذات ورفض للعصبية والآراء المسبقة، والتحليل الإعلامي، والمستقبل المحتمل والمتوقع والمفضل على الصعيدين الشخصي والكوني، إضافة إلى تبني مشروع آخر هو التعليم من أجل التنمية، وهو منهج في التربية يهدف إلى إيجاد مواطنة عالمية، من خلال جعل التعليم والتربية وسيلة لتعزيز التعاون والتفاهم المتبادل بين الشعوب والثقافات في ظل العولمة، والبحث عن قنوات جديدة للإتصال بين الدول على نحو يؤدي إلى تحديد مجالات من العمل المشترك لإكساب المجتمع المدني قيم السلام والتضامن والتعاون والعدل والتفاهم المتبادل والوعي بها .

٥- دور التعليم العالي في الاستجابة لتحديات العولمة الثقافية :

يرى **كارتون وطويل** (١٩٩٧م ، ص٢٣) أن استجابة المجتمعات للعولمة الثقافية تتم من خلال مجموعة العناصر المكونة للهوية، ومن أجل ذلك يرى **نجيب** (١٩٩٩م ، ص٢٣٨) أنه على مؤسسات التعليم العالي القيام بالأدوار الآتية لمواجهة العولمة الثقافية :-

١. التعامل مع منظومة التراث الثقافي القومي تقوم على تنمية الشعور بالأصالة والندية الحضارية، والانتظام في الفكر المعاصر وتوظيف أدواته .
٢. بناء الثقافة الذاتية للفرد، وتحصينه في وجه الثقافات الوافدة، وتعميق بعض القيم الثقافية كالعدل والتسامح واحترام الرأي الآخر، وتنحية بعض الخصوصيات الثقافية السلبية كالطبقية والعنصرية والطائفية والاستهلاكية وغيرها .
٣. تمكين الطالب من إتقان لغة أجنبية واحدة على الأقل كي يتحرر من عمليات اجترار المعارف القديمة، وللاطلاع على كل ما يستجد من مكتشفات علمية .
٤. الاهتمام بالدراسات الثقافية العالمية من خلال ثقافة عملية تربط النظرية بالتطبيق، بهدف زيادة القدرة على مواجهة الكم المعرفي الهائل والاحاطة بكافة جوانبه .

ويرى **الدرة** (١٩٩٩م ، ص٧٤) أن مفهوم التعدد الحضاري وحمايته يلقي على الجامعات العربية مسؤوليات كبيرة عليها أن تنهض بها، ومن هذه المسؤوليات ما يلي :-

١. إبراز حقيقة التعدد الحضاري في العالم، مع الاهتمام بتدعيم الهوية العربية الإسلامية.
٢. تعريب لغة التدريس وعدم إهمال اللغات الحديثة لربط الأمة بهويتها ومواكبة العصر.
٣. الحرص على تكوين قادة جامعيين تتوفر فيهم كفايات محورها العولمة والتعدد الثقافي وحماية الهوية، مثل إدارة التغيير والتعقيد، والتعليم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا.

ويوصي **نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٥٩) العاملين في التعليم العالي باستيعاب التعدد الثقافي والاستعداد له ودعمه، وتفعيل التنوع الثقافي داخلياً وخارجياً، فبدلاً من الحضارة والعلم الغربي التي تسيطر على التعليم العالي وموارده ومناهجه حالياً، فإن هناك الحضارات العالمية الأخرى، والتي ستتغير بدورها نتيجة نموها وتطورها وتفاعلها مع غيرها .

ويرى **الشريدة** (١٤٢٦هـ ، ص٣٢) إن التعارف والتفاعل الحضاري هو سنة هذا الكون، كما إن السعي إلى الانغلاق في الوقت الذي تتجه فيه الدول نحو الانفتاح على بعضها، يعد أمراً غير ملائم، إلا أن الواقع يفرض على الدول تقدير الانفتاح ومرحليته

ومستواه ومتطلباته وآثاره، من أجل اغتنام إيجابياته وتجنب سلبياته، والدعوة إلى الانفتاح العالمي لا تعني القفز على الواقع المحلي، لأن التفكير العالمي يحتاج إلى معرفة واقعنا وقدراتنا وإمكانياتنا المحلية، وهو ما يتمثل في المقولة " فكر عالمياً وتصرف محلياً "، فلا انفتاح يجلب ما لا قبل لك به ولا انغلاق يحرمك مما لابد لك منه، ويضيف **الشريدة** (١٤٢٦هـ ، ص٣٤) أنه مهما اختلف الزمان والمكان لأي ظرف كان، فإن الإنسان الصالح هو مقصد الإسلام، وأنه إذا ما تحدثنا عن هذا الثابت الذي نحتاج إلى تقريره وتعميقه في النفس والمجتمع، فإنه من المهم التأكيد على أننا نحمل **(هوية = بينة، ثابتة، حركية)**، أي هوية واضحة المعالم لا لبس فيها ولا غموض عقيدة وشريعة، وثابتة إذ ترتكز على معالم وأحكام سماوية لا تقبل تشويه الإنسان في أي زمان ومكان، وحركية إذ لا تقبل الجمود فهي هوية فاعلة ومتفاعلة مع الزمان والمكان عطاءً واكتساباً، وهذه المزايا لهويتنا تفرض علينا في هذا العصر الذي نعيشه، أنها تحتاج إلى التوضيح والتثبيت والتشبث، فلا نستعجل بالرفض لعدم الألفة، ولا ننساق منبهرين دون روية، ويرى **نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٦٣) أن العولمة الثقافية تطرح في دول العالم الثالث الحاجة إلى بناء نموذج جديد للجامعة، جامعة تعمل في إطار المجتمع ولمصلحته، وليست أسيرة للماضي، ولا منجرفة مع تيار العولمة، وتستخدم التكنولوجيا الجديدة في نشر المعرفة على أوسع نطاق ممكن، وتحقق ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص فيه، وقادرة على التطور مع متطلبات العصر والمحافظ على مستويات رفيعة للأداء .

ويورد **نوفل** (٢٠٠٢م ، ص١٦١-١٦٣) بأنه قد جرت في جامعات دول العالم الثالث عدداً من محاولات التغيير والتطوير في التعليم العالي، والتي ليست بالضرورة هي للتكيف مع العولمة أو استجابة لها، وإنما قد تكون ضد العولمة، والتي من أهمها ما يلي :-

١. الأسلمة: والتي انعكست بدورها على التعليم العالي في إنشاء جامعات إسلامية، وإضفاء الطابع الإسلامي على العلوم المختلفة "أسلمة العلوم"، وتطبيق المفاهيم والتعاليم "الإسلامية" على الحياة الجامعية ... الخ، وقد وجد هذا الاتجاه تأييداً من الحركات الدينية، بل وموافقة ضمنية جماهيرية كرد فعل على تيار العولمة والتغريب.
٢. الإحياء: وهي عمليات التطوير والتحديث الجامعي والتعليمي للنظم القومية الأصلية التي جرى إهمالها وإضعافها بالتركيز على النظم الغربية الحديثة، ومن أمثلة ذلك ما

حدث في جامعة الأزهر الإسلامية، والتي بدأت محاولات تطويرها في النصف الثاني من القرن العشرين، بإضافة العلوم الحديثة إلى الدراسات الدينية، وإنشاء كليات علمية جديدة مع محاولة الاحتفاظ بطابع ديني لها، وتجديد المباني والتجهيزات .

كما يطمح العالم في تطوير نموذج جديد للسلام، يقوم على تأسيس ثقافة السلام داخل جميع الدول، من خلال التربية التي تنبذ الحرب والعنف وتدعو للتعايش السلمي وتعمل على تعليم أفراد المجتمع طرقه وأساليبه، ويرى **مايور وآدمز** (٢٠٠٠م ، ص١١) أن التربية والتعليم تمثل مفتاح ثقافة السلام، وذلك من خلال تعليم مهارات الحوار والتأمل والوساطة وتحويل الصراع والاتفاق على إجماع الرأي والتعاون والتغيير الاجتماعي سلمياً بعيداً عن العنف، ولذا يرى **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٨١) أنه يمكن للجامعات من خلال علمائها وباحثيها وطلابها أن تقوم ببناء أسس مقاومة العنف من خلال برامج التربية من أجل السلام، وتفرض هذه الثقافة عدداً من التساؤلات، والإجابة عليها تحدد دور التعليم العالي في دعم ثقافة السلام، والتي منها ما يلي :-

- كيفية بناء التربية من أجل السلام في التعليم العالي، ودعمها في المناهج من قبل أهل الرأي وصناع القرار والتربويين معاً بحيث تستجيب لنهج السلام العالمي الجديد ؟ .
- كيفية توظيف وظائف التعليم العالي لتدعيم ثقافة السلام ؟، وكيفية استغلال تكنولوجيا المعلومات والإنترنت في نشرها وتعزيزها ؟ .

تجارب عالمية في استجابة التعليم العالي لتحديات العولمة الثقافية :

يورد **خلف** (١٤١٥هـ ، ص٣٥٤) أن اليونسكو ابتكرت برنامجاً لتوأمة الجامعات أسمته (UNITWIN) بهدف تنمية روح التكافل المبني على أساس التوأمة وإقامة شبكات التعاون الإقليمية وشبه الإقليمية وترتيبات الربط الأخرى بين جامعات العالم المختلفة، إضافة إلى برنامج كراسي اليونسكو الذي سيوفر لطلبة الدراسات العليا في الدول النامية الفرص للتدريب والبحث المتخصص في مراكز متفوقة ومختصة في المجالات ذات العلاقة بالتنمية المستمرة، والتي من أبرزها المجالات التالية: إدارة التعليم العالي وتطوير أعضاء الهيئة الأكاديمية، ودعم المكتبات العلمية والجامعية، ودعم أنشطة التعليم العالي عن بعد، ويرى **الخطيب والجبر** (١٤٢٠هـ ، ص٨١) أن برنامج اليونسكو لإنشاء الكراسي الجامعية

يهدف إلى التقليل من هجرة الأدمغة ومحاولة جعل آثار هذه المشكلة في أدنى مستوى ممكن، ومن أجل رفع مستوى التعليم العالي وتقويته في الدول النامية، وتبني الآليات المناسبة التي تحقق التعاون المثمر والفعال بين الجامعات في الدول الأعضاء، وعلى الرغم من حداثة هذا البرنامج إلا أنه ثبت للخبراء والمراقبين الدوليين أنه يمثل الصيغة المثالية والعملية لسياسة نقل المعرفة والخبرة الفنية في التقنية الحديثة إلى الدول الأعضاء عبر مؤسسات التعليم العالي، وهو ما جعل هذا البرنامج يتطور بشكل سريع منذ إنشائه، حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد الكراسي الجامعية لليونسكو كانت وقت البدء في إنشائها في مارس عام ١٩٩٣م (٧٠) كرسياً، وكان عدد شبكات الاتصال (٢٠) شبكة، وفي أغسطس ١٩٩٥م ارتفع عدد الكراسي الجامعية إلى (٢٠٩) كرسي، وارتفع عدد شبكات الاتصال إلى (٤١) شبكة، وهذه الكراسي الجامعية موزعة على (٢٠٠) مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي في (٨٠) قطراً من دول العالم، كما أن معظم شبكات الاتصال التي بلغت (٤١) شبكة توفر خدمات اتصال بين الجامعات على المستويين داخل المنطقة الواحدة وبين المناطق الإقليمية في أرجاء مختلفة من العالم، ويشير **مايور وآدمز** (٢٠٠٠م ، ص١٢) إلى برنامج عمل جامعة الأمم المتحدة "جامعة السلام في كوستاريكا"، والتي تزايد دعم المنظمات لها ولأهمية تنشيط أعمالها لدعم ثقافة السلام، ويورد **دو**في (٢٠٠٠م ، ص٢٤) ما حصل في إيرلند الشمالية، حيث قامت جامعة "أولستر" بوضع دورات تعليمية للحصول على درجة جامعية في دراسات السلام والصراع بكلية "ماجى" في المدينة التاريخية "ديري" عام ١٩٨٥م، وبدأت الدراسات العليا على مستوى الدبلوم والماجستير عام ١٩٨٧م .

ويورد **ديلور وآخرون** (١٩٩٦م ، ص١٦٢) أن الاتحاد الأوروبي نجح في تنشيط التعاون الفكري بين دوله من خلال مجموعة من البرامج التجديدية ، في إطار برامج التعاون الأوروبي (Socrates) عام ١٩٩٠م، والذي يشجع المبادلات على المستويين الجامعي والمدرسي وتعليم اللغات الأجنبية وتعزيز تكافؤ الفرص، وهذه البرامج تتيح الاستفادة من الانجازات البارزة لكل منها على جميع المستويات التعليمية، كما يتيح هذا التعاون للشباب، لاسيما الطلاب، الاستفادة من شتى أنواع التعليم المتوافرة في مختلف البلدان الأعضاء في الاتحاد، وبذلك فهو يسهم في تحسين التفاهم بين الشعوب .

ويورد **خريسان** (٢٠٠١م ، ص١٧٩) أن الولايات المتحدة الأمريكية قبلت مبدأ تبادل الإنتاج السمعي/البصري على أساس التعددية الثقافية اللغوية، وذلك في مؤتمر قمة الدول الصناعية الثمانية ببروكسل ١٩٩٥م، إضافة إلى أن المؤتمرات الدولية التي عقدت حتى الآن تهدف إلى الحفاظ على التنوع الثقافي وعلى الثقافات المحلية وتعزيزها، والتفاعل بين الثقافات دونما طغيان إحداهما على الأخرى، وتدعو إلى تعزيز هذا الهدف من خلال مناهج وبرامج التعليم، وهو ما يتضح من المؤتمرات التي أقامتها اليونسكو بدءً من المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية بالمكسيك عام ١٩٨٢م، ووصولاً إلى المؤتمر العالمي للتعليم العالي في باريس ١٩٩٨م، ويورد **خريسان** (٢٠٠١م ، ص١٥٤) أن بعض الدول الآسيوية تحاول التعامل مع التعددية الثقافية، مثل "تايلاندا" التي تقوم بتوجيه المنهج منذ عام ١٩٩٦م نحو رسم صورة المواطن العالمي، وتعمل على الأخذ بأساليب جديدة للتربية وفقاً لذلك .

٦- دور التعليم العالي في الاستجابة للتحديات الاجتماعية والبيئية :

يرى **فين وآخرون** (٢٠٠٠م ، ص٥١) بأن التعليم بشكل عام، والتعليم العالي بشكل خاص، تعد طريق حرج لمواجهة المدى الواسع من الاهتمامات المجتمعية، والتي يشملها مفهوم التنمية المستدامة، ولذا فإن آثار ذلك والبرامج المرتبطة به يمكن أن تشاهد في المعدلات العالية من التبني الخاص بأشكال التعليم البيئي، وإدماج مصطلح التنمية المستديمة في العديد من المبادرات التعليمية، والتي تشمل الآتي :-

١. تطوير الخطوط الرئيسية للمناهج التعليمية وفقاً لمنظور التنمية المستدامة، وبغرض غرس منظور بيئي بها، وإضافة مواد تعليمية جديدة تتبنى التوجه البيئي .
٢. تبني طرق دراسية كاملة فيما يتعلق بتخطيط المناهج في التعليم البيئي .
٣. إنشاء مراكز تعليمية بيئية متخصصة .

ويرى **هيسلينك** (٢٠٠٠م ، ص١١٠) أن تحقيق الاستدامة يتطلب مهارات فنية ومعرفية تختلف عن المهارات والمعارف السابق تعزيزها، فالاستدامة تستوجب تغييراً في مناهج التعليم العالي والتدريب المهني، إضافة إلى إيجاد معرفة جديدة وتنسيقها وتصنيفها

ونشرها ودمجها في النظم الأخرى، واستخدام تكنولوجيا نقل المعرفة والأدوار الجديدة والمتنوعة التي تقدمها، وتنظيم هذه العمليات، كما يتطلب هذا تغييراً إدارياً يشمل الثقافة والممارسة، إضافة إلى انفتاح مجتمع التعلم على العالم الخارجي والتكامل مع فرق جديدة للتدريس، بحيث يتم التعليم الآن من خلال التوجيه الاجتماعي والتعلم في السياق الاجتماعي، وتطوير الآراء واكتشاف الإمكانات، والعمل على استجلاء الأمور الغامضة .

ويشير **خلف** (١٤١٥هـ ، ص٣٥٥)، و**ديلور وآخرون** (١٩٩٦م ، ص٩٧)، و**عمار** (٢٠٠٠م ، ص٨٥) أن المحور التربوي المهم لمؤسسات التعليم العالي في المجال المجتمعي، هو مفهوم التعلم مدى الحياة، والذي يعتبر من أهم مفاتيح التكيف مع متطلبات الدخول في القرن الحادي والعشرين، وهو يتجاوز التمييز التقليدي بين التعليم الأولي والتعليم المستمر، ويركز على مفهوم مجتمع التعلم، الذي يتيح كل شيء فيه فرصة للتعليم وتنمية المواهب والقدرات، وذلك من أجل إتاحة الفرصة ثانية وثالثة، أو إرواء التعطش إلى المعرفة وتذوق الجمال، وإشباع الرغبة في تجاوز الذات وتجديد أو توسيع نطاق أنواع التدريب المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمقتضيات الحياة المهنية، بما في ذلك أنواع التدريب العملي "أثناء العمل وإعادة التدريب وتغيير المهنة والترقي المهني"، من جهة أخرى، فإن الجامعة تقوم بأدوار في تحقيق سياسات التنمية المستدامة، وتقديم أساليب جديدة لها، وتوفير جميع المتطلبات المادية والمعنوية لزيادة الإنتاج، ورفع مستوى معيشة الفرد وتطوير المجتمع، ويورد **عبد الحليم** (١٩٩٨م ، ص١٢٩-١٣١) عدداً من الأدوار التي بدأت في الجامعة ومؤسسات التعليم العالي استجابة لاحتياجات المجتمع، وهي على النحو الآتي :-

- إنشاء مراكز للمستقبليات لدراسة آفاق المستقبل واحتمالاته المختلفة والاستعداد لها
- إعادة النظر في العلاقة بين التعليم النظامي واللانظامي وزيادة دورها التعليمي .
- تفعيل المفاهيم والنماذج الجديدة لتطوير التعليم الجامعي، مثل: التربية المستمرة، والتعليم مدى الحياة، والتعليم الذاتي، والتعليم بمواصفات العمل، والتعليم التعاوني، والتخصص الواسع، وشهادات المهارات، وكليات المجتمع، والجامعات المفتوحة والشاملة ، والتعليم الرقمي والجامعة الافتراضية الذي يتجاوز حدود المكان والزمان.

- فتح قنوات اتصال بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع للمناقشات المحلية، وتفعيل وظيفة خدمة المجتمع لإكساب طلابها والمجتمع الخبرة والاحتكاك الفعلي والمستمر .

ويؤكد **أوسبينا** (٢٠٠٠م ، ص٤٥) على ضرورة المشاركة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجمعات الأكاديمية والعلمية، والمعلمين والجمعيات الأهلية والمجتمعات المحلية والإعلام، وذلك من أجل التنمية المستدامة، ويقترح بعض العناصر ذات الرؤية الاستراتيجية للتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتي تشتمل على الآتي :-

- تشجيع احترام الأخلاقيات والقيم كأساس لبناء مجتمعات عادلة ومنصفة وحيوية .
- تركيز البحوث والتجريب بطرق تساهم في السعي نحو المستقبل النامي والحيوي .
- إعادة توجيه نظام التعليم حتى يضع في الاعتبار حقائق العصر المعقدة، والتي تشمل العولمة، والتعاون فيما بين النظم المختلفة، وإمكانات التكنولوجيات الجديدة .

ويجد **خريسان** (٢٠٠١م ، ص١٨٩) أن هناك توجه عالمي نحو تنمية الوعي البيئي بمختلف أشكاله، وذلك من خلال تركيز التربية على أربعة أبعاد هي :-

١. البعد المكاني: ويركز على إدراك كون المحلي ضمن الكوني، والكوني ضمن المحلي .
٢. البعد الزماني: ويركز على أن العلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل هي ديناميكية .
٣. البعد الداخلي: ويركز على ربط وعي الإنسان الخارجي مع وعيه الشخصي .
٤. بعد القضايا الكونية الشاملة: ويركز على تداخلها مع بعضها البعض بشكل وثيق .

ويرى **خلف** (١٤١٥هـ ، ص٣٥٦) أنه بناء على إلحاح علماء البيئة والطبيعة، والعلماء من مختلف الاختصاصات، فقد سارع التربويون إلى استحداث مساقات جديدة في برامج التعليم العالي تتناول قضايا البيئة والمحافظة عليها، وقضايا التلوث وحماية فصائل الحيوانات النادرة والغابات وغيرها، والتي انتشرت بشكل واسع في الجامعات الغربية من ضمن المساقات الدراسية الإجبارية، في بعض الجامعات، والإختيارية في الجامعات الأخرى، ويرى **المدني** **وبوفحوص** (١٩٩٩م ، ص٥٥) أن دور الجامعة في البيئة يكون إيجابياً وفعالاً، إذا تم القيام بعددٍ من الخطوات والإجراءات التنفيذية، على النحو الآتي :-

١. وضع مناهج للثقافة البيئية بالجامعة، وإحداث تخصصات مستقلة في العلوم البيئية .
٢. إعداد المختصون لتعليم الثقافة البيئية وتشخيص المشكلات البيئية وعلاجها .

٣. تشجيع البحث العلمي البيئي وتنميته، خاصة عن البيئة المحلية ومشكلات التنمية .
٤. نشر الثقافة البيئية لدى كافة فئات المجتمع من خلال برامج التعليم المستمر .
٥. عقد دورات تدريبية وورش عمل متخصصة في مجال معين من مجالات البيئة .

ويحدد **الزهرا**ني (١٤٢٣هـ ، ص٧٧) الأدوار المنشودة من مؤسسات التعليم العالي لدعم مفهوم التنمية البشرية المستدامة، بما يلي :-

- أن تكون مرتكز أساسي لبناء مجتمع المستقبل وفق مفاهيم وأسس التنمية المستدامة .
- استبدال طريقة التفكير التقليدية بطرق مبتكرة تتماشى مع مفهوم التنمية المستدامة .
- تشجيع ترابط وتكامل العلوم الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية، وإنشاء تخصصات تقوم على تكامل العلوم (Interdisciplinary) لعلاج المشكلات وتقديم الحلول .
- أن توجد الأساس المعرفي (نظريات وأسس) المطلوبة لتأطير مفهوم التنمية المستدامة.
- أن تكسب الأساتذة والطلاب المهارات الجديدة اللازمة لدعم التنمية المستدامة .

ويورد لذلك **الزهرا**ني (١٤٢٣هـ ، ص٧٩) بعض الخطوات العملية، وهي الآتي:

- وضع برنامج عمل يحدد دور الجامعة والأستاذ والباحث في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحديد مواصفات الخريج القادر على التعامل البناء وفق مفاهيم التنمية المستدامة .
- إيجاد موقع (Web Site) على الإنترنت لتدعيم الحوار وتبادل الأفكار والمعلومات حول مفهوم التنمية المستدامة، وتشجيع تبادل الخبرات المميزة فيها بين الجامعات .
- إنشاء جائزة تمنح للمتميزين والمبتكرين والداعمين لفكرة التنمية المستدامة في مجال: إدارة الجامعة، التدريس والتدريب والنشر، البحث والتطوير، والتكامل المعرفي .
- تطوير آلية لقياس الخطوات التي اتخذتها الجامعات في مجال تصميم بنيتها وهياكلها واستراتيجياتها وخطط عملها المستقبلية بما يسهم في دعم فكرة التنمية المستدامة .
- تحديد الجامعات المرشحة للقيام بدور فعال في جدول أعمال الأمم المتحدة للقرن (٢١) والمتعلق بالتنمية المستدامة، على أن تبدأ عملها بجدول الأعمال المحلي .
- إنشاء صندوق للتنمية المستدامة لتبادل المعلومات مباشرة بين الأساتذة والباحثين من الدول المتقدمة والنامية، وتشجيع التعاون بينهم في مجال البحوث وورش العمل والأنشطة التعليمية، ومد جسور التعاون مع المنظمات غير التربوية في المجتمع .

ويتساءل **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٧٨) عن كيفية دعم مفهوم التنمية المستدامة، ويرى أن الإجابة عليها تحدد دور مؤسسات التعليم العالي في دعم وتطبيق هذا المفهوم :-

- كيفية تأسيس برامج أكاديمية وبحوث جديدة وفق مفهوم تكامل المجالات المعرفية ؟.
- ما التغيير المطلوب إحداثه في برامج التعليم العالي ومؤسساته لكي تتمكن من إعداد جيل قادر على التعامل الفعال مع الأوضاع والمشكلات المعقدة والأخلاقية ؟ .
- كيفية تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي الوطنية والإقليمية والدولية لخلق حوار وتفهم أفضل لمفهوم التنمية البشرية المستدامة والمساهمة في تحقيقها ؟ .
- كيف تكون الجامعة نموذجاً يحتذي به في مجال تطبيقات مفهوم التنمية المستدامة ؟ .
- كيفية توجيه الأساتذة والطلاب لربط القضايا البيئية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية معاً في دراساتهم وبحوثهم بالمجال المعرفي الذي ينتمون إليه ؟ .

ويؤكد **الصباريني** (٢٠٠٠م ، ص١٤) على إجماع المربين على أن التربية البيئية هي التربية ذاتها، لأنها تسعى إلى إعداد الأفراد المتوافقين مع بيئتهم، وتعلمهم العيش في الأرض، وكيفية حماية البيئة وصيانتها، وتطوير الوعي والاهتمام بالبيئة ومشكلاتها، والالتزام بحل المشكلات القائمة وتجنب حدوث مشكلات جديدة، وهذا الهدف يؤهل التربية والتعليم لتشكيل بنية تحتية لظاهرة العولمة، وإضفاء شرعية على أفعال الناس وممارساتهم البيئية، ويرى **الصباريني** (٢٠٠٠م ، ص١٦) أن خصائص الإنسان المثقف بيئياً تقع في أربعة مجالات متفاعلة، والتي يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تنميها، وهي على النحو الآتي :-

١. الإلمام بالمفاهيم الإيكولوجية والمبادئ التي تحكم بنياتها وتنظم توازنها الدينامي .
٢. معرفة تأثير النشاطات البشرية في نوعية الحياة والبيئة، وأثر ذلك في التوازن البيئي .
٣. التمكن من مهارات الكشف الفعلي للقضايا البيئية والحلول البديلة لها وتقويمها .
٤. تمثل اتجاهات القيم اللازمة للممارسة البيئية العقلانية والمسؤولة .

كما يجمل **الصباريني** (٢٠٠٠م ، ص١٥) مرتكزات الثقافة البيئية، والتي يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تتبناها في برامجها ومناهجها وطرق تدريسها على النحو الآتي:-

١. التنمية المستدامة المتمثلة بالتوازن والاندماج بين النشاطات البشرية والطبيعة .
٢. رفض فكرة مركزية الإنسان ورفاهيته، والتي تهمل الكائنات الحية الأخرى غيره .

٣. تشابه الكثير من المشكلات والقضايا المتعلقة بالبيئة في أجزاء العالم المختلفة .
٤. تنمية القدرة على العيش بانسجام مع الطبيعة، والحفاظ عليها وليس تغييرها .
٥. الإنجازات في مجال العلم والتكنولوجيا يمكن أن تسهم في حل مشكلات البيئة .
٦. تعتمد الحياة في الأرض على ممارسة المساءلة حول تأثيرات الإنسان في البيئة .
٧. يتكامل التخطيط الطويل المدى مع الإدارة الفاعلة للموارد، وللأجيال القادمة .

تجارب عالمية في استجابة التعليم العالي للتحديات الاجتماعية والبيئية :

يورد **ديلور وآخرون** (١٩٩٦م ، ص٩١) أن تعليم الكبار "التعليم مدى الحياة" في السويد ممارسة عريقة وراسخة، ويتوافر هذا التعليم بأشكال عديدة وفي ظروف بالغة التنوع، وتحقق أنشطة التعليم النظامي وغير النظامي نجاحاً فائقاً، إذ أن أكثر من (٥٠ %) من الكبار يتلقون تدريباً منظماً خلال سنة واحدة، وتقوم بتوفيره البلديات المحلية، وذلك بهدف الحد من أوجه التفاوت الاجتماعي تعليمياً ومهارياً، وإعدادهم للحياة العملية ولممارسة مسؤولياتهم المدنية، وهو تعليم مجاني من التعليم الأساسي حتى التعليم العالي، وعام ١٩٩١م كان واحد من كل ثلاثة مسجلين في الجامعة أو في المعاهد العليا قد مر بمثل هذا النوع من التعليم في السويد، أما التعليم غير النظامي "كليات شعبية" فيهدف لتعزيز القيم الديمقراطية الأساسية في المجتمع السويدي، واكسابهم الثقة بالنفس وفهم أراء الآخرين واحترامها، ويستند على مشاركة المتعلمين في تخطيط المهام وتنفيذها، ويشترك في حلقاته الدراسية هذه أكثر من (٢٥ %) من السكان الكبار في البلد، ويضيف **ديلور وآخرون** (١٩٩٦م ، ص٩٥) أن النظام الألماني للتدريب المهني والمسمى "النظام المزدوج" أو نظام التدريب المتناوب، لقي اهتماما متزايداً في العالم خلال السنوات الأخيرة، وذلك لأنه يعد أحد العناصر التي تجعل مستوى البطالة بين الشباب في ألمانيا منخفضاً نسبياً بالمقارنة مع بلدان أخرى، ويساعد على الانتقال الناجح بين عالم المدرسة ودنيا العمل، ويعتبر مرحلة فاصلة بين التعليم العام والعالي، ويجمع هذا النظام المزدوج بين مكانين للتعلم هما : الشركة والمعهد المهني ويتناوب البرنامج الاسبوعي بينها، ويجري التنسيق بينهما من أجل التكامل بين الإعداد النظري والعملي، ويشرف عليه المعهد الاتحادي للتدريب المهني، ويساعد

الشباب على الحصول بعد فترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات ونصف على تأهيل يعادل تأهيل العامل الماهر، ويؤمن تدريباً في أكثر من (٣٨٠) مهنة رسمية .

ويورد فين **وآخرون** (٢٠٠٠م ، ص٥٣) بعضاً من نماذج التنفيذ وتطبيق المستحدثات التي تهدف إلى إحداث تنمية مستديمة، والتي من أبرزها الآتي :-

١. في أندونيسيا، توجد شبكة من مراكز الدراسات البيئية بالجامعات، والتعليم البيئي مندمج في مجال الإدارة البيئية، بالإضافة إلى إتاحة برامج تدريبية لتقييم الأثر البيئي وموضوعات أخرى ولا تمنح فيها درجة علمية، كما أن هناك تعاون واسع الانتشار بين المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية في مشروعات العمل البيئي المحلي .

٢. في نيوزيلندا، توجد العديد من الروابط بين المدرسة والجامعة في التعليم البيئي، والتي تعمل على تزويد المدرسين والطلاب بفرص تعليمية خاصة، وذلك من خلال برنامج علم البيئة الذي يتناول العلاقة بين الكائنات الحية والبيئة والمدرسة .

ويورد **هيسلينك** (٢٠٠٠م ، ص١١٠) بعضاً من التجارب الأوروبية التي تعمل على تحقيق الاستدامة في التعليم العالي، فعلى سبيل المثال يمثل المنهج المستدام اتجاهاً هاماً في مقررات الهندسة والعمارة على المستوى الجامعي، وفي كليات الاقتصاد أصبحت الاستدامة نقطة مركزية جديدة للبحث والتعلم، كما اتخذت الجامعات من عدة دول مختلفة مبادرات مشتركة لإدخال مفهوم الاستدامة في التعليم الزراعي، وقد تكونت مجموعة اتصال تستهدف تنظيم مؤتمر مشترك للجامعات في مجال الزراعة والعلوم المرتبطة بها في أوروبا، وهدفها القيام بعمل مسح لفهمنا الحالي للاستدامة، وتوفير التوجيهات اللازمة لإدخال مفهوم الاستدامة في الزراعة والغابات والزراعات المائية، ومناهج العلوم المرتبطة بها، كما يقوم الاتحاد الأوروبي بتدعيم شبكة من الجامعات تجري دورات تدريبية في الإدارة للخريجين مع التركيز على كل من الممارسة والاستدامة، إضافة إلى عقد برامج للتعليم عن بعد على الإنترنت للمديرين وشباب المهنيين في القطاع المشترك، وتقديم دبلوما وعدة فرص في شبكات العمل للتبادل المهني .

خلاصة الفصل الرابع

يستنتج من الفصل الرابع أبرز الإجابات عن سؤال الدراسة الثالث : ما الاستجابات التي قام بها التعليم العالي في ضوء تحديات العولمة ؟، وتنقسم هذه الخلاصة إلى قسمين، الأول صور الاستجابات للعولمة المفترض أن يقوم بها التعليم العالي، والثاني صور التجارب التي قامت بها مؤسسات التعليم العالي من منظور عالمي، وذلك على النحو الآتي :-

أولاً: صور الاستجابات للعولمة :

١. أن الدراسة المتعمقة للعولمة تضع الباحث أمام ثلاث اتجاهات رئيسة للاستجابة، هي القبول بها، أو الانعزال عن تيارها، أو التكيف معها بمنهج رد الفعل والاستجابة .
٢. للتعامل مع تحديات العولمة لابد من إدراجها على جدول أعمال برامج التنشئة المستقبلية، واتخاذ موقف يفسح المجال أمام تحرك نشط وفاعل لأخذ الدور والمكانة والنصيب من الفرص والاحتياط من المخاطر، والانطلاق في بحث قضاياها من تكامل العلوم الإنسانية، والالتزام بالرؤى المتمايزة التي ترى مختلف الدرجات .
٣. أن الأقرب للتعامل مع واقع العولمة هو منظور النظام المتفاوت في انفتاحه أو انغلاقه، والذي يمر بعملية دائمة من إعادة التشكل، من أجل استعادة التوازن المفقود .
٤. أنه نتيجة للتغيرات الناتجة عن العولمة، برزت عدة اتجاهات وتجارب عالمية لتطوير مؤسسات التعليم العالي، أهمها: ضمان النوعية بالتعليم العالي، والتعليم عن بعد والجامعات الافتراضية، والتأكيد على مواءمة التعليم العالي لتحقيق احتياجات المجتمع وسوق العمل، والتركيز على إنتاج المعرفة والبحث العلمي، والجامعات المنتجة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، والتنويع في أنماط التعليم العالي .
٥. أن نظم التعليم العالي مطالبة بالاستجابة في ثلاث اتجاهات هي: التكيف مع التطور في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والاستجابة لحاجاتها المتجددة، ولعب دور إيجابي في هذا التطور، والعمل على تطوير طبيعة عملها نفسه بسبب هذا التطور .

ثانياً : أدوار التعليم العالي في الاستجابة لتحديات العولمة :

أ- دور التعليم العالي في الاستجابة للمعرفة: الكشف عن المعرفة ونشرها، وتعزيز الابتكار وتنمية قدرات البحث العلمي من خلال المثلث البحثي "الأساسي والتطبيقي والتطويري"، ومن خلال عبور التخصصات، وتطوير المهارات التقنية والعلمية والقدرة

الاستيعابية والتمكن النوعي والإبداعي، وتطوير التكنولوجيا وخاصة في مجالات مثل علوم الفضاء والطاقة والعلوم الحيوية، والعلوم التقنية التي تركز على إنتاج وتحويل المعرفة إلى سلع، مثل التكنولوجيا الحيوية والاتصالات الإلكترونية وعلوم الحاسب والإنسان الآلي، وعلم البصريات وعلم المواد الجديدة .

ب- دور التعليم العالي في **الاستجابة للمعلوماتية:** حيث شرعت الجامعات في تركيز آلية تكوين مفتوح وعن بعد، والقيام بشراكة مع الجامعات الأجنبية، وإنشاء خادمات "ويب" خاصة على الإنترنت تحتوي معلومات حول الجامعة، والمساقات الدراسية والمقالات والأبحاث العلمية والندوات العامة وتبادل الآراء وغيرها من الخدمات التعليمية والتدريبية، والتي يمكن نقلها لأماكن مختلفة داخل وخارج البلد الواحد، وبسرعة فائقة مع المحافظة على جودتها النوعية ، وتخفيض تكلفتها، وتوفير فرص أكبر للتعليم والبحث لعدد أكبر من الطلاب، وتحريرها من قيود الزمان والمكان، وتطبيق طرق تدريس حديثة، تقوم على تصور جديد لدور الأستاذ يجعل منه مسهلاً للعملية التعليمية، وتمتعه بدعم تقني كبير وأخصائيين لمساعدته في إنتاج مادة تعليمية عالية الجودة، أما الطالب فيصبح محور العملية التعليمية، وتنمية قدراته على استخدام التكنولوجيا في اكتشاف المعرفة بالتعاون مع أساتذته وزملائه، والاتصال فيما بينهم وتبادل الآراء والخبرات والعمل كفريق عمل، كما أن هناك بعض البدائل المحتملة والمتوقعة للجامعات التقليدية :-

- الجامعة الافتراضية: وهي مؤسسة تستخدم تكنولوجيا "الكمبيوتر والإنترنت" في تقديم البرامج والمقررات ودعم عمليات التعليم والتعلم، وفي خدمات الإدارة التعليمية .
- الجامعة المختلطة: بإدخال عناصر من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل مكثف وفعال في عمل الجامعة التقليدية، والاعتماد على التعلم من مصادر المعرفة المتعددة .

ج- دور التعليم العالي في **الاستجابة التنافسية الاقتصادية،** وذلك بارتباط الجامعات بالمؤسسات الاقتصادية العالمية الضخمة، والاستفادة من دعمها المالي، وتغير حجم الجامعة وطبيعتها حسب الامكانيات والاحتياجات، وغلبة الطابع التجاري والاقتصادي على الجامعة، بحيث تصبح مكان لتبادل المعرفة وتقديم الخدمات التعليمية على نحو مؤقت وغير شخصي، ووضع معايير ومؤشرات تقيس مدى تحقيق الطالب لأهداف

التعلم والبرامج ونتائج التعليم وقدرات المؤسسة الأكاديمية حسب نوعها، إضافة إلى التركيز على معرفة مقومات المجتمع وقيمه وأهدافه، وتحديد متطلبات تحقيقها، وتحديد الطاقات البشرية والمادية، وكيفية استثمارها الاستثمار الأمثل، وتفعيل المفاهيم والنماذج الجديدة لتطوير التعليم الجامعي، مثل: التربية المستمرة، والتعليم مدى الحياة، والتعليم الذاتي، والتعليم بمواصفات العمل، والتعليم التعاوني، والتخصص الواسع، وشهادات المهارات، وكليات المجتمع، والجامعات المفتوحة والشاملة، والتعليم الرقمي، والجامعة الافتراضية، والتمحور حول المستهلك "المتعلم"، وتقديم بعض الدراسات التي تملك فيها "ميزة تنافسية"، وتتجه لمزيد من التخصص، ويعمل الأساتذة على التميز أكثر، والتعاون مع المؤسسات الإعلامية بهدف عرض وتسويق الدروس بطريقة جذابة، والاتجاه إلى محاسبتهم وضبط عملهم، وإعادة تحديد أدوارهم مع تغير طبيعة عمليات التعليم والتعلم، وتفتيت عملهم نظرا لمحاولات الاقتصاد والسيطرة وإعادة الهيكلة، بحيث يتم التعاقد والتكليف بمهام محددة مؤقتة في التعامل معهم بدلاً من الخدمة الدائمة، مثل: الإعداد، التدريس، المساعدة في الشرح، الإشراف، التقويم، ...الخ، كما أن وظائف الجامعة تحولت في التعليم من نقل المعرفة إلى صناعة المعرفة وإلى التمركز حول المتعلم والتعليم التفاعلي، وفي البحث إلى إنتاج المعرفة، وفي خدمة المجتمع إلى صناعته ، وإكساب الأفراد مهارات واتجاهات جديدة نحو مفهوم العمل، وتفضيل الموضوعات التي تؤهل الطالب للتعامل مع التغير التكنولوجي والاقتصادي، وتزوده بمزايا مثل: المبادرة والتنظيم والتكيف، والتصرف بثقة في بيئة عمل جديدة، وتحمل المسئولية المهنية والتقنية في قطاعات المجتمع الإنتاجية، وسد الفجوة بين المعرفة والمهارة، وتقويم المتعلم على أساس الكفايات الأساسية، وتكييف المناهج الدراسية والدراسات وفقاً لسوق العمل ومجالاته وأشكاله الجديدة، والتفاعل المستمر مع التغيرات التي تطرأ عليه واستباقها بإعداد الأفراد للتعامل معها، والإسهام في تكوين معالم مستقبل أسواق العمل، من خلال تكوين خريجين كرجال أعمال وعناصر تخلق فرص عمل جديدة، أو لديهم مهارات الإنتاج بكفاءة، وتنويع البنى والأشكال في مؤسسات التعليم العالي لتتوءم مع احتياجات سوق العمل المتغيرة باستمرار، وتوفير التدريب في مجالات مهنية وتكنولوجية وإدارية جديدة، والتركيز على الكيف أكثر من الكم، وهناك عدداً من البدائل ونماذج

الجامعات غير التقليدية بدأت تقوم بهذه الوظائف، وهي: الجامعة الربحية لتعليم الكبار، وجامعات الشركات، والجامعات المتحالفة مع القطاع الصناعي، والجامعات المتحالفة بينها، ومنظمات الشهادات ورخص الكفاية، والجامعات متعددة الجنسيات .

د- دور التعليم العالي في **الاستجابة للعولمة السياسية،** حيث يتم تخطيط مؤسسات التعليم العالي لتكوين الإنسان العالمي الذي يحمل قيم عامة تعمل كأساس للتضامن الدولي بين البشر، وتزويد الطلاب بالثقافات الأخرى واحترامها، مع الاهتمام بتدعيم الهوية الوطنية، وإحلال قيم التسامح والديمقراطية والمشاركة ونبذ التطرف، والتوجه نحو التربية الشمولية، والتي تدور حول القضايا العالمية، من خلال استيعاب المعطيات المعقدة التي يتصف بها عالم اليوم من تداخل واعتماد متبادل، وإدراك مفاهيم الديموقراطية المبنية على احترام حقوق الإنسان وقبول الآخرين ونبذ العنف، وتدريس المنجزات العالمية ذات الطابع الإنساني الهادف لخدمة البشرية، وبناء علاقات أفضل بين الأمم، وزيادة قدرات الطلاب التحليلية والنقدية لإيجابيات وسلبيات المتغيرات العالمية، وأن يتم ذلك من خلال الاقناع وعرض الرأي ومناقشة الرأي الآخر، وعدم السماح بإثارة الصراعات والانقسامات العرقية والطائفية والثقافية، وربط المشكلات والاحتياجات الفردية بالسياق الاجتماعي العام وجعل هموم الأفراد تأخذ بعداً وطنياً في الفعل والتفاعل، والتحلي بقدر أكبر من المرونة الفكرية التي تؤدي إلى الشعور بالمسؤولية الوطنية، إضافة إلى التركيز على "التعلم للمعرفة، والتعلم للعمل، والتعلم للعيش معاً ومع الآخرين، والتعلم لنكون"، والتي تمثل استجابة من المؤسسات التعليمية لمتطلبات العولمة، والتي تقوم على معايير لقياس رصيد المهارات ونطاق القدرات ومستوى الذكاء، وتفعيلها بحيث تصبح في حكم السلع، وبناء النموذج الديمقراطي المنتج في التعليم العالي، الأخذ بالوسائل والأدوار التالية :-

١. إحداث تغييرات في سياسة القبول بحيث لا يستبعد أحد من فرصة دخول الجامعة .
٢. إعادة تنظيم التعليم العالي بحيث ينتهي التمييز بين المؤسسات الجامعية وغير الجامعية
٣. إعطاء الطلاب فرص للانقطاع لمدة معينة للعمل ومن ثم العودة لمتابعة الدراسة .
٤. أن تمويل الدولة للتعليم العالي وتنظيمه، لا يسمح لها أن تتدخل في الحرية الأكاديمية.

٥. إعطاء الطلاب منح دراسية سواء من الدولة أو من الجهة التي يعمل لديها أو التي سيعمل لديها، وتقديم الخدمات الخاصة لكل طالب ومدرس في مجال السكن والنقل والطعام والمكتب والأدوات التعليمية وغيرها بشكل رمزي وغير مربح، بحيث يعطي هذا التعليم بقدر ما يأخذ لا أن يكون اتكالياً فيحقق بذلك حريته ووجوده .

٦. أن يتم ربط مناهج التعليم العالي ومناشطه الصفية واللاصفية وطرق التدريس والخدمة التعليمية والبحوث بالإنتاج وحياة المجتمع بطريقة تراعي الفرد والمجتمع دون طغيان لواحد منهما على الآخر، وبما يحقق إنتاجاً ذا مردود وسعادة لهما معاً .

٧. أن يعمل على تدريب الفكر الديمقراطي النقدي، والتركيز على تراكم المعلومات الديمقراطية عند الطالب وتخليصه من القيم التقليدية المتخلفة، إضافة إلى استعمال أسلوب التعلم المعتمد على قيام الطالب بعمله لوحده مع التوجيه وترك محتوى التعليم للطلاب كي يصوغه طبقاً لرغباته، وجعل فترة من الخدمة الاجتماعية جزءاً من المنهاج تخصص للعمل المنتج، وتقوم على مبدأ توحيد الخبرة في الإطار التعليمي.

هـ - دور التعليم العالي في **الاستجابة للعولمة الثقافية،** حيث يتم التركيز على مجموعة العناصر المكونة للهوية، وتحديد استراتيجيات لبناء الثقافة الذاتية للفرد، وتحصينه في وجه الثقافات الوافدة، وتعميق بعض القيم الثقافية كالعدل والتسامح واحترام الرأي الآخر، وتنحية بعض الخصوصيات الثقافية السلبية كالطبقية والعنصرية والطائفية والاستهلاكية وغيرها، إضافة إلى اعتماد استراتيجية شاملة للتعامل مع منظومة التراث الثقافي القومي تقوم على تنمية الشعور بالأصالة والندية الحضارية، والانتظام في الفكر المعاصر لتوظيف أدواته المنهجية من أجل إعادة بناء الماضي وتطوير الحاضر وبناء المستقبل، وتمكين الطالب من إتقان لغة أجنبية واحدة على الأقل كي يتحرر من إسار عمليات اجترار المعارف القديمة، وللاطلاع على كل ما يستجد من مكتشفات علمية، وإعادة النظر في مناهجها وأساليب التدريس بحيث تبرز حقيقة التعدد الحضاري في العالم، والحرص على أن تكون لغة التدريس في الجامعات باللغة الوطنية مع عدم إهمال اللغات الحديثة، من أجل ربط الأمة بهويتها، وتكوين كفايات جامعية محورها العولمة والتعدد الثقافي وحماية الهوية، مثل إدارة التغيير والتعقيد، والتعليم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا .

و- دور التعليم العالي في الاستجابة الاجتماعية: التركيز على التعلّم مدى الحياة بحيث يتم تجاوز مشكلات تغير العمل، إضافة إلى بناء مجتمع المستقبل وفق مفاهيم وأسس التنمية المستدامة، واستبدال طريقة التفكير التقليدية بطرق مبتكرة تتماشى مع هذا المفهوم، وتشجيع ترابط وتكامل العلوم الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية، وإنشاء تخصصات جديدة تقوم على التكامل بين العلوم في علاج المشكلات وتقديم الحلول اللازمة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وأن توجد الأساس المعرفي (نظريات وأسس) المطلوبة لتأطير مفهوم التنمية المستدامة، ووضع برنامج عمل يحدد دور الجامعة والأستاذ والباحث في تحقيق التنمية المستدامة، وتحديد مواصفات الخريج القادر على التعامل البناء وفق مفاهيم التنمية المستدامة، والمتمكن من المفاهيم الإيكولوجية والمبادئ التي تحكم بنياتها وتنظم توازنها الدينامكي، ومعرفة تأثير النشاطات البشرية في نوعية الحياة والبيئة، وأثر ذلك في التوازن البيئي، والتمكن من مهارات الكشف الفعلي للقضايا البيئية والحلول البديلة لها وتقويمها، وتمثل اتجاهات القيم اللازمة للممارسة البيئية العقلانية والمسئولة، ووضع مناهج للثقافة البيئية، وإحداث تخصصات مستقلة في العلوم البيئية، وإعداد مختصين لتعليم الثقافة البيئية وتشخيص المشكلات البيئية وعلاجها، وتشجيع البحث العلمي البيئي وتنميته، ونشر الثقافة البيئية لدى كافة فئات المجتمع من خلال برامج التعليم المستمر .

الفصل الخامس

واقع التعليم العالي السعودي

في ضوء تحديات العولمة

واقع التعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة

مقدمة :

التربية عملية اجتماعية تعكس فلسفة المجتمع وتاريخه ومدى تطوره وتعبر عن طموحه وآماله، ومن هنا تختلف النظم التعليمية في المجتمعات كلياً أو جزئياً باختلاف الظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولذا يرى **زاهر** (١٩٩٠م ، ص٣٥) بأن المجتمعات متشابهة من حيث جوهر المشكلات ولكن الاستجابة مختلفة باعتبار أن الاستجابة تخضع لتنظيم اجتماعي وسياسي وثقافي يختلف من مجتمع إلى آخر، لأنه يهتم بتحديد التغير في التكوين الاجتماعي الواقعي الذي يوضح المشكلات الأساسية للمجتمع .

ولعل من حقائق علم اجتماع التربية أن التعليم لا ينشأ في فراغ بل لابد له من محيط اجتماعي ينمو فيه، كما أن هناك تفاعلاً بين العوامل السياسية الاقتصادية والاجتماعية وبين التربية ومؤسساتها، وحسب تحليل نظرية النظم فإن التربية نظام اجتماعي مفتوح يتأثر ويؤثر إلى درجة كبيرة بالإطار الثقافي والاجتماعي السائد بالبيئة المحيطة ومتغيراتها .

ولذا يتطلب الاستشراف المستقبلي للتعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة، التعرف على أبرز التغيرات المعاصرة الحاصلة في المجتمع السعودي، ومن ثم تحديد الوضع الراهن للتعليم العالي السعودي وأبرز القضايا والمشكلات التي يعاني منها في ضوء تحديات العولمة، وهو ما يحاول هذا المبحث أن يبرزه بشكل أساسي .

أولاً: أبرز التغيرات المعاصرة في المجتمع السعودي استجابة لمتطلبات العولمة :-

واكبت المملكة العربية السعودية التغيرات الحاصلة في المجالات المعرفية والتقنية والاقتصادية والثقافية والتنظيمية والسياسية والبشرية والاجتماعية والبيئية، إدراكاً منها بضرورة التفاعل الواعي مع تحديات العولمة والاستعداد للدخول لمنظمة التجارة العالمية، ومواكبة ما يعرف بمجتمع المعلومات والمعرفة، وذلك في ضوء الحفاظ على خصوصيتها المتمثلة في سيادة الشريعة الإسلامية دستوراً ومنهجاً للحياة .

ومن خلال استعراض بعض الدراسات العلمية التي تطرقت للتغيرات التي شهدها المجتمع السعودي خلال السنوات الماضية، يخلص **الباحث** إلى التغيرات التالية :-

١- أعداد السياسة الوطنية للعلوم والتقنية، ويورد **الرشيد** (١٤٢٣هـ ، ص٧) بأن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالتعاون مع وزارة التخطيط أنجزت السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية، بما تشتمل عليه من أهداف وأسس إستراتيجية ورؤى بعيدة المدى، ووضع آليات لتنفيذها من خلال تحديد وظائف وقطاعات العلوم والتقنية والمبادرات الوطنية والبرامج والمشروعات القطاعية والخطط التشغيلية للجهات المعنية، والتي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٢٣/٤/٢٧هـ .

كما تورد **خطة التنمية السابعة** (١٤٢١هـ ، ص١٠٥) أن السياسة تؤكد على ضرورة تطوير القدرات التقنية في المملكة، وذلك من خلال تنفيذ برامج التعليم التعاوني في مؤسسات التعليم العام والعالي، وزيادة مؤسسات وبرامج التعليم التقني والفني والتدريب المهني، ومواكبة المستجدات العالمية باستمرار، والاهتمام باكتشاف ورعاية الموهوبين والمبدعين وتشجيعهم، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في تبني المخترعات المحلية وتوظيفها .

ويجد **الزهران**ي (١٤٢٤هـ ، ص٧٦) أن العولمة أثرت على وظيفة البحث العلمي في المجتمع السعودي، من خلال زيادة مشاركة مؤسسات التعليم العالي في عقد الندوات والمؤتمرات العلمية لدراسة المستجدات وإعداد التصورات المستقبلية، والاهتمام بالبحث العلمي وتطبيقاته في مناهج التعليم العام والعالي، وتفعيل مراكز البحث العلمي في الجامعات ، وزيادة برامج الدراسات العليا، وترجمة ونشر الكتب العلمية والتقنية إلى اللغة العربية .

٢- وضع خطة لتطوير الاتصالات والمعلوماتية، شهدت خدمات الاتصالات في المملكة نمواً كبيراً خلال خطط التنمية، تمثلت كما تورد **الخطة السابعة** (١٤٢١هـ ، ص١٤٢١هـ) بإدخال عدداً من الخدمات الجديدة مثل الشبكة الوطنية للإنترنت، والشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة (ISDN)، وشبكة نقل البيانات السريعة ذات النطاق العريض (ATM)، والتوسع في الأنظمة الرقمية التي من شأنها رفع كفاءة شبكة الاتصالات بعيدة المدى وزيادة طاقتها، واستعداداً لهذه التغيرات فقد تم تخصيص قطاع الاتصالات في المملكة، وإنشاء شركة الاتصالات السعودية والتي سيكتمل تخصيصها عام ٢٠٠٨م، وإنشاء شركة اتحاد الاتصالات وطرحها للاكتتاب عام ٢٠٠٤م، وذلك كمقدمة لتطوير هذا القطاع، وتأهيله لتقديم خدمات متطورة من خلال المنافسة، وضمان كفاءة عالية لأداء شبكة الاتصالات وشبكة الإنترنت والمعلوماتية، وتخفيض تكاليفها لتساير الدول المتقدمة .

٣- وضع السياسات الاقتصادية والتنافسية: يستند الاقتصاد السعودي لما تمتلكه المملكة من احتياط نفطي خام ومعادن، ويدعمه قطاع خاص أخذاً في النمو بسرعة وحيوية ويسهم بشكل فعال في حركة النشاط الاقتصادي، وفي تلبية الطلب على مختلف السلع والخدمات بكفاءة عالية، مما يدعم قوة الاقتصاد الوطني في ظل العولمة الاقتصادية والانفتاح

على الاقتصاد العالمي، إلا أنه يواجه عدداً من التحديات الاقتصادية العالمية، والتي حددتها **الخطة السابعة** (١٤٢١هـ ، ص١١١) في الآتي :-

- العولمة الاقتصادية وتزايد الاندماج والترابط بين أجزاء الاقتصاد العالمي وفعالياته .
- تنامي حجم المبادلات التجارية في ظل تحرير التجارة ومنظمة التجارة العالمية .
- ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية مثل: "اليورو، والنافتا، وأيبك"، وغيرها .
- بروز العلم والتقنية لتحقيق مكاسب اقتصادية في ظل تعاظم المنافسة محلياً ودولياً .
- تسارع الثورة المعلوماتية والتقنيات البرمجية، وتزايد الطلب على منتجاتها وإمكاناتها.
- تزايد التجارة الإلكترونية، والتوجه نحو تسويق الخدمات في سوق عالمية تنافسية .

وبناءً على المتغيرات الخارجية، ترسم **الخطة السابعة** (١٤٢١هـ ، ص٨٥-٨٨) عدداً من السياسات الاقتصادية المستقبلية للمملكة، وهي على النحو الآتي :-

- تتمثل الميزة النسبية للاقتصاد في صناعات البتروكيماوية والألمنيوم والحديد والتعدين، والزجاج والخزف ومواد البناء والصناعات ذات الكثافة الرأسمالية والتقنية المتطورة .
- تهيئة البيئة المواتية لنمو هذه الصناعات وتصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشرة، والتكامل والاستفادة مع الشركات العالمية .
- تعزيز إسهام المملكة في تنمية التجارة الإقليمية، وتطوير الخدمات اللازمة لذلك .
- دعم القطاع الخاص ورفع كفاءته الإنتاجية وتنويعها، وتوسيع نطاق نشاطاته .
- تحسين البيئة التنظيمية والمؤسسية، وبناء التجهيزات الحديثة، وتقليل التكاليف العامة.

وسيتم تفصيل أبرز التغيرات الحاصلة في **المجال الاقتصادي والسياسات الداعمة للقدرة التنافسية** في **قطاعاته المختلفة، وذلك على النحو الآتي :-**

أ- تدعيم دور القطاع الخاص في **التنمية والنشاط الاقتصادي:** تبرز **الخطة السابعة** (١٤٢١هـ ، ص٤٧، ١٨٧) عدداً من المؤشرات الدالة على تنامي دور القطاع الخاص السعودي، والتحسن المطرد في كفاءته "الاستثمارية، والإنتاجية، والتنظيمية"، حتى نهاية خطة التنمية السادسة عام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩م)، وهي على النحو الآتي :-

- ارتفع إنتاج القطاع الخاص بمعدل نمو سنوي حقيقي (٥,٦ %) في المتوسط .
- ارتفع إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما نسبته (٥٠,٦ %) .

- ارتفع حجم الاستثمارات العامة والصناعية السنوية للقطاع الخاص بشكل كبير .
- ارتفع عدد الشركات العاملة في القطاع الخاص من (٩٢٣) إلى (٩٣٠٢) شركة .

ولدعم دور القطاع الخاص قامت المملكة بتخصيص عدداً من المؤسسات والخدمات الحكومية، والتي من أبرزها: الاتصالات، والكهرباء، وأعمال الموانئ وتشغيلها وصيانتها، والخدمات في مدينتي الجبيل وينبع الصناعية، وزيادة الخدمات المقدمة للمصدرين السعوديين من خلال الصندوق السعودي للتنمية، ومركز تنمية الصادرات السعودي، وتقديم التمويل والضمان اللازمين لتنمية الصادرات الوطنية غير النفطية، وتطوير الأنشطة التسويقية، كما يورد **السريحي** (١٤٢٤هـ ، ص٨١-٨٤) أن حكومة المملكة ممثلة في المجلس الاقتصادي الأعلى تدرس تخصيص العديد من المرافق العامة، والتي من أبرزها: المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، والمؤسسة العامة لتحليه المياه المالحة، والمؤسسة العامة للخطوط الجوية السعودية، والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، وغيرها من المرافق العامة، والتي وافق مجلس الوزراء على قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٢٣/١١) وتاريخ ١٤٢٣/٨/٢٧هـ المرفق به قائمة الخدمات المستهدفة ببرنامج التخصيص، والتي من أبرزها تخصيص القطاعات الآتية :-

- خدمات النقل مثل: إدارة الطرق السريعة وتشغيلها وصيانتها، وإنشاء طرق سريعة جديدة، وخدمات المطارات، وخدمات الموانئ، وخدمات المدن الصناعية .
- خدمات بلدية مثل: إنشاء المسالخ والأسواق ومراكز البيع والحدائق والمنتزهات وتشغيلها وصيانتها، وخدمات النقل والحركة والنظافة والتخلص من النفايات .
- الخدمات تعليمية مثل: إنشاء المباني التعليمية وصيانتها، طباعة الكتب التعليمية، والنقل المدرسي، والأسكان الطلابي، وتأجير مرافق المدارس والجامعات وتشغيلها .
- الخدمات الإجتماعية والأندية الرياضية مثل: إدارة مؤسسات خدمات الرعاية الاجتماعية وتشغيلها، وخدمات توظيف السعوديين في القطاع الخاص .
- الخدمات الزراعية مثل: خدمات المحاجر الصحية والمختبرات والعيادات البيطرية .
- الخدمات الصحية مثل: إقامة المنشآت الصحية وتشغيلها، وخدمات نقل المرضى .

- حصص الدولة في الشركات المساهمة والبنوك والفنادق، وفي مصافي البترول المحلية، ويشمل ذلك شركة الكهرباء، و"سابك"، و"معادن"، والاتصالات السعودية .
- حصص الدولة في رؤوس أموال شركات الاستثمار العربية والإسلامية المشتركة .

ب- جهود التأهيل للانضمام لمنظمة التجارة العالمية: اهتمت المملكة بإنشاء منظمة التجارة العالمية، وقامت بتقديم طلب الانضمام إليها عام ١٩٩٣م، ويرجح انضمامها في نهاية عام ٢٠٠٥م حسب جولات المباحثات السابقة، كما أقرت حكومة المملكة عدداً من الإجراءات والمتطلبات اللازمة للاستعداد لعصر العولمه، والتي من أهمها ما أورده **الشقاوي** (١٤٢٢هـ ، ص١١)، **والبيشي** (١٤٢٢هـ ، ص٤٥٠-٤٥٩)، **والسريحي** (١٤٢٤هـ ، ص٨٠) وذلك على النحو الآتي :-

١. إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى، ويتولى تحديد السياسات الاقتصادية والمالية .
٢. إنشاء المجلس الأعلى للبترول، ويتولى رسم السياسة النفطية وفتح الاستثمار فيه .
٣. إنشاء الهيئة العامة للاستثمار، وتتولى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتنويعها .
٤. تعديل نظام استثمار رأس المال الأجنبي بما يتواكب مع منظمة التجارة العالمية، وتعزيز الجهود والإجراءات والقوانين اللازمة لتعزيز حقوق الملكية الفكرية .
٥. إنشاء الهيئة العليا للسياحة، وتتولى تنمية الإمكانيات السياحية ودعم صناعتها .
٦. إصدار نظام تملك الأجانب للعقار، لتشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار .

ج- إعادة توجيه التخصصات حسب احتياج سوق العمل: بالرغم من تركيز خطط التنمية على سعودة سوق العمل بدءً من خطة التنمية الرابعة، فإن **الخطة السابعة** (١٤٢١هـ ، ص١٧١-١٧٤) تورد عدداً من القضايا ذات العلاقة بكفاءة سوق العمل وسياساته، من حيث ضعف الإنجازات المتحققة في مجال تحسين إنتاجية العمالة الوطنية بالقطاعين الحكومي والخاص، وضعف التأهيل العملي في المجالات الإنتاجية والتقنية، وعدم توافق مخرجات نظم التعليم والتدريب من حيث المناهج والتخصصات العلمية مع متطلبات سوق العمل، وضعف التأهيل العلمي للوظائف ذات التصنيف المهني، وتركز **الخطة السابعة** (١٤٢١هـ ، ص١٢١-١٢٤) على قضايا الطاقة الاستيعابية والكفاءة الداخلية والخارجية في مؤسسات التعليم العالي، من خلال الآتي:

- تحسين الكفاءة الداخلية للتعليم العالي، بتقليل سنوات التخرج، وزيادة المتخرجين إلى المستجدين والملتحقين، وربط مكافآت الطلاب بأدائهم وتقدمهم، والارتقاء بمستوى أعضاء هيئة التدريس والباحثين، والتقيد بنسب معقولة للأعباء التدريسية .
- تحسين الكفاءة الخارجية التعليم العالي، بمعالجة عدم التوازن بين أعداد المتخرجين في التخصصات المختلفة واحتياجات سوق العمل منها، ومعالجة عدم الانسجام بين المؤهلات والخبرات المكتسبة لخريجي التخصصات وبين احتياجات سوق العمل، وحفز الطلاب على الالتحاق بالكليات التقنية والعلمية، وتدريب طلاب التعليم العالي عملياً في المؤسسات الحكومية والخاصة، وإجراء البحوث التطبيقية فيها .

ويجري العمل على المواءمة بين العمليات التعليمية والتدريبية وإحتياجات سوق العمل السعودي من القوى العاملة الوطنية، وتورد **خطة التنمية السابعة** (١٤٢١هـ ، ص١٧٥) عدداً من السياسات أبرزها: توجيه سياسة القبول في الجامعات بما يتفق ومتطلبات التنمية وسوق العمل، وتطوير البرامج والمناهج التعليمية الجامعية بناء على ذلك، ودعم برامج التعليم العالي والفني والتدريب، وتأسيس جامعة مستقلة لكل منطقة، واستخدام المكافآت الطلابية لتشجيع الطلاب على الالتحاق بتخصصات تلبي احتياجات التنمية، وفتح خيارات دراسية جديدة في التعليم العالي كالتعليم عن بعد وكليات المجتمع كاستجابة للمتغيرات المجتمعية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تقديم الخدمات التدريبية والتعليمية وافتتاح كليات خاصة، كما أن لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بمجلس الشورى اقترحت على وزارة التعليم العالي الإسراع في التطبيقات الفاعلة لنمط التعليم عن بعد .

د- الإصلاح الإداري: يمثل القطاع الإداري العام أهمية كبيرة في تقديم الخدمات والقيام بالوظائف العامة، ولذا قامت المملكة بإحداث بإصلاح إداري كبير، خاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة الجهاز الحكومي في المملكة، ويورد **الشقاوي** (١٤٢٢هـ ، ص١١)، **والبيشي** (١٤٢٢هـ ، ص٤٥٠،٤٥٩) بأنه تم إنشاء بعض الأجهزة والهيئات الحكومية، مما أحدث تطوراً كبيراً في أداء الإدارة الحكومية بصفة عامة، والتي من أبرزها: إنشاء هيئة التحقيق والادعاء العام، وإنشاء وزارة خاصة بشئون الحج وأخرى للشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، وإنشاء وزارة للخدمة المدنية، إنشاء اللجنة الدائمة

للتجارة الإلكترونية، والتي من ضمن مهامها برنامج الحكومة الإلكترونية وتطبيقها في القطاع الحكومي، وتطبيقات التجارة الإلكترونية، وكذلك عقد مؤتمرات وندوات حول التجارة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، وهي خطوات جيدة وينتظر منها الكثير، إضافة إلى ما تم مؤخراً من إقرار النظام القضائي ونظام المرافعات، وزيادة المشاركة الوطنية في صناعة القرار، من خلال توسيع مجلس الشورى ليصل عدد أعضائه إلى (١٥٠) عضواً، وإقرار نظام الانتخابات البلدية وتنفيذها في كافة مناطق المملكة، والمشاركة الإيجابية فيها .

٤- وضع السياسات الداعمة لتنمية الموارد البشرية : تشير **استراتيجية تنمية القوى البشرية** (١٤١٧هـ ، ص٥-٦) أن المملكة العربية السعودية وضعت إستراتيجية بعيدة المدى للفترة ١٤٢٠-١٤٤٥هـ، تتضمن أهداف وموجهات للعمل تتصل بتهيئة وتنمية القوى العاملة والاستخدام الأمثل لها، والتي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ١٤١٦/٢/١٠هـ، وذلك للحد من العمالة الوافدة وترشيد عملية استقدامها واستخدامها، ومن ذلك صدور قرارات داعمة للسعودة تلزم الشركات التي توظف ٢٠ عاملاً فأكثر سعودة وظائفها بنسبة لا تقل عن (٥ %) سنوياً، إبتداءاً من ١٤١٦/٢/٢٠هـ، وتضيف **خطة التنمية السابعة** (١٤٢١هـ ، ص٢٠٠) بأنه تم توسيع نطاق هذا القرار مؤخراً ليشمل المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية لإعادة تأهيل وتدريب العمالة الوطنية بالتعاون بين القطاعين العام والأهلي، إضافة إلى تطبيق سياسات التأمين الصحي على العمالة الأجنبية، وتطبيق التأمين التعاوني وتأهيل عدد من الشركات والمؤسسات المحلية والأجنبية للعمل في هذا القطاع، إضافة إلى ما يفرضه النمو السكاني المرتفع بالمملكة العربية السعودية من نمو الطلب على الخدمات الأساسية في مجالات التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة، وتوفير الرعاية الصحية وإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية، وإيجاد فرص عمل جديدة، وزيادة دور المرأة في المجتمع والإنتاج بما يتفق مع التقاليد الإسلامية، وتبين نتائج البحث الديموجرافي **وزارة التخطيط** (١٩٩٩م ، ص٣٤-٣٩) أن أبرز معالم المجتمع السعودي السكانية عام ١٤١٩هـ (١٩٩٩م) هي نمو السكان بمعدل (٣,٥ %) سنوياً، وأن (٤٦,٢ %) منهم تقل أعمارهم عن (١٥) سنة، وأن (٨٣,٨ %) تقل أعمارهم عن (٤٠) سنة من السكان السعوديين .

٥- البرامج السياسية والثقافية: أن المتتبع لواقع المجتمع السعودي ومسيرته يجد أن الوطنية السعودية تواجه مأزقاً في إطار التحديات والتغيرات الدولية المعاصرة، حيث يجد **الشريدة** (١٤٢٦هـ ، ص٢١)، **والعامر** (١٤٢٦هـ ، ص٥٣) سلبيات وتناقضات التعددية الثقافية، وعدم الاتساق الاجتماعي في سبل وطرق العمل الوطني، فضلاً عما بدى في المجتمع السعودي من أحداث العنف والتطرف كظاهرة فكرية وسياسية جديدة وغريبة عليه في آن واحد، إضافة إلى أنه لا زالت القبلية والإقليمية لها نفوذ سلبي في الحياة اليومية، مما يستلزم اتساق وتلاقي الأفكار الوطنية السعودية واستمرارها، ومن أجل ذلك نجد بعضاً من البرامج التنموية الثقافية والاجتماعية التي تعالج مثل هذه القضايا، وهي:

١. برامج السعودة، والتي تعالج عدة قضايا تنموية هامة مثل: إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، واستثمار رأس المال الوطني في المشروعات المحلية .
٢. ربط المشكلات والاحتياجات الفردية بالسياق الاجتماعي، ومن ذلك: مشروعات القرض الحسن لمساعدة الشباب على العمل والزواج والدراسة، وبناء المساكن لذوي الدخل المحدود، والحملات الوطنية لطالبي العمل ومساعدتهم .
٣. إقامة مركز الحوار الوطني وسيلة لبث وتنمية ثقافة الحوار والتلاقي بين أفراد المجتمع السعودي وأطيافه، ومواجهة ظواهر التعصب والتشدد والمغالاة في اليمين أو اليسار.
٤. إقرار نظام الانتخابات البلدية، وتنفيذها مؤخراً، والتي تعد شكلاً مهماً في مشاركة الإنسان السعودي لممارسة الوطنية، ومأسسة العمل الاجتماعي والمواطنة في المجتمع.

٦- إعداد مشروع النظام العام للبيئة: تبنت المملكة موضوع البيئة بدءً من خطة التنمية الخامسة تحت عنوان البيئة والتنمية، وحددت العلاقة بينهما في إطار أهداف طويلة ومرحلية، وإعداد وتطبيق المعايير واللوائح البيئية، والتوعية البيئة للمواطنين، وحماية الحياة الفطرية والمحافظة على التنوع الإحيائي، وإنشاء الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها، وتأسيس مراكز لأبحاث الحياة الفطرية والمحافظة عليها، وتشير **الخطة السابعة** (١٤٢١هـ ، ص٤٠٣)، **والجميل** (١٤٢١هـ ، ص١٧٣) بأنه تم تحديد (١٥) منطقة تحت نظام المناطق المحمية يبلغ إجمالي مساحتها (٨٢) ألف كيلو متر مربع، وبنسبة (٣,٧ %) من مساحة المملكة، وإعداد خطة لإدارة المناطق الساحلية والمحافظة عليها من أخطار التلوث

البيئي وتحقيق الاستفادة المستدامة من مواردها الطبيعية، كما تم تحديث مقاييس التحكم في النفايات السامة والخطرة، ودراسة الآثار البيئية الناجمة عن مصانع البتروكيماويات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، والعمل على تفعيل اتفاقيات البيئة العالمية للحد من تدهور المناخ، والالتزام بحدود ومقاييس الهيئة العالمية (ISO) لانبعاث الغازات أو المخلفات الصناعية السائلة والصلبة، لكي تنافس الصناعة بالمملكة الصناعات العالمية الأخرى تحت ظروف اتفاقية التجارة الدولية (GATT) .

من خلال ما سبق يخلص **الباحث** إلى أن المجتمع السعودي يشهد تغيرات ملموسة في المجالات المعرفية والتقنية والمعلوماتية والاقتصادية والتنظيمية والثقافية والاجتماعية والبيئية، وأن لهذه التغيرات أبلغ الأثر عند التخطيط للتعليم العالي عموماً، وعلى وظائفه ومؤسساته وبرامجه خاصة، مما يستوجب التعرف على واقع التعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة، وتحديد مدى استجابته وتفاعله مع هذه التحديات، وذلك من منطلق أن التغيرات المجتمعية التي يمر بها المجتمع السعودي والعالمي تمثل البيئة الخارجية والمحيط والإطار العام الذي يتشكل وينمو من خلالها التعليم العالي بمؤسساته ووظائفه وبرامجه .

ثانياً: واقع التعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة :

مقدمة :

يعاني التعليم السعودي بشكل عام، والتعليم العالي بشكل خاص، من أوجه قصور متعددة، حيث يجد **حداد** (١٩٩٨م ، ص١١٤) أن السياسات والاستراتيجيات التعليمية الراهنة غير كافية لتلبية ما ينشأ من طلبات جديدة نتيجة التغيرات المهمة التي تطرأ على البيئة الدولية، كما يؤكد **يماني** (١٩٩٨م ، ص٦٢) على تردي التعليم وضعفه وعجزه عن مواكبة العصر وتحدياته ومتطلباته، وقصوره عن تحقيق الأهداف الأساسية للأمة في التعليم النوعي، وفي تنمية المهارات العلمية والقيم الاجتماعية كحب الوطن واحترام العمل

والرغبة في الإنتاج والمنافسة والتطور والإبداع، بل ولم يساهم في توطين التكنولوجيا ونقلها ، مما يتنافى مع متطلبات النهضة الاقتصادية والتنمية البشرية التي تعيشها المملكة، كما يجد **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٥٧) أن هناك حاجة ماسة إلى الشروع دون إبطاء في عملية جادة لإصلاح وتطوير التعليم العالي في المملكة، ويخلص **المنيع** (١٤٢٣هـ ، ص٥٧) إلى إن استشراف مستقبل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وما يواجهه من تحديات تفرضها العولمة، والتغيرات التقنية السريعة وحاجة المجتمع، وما يواجهه من تدني في الكفاءة الداخلية والخارجية، ينذر بتزايد هذه الأزمات، ما لم توجد خطوات عملية لمواجهتها، كما تؤكد نتائج دراسة **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٢٢١) على أن هناك حاجة لإحداث تغيير جوهري شامل في التعليم العالي، وفق خطة وطنية شاملة للتغيير تتكامل فيها جهود كل القطاعات ذات العلاقة وتتوفر له الميزانيات والبرامج والاستراتيجيات المطلوبة للتنفيذ .

وبهذه النظرة العامة على نظام التعليم السعودي، فإن هناك حاجة لمعرفة واقع التعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة، وخاصة التعليم الجامعي، وذلك من خلال إلقاء الضوء على مدى امتلاك مؤسسات التعليم العالي السعودي للمقومات التي تساعده على الاستجابة لهذه التحديات "الفرص والمخاطر"، وهي تحديات ناتجة عن أبعاد العولمة التي تعتمد عليها هذه الدراسة، وهي: المعرفية "التقنية"، والمعلوماتية واستخدامها، والاقتصادية "التنافسية"، والثقافية "التعددية والمعيارية"، والاجتماعية "البيئة والتنمية المستدامة" .

١- واقع المعرفة في التعليم العالي السعودي : يتمثل واقع المعرفة في دور برامج البحث العلمي والدراسات العليا والمكتبات الجامعية السعودية في إنتاج المعرفة وتراكمها، وفي مواجهة التغير التكنولوجي بمعدلاته المتنامية والمتسارعة، وفي توليد وانتشار التقنيات الجديدة، وهو ما سيتم تفصيله على النحو الآتي :-

١-١: واقع البحث العلمي: وضعت الدولة الوظيفة البحثية ضمن مهام وزارة التعليم العالي والجامعات من خلال وضع لوائح وأنظمة وأهداف محددة له، تضمنتها اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات عام ١٤١٩هـ، إضافة إلى إنشاء عدداً من الإدارات المختصة بتنفيذ تلك الأهداف، حيث "إدارة الأبحاث والترجمة" على مستوى الوزارة، أما على مستوى الجامعات السعودية فيوجد كما يورد **التقرير الوطني عن التعليم**

العالي (١٤٢٤هـ ، ص٧٠) عمادات البحث العلمي في الجامعات، والتي تشرف على عدداً من الآليات البحثية، أهمها: مراكز البحوث والتي بلغ عددها حوالي (٦٤) مركزاً، إضافة إلى (٤) مراكز متخصصة، و(٥) معاهد للبحوث والدراسات الاستشارية، ومهمتها دعم البحوث العلمية "النظرية والتطبيقية" مادياً وتقنياً وبشرياً، وتيسير إجراءها .

أما بالنسبة لتمويل البحث العلمي، فيورد **الحمودي والعتاز** (١٤٢١هـ ، ص٩٩) بأن الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية تمول بأحد الأساليب التالية :-

١. التعاقد الخارجي: وذلك مع الجهة المستفيدة سواء كانت حكومية أو أهلية .
٢. الدعم الخارجي: بالمنح المقدمة من مدينة الملك عبد العزيز والمراكز البحثية الخاصة .
٣. الدعم الداخلي: وذلك من ميزانيات البحث العلمي في الجامعات أو الكليات .

وتتمتع الجامعات السعودية بمسؤولية تحديد مصروفات الميزانية العامة للجامعة، ولذا تتباين في تحديد مخصصات البحث العلمي المالية، إلا أنها تتوزع كما يورد **التقرير الوط**ني (١٤٢٤هـ ، ص٧٩) على عدد من الأنشطة العلمية والبحثية، والمتمثلة فيما يلي:

١. المجالس العلمية: وتقوم بصرف المكافآت التشجيعية والتقديرية ومكافآت التحكيم .
٢. معاهد ومراكز البحوث: وتقوم بعمليات تمويل البحوث العلمية ونشرها وتوزيعها .
٣. مراكز الترجمة : وتقوم بصرف مكافآت المترجمين والمراجعين وعمليات النشر .
٤. أبحاث الدراسات العليا: وتقوم بصرف مكافآت طباعة الرسائل العلمية للطلاب .

ولا توجد إحصائية حديثة لميزانية البحث العلمي بالجامعات السعودية، إلا أن حجم الإنفاق على البحث والتطوير لا يرقى وطموحات برامج البحث العلمي ودعم أنشطته في خدمة التنمية الوطنية بالمملكة، ووفقاً لدراسة **الزهرا**ني (١٤٢٤هـ ، ص١٠٤) فإن قيمة الإنفاق على البحث العلمي في المملكة عام ١٩٩٦م بلغت (١٩٦,٩) مليون دولار، تمثل (٠,١٥ %) من إجمالي الإنتاج المحلي، وبالمقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي، فإن المملكة تحتل المرتبة الثانية بعد الكويت، وتأتي في مرتبة متوسطة مقارنة بالدول العربية، علماً أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد مصر في حجم الإنفاق، ومقارنة بالمستوى العالمي فإن المسافة طويلة بين تمويل البحث العلمي السعودي وبين واقع تمويل البحث العلمي بالدول المتقدمة، والذي وصل إلى (٢,٥ %) من إجمالي الدخل القومي في الولايات المتحدة لعام ١٩٩٦م،

ولذا، تعد الأسباب المادية في مقدمة الصعوبات التي تواجه أنشطة مراكز البحث العلمي في الجامعات السعودية، والتي تتضمن النواحي المالية والإمكانات الآلية والتجهيزية .

وبالنسبة لإنتاجية البحث العلمي السعودي، يورد **بن بكر** (١٤٠٨هـ ، ص١٩٣-٢١١)، و**بن بكر** (١٤١٧هـ ، ص٤١) أن معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن أسهم في تنفيذ عدداً من البحوث التطبيقية المتوسطة والبعيدة المدى التي تهم المملكة والمجتمع والمعرفة، والتي منها: تطوير برامج الحاسب الآلي لدراسة وتقدير المكامن البترولية واستخراجه، ودراسات موارد المياه في المملكة، ومشكلات الرمال والتحكم فيها، وتسرب الزيت في الخليج العربي، وتلوث الهواء والماء، وتنمية الثروة السمكية، وأبحاث عن التآكل والصدأ، ومواد البناء، والعوازل الكهربائية، والاستشعار عن بعد، وتطوير بنوك معلومات مرجعية، إضافة إلى ما أنتجه مركز تصنيع وتطوير المعدات والبرامج المتقدمة بالمعهد من التطبيقات والنماذج الأولية الصناعية، مثل: الكمبيوتر العربي، ونظم الاتصال المؤمنة، والعوامل الحفازة، واستخراج الزيت بالطرق المعززة، وتحسين كفاءة معامل تحليه مياه البحر بطريقة التقطير الومضي، وإدارة مياه الري، وأنظمة الرادار، والذكاء الاصطناعي، ويورد **الزامل** (١٤٢١هـ ، ص٤) أن قيمة العقود التي وقعها معهد الأمير عبد الله للبحوث والاستشارات بجامعة الملك سعود خلال العام الجامعي ١٤٢١/٢٠هـ بلغت أكثر من (١٤) مليون ريال، شملت إجراء بحوث تطويرية وتقديم خدمات استشارية مع الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) عام ١٤١٩هـ، إضافة إلى إيفاد أكثر من (٤٠) خبيراً من أعضاء هيئة التدريس والأطباء بالجامعة ليقدموا خدمات استشارية في مجالات تخصصهم للمصانع والشركات والمستشفيات الحكومية والخاصة في المجتمع .

كما تورد دراسة **الغرفة التجارية الصناعية بجدة** (١٤٢٢هـ ، ص٦) إحصائية خاصة بالنشاط البحثي العلمي لبعض الجامعات السعودية، وهي على النحو الآتي :-

- بلغ عدد مشاريع البحث العلمي التي نفذها معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك فهد خلال الفترة (١٤١١-١٤١٧هـ) ما يزيد على (٢٥٠) بحثاً علمياً، وأكثر من (٣٠٠٠) خدمة الاستشارية التقنية ، كما أصبح عدد الجهات المستفيدة من هذه الخدمات أكثر من (٤٠٠) مؤسسة تابعة للقطاعين الحكومي والخاص .

- خلال الفترة (١٤٠٤-١٤١٨هـ)، لم يتعدى عدد البحوث التي قامت بها جامعة الملك سعود للقطاع الخاص (٢٠) بحثاً تقريباً .
- خلال الفترة (١٤٠٢-١٤١٦هـ) بلغ عدد الأبحاث العلمية المنفذة بكلية الهندسة بجامعة الملك عبد العزيز، والمدعمة من خارج الجامعة (٤٨) بحثاً علمياً مدعماً فقط.

وتضيف دراسة **الغرفة التجارية الصناعية بجدة** (١٤٢٢هـ ، ص٦) بأن البحوث العلمية المنجزة لصالح القطاعات الإنتاجية تتسم بمحدوديتها، بالرغم من انخفاض التكلفة المالية للخدمات البحثية بالجامعات، وبفحص محتويات الإصدار السادس "**دليل البحوث والدراسات**" (وزارة التخطيط ، ١٤٢٢هـ) نجد أن مقدار الإنتاج البحثي في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤١٤-١٤٢١هـ(١٩٩٤-٢٠٠١م) بلغ (٢٩٨٧) ورقة بحث ودراسة وتقرير في كافة مجالات المعرفة، وباللغتين العربية والانجليزية، وبما يمثل (٧١,١ %) من إجمالي البحوث والدراسات المنفذة بالمملكة والتي بلغت (٤٢٠٢) ورقة بحث ودراسة خلال نفس الفترة .

كما أن المشكلة الأعمق والأكثر تأثيراً على البحث العلمي وتبرير نفقاته، تتمثل في تسويقه على القطاعات الحكومية والخاصة المختلفة ليمكن لها الاستفادة من نتائج تطبيقاته، حيث يجد **التركستاني** (١٤١٩هـ ، ص٤٣) افتقار أغلب الجامعات السعودية إلى أجهزة مختصة بتسويق الأبحاث، وعدم وجود خطة تسويقية متخصصة للأفكار ونتائج البحوث العلمية، كما أن مراكز البحث لا تزال عاجزة عن الوصول لمواقع التمويل الحقيقية، واعتماد التمويل المتحقق على قدرة الباحثين الذاتية، ويضيف **سعيد** (١٤١٨هـ ، ص٥٢٩) بأن مفهوم التطوير غير ممارس بصورة واسعة في الجامعات والكليات السعودية، مما يعني عدم ترجمة نتائج البحوث إلى منتجات تجارية، كما لا توجد تقريباً أي مصادر لتمويل الأعمال التي تسبق إنتاج النموذج، بحيث تسمح للعمل أن يتطور من المرحلة النظرية إلى المرحلة التطبيقية، علماً أن النظام الجديد للجامعات السعودية يسمح لها بتلقي الدعم من القطاع الصناعي والخاص لتمويل كراسي التخصصات التي تهم الممول، ويجد **منديلي** (١٤٢١هـ ، ص٦٢٢-٦٢٥) تحول مراكز البحوث والجامعات إلى هياكل بيروقراطية تهتم بتعزيز دورها الأكاديمي أكثر من اهتمامها بتنفيذ برامج بحثية محددة،

إضافة إلى توجه غالبية أبحاثها نحو البحوث النظرية والتي تبتعد كثيراً عن حاجات خطط التنمية بمختلف مجالاتها، ولا تشجع الكفاءات الوطنية بالجامعات ومراكز البحوث على تقديم بحوث علمية محلية جادة، ولا تزال عاجزة عن منافسة المؤسسات والخبرات الدولية في تنفيذ مشاريع تنموية بالمملكة، إضافة إلى عدم توفر خطط إستراتيجية واضحة المعالم تحدد أولويات البحث العلمي على المستوى الوطني، مما ترتب عليه عدم تطوير قاعدة وطنية صلبة للبيانات والإحصاءات اللازمة لتطوير وممارسة البحث العلمي، ويؤكد **الربيع** (١٤٢٣هـ ، ص٥٢) على ضعف تحقيق الأهداف الخاصة بالبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي السعودي، ويظهر ذلك في عدم الاهتمام بالبحث العلمي التطبيقي وتطوير وسائله وأدواته واستقطاب باحثين وأساتذة متميزين لدعم مراكز البحوث ، وعدم ربط برامج البحث العلمي والدراسات العليا بمشكلات البيئة والمجتمع ومواكبة التطورات الحديثة في ميادين العلم والمعرفة، وعدم إشراك القطاع الخاص في تمويل البحوث العلمية، وقلة الاستفادة من خدمة الإنترنت في مجال البحث والتواصل بين الباحثين والمؤسسات البحثية .

وبشكل عام، يخلص **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٢٠٦) إلى أن مؤسسات التعليم العالي السعودي لا تقوم بدور محدد وواضح في مجال نقل التقنية وتوطينها واستنباتها محلياً، وفي تقليص الفجوة بين عالم التربية وعالم الإنتاج، ولم تدرك أن قيمة العلم والمعرفة في كل الصناعات والمنتجات هي القيمة المضافة التي تعد من العوامل المؤثرة المحددة للإنتاجية والنمو الاقتصادي في عصر العولمة، كما لم تدرك أن عصر العولمة هو عصر إنتاج خدمات وأفكار أكثر منه إنتاج سلع وآلات، وأنه عصر انفتاح على مواقع الإنتاج وعالم العمل من خلال علاقات تشاركيه تشمل البحث والتدريب وتنظيم المؤتمرات والندوات والورش العلمية .

وبالنسبة لمراكز البحوث في كليات المعلمين، يجد **الغامدي** (١٤٢٢هـ ، ص٣٧)، و**طبيقي** (١٤٢٤هـ ، ص١٩٠) أن مساهمتها في إجراء البحوث النظرية والتطبيقية والاستشارية مع وزارة المعارف لا زالت متواضعة، ولا يوجد تعاون أو تنسيق فعال بينها وبين إدارات التعليم في حل المشكلات التعليمية الموجودة في المناطق التعليمية، بالرغم من الحاجة لهذا التعاون، بل ولا ترتبط بحوثها بأهداف وخطط ومناهج كليات المعلمين بدرجة كبيرة ولا تتوصل البحوث العلمية في الكليات إلى حلول عملية لمشكلات الدراسة بها، أما

في الكليات التقنية، فيطالب **علي وآخرون** (١٤٢٢هـ، ص٣-٨) بأن يفتح المجال للكليات التقنية السعودية للقيام بالبحوث التطبيقية التي تساعد على امتلاك التقنية وتطوير قدرة الأفراد والشركات الإنتاجية على تحديد مشكلات العمل وإيجاد الحلول اللازمة لها، خاصة وأن ذلك سيوفر تخصصات تقنية جديدة غير التخصصات الكلاسيكية الموجودة في الجامعات السعودية، مثل: الإدارة والهندسة البيئية، الاتصالات والشبكات، الذكاء الصناعي ، السيطرة النوعية، التجارة الإلكترونية، وإدارة المشاريع، وغيرها من التخصصات الأخرى.

١-٢: واقع الدراسات العليا : تحدد اللائحة الموحدة للدراسات العليا في الجامعات عام (١٤١٧هـ) أبرز أهداف الدراسات العليا التي تسعى إلى تحقيقها، وتوجد في بعض الجامعات السعودية وكليات البنات عدداً من البرامج سواءً على مستوى الدبلوم العالي أو الماجستير أو الدكتوراه، أما في كليات المعلمين والكليات التقنية فلا يوجد دراسات عليا، وبشكل عام، يورد **القرشي والثبيتي** (١٤٢٢هـ ، ص٢٥،٤) أن برامج الدراسات العليا في الجامعات والكليات السعودية تتصف بعدة خصائص عامة، من أهمها الآتي :-

١. الإفراط في التخصصية المعرفية إلى عدة وحدات وأقسام مستقلة في تخصصات دقيقة تفرز عقولاً ضيقة الأفق ومحدودة الفعالية في البحث والتدريس، وعالية التكاليف .
٢. محدودية الأعداد المقبولة، مما يعني عدم الاستغلال الكامل للإمكانات المتاحة، إضافة إلى أن التدريس في برامجها يتم وفق الأساليب التقليدية التي لا تضيف أي قيمة .
٣. أن برامج الدراسات العليا لا تتوافق مع متطلبات وحاجات المجتمع وسوق العمل، لأنها تقوم بإعداد رسائل غير ذات قيمة أو مردود أكاديمي أو مهني مجدي .
٤. محدودية الطلب على شهادات الماجستير والدكتوراه، لأن الهيكل الوظيفي بالمملكة لم يعد لاستيعابهم، والفرص الوظيفية لهم تتوفر في التعليم العالي والصحة فقط .
٥. أن برامج الدراسات العليا يغلب عليها تكرار لما درس في مرحلة البكالوريوس، وإن طورت فتطورها لا يواكب التغير السريع في مجال المعرفة ومتطلبات سوق العمل .

وبالنسبة لخدمة رسائل الدراسات العليا للجوانب التنموية والعلمية، يرى **السالم** (١٤٢٤هـ ، ص١٥٥)، **والحارثي** (١٤٢٢هـ ، ص١٠)، **ورضوان** (١٤٢٢هـ ، ص١١)، **ودراسة الغرفة التجارية الصناعية بجدة** (١٤٢٢هـ ، ص٧) أن رسائل

الماجستير والدكتوراه بالجامعات السعودية، تتناول موضوعات لها صلة وثيقة بالقضايا المحلية ، إلا أنها تعاني من غلبة الاتجاه النظري في موضوعاتها، وتتناول مواضيع ليست لها علاقة بالبحوث التطويرية وتتسم ببعدها عن متطلبات الصناعة الوطنية من البحث والتطوير، كما أن إسهاماتها في عملية الإنماء الشاملة بالمملكة ما يزال دون المستوى المرغوب فيه، سواءً منها ما يتعلق بالدراسات التقنية أم الاجتماعية أم الاقتصادية، ومن استقراء أدلة الرسائل الجامعية في المملكة، يخلص **السالم** (١٤٢٤هـ ، ص١٥٨) إلى أن نوعية هذه الرسائل، تبين عدم وجود تعاون بين الجامعات من أجل الاتجاه نحو موضوعات جديدة وحيوية، وتعود بالنفع على المجتمع السعودي وتعالج مشكلاته، ويخلص **الحارثي** (١٤٢٢هـ ، ص١٠) إلى أن الاعتماد على نتائج معظم تلك الدراسات يشوبه الحذر وعدم الطمأنينة لحد كبير، وبخاصة الميدانية منها، لأن الإعداد والتدريب واكتساب مهارات البحث العلمي لهؤلاء لطلاب غير كافية وقاصرة، بل ويجد **تركستاني** (١٤٢٢هـ ، ص٢١) بأن البرامج التعليمية المرتبطة بالبحث العلمي ضعيفة، ولا تساعد في الحصول على الباحثين أو في تنمية وتطوير قدراتهم البحثية، وهو ما يتضمن القيام بعمليات إعداد الاستبيانات وتحكيمها وتحديد الاختبارات الإحصائية والقيام بالتحليل الإحصائي وتفسيرها، ويورد **العبد العالي** (١٤٢٢هـ ، ص٩) عدداً من الملاحظات عن واقع الدراسات العليا في الجامعات السعودية، وأسباب عدم الاستفادة من النتائج التي تتوصل إليها، وهي على النحو الآتي :-

١. تدني عدد طلبة الدراسات العليا المنتسبين إلى الكليات العلمية مقارنة بالنظرية .
٢. اقتصار الجزء الأكبر من الدراسات العليا بالكليات العلمية على مرحلة الماجستير .
٣. أن موضوعات الرسائل العلمية في هذه المرحلة يتم اختيارها على أساس شخصي .
٤. عدم تحديد أولويات بحثية موجهة نحو المشاكل القائمة في قطاعات الإنتاج والتنمية.
٥. عدم توثيق الترابط وتنشيط التفاعل بين الجهات المستفيدة ومؤسسات التعليم العالي في تحديد أطر التعاون وأساليب وتقنيات تنفيذ مشاريع مشتركة والإشراف عليها .

ويورد **السالم** (١٤٢٤هـ ، ص١٦٥-١٧١) عدداً من المشكلات التي تحد من انطلاقة مسيرة الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي السعودي، من أبرزها الآتي :-

١. أن هناك نقصاً في الخدمات البحثية المساعدة المقدمة لطالب الدراسات العليا، والتي من أبرزها عدم توفير المناخ العلمي للبحث وما يحتاجه من معدات ومصادر علمية.
٢. أن هناك فجوة بين مسار برامج الدراسات العليا والاحتياجات الحقيقية للمجتمع السعودي، وخاصة متطلبات سوق العمل والمتغيرات التي يحفل بها العصر الحديث، حيث أن أغلبها تعالج موضوعات نظرية وتاريخية قد لا تمت للواقع بصلة .
٣. عدم وجود ضبط ببليوجرافي للرسائل على المستوى الوطني، ويتضح من التكرار الفج لعناوين الرسائل بين الجامعات، بل داخل الجامعة الواحدة مع الفارق الزمني، مما يقلل من الأصالة والجدية والإبداع، إضافة إلى هدر الجهود فيما لا طائل تحته .
٤. عدم الاستفادة من الرسائل الجامعية بالشكل المطلوب، وبقائها حبيسة الأرفف أو في قاعات محدودة الإطلاع، لا يعلم عنها أو يستفيد منها إلا فئة قليلة من الباحثين.
٥. عدم وضوح الرؤية تجاه مخططات الرسائل الجامعية، من حيث إعدادها وأبعادها وعناصرها، وعدم وجود أدلة تحدد المعايير التي تأخذ بها الكلية في تقويم الخطط .

١-٣: واقع المكتبات الجامعية : تعاني المكتبات الجامعية بالمملكة من عوائق رئيسية تحد من قدرتها على تفعيل الحركة التعليمية والبحثية في المحيط الأكاديمي، حيث يجد **العقلا وبدر** (١٤١٨هـ ، ص٢٧٢)، **والسالم** (١٤٢٠هـ ، ص٣٤) بأنها تعاني من نقص القوى البشرية المؤهلة، ونقص في التخطيط التعاوني بينها، وعدم وجود ضبط ببلوجرافي، وعدم توفر الصلاحيات الكافية للعمداء لاتخاذ القرارات في هذه المجالات، إضافة إلى تقليص الدعم المالي، وتنامي المعوقات الفنية والإدارية والاقتصادية والسياسية كالمعايير وإمكانات الاتصال المباشر، وضعف نظم النشر والتوصيل، وتوقف الاشتراكات في الدوريات العلمية وغيرها من الأوعية المعلوماتية، وتقليص حجم الإنفاق على شراء الكتب، وتقليل ساعات فتح المكتبة، وضعف المتابعة المستمرة للإنتاج الفكري العالمي، وبشكل عام، فالخدمات المتوافرة حالياً في المكتبات الجامعية تتسم بالبساطة، ولم تصل بعد إلى الدرجة المتطورة التي تلبي احتياجات المستفيدين والتي تتماشى مع المعايير الدولية المتعارف عليها، حيث المكتبات الإلكترونية، والنصوص الديناميكية في قواعد البيانات، ونظم الترجمة الفورية، ويلخص **السالم** (١٤٢٠هـ ، ص٣٦) أبرز نتائج دراسته عن المكتبات الجامعية بالمملكة في الآتي :

١. أن الدور الملقى على عاتق المكتبة الجامعية في المملكة يتميز بازدواجية وظيفتها، ذلك أنها تعد مكتبة أكاديمية وبحثية في آن واحد، إضافة إلى أنها مطالبة بتوفير مختلف مصادر المعرفة وتلبية احتياجات الطلبة والأساتذة والباحثين معاً وبشكل عام .
٢. ضعف الدور الحالي للمكتبات الجامعية في المملكة فيما يتعلق بالخدمات الموجهة للمستفيدين وخاصة الخدمات التسويقية والببليوجرافية والمرجعية والإحاطة الجارية.
٣. لم تنجح المكتبات الجامعية بعد في توظيف التقنية في خدمات المستفيدين بالشكل المطلوب، وبالرغم من وجود بعض المحاولات في هذا الصدد إلا أنها دون المستوى .
٤. عدم توافر مصادر المعلومات في المكتبات الجامعية بشكل كاف، وضعف التعاون والتنسيق فيما بينها، الأمر الذي يؤثر سلباً على رضا المستفيدين عن الخدمات .

٢- واقع المعلوماتية في التعليم العالي السعودي :

يتمثل واقع المعلوماتية في التعليم العالي السعودي في امتلاك الجامعات السعودية للبنية التحتية لتقنية المعلومات كالأجهزة ومعامل الحاسب الآلي وشبكات الاتصال، وتطبيقات المعلوماتية في العملية التعليمية والبحثية بمؤسسات التعليم العالي، مثل توفير خدمة الإنترنت، ومشاريع التعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني أو ما يعرف بالجامعة الافتراضية .

٢-١: تقنية المعلومات "البنية التحتية" : يورد **بن بكر** (١٤٠٨ هـ، ص١٧٧)، و**العقلا وبدر** (١٤١٨هـ ، ص٢٧١)، و**التقرير الوطني** (١٤٢٤هـ ، ص٦١) أن جامعات المملكة تسير بخطوات وثابة نحو استكمال ميكنة العمل الجامعي، وبناء قواعد البيانات ونظم المعلومات الإدارية، وتجهيز معامل الحاسب الآلي، وتجهيز مكتباتها بنظام (دوبيس/لبيس الأتوماتيكي)، وبالشبكة الداخلية للبحث بقواعد المعلومات على الأقراص المتراصة (CD-ROMs)، والعمل على توفير إمكانية الاتصال المباشر الإلكتروني بقواعد المعلومات العالمية، مع التجهيز لاستخدام تقنية "الإنترنت" العالمية، وبناء شبكات داخلية "إنترانت" تمهيداً للربط بينها، وإدخال خدمة الإنترنت لمكاتب أعضاء هيئة التدريس في معظم الجامعات السعودية، وتوفيرها في المكتبات المركزية بالجامعات .

ويورد **مدني** (١٤٢٣هـ ، ص١١) أن جامعة الملك عبد العزيز أنشئت في شهر ربيع الثاني ١٤٢٢هـ "البرنامج التقني لتطوير العملية التعليمية"، وذلك لإعادة إنشاء البنية

التحتية ومد شبكة متطورة من الألياف الضوئية (Fiber optic) تربط أجزاء المدينة الجامعية بشبكات داخلية (Intranet) وشبكات خارجية (Internet)، والتي يسهل التنقل عبرها في ومضات زمنية متناهية في الصغر، بحيث يكون بمقدور كافة منسوبي الجامعة (هيئة تدريس، إداريين، فنيين، وطلاب) في المدينة الجامعية بجدة وكافة فروعها، الدخول على الشبكات الإلكترونية والاستفادة من قاعدة المعلومات الضخمة المتاحة في متناول يدهم، بل ويمكنهم قضاء مصالحهم حيثما كانوا عبر شبكة الأقمار الصناعية .

وبالرغم من هذه التطورات التقنية في البنية التحتية للتعليم العالي السعودي، فإن **العقلا وبدر** (١٤١٨هـ ، ص٢٧٧) يجدان محدودية الإنتاج الفكري الخاص بالبرامج والحاسبات الشخصية، خاصة في المقررات الجامعية، والخدمات الخاصة بالصيانة والتدريب والاستشارة، ونقص الوعي العام، وصعوبات البرمجة، وعدم وجود سياسة واضحة بالنسبة لحق المؤلف بالنسبة للبرامج مما يؤدي إلى عرقلة تطور البرامج وصناعة المعلومات، كما أن مؤسسات التعليم العالي السعودي بشكل عام لا تؤهل خريجيها لمواجهة هذه التطورات .

وعن المعلوماتية في جامعة الملك سعود، يجد **الشرهان** (١٤٢٤هـ ، ص١٠-١٤) أن الصعوبات تتمحور في قلة الإمكانات المالية اللازمة لتوفير أجهزة الحاسب الآلي وعدم تأمين قاعات للطلاب في الأقسام الدراسية يتوافر فيها خدمات الإنترنت، واستمرار انقطاع الخدمة الاتصالية، وقلة توافر الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب على استخدامها في التدريس وربطها بالمقررات الدراسية، وعدم توافر دليل للمواقع العلمية .

٢-٢: توظيف تقنية المعلومات بمؤسسات التعليم العالي السعودي : تعتمد الجامعات السعودية على الحاسب الآلي في إدارة شئون الطلاب، وتنفيذ خدمات المكتبات الجامعية، كما أن جميع المكتبات الجامعية في المملكة لها اتصال مباشر مع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، إلا أن التقدم التقني أدخل عناصر جديدة في عملية التعليم مثل: التعليم عن بعد والمفتوح، والتعليم الإلكتروني، بحيث أصبح طابع التعليم معلوماتي، حيث تدعو **خطة التنمية السابعة** (١٤٢١هـ ، ص١٢١-١٢٤) لإيجاد قنوات وأنماط جديدة للتعليم العالي مثل الجامعة المفتوحة والتعليم عن بعد، ومع ذلك يجد **أبا الخيل** (١٤١٨هـ ، ص٤٢٩)، **ومدني** (١٤٢٣هـ ، ص١٢) أن تجارب التعليم الجامعي المفتوح "الجامعة

المفتوحة" قليلة ومحدودة، بالرغم من استخدام أساليب أخرى مثل الانتساب في جامعتي الملك عبد العزيز، والإمام محمد بن سعود الإسلامية، ونظام الدراسات المسائية في بعض البرامج، إلا أن تنفيذ تلك الأساليب يتم في إطار من نظام التعليم الجامعي التقليدي، الذي يعمل فيه نفس الكوادر والمناهج والأساليب التعليمية، مما أثر على هذه التجارب سلباً لدى الطلبة، حتى أن بعض الجهات الرسمية لم تعد تثق بخريجي تلك الأساليب ، وباستخدام تقنيات المعلومات وكيفية دمجها في العملية التعليمية بمؤسسات التعليم العالي .

بل ويجد **الربيع** (١٤٢٣هـ ، ص٥٢) أن طرق التدريس في مؤسسات التعليم العالي السعودي ما زالت تقليدية، ويتضح ذلك من استخدام السبورة والطباشير في شرح المواد الدراسية وتوصيلها للطلبة، وخلو معظم القاعات الدراسية من الأجهزة والوسائل التعليمية، ويجد **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٢٠٨-٢١٠) أن التعليم العالي السعودي ضعيف في مواكبة التطورات التقنية الحاصلة في التعليم العالي بالدول المتقدمة، وخاصة في تقنية المعلومات واستخداماتها، ومن أهم مظاهر هذا الضعف ما يلي :-

١. تخلف التعليم العالي السعودي في مجال الاستفادة من تقنية المعلوماتية في خدمة العملية التعليمية وتطويرها والارتقاء بجودتها وفاعليتها وتقليل تكلفتها .
٢. تخلف التعليم العالي السعودي في التوسع في تأسيس البنية التحتية للشبكات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل يسمح بالربط الشبكي بين عدد من الجامعات والدخول في مشاريع مشتركة لتأسيس جامعات اقتراضية .

ويخلص **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٨٤) إلى أن أمام مؤسسات التعليم العالي السعودي مرحلتين لتلحق بالتطور العالمي الحاصل في التعليم العالي وهما مرحلة المعلوماتية التي تستخدم تقنية الحاسبات ويكون الطالب فيها محوراً رئيسياً وفاعلاً إيجابياً، ومرحلة المعرفية التي تركز على الجماعة ويكون الطالب فيها متكيفاً والحاسبات والشبكات هي التكنولوجيا السائدة، كما تخلص **الخماش** (١٤٢٥هـ ، ص٢٧٢) إلى انخفاض استخدام طلاب الجامعة لتقنية المعلومات "الإنترنت"، وقلة استخدام أعضاء هيئة التدريس لهذه التقنيات في التعليم والبحث العلمي بالجامعة، ويبرر ذلك الأعضاء بأن مدى تبني الجامعة للاستراتيجيات المطلوبة لاستخدام الحاسب الآلي في التعليم ضعيف وبطيء، كما يجد

اللهيبي والعلي (١٤٢٥هـ ، ص١٨) أن الأنظمة والقوانين والسياسات والإجراءات التي تنظم أمر التعليم الإلكتروني في المملكة العربية السعودية لم تتم صياغتها بعد .

ويورد **اللهيبي والعلي** (١٤٢٥هـ ، ص١٨-١٩) عدداً من محاولات مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في التعليم الإلكتروني، والتي يرى **الباحث** بأنها محاولات خجولة ولا تزال في بدايتها وغير رسمية أو معترف بها، وهي على النحو الآتي :-

١. تجربة **جامعة الملك سعود**: والتي تحاول تطبيق التعليم الإلكتروني كعملية مساندة لنظام التعليم القائم وليس بشكل منفصل عنه، وذلك من خلال مواد دراسية تقدم بمبادرة واختيار شخصي من أعضاء هيئة التدريس وبدون حوافز مادية أو وظيفية، إضافة إلى وضع (Server) خاص بالأعضاء يشتمل على مقالات ومراجع علمية لها علاقة بالمواد المقدمة بالجامعة لتشكل مكتبة افتراضية للطلاب والأساتذة .
٢. تجربة **جامعة الملك فهد للبترول والمعادن**: والتي بها مركز للتعليم الإلكتروني يوفر الخدمات الفنية اللازمة لتصميم مناهج إلكترونية، ويشرف على تشغيل برامج إدارة المقررات الإلكترونية من خلال نظام (Webct) و(Blackboard) عبر الإنترنت، ويقدم دورات ومنح نقدية لأعضاء هيئة التدريس مقابل إعداد وتطوير المقررات الإلكترونية، علماً أن التعليم الإلكتروني بالجامعة لا يعد بديلا عن التعليم التقليدي .
٣. تجربة **جامعة الملك عبد العزيز**: والتي تطبق التعليم الإلكتروني لخدمة نظام وطلاب الانتساب كمرحلة أولية، منذ بداية الفصل الدراسي الأول عام ١٤٢٢هـ، وتركز على تسجيل المحاضرات الدراسية تلفزيونياً وإتاحتها على شبكة الإنترنت عبر موقع خاص بها، وقد تم تغطية ما مجموعه (٤٠) مقرر دراسي تقريباً .
٤. تجربة **جامعة أم القرى**: والتي بدأت في تجهيز وتهيئة معامل يتوفر فيها الاحتياجات الضرورية لتطبيقات التعليم الإلكتروني، إضافة إلى تأمين نظام (Blackboard) لاستخدامه في إدارة وتطبيق التعليم الإلكتروني، وستعمل الجامعة على بناء وتصميم المقررات العلمية الملائمة لطبيعة التعليم الإلكتروني، وصولاً إلى التطبيق الفعلي لها .

٣- واقع التنافسية الاقتصادية في التعليم العالي السعودي :

تواجه مؤسسات التعليم العالي السعودي تحدياً كبيراً لزيادة الطلب عليها، وتوسعها في الطاقة الاستيعابية لمقابلة هذا الطلب، مما أثر على كفاءتها الداخلية والخارجية "الكمية والكيفية"، ويتمثل ذلك كما تشير **خطة التنمية السابعة** (١٤٢١هـ ، ص١٢٢)، ودراسة **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٤٣-٥٦)، و**الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٨٧) في زيادة عدد السنوات التي يقضيها الطالب قبل التخرج، وفي أن نسبة المتخرجين إلى الملتحقين أقل من المأمول، إضافة لعدم مواءمة الأعداد المتخرجة من كل تخصص، وتدني نوعية المعارف والمهارات التي يكتسبها الخريج ومستواها، ومدى تطابقها مع متطلبات سوق العمل، مما ينعكس سلباً على إنتاجية الخريج، ويضعف موقفه التنافسي، وعدم مواءمته لاحتياجات التنمية، ووجود فجوة بين ما يقوم به التعليم العالي من أدوار وما ينتظره المجتمع منه، ويجد **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٧٠) إن الممارسات الفعلية والنتائج النهائية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، تكشف عن أوجه قصور عديدة ومتنوعة، وأنه بحاجة قوية إلى إصلاحات عميقة في الشكل والمضمون والسياسة والممارسة، وليس مجرد إصلاحات شكلية أو جزئية، إذا ما أراد الوفاء بمتطلبات عولمة الاقتصاد وتحديات القرن الحادي والعشرين، لذا يرى **الباحث** أن واقع التنافسية الاقتصادية في التعليم العالي السعودي يتمثل في الآتي :-

١. الكفاءة النوعية الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي .
٢. معايير الجودة التعليمية والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي .
٣. إعادة الهيكلة وتنويع التمويل والخصخصة لمؤسسات التعليم العالي .
٤. الكفاءة الكمية الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي .

وهو ما يحاول **الباحث** إيضاحه في الجوانب التفصيلية الآتية :-

٣-١: الكفاءة النوعية الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي السعودي :

يرى **الجلال** (١٤٠٥هـ ، ص١٠٦،١٢٦) أن الكفاءة النوعية الداخلية، تتمثل بقدرة النظام التعليمي على إنتاج نوعية خريجين جيدة معرفياً ومهارياً، وإكسابهم الاتجاهات والقيم السلوكية المطلوبة من تربوياً ومجتمعياً، بينما الكفاءة النوعية الخارجية، تتمثل بقدرة النظام التعليمي على تلبية متطلبات التنمية بما تحتاجه من تخصصات وقوى عاملة متعلّمة ومدربة،

ويضيف **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٤٨) بأن الكفاءة النوعية الخارجية متعلقة بانطباق نوعية مخرجات التعليم ومواصفاتها على الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع .

وفي ضوء هذه العوامل سيتناول **الباحث** التحصيل المعرفي والمهاري، والاتجاهات والقيم السلوكية، والبرامج والتخصصات الأكاديمية، التي توفرها مؤسسات التعليم العالي السعودي، ومواءمتها لاحتياجات سوق العمل والشركات متعددة الجنسية، وفقاً للآتي :-

٣-١-١ التحصيل المعرفي والمهاري : يجد **القرني** (١٤١٠هـ ، ص٥٤٠) أن برامج التعليم العالي تعاني من استمرار حشو أذهان الطلاب بالمعارف والمعلومات الكثيرة دون تنمية مهارات التحليل والاستنباط، وعدم ارتباط البرامج بالواقع المعاش، وضعف التدريب العملي، ويجد **القحطاني** (١٤١٨هـ ، ص١٦١)، و**غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٤٥) أن المسئولين بالقطاع الخاص وسوق العمل السعودي، يرون أن خريجي الجامعات يتصفون بما يلي: تدني التأهيل التخصصي والتحصيل المعرفي، وضعف القدرات التحليلية والتطبيقية والإبتكارية، وفي إطار البحث عن أبرز متطلبات القطاع الخاص فيمن يتقدم للعمل به من خريجي التعليم العالي السعودي، ومدى توافر هذه المتطلبات فيهم، جاءت نتائج دراسة **القحطاني** (١٤١٨هـ ، ص١٨٠) لتظهر أن توافر التدريب والخبرة واللغة الانجليزية واستخدام الحاسب الآلي لدى خريجي الجامعات قليل أو لا تتوافر لديهم البتة، وتتطابق هذه النتائج مع دراسة **التركستاني** (١٤١٨هـ ، ص٢٠٩) والتي يضيف لها عدم ملائمة مناهجها لاحتياجات سوق العمل وعدم تأهيل طلابها للعمل بالقطاع الخاص، وتجد دراسة **الخماش** (١٤٢٥هـ ، ص٢٧٢) عدم حرص طلاب الجامعة على استخدام الحاسب الآلي ومتابعة الجديد في تقنية المعلومات، وتأتي قدرة الاستعداد للعمل في أكثر من مجال، وتقبل عادات وسلوكيات الغير في مرتبة متوسطة، فيما جاءت القدرة على التخاطب بأكثر من لغة والقدرة على العمل في الشركات متعددة الجنسيات في آخر القدرات، ويرى الطلبة أن البرامج المقدمة في الجامعة تركز على التخصص بالدرجة الأولى، بينما يأتي التنوع في مرتبة متأخرة، وتخلص "الدراسة" إلى أن أكثر الاستراتيجيات المطلوبة لعصر العولمة والتي لا توفرها الجامعة، هي التدريب والتطبيق العملي في الدراسة الجامعية، والاهتمام بالتنمية

الشاملة للفرد ليكون قوى بشرية وليس كقوى عاملة، ومسايرة المناهج لمتطلبات العولمة من حيث كيفية التعامل مع الآخرين، وتبادل المعلومات وكيفية الاتصال، والتعامل مع البيئة .

٣-١-٢ تعزيز القيم والاتجاهات: يرى **الجلال** (١٤٠٥هـ ، ص١٢٨) أن نظام التعليم بدول الخليج يعزز قيم واتجاهات غير دافعة للتنمية والإنتاج مثل: السلبية، والاتكالية، والراحة، والاستهلاكية، والأنانية، والمحلية، والإقليمية، والواسطة، والمحسوبية، وبالرغم من مضي فترة طويلة على هذه النتائج، فإن هذه القيم والاتجاهات المعيقة للتنمية والإنتاج لا زالت تتجسد، إذ تشير دراسة **القحطاني** (١٤١٨هـ ، ص١٦٣) إلى أن خريجي الجامعات العاملين لدى القطاع الخاص يمكن منحهم درجة جيد عند تقويم سلوكهم من حيث الانضباط والمواظبة والإنتاجية واحترام أنظمة المنشأة والتعاون مع الزملاء والرؤساء وإمكانية الاعتماد عليهم، ويخلص **الزهراني** (١٤٢٣هـ، ص٢٠٤-٢١٠) و**المنيع** (١٤٢٣هـ ، ص٥٠-٥٣) إلى قصور مناهج التعليم العالي السعودي في تكوين الشخصية المتكاملة للمتعلّم، وقصور الأنشطة اللامنهجية في تشكيل هذه الشخصية في جوانبها السلوكية والاجتماعية والثقافية والقيمية وخلافها، إضافة إلى افتقارها للبرامج والأنشطة الموجه لدعم قيم التسامح والتفاهم والحوار والإنتماء الوطني لدى أفراد المجتمع .

٣-١-٣ مواءمة البرامج والتخصصات: يجد **الجلال** (١٤٠٥هـ ، ص١٢٧) إن الإحساس بعدم تلبية النظم التعليمية في دول الخليج لاحتياجات التنمية أصبح سائداً وبديهياً، وتنتقد خطط التنمية **الخامسة** (١٤١٠هـ ، ص٣١٤) و**السادسة** (١٤١٥هـ ، ص١٩٤)، و**السابعة** (١٤٢١هـ ، ص١٢٣) تدني مستوى الكفاءة النوعية الخارجية للتعليم العالي السعودي، ولتوضيح واقع مواءمة برامج وتخصصات مؤسسات التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل، قام **الباحث** بإعداد الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

برامج وتخصصات مؤسسات التعليم العالي السعودي عام ١٤٢١/٢٠هـ(٢٠٠٠م)

البرامج الأكاديمية والتخصصات العلمية	**الدرجات العلمية**					**المجموع**
	دكتوراه	ماجستير	دبلوم عالي	بكالوريوس	دبلوم متوسط	

التربية والتعليم	٢٢	٢٥	١٥	٣٥	٣	١٠٠
الفنون وفنون طبيعية	-	٢	-	٧	١	١٠
الإنسانيات	٢٢	٢٨	٥	٢٦	١٨	٩٩
الدراسات الإسلامية	١٣	١٥	١	٢٠	-	٤٩
اجتماعية وسلوكية	١٨	٣٠	٣	٢٥	-	٧٦
إدارة أعمال وتجارة	-	٨	-	٢٥	١٤	٤٧
قانون وقضاء شرعي	٨	١٠	-	٨	-	٢٦
اقتصاد منزلي	٣	٩	-	١٠	٢	٢٤
خدمات	-	-	-	-	٢	٢
تعليم تقني صناعي	١	١	-	٥	١٣	٢٠
اتصالات وتوثيق	٥	٨	٢	١٦	-	٣١
نقل ومواصلات	-	-	-	-	-	-
علوم طبيعية	١٠	٣٣	-	٥٠	٤	٩٧
رياضيات وحاسوب	٩	١٥	-	٢٩	٧	٦٠
علوم طبية	٧	١٠	٢	٢٣	١٨	٦٠
هندسة	٩	٢٣	-	٤٤	١	٧٧
هندسة مدنية	-	١٠	-	١٣	-	٢٣
زراعة غابات وصيد	٢	٢٢	-	٢٣	١	٤٨
غير ذلك	-	٣	-	٦	٢	١١
المجموع	١٢٩	٢٥٢	٢٨	٣٦٥	٨٦	٨٦٠

المصدر : التقرير الوطني عن التعليم العالي (١٤٢٤هـ ، ص٣٤-٥٦) .

ويخلص **الباحث** من الجدول رقم (٢)، إلى النتائج الكمية والكيفية الآتية :-

١. بلغت برامج التعليم العالي (٨٦٠) برنامجاً، وتنوعت في كافة مجالات المعرفة والعلوم التي يحتاجها المجتمع وسوق العمل، وهذا يشير إلى أن المشكلة ليست في تعدد أو

تنوع البرامج، وإنما في نقص الطاقة الاستيعابية في البرنامج، وتوفر الإمكانيات المادية والتكاليف المالية اللازمة لبعض البرامج، وخاصة العلمية والطبية .

٢. تدنت نسب البرامج والتخصصات في الدرجات الآتية: الدبلوم العالي (٣,٢ %)، والدبلوم دون الجامعي(١٠ %) وهذا يعكس عدم مواءمة لاحتياجات سوق العمل الذي يحتاج لبرامج الدبلوم العالي في ظل عدم مواءمة خريجي البكالوريوس لمتطلبات سوق العمل، ولبرامج الدبلوم دون الجامعي لاحتياج المؤسسات للكوادر الفنية .

٣. جاء ترتيب البرامج وفقاً للتخصصات التالية: التربية والتعليم، تليها الإنسانيات، ثم الطبيعية، والهندسة، الاجتماعية والسلوكية، الرياضيات والحاسب، العلوم الطبية، الإسلامية، الزراعية، الإدارية والاقتصادية، ويأتي أخيراً، الفنون والخدمات، وتنعدم برامج النقل والمواصلات، وهذا يعكس عدم مواءمة لمتطلبات العولمة وسوق العمل.

٤. بالنسبة لتوزيع برامج مؤسسات التعليم العالي الإجمالي وفقاً للتخصصات النظرية والعلمية، فإن نسبة البرامج النظرية(٥٠,٤ %) وتشمل التربية والفنون والإنسانيات والدراسات الإسلامية والعلوم الاجتماعية والإدارة والقانون والاقتصاد والخدمات، أما البرامج العلمية فبلغت(٤٨,٤ %) وتشمل بقية البرامج، و(١,٢ %) غير ذلك والفروق هنا ضئيلة، بينما تزداد البرامج النظرية في الدراسات العليا والدبلوم العالي، والعكس تزداد البرامج العلمية في البكالوريوس والدبلوم المتوسط، وهذا التوزيع لا يتوافق مع احتياج الجامعات لأعضاء الهيئة التدريسية في التخصصات العلمية، كما يدل على عدم مواءمة خريجي البكالوريوس لمتطلبات الوظيفة في التخصصات النظرية، نظراً لوجود معظم البرامج في مرحلة الدبلوم العالي، وهي برامج تعقدها الجامعات السعودية عادة لمرحلة البكالوريوس حسب طلب جهات التوظيف .

كما قام الباحث بإعداد الجدول رقم (٣) عن توزيع كليات مؤسسات التعليم العالي حسب مجال الدراسة والتخصص للعام الدراسي ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣م) .

جدول رقم (٣)

توزيع الكليات ونسبتها حسب مجال الدراسة عام ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣م)

النسبة %	العدد	التخصصات العلمية	المجال الدراسي

تربية وتعليم	تربية، كليات المعلمين، كليات البنات، إعداد معلمات	١٠٧	٣٦,٧٧
طبية وصحية	طب، صيدلة، أسنان، طبية تطبيقية، ومساعدة، وصحية	٥٦	١٩,٣
هندسية وتقنية	هندسة، عمارة، تصاميم، هندسة تطبيقية، وتقنيات	٣٢	١١,٠
خدمة مجتمع	كليات المجتمع، التعليم المستمر، تخصصات متنوعة	٢٧	٩,٢٨
علوم طبيعية	علوم، حاسب آلي ومعلومات، علوم أرض، أرصاد، .	١٨	٦,١٨
علوم إنسانية	آداب، اللغة العربية، لغات وترجمة، معاهد اللغة العربية	١٦	٥,٥
دراسات إسلامية	شريعة، أصول دين، دعوة، قرآن كريم، حديث شريف	١٤	٤,٨
اقتصاد وإدارة	علوم إدارية وتخطيط، اقتصاد وإدارة، إدارة صناعية	٧	٢,٤
أخرى	الكليات الأهلية "تخصصات متنوعة"، معهد الإدارة	٧	٢,٤
علوم زراعية	زراعة، طب بيطري، أغذية، ثروة حيوانية	٤	١,٣٧
علوم اجتماعية	علوم اجتماعية، وخدمة اجتماعية	٣	١,٠٣
المجموع		٢٩١	١٠٠ %

المصدر: إحصائية العام الدراسي ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣م)، العدد (٢٦) ، ص(١٧-٢٥) .

ويخلص **الباحث** من الجدول رقم (٣) إلى النتائج الكمية والكيفية الآتية : أن إجمالي الكليات التي تقدم تعليماً فوق المرحلة الثانوية بلغ (٢٩١) كلية ومعهداً، وأن الكليات النظرية منها (١٤٧) كلية، ونسبتها (٥٠,٥ %) من الإجمالي، أما الكليات العلمية فبلغت (١١٠) كلية، ونسبتها (٣٧,٨ %) من الإجمالي، بينما بلغ عدد الكليات المتنوعة التخصصات التي تمثلها كليات المجتمع والتعليم المستمر والكليات الأهلية (٣٤) كلية،

ونسبتها (١١,٧ %) من الإجمالي، كما جاء ترتيب التخصصات في مؤسسات التعليم العالي، ونسبها كما هو موضح في الجدول رقم (٣) السابق .

وبشكل عام، يتفق **الباحث** في تحليل هذه الجداول (٢) (٣) كيفياً، مع ما خلص إليه **الزهرا**ني (١٤٢٣هـ ، ص٢٠٣-٢٠٧) من نقص الطاقة الاستيعابية في التخصصات والبرامج التي يشتد الطلب على خريجيها مثل: كليات الطب والعلوم الطبية والكليات الصحية وكليات الحاسب الآلي وبعض الكليات العلمية والتكنولوجية والتقنية والفنية والمهنية، وذلك بسبب عدم التوسع فيها بالشكل المطلوب بسبب شح التمويل، وعدم القدرة على ربط سياسات القبول والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل من الوظائف، أو تحويل بعضاً من مخصصات البرامج النظرية لبرامج يشتد الطلب على خريجيها في سوق العمل، وتتطلبها التنمية الوطنية، وعدم تحقيق المواءمة بين التخصصات المتاحة في هذه المؤسسات ونظيراتها المطلوبة في سوق العمل، إضافة إلى عدم استحداث برامج وتخصصات جديدة متخصصة في توفير العمالة الفنية الماهرة التي تتطلبها التوجهات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة كصناعة البتروكيماويات والحديد والألمنيوم والتعدين والزجاج .... الخ، كما أن مؤسسات التعليم العالي لم تدرك بعد أن العولمة تتطلب علوم وتخصصات علمية حاسمة للتقدم الاقتصادي يجب التركيز عليها لأنها تحقق أكبر قيمة مضافة، ومن هذه التخصصات : "علم التقنية" الذي يجمع بين العلم والتكنولوجيا وبين البحث الأساسي والتطبيقي، و"علم التكنولوجيا الحيوية"، و"علم الاتصالات عن بعد" خاصة الاتصالات الإلكترونية، و"علم البصريات"، و"علم المواد الجديدة"، و"علم الإنسان الآلي"، و"علوم الحاسوب"، ويضيف **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٦١) عدم تركيز مؤسسات التعليم العالي السعودي على تخصصات تكنولوجيا الطاقة المتجددة "الشمسية والمائية والهوائية"، والكيمياء الحيوية والهندسة الوراثية، وعدم الأخذ بمفهوم الاختصاص متعدد الأوجه، ونهج الدراسات المشتركة بين أكثر من اختصاص .

ويجد **المنيع** (١٤٢٣هـ ، ص٥٢)، و**الزهرا**ني (١٤٢٣هـ ، ص٢٠٣) ضعف التنسيق بين عمادات القبول والتسجيل فيما يتعلق بسياسات القبول، والبطء في وضع الخطط التطويرية للحد من تزايد التسجيل في التخصصات النظرية في وقتاً تحتاج خطط

التنمية للتخصصات العلمية، وعدم وجود قواعد معلومات عن احتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات لتكون الموجه لسياسات القبول وتوزيع الطلاب على التخصصات في مؤسسات التعليم العالي السعودي، أو إيجاد برامج وتخصصات جديدة متوافقة مع هذا الاحتياج، أو التوسع في الطاقة الاستيعابية لبعض البرامج والتخصصات، كطب مثلاً .

٣-٢: معايير الجودة التعليمية والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي السعودي :

يشير **التقرير الوطني عن التعليم العالي** (١٤٢٤هـ ، ص٦٤) إلى أن أحدث دراسات النوعية في مؤسسات التعليم العالي تؤكد على كفاءة البرامج التعليمية من حيث الأهداف والنظم والخطط الدراسية والأشراف وأساليب التعليم والخدمات والوسائل التعليمية والمباني وتقويم الطلبة والتقويم الذاتي والاعتماد الأكاديمي للبرامج ... الخ، وهو ما يعرف بالجودة التعليمية، والذي تبنته اليونسكو في مقررات ومواد إعلان باريس العالمي عن التعليم العالي .

وبتطبيق هذا المفهوم على مؤسسات التعليم العالي السعودي، نجد الآتي :-

٣-٢-١: جودة الهيئة التعليمية والإدارية: بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي السعودي (٢٣٣٥٩) عضواً للعام الدراسي ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣م)، ويتوزعون على الدرجات العلمية التالية: (٤٦ %) من حاملي الدكتوراه، (٢٢,١ %) ممن يحملون درجة الماجستير، (٢٧,١ %) من حملة البكالوريوس، (٤,٨ %) مما دون البكالوريوس، ويتوزعون على الرتب الأكاديمية التالية: (٦ %) أستاذ، (٩,٦ %) أستاذ مشارك، (٣٠ %) أستاذ مساعد، (٢١,٣ %) محاضر، (١٩,٣ %) معيد، (١٣,٧ %) فني مساعد ومدرس (**إحصائية التعليم العالي، العدد ٢٦، ص٤١**)، ويستنتج من ذلك قلة حاملي الدكتوراه وتمركز معظمهم في درجة أستاذ مساعد، وهذا يضعف من جودة الهيئة التعليمية بالتعليم العالي ومن تطور برامجه خاصة في الدراسات العليا، ويضيف **المنيع** (١٤٢٣هـ ، ص٥٣) أنه يوجد نقص في التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس وخاصة الذين ينتمون إلى الكليات غير التربوية، حيث ينقصهم طرق تصميم المواد الدراسية وتقويمها وتطويرها وتوصيلها للطلبة باستخدام الوسائل المناسبة لإثارة الانتباه والتفاعل .

ويزيد من ضعف جودة الهيئة التعليمية بمؤسسات التعليم العالي السعودي، ما أورده **التقرير الوطني** (١٤٢٤هـ ، ص٥٨) من تزايد نسبة الأستاذ إلى الطالب والتي بلغت في

التخصصات النظرية (١ : ٣١) وفي العلمية (١ : ١٤)، للعام الجامعي ١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠م)، وبغض النظر عن التخصصات تبلغ نسبة الأستاذ إلى الطالب في مؤسسات التعليم العالي (١ : ٢٠)، أما إذا اقتصر على الأعضاء حاملي الدكتوراه تزيد النسبة لتصل إلى (١ : ٤٠)، أما إذا أضيف إليهم المحاضرين فإنها تصبح حوالي (١ : ٣٠) .

وبتحليل **الباحث** لإحصائية التعليم العالي (العدد ٢٦، ص٤١-٤٣) للعام الجامعي ١٤٢٤/٢٣هـ، فإن نسبة الأستاذ إلى الطالب بكافة التخصصات تصل إلى (١ : ٢٢,٥)، وبالاقتصار على حاملي الدكتوراه فإن النسبة تزيد إلى (١ : ٤٩,٢)، أما إذا أضيف إليهم فئة المحاضرين فإن النسبة تصبح (١ : ٣٣,٧)، وبمقارنتها بالنسب السابقة، نجد ارتفاعاً كبير فيها، خاصة في نسب الدكاترة بشكل يؤثر سلباً على جودة الهيئة التعليمية .

كما نجد أن إجمالي الكادر الإداري والفني العاملين في مؤسسات التعليم العالي بلغ (١٣٢٣١) لنفس العام، ويشكل الحاصلين على مؤهل بكالوريوس فما فوق (٤٦ %) من الإجمالي، وهذا يدل كما يرى **الباحث** على قلة مؤهلات حاملي الدكتوراه، وبالرغم من أن مؤسسات التعليم العالي أوكلت إلى بعض أعضاء هيئة التدريس مهمة الإشراف على عدداً من المركز التنفيذية فيها على مستوى الإدارة التشغيلية، إلا أن **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٨٣-٨٧) يجد أنه تنقصهم الدراية والمعرفة والخبرة بإدارة التعليم العالي والتطوير الإداري، مما انعكس على واقع ممارسات التعليم العالي الذي يلاحظ فيه غياب منهجية شاملة للتخطيط والتقويم والتطوير، وعدم مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية .

٣-٢-٢: جودة المناهج والبرامج: يجد **الخضير** (١٤١٩هـ ، ص٩٢)، و**غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٥٣) أن التعليم العالي السعودي يتصف بعدم وجود الكتاب الجامعي المناسب وغير المغترب في محتواه، وبضعف الاعتماد على التعليم التعاوني، وبقلة تنمية القدرة على الإبداع والابتكار، ويخلص **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٢٠٤) و**المنيع** (١٤٢٣هـ ، ص٥٠)، و**غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٦٢) إلى أن إعداد وتصميم المناهج في التعليم العالي السعودي لا تتم بمشاركة واسعة من فئات المجتمع وخاصة المؤسسات الإنتاجية، ويتم إعداد المناهج وفق التقسيم التقليدي للعلوم والمعارف، دون أي محاولة لتبني النهج الجديد الجامع للتخصصات والمشترك بين الفروع العلمية في تحليل القضايا والمشكلات، وقصورها في مجال

الاهتمام بالتدريب العملي والميداني والتجارب التطبيقية وإعطائه الوزن المناسب في العملية التعليمية، وعدم التوسع في استخدام أسلوب التعليم التعاوني، وعدم تحقيق درجة مقبولة من التماس بين محتوى المناهج والمتطلبات المهارية لأداء الوظيفة، كما إن المناهج لا تعد الطالب للتعلم الذاتي المستمر، بل ويتم التضحية بتنمية قدراته ومهاراته في التفكير الناقد والتحليل والابتكار والقدرة على التطبيق واستخدام الأساليب العلمية في حل المشكلات، وأخيراً، تخلف المناهج عن مواكبة متطلبات العمل في عصر العولمة وثورة المعلومات، وعن تزويد الطلاب بالمهارات والقدرات التي تساعدهم على العيش والتكيف مع الأوضاع المتغيرة .

ويخلص **الزهران**ي (١٤٢٣هـ ، ص٢٠٤)، و**المنيع** (١٤٢٣هـ ، ص٥٠) إلى قصور مؤسسات التعليم العالي في برامج التعليم المستمر والتحولي، خاصة البرامج التدريبية الموجهة للارتقاء بالمهارات والقدرات المتجددة، والتي تسهم في إعادة تأهيل وتدريب بعض الخريجين العاطلين عن العمل، وفي التكيف مع متغيرات الوظيفة وتغيير المهنة عند اللزوم، والقدرة على المنافسة العالمية للأيدي العاملة، كما أن معظم طرق التدريس المتبعة تعتمد على التلقين واسترجاع المعلومات المكتوبة أو المقدمة من المحاضر، ولا تشجع البحث عن المعلومات لتحقيق النمو في الإبداع والتفكير، وتخلص دراسة **الخماش** (١٤٢٥هـ ، ص٢٧٢) إلى أن التعليم في الجامعة من وجهة نظر الطلاب يعتمد على التلقين ونقل المعرفة وإعداد الطالب للإجابة عن أسئلة الأختبار والأساليب التقليدية بدرجة كبيرة ويهيمن عليه التخصصية وتسلط الاستاذ والتقويم الدوري، وترى "الدراسة" بأن من الاستراتيجيات المطلوبة في عصر العولمة، والتي لا توفرها الجامعة هي إعطاء حرية اختيار المنهج وطريقة التدريس لعضو هيئة التدريس، والموازنة في الاهتمام بين العلوم الدينية والدنيوية وبين العلوم النظرية والتطبيقية، وإعداد خريجي الجامعات ليكونوا باحثين وليس معلمين فقط .

ويشير **التقرير الوطني عن التعليم العال**ي (١٤٢٤هـ ، ص٦٥) إلى ضعف العملية الإرشادية والتعليمية، صعوبة وضع الآلية المناسبة لمراعاة الأنشطة الصفية وغير الصفية وتوفير المناخ العلمي والاجتماعي المناسب لجذب الطلاب والرفع من تحصيلهم الدراسي، ويجد **المنيع** (١٤٢٣هـ ، ص٥٢) أن العملية التعليمية بمؤسسات التعليم العالي تركز على عضو هيئة التدريس والكتب والمذكرات الدراسية والاختبارات واللوائح، ويقل

التركيز على الطالب كمحور للعملية التعليمية، ويضيف **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٥٣)، و**الزهران**ي (١٤٢٣هـ ، ص٢٠٣) محدودية برامج الإرشاد والتوجيه المهني والأكاديمي للطلاب، وضعف الضوابط الأكاديمية الضامنة للجودة والتميز بين الطلاب، والمساعدة على اختيار الطلاب التخصصات المناسبة لقدراتهم .

٣-٢-٣: جودة وسائل الفحص والتقويم "الاعتماد الأكاديمي": يرى **الخضير** (١٤١٩هـ ، ص٨٩-٩٢) أن التعليم العالي في المملكة يعاني من عدم انضباط الطلاب والتزامهم نحو تأدية واجباتهم الجامعية خاصة في الكليات النظرية، وعدم الجدية في مراقبتهم، والاستمرار في دفع المكافأة للمقصرين دراسياً، والسياسات المتساهلة تجاه القبول في الجامعات، وعدم وجود اختبارات قبول ذات فعالية، ويجد **الزهران**ي (١٤١٨هـ ، ص٦٨٤) أن هناك غياب لعمليات التقويم الشامل والاعتماد الأكاديمي للجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي السعودي، ما عدا جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، والتي يتم تقويم برامجها من فريق متخصص من الجامعات الأمريكية، وتستعين كليات التقنية في المملكة بمؤسسة (GT) الألمانية لمساعدتها في مجال المناهج والبرامج وتقويمها من وقت لآخر، كما تقوم برامج كليات الطب بالجامعات السعودية من قبل الجامعات البريطانية والكندية بصفة دورية، وتسهم في إجراء اختبارات الزمالة لطلابها، ومع ذلك، يخلص **الزهران**ي (١٤٢٣هـ ، ص٢٠٨) إلى أن التعليم العالي السعودي ضعيف في مواكبة التطور الحاصل في مجال الاعتماد الأكاديمي التعليم العالي بالدول المتقدمة، ويعاني من غياب نظام فعال للتقويم العلمي الشامل لمدخلاته وعملياته ومخرجاته .

ولقد أنشئت وزارة التعليم العالي مركز متخصص للقياس والتقويم عام ١٤٢١هـ يقوم بتنفيذ الاختبارات لقياس قدرات الطلبة ومهارتهم واتجاهاتهم وقياس التحصيل العلمي، وذلك وفق معايير صادقة وعادلة للطلاب المتقدمين للقبول بمؤسسات التعليم العالي، وذلك كأحد متطلبات القبول، ووسيلة لانتقاء ذوي الأهلية والاستعداد، مما يسهم في تطوير برامج التوجيه والإرشاد الأكاديمي، ورفع مستوى الأداء والكفاءة التعليمية، كما توجت مؤخراً جهود وزارة التعليم العالي بموافقة المقام السامي على إنشاء هيئة للاعتماد الأكاديمي

تحت مظلة مجلس التعليم العالي، وهذه الهيئة تساعد الوزارة والجامعات على استخدام معايير موضوعية لتقويم وقياس منجزات التعليم العالي من الناحيتين النوعية والكمية .

٣-٣ : إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية والخصخصة في التعليم العالي السعودي :

يشير **الثبيتي وحريري** (١٤٢٤هـ ، ص١٥-٢٠) إلى أن هناك عدة أساليب لأداء العمل الإداري بالجامعات من أجل كسب التنافس في عصر العولمة منها: التخطيط الاستراتيجي، وإدارة مصادر المعلومات، والشبكات التنظيمية، وإدارة الجودة الشاملة، وبناء وتطوير فرق العمل ... الخ، وذلك فيما يعرف بإعادة الهيكلة التنظيمية .

وسيتم مناقشة تطبيقه في مؤسسات التعليم العالي السعودي، على النحو الآتي :-

٣-٣-١: التخطيط الاستراتيجي: يجد **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٢٠٨-٢١٠) بأن التعليم العالي السعودي يعاني من غياب التخطيط الاستراتيجي، ومن غياب خطة ومنهجية شاملة لتطوير إدارة التعليم العالي وتقويمه، وعدم تمشيه مع التطورات التكنولوجية والعلمية في الإدارة الأكاديمية والتعليم العالي بالدول المتقدمة، ويرى **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٦٠،٦٤) أن الجامعات السعودية لم تُحسن توقعها للحوادث ومتغيرات العصر، وتعاني من رفع الشعارات بدون تركيز على الإنجازات، ولم تعيد النظر في الأنظمة البيروقراطية القديمة فيها وتطرح نماذج تلائم المتوقع وغير المتوقع، ولم تأخذ بنظام التخطيط الاستراتيجي والتخطيط المرن وتطوير نظام إداري ومعلوماتي متكيف، وتطبيق فلسفة التحسينات المستمرة، والاهتمام بالتدريب المستمر في جميع الوظائف الجامعية، وإلغاء الحواجز في الاتصال بين العاملين والقيادات، وتوسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية، وإشراك ممثلين من مختلف قطاعات المجتمع في مجالس عمادات الكليات الجامعية .

٣-٣-٢: إدارة الجودة الشاملة : هناك بعض الجامعات السعودية بدأت تصحيح مسيرتها التعليمية، من خلال الأخذ بمنهج الجودة الشاملة، وإجراء بعض التعديلات والإجراءات التطويرية، إلا أن **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٨٣) يجد إنه على مستوى التأكيد على الجودة لا تزال مؤسسات التعليم العالي السعودي تعيش مرحلة الكم والتوسع في القبول للوفاء بالطلب المتزايد على التعليم، أما مرحلة الجودة من حيث رفعها كشعار أو من حيث وضع معاييرها وأسسها أو تحديد مكوناتها أو اتخاذ الخطوات الأولى لتطبيقها فلم

تبدأ بشكل جدي بعد، كما يجد **السريحي** (١٤٢٤هـ ، ص٨٧) أن الاستفادة من تطبيق مبادئ الجودة الشاملة ومن حلقات الجودة المطبقة في بعض القطاعات ومن ضمنها جامعة الملك عبد العزيز لم تكن ملموسة وعملية، وإنما كان الاهتمام بها بصورة نظرية، ومن خلال عمل دورات وحلقات جودة شاملة داخل المؤسسة، وهو اهتمام في مجمله ظرفي يستمر فترة معينة ثم يتلاشى ويقل الحماس لها بمرور الوقت، وذلك نتيجة لعدم اقتناع الإدارة العليا لهذه المؤسسات بنتائج الجودة الشاملة في رفع الكفاءة الأدائية والإدارية فيها .

٣-٣-٣: إعادة الهيكلة: تتوزع مؤسسات التعليم العالي السعودي بين عددٍ من الإدارات الحكومية التي تقوم بالأشراف عليها وتمويلها، ولكل منها مجموعة من الأغراض والأهداف لسد حاجات البلاد في تخصصات ومستويات مختلفة، والجدول رقم (٤) يوضح واقع الهيكل التنظيمي لمؤسسات التعليم العالي السعودي حسب الجهة والجنس والحالة التعليمية وأعداد الطلبة وفقاً لإحصائية العام الجامعي ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣م)، في الآتي :

١. بلغ إجمالي عدد كليات ومعاهد مؤسسات التعليم العالي السعودي (٢٩١) كلية ومعهداً، منها (١١٥) كلية للمعلمين والمعلمات تابعة إلى وزارة التربية والتعليم وبنسبة (٣٩,٧ %) من الإجمالي، و(١٠٨) كلية ومعهداً للجامعات تابعة إلى وزارة التعليم العالي وبنسبة (٣٧,١ %) من الإجمالي، و(٢٨) كليات ومعاهد تابعة للجهات الحكومية الأخرى "المؤسسة العامة للتعليم الفني، ووزارة الصحة، والهيئة الملكية للجبيل وينبع، والخدمة المدنية"، وتشكل نسبة (٢٣,٢ %) من الإجمالي.
٢. بلغ إجمالي الطلبة المقيدين في مؤسسات التعليم العالي لجميع المراحل (٥٢٥,٣) ألف طالب وطالبة، منهم (٢١٩,٣) ألف طالب بنسبة (٤١,٧٥ %) من الإجمالي، وفقاً للعام الدراسي ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣م)، وتشير هذه الأعداد إلى الزيادة الهائلة في أعداد الطالبات مقارنة بعدد الطلاب، بالرغم من محدودية السلم الوظيفي المتاح لهن في ديوان الخدمة المدنية، كما يجد **المنيع** (١٤٢٣هـ ، ص٥٣) أن في هذا هدر مالي وبشري كبير بدون جدوى وظيفية تعود عليهن .
٣. أن صيغة الجامعة تستحوذ على (٩٠,٥ %) من إجمالي المقيدين بمؤسسات التعليم العالي السعودي، بينما نسبة التعليم دون الجامعي ارتفعت إلى (٩,٥ %) من

الإجمالي، وهذه الزيادة عائدة في جزءاً منها إلى إدخال المقيدين بمعهد الإدارة العامة وكليات المجتمع كمتغيرات جديدة في هذه الإحصائية، والتوسع في افتتاح عدداً من الكليات التقنية .

الجدول رقم (٤) التعليم العالي السعودي حسب الجهة والجنس والحالة التعليمية للطلبة للعام الدراسي ١٤٢٤/٢٣هـ

الجهة	الجنس	الكليات	الحالة التعليمية للطلبة			هيئة التدريس	الإداريين والفنيين
			المستجدين	المقيدين	الخريجين		
الجامعات وكليات المجتمع	طلاب	١٠٨	٤٨٨٧٤	١٤٢٤٦٥	٢٠٥٢٠	٩٣٨٦	٨٧٠٨
	طالبات		٢٠٠٦٧	٦٨٩٤٣	٩٥٤١	٢٢٤١	١٤٥٥
	المجموع		٦٨٩٤١	٢١١٤٠٨	٣٠٠٦١	١١٦٢٧	١٠١٦٣
الكليات والمعاهد الصحية	طلاب	١٩	٢٠٤٥	٤٧١١	١٠٢٥	٣٨١	٢٩٠
	طالبات	١٩	١١٨٣	٢٦٨٢	٥٤٠	٢٦٩	٢٠٢
	المجموع	٣٨	٣٢٢٨	٧٣٩٣	١٥٦٥	٦٥٠	٤٩٢
التمريض	طالبات	١	١٥٠	١٩٠	-	٢٣	٣١
التقنية	طلاب	٢٠	١٦٥٤٥	٣٣٨٧٦	٤٨٠٢	٢٢١٥	٤٠٣
إعداد المعلمين المعلمات	طلاب	١٨	٩٠٠٥	٢٩٩٨٩	٤٩٣٢	٢٦٩٤	٣٤٤
	طالبات	٩٧	١٠٨٦١٩	٢٣٢٨٨٤	٣٠٦٨٤	٥١١٩	١١٠٩
	المجموع	١١٥	١١٧٦٢٤	٢٦٢٨٧٣	٣٥٦١٦	٧٨١٣	١٤٥٣
الجبيل ينبع	طلاب	٢	٢١٩١	٣٨٥٦	٤٥٤	٢٨٨	١٦٥
الكليات الأهلية	طلاب	٦	١٩٨	٧٤٥	٢	٩٦	٧٨
	طالبات		٣٥٨	٨١٩	-	١٣٥	١٤٦
	المجموع		٥٥٦	١٥٦٤	٢	٢٣١	٢٢٤
معهد	طلاب	١	١٦٧٩	٣٧١٤	٩٥٣	٤٤٨	٢٥٦

الإدارة العامة	طالبات		١٩٤	٤٧٠	١٥٤	٦٤	٤٤
	المجموع		١٨٧٣	٤١٨٤	١١٠٧	٥١٢	٣٠٠
الإجمالي العام	طلاب	٢٩١	٨٠٥٣٧	٢١٩٣٥٦	٣٢٦٨٨	١٥٥٠٨	١٠٢٤٥
	طالبات		١٣٠٥٧١	٣٠٥٩٨٨	٤٠٩١٩	٧٨٥١	٢٩٨٦
	المجموع		٢١١١٠٨	٥٢٥٣٤٤	٧٣٦٠٧	٢٣٣٥٩	١٣٢٣١

المصدر: إحصاءات التعليم العالي للعام الدراسي ١٤٢٤/٢٣هـ (العدد ٢٦ ، ص٦٧، ص٨١)

وبشكل عام، ينتج عن تعدد الجهات المشرفة على مؤسسات التعليم العالي، كما يرى **كامل** (١٤١٨هـ ، ص٤٠)، و**الطامي** (١٤١٨هـ ، ص٤١٦) ازدواجية في البرامج وزيادة في الأعباء المالية والإدارية، بل وتؤدي هذه الازدواجية في بعض الظروف إلى تعددية متنافسة ليس لها ما يبررها، وإلى عدم مناسبة اللوائح والأنظمة المالية والإدارية المطبقة في مؤسسات التعليم العالي لطبيعة عملها وخصوصية وظائفها، والتي وضعت في الأصل للوزارات والمصالح الحكومية، ولعل هذا من دواعي إنشاء مجلس التعليم العالي والجامعات عام ١٤١٤هـ ليتولى الإشراف على التعليم العالي والتنسيق بين مؤسساته، كما يضيف **الفيصل** (١٤٢٣هـ ، ص٣٣) بأن تركز الجامعات في المدن الرئيسة يمثل عبئاً عليها، سواء إذا استقطبت طلاب المناطق المحيطة، أو إذا امتدت لتقيم فروع لها في هذه المناطق، مما يترتب عليه ازدواجية في الإدارات والكليات المساندة، وإيجاد بعض الأنظمة المزدوجة لتتلاءم مع واقع هذه الفروع .

ويضيف **الباحث** إهمال بعض الكليات الأنظمة والإجراءات الأكاديمية المعمول بها في لائحة التعليم العالي أو أخضاع تفسيرها وفقاً لمصالح الجهات المشرفة على هذه المؤسسات، وبالرغم من القيام ببعض الخطوات الإصلاحية مؤخراً، تتمثل في تبعية كليات المعلمين إلى وزارة التعليم العالي بدلاً من وزارة التربية والتعليم، وافتتاح (٤) جامعات هي: جامعة البنات بالرياض، وجامعة طيبة، وجامعة القصيم، وجامعة الطائف، إلا أن هناك حاجة لافتتاح مزيد من الجامعات على مستوى المناطق كما تشير إلى ذلك خطة التنمية السابعة .

ولمعرفة الأوزان النسبية للدرجات الجامعية بمؤسسات التعليم العالي السعودي: قام **الباحث** بإعداد الجدول رقم (٥) ليوضح نسب الطلاب المستجدين والمقيدين والخريجين في المراحل الدراسية بالتعليم العالي "دون الجامعي، بكالوريوس، دراسات عليا"، للعام الدراسي ١٤٢٤/٢٣هـ، وخلص **الباحث** من هذا الجدول، إلى أن هيكل الالتحاق بالتعليم العالي في المملكة، يعاني من زيادة الالتحاق بمرحلة البكالوريوس، وذلك على حساب مرحلتي دون الجامعي والدراسات العليا، للطلاب المستجدين والمقيدين والخريجين، والتي يتخذ من أرقامها مؤشراً على هامشية الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي غير الجامعية في إعداد الكفاءات المتوسطة والعليا من القوى البشرية التي يحتاج إليها سوق العمل .

جدول رقم (٥) نسبة الدرجات الجامعية "الأكاديمية" للطلبة المستجدين والمقيدين والخريجين للعام الدراسي ١٤٢٤/٢٣هـ

المتغيرات	دبلوم دون الجامعي %	بكالوريوس %	دراسات عليا %
المستجدين	١٧,٥	٨٠,٨	١,٧
المقيدين	١٣,١	٨٤,٨	٢,١
الخريجين *	١٧,١	٨٨,٧	٢,٩

المصدر : الجدول رقم (٦) ، * الخريجين للعام الدراسي ١٤٢٣/٢٢هـ .

ومن جهة أخرى، يجد **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٢٠٨) أن التعليم العالي السعودي لم يتجه نحو إعادة صياغة فلسفة التعليم وتنظيمه تحت شعار "تعليم غير محدود بالزمان والمكان"، أي تعليم ينفتح على مواقع الإنتاج وعالم العمل، ويؤكد على إشراك المؤسسات الإنتاجية في إعداد وصياغة خطط وبرامج التعليم العالي، وتوسيع العلاقة بينهما، والخروج بها إلى نطاق أرحب يشمل البحث والتدريس والتدريب وتنظيم المؤتمرات والورش العلمية، وتحولها إلى عملية متصلة ومتبادلة من : "الدراسة" و"البحث" و"العمل"، كما يرى **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٥٩) أن بنية التعليم العالي السعودي تتصف لحد كبير بالتقليدية ومحدودية المرونة، وهذا يتطلب العمل على بذل مزيد من الجهد في إنشاء الشبكات الجامعية وتوأمتها، وإدخال أنماط جديدة من التعليم العالي كالجامعة المفتوحة

ونظام الدراسة من خلال شبكة المعلومات "الجامعة الافتراضية"، والسماح بتعدد نقاط الدخول والعبور أفقياً ورأسياً، وإعطاء الملتحقين حرية أكبر في الخروج ثم العودة إلى مؤسساته، وإلغاء شرط القبول المرتبط بعد مضي خمس سنوات على الحصول على الثانوية العامة، والتوسع والاهتمام بمؤسسات التعليم دون الجامعية، وتصحيح الانحراف المترتب على التركيز المغالى فيه على التعليم الجامعي، في الوقت الذي يحتاج فيه سوق العمل إلى الكفاءة الفنية الوسيطة والتي تُعد عادة في المؤسسات دون الجامعية، والسماح للطالب بالتسجيل في أكثر من تخصص، دون إلزامه بالتحويل، ومنحه فرصة الاستفادة من المقررات المشتركة والاختيارية في حساب عدد وحدات التخرج .

٣-٣-٤: تمويل التعليم العالي: تعتمد مؤسسات التعليم العالي في موازنتها على ما تقدمه الدولة لها، حيث توفر الدولة التعليم العالي دون دفع رسوم دراسية، علاوة على ذلك فإنها تمنح المكافآت الشهرية والإعانات المالية للطلبة والطالبات، وتوفر لهم الوجبات الغذائية والكتب والمواصلات بأسعار مدعومة، ويورد **التقرير الوطني** (١٤٢٤هـ ، ص٨٦-٨٨) بأن الميزانية المعتمدة للجامعات بلغت في العام الجامعي ١٤٢٢/٢١هـ (٢٠٠١م) حوالي (٧٥٦٧) بليون ريال تمثل (١٣ %) من ميزانية قطاع التعليم، و(٣,٤ %) من الميزانية العامة للدولة، ويضيف **التقرير** بأن الأنظمة المالية أتاحت للجامعة قبول الهبات والتبرعات والأوقاف بما لا يتعارض مع أهداف الجامعات، كما أتاحت اللائحة المالية إمكانيات قيام الجامعات بعمل دراسات وبحوث استشارية ويقتطع (٢٥ %) من قيمتها لصالح الجامعة .

إلا أن **العنقري** (٢٠٠١م ، ص٢١) يجد أنه من الصعوبة تلبية مطالب التعليم العالي المالية من قبل الدولة، خاصة وأن المملكة تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية التي تتعرض لتقلبات حادة في سوق النفط الدولية، ولذا فإن البحث عن بدائل لزيادة موارد مؤسسات التعليم العالي من أصعب التحديات التي ستواجهها هذه المؤسسات في السنوات القادمة، ويلاحظ **المنيع** (١٤٢٣هـ ، ص٥٢) وجود قصور في الأنظمة المالية والإدارية اللازمة لتحقيق التمويل الكافي للتعليم العالي، فالأنظمة المالية قديمة ولا تتلاءم مع متطلبات تمويل التعليم في العصر الحديث، ويتمثل القصور في طريقة تمويل المشاريع التطويرية والأبحاث العلمية والندوات والمؤتمرات العلمية، وبشكل عام، يجد **الزهراني** (١٤٢٣هـ ،

ص٢٠٨-٢١٠) أن وزارة التعليم العالي قد بذلت جهوداً كبيرة في تهيئة الأنظمة التي تدفع الجامعات نحو تنويع مصادر الدخل، ومع هذا فإن فكرة التنويع هذا لم تستوعب بالشكل الكافي، وتتطلب بعض الأفكار الخلاقة لتفعيلها، ويضيف بأن مؤسسات التعليم العالي لم تدرك تأثير سياسات الإصلاح الهيكلي الاقتصادي التي فرضته العولمة والتي تستدعي تنويع مصادر تمويل التعليم العالي، وإزالة العوائق التي من شأنها مشاركة القطاع الخاص فيه .

علماً بأن الإنفاق الجاري لكل طالب في التعليم العالي يتفاوت تبعاً للجامعة والكلية والمستوى الدراسي، ويرجع **التقرير الوطني** (١٤٢٤هـ ، ص٩٠) هذا التفاوت لمجموعة من العوامل، أهمها: اختلاف المراتب العلمية للكوادر التدريسية، وتواجد المستشفيات الجامعية ومراكز البحث العلمي في بعض الجامعات دون غيرها، وعلى وجه العموم فإنه يمكن القول بأن معدل تكلفة الطالب الجامعي تبلغ (٢٨) ألف ريال سنوياً، أما متوسط ما يدفعه الطالب من رسوم في الكليات الأهلية بالمملكة وفقا للطاقة الاستيعابية القصوى لها يبلغ (٣٨) ألف ريال سنوياً، وهي مبالغ مالية مرتفعة جداً .

٣-٣-٥: خصخصة التعليم العالي: يورد **التقرير الوطني** (١٤٢٤هـ ، ص٨٩) أتاحت لوائح وأنظمة التعليم العالي الأهلي فرصة الاستثمار في التعليم العالي أمام المؤسسات الخيرية والخاصة، تحت إشراف وزارة التعليم العالي، ولقد تم الترخيص المبدئي لجامعتين هما: جامعة الأمير سلطان، وجامعة الفيصل الأهلية، وتتبع لكلا منها (٣) كليات أهلية، بالإضافة إلى الترخيص لـ(٤٦) كلية أهلية في مناطق المملكة المختلفة، ويتوقع أن تستوعب حوالي (٦٥٠٠) طالب وطالبة، ويعد ذلك الإسهام بمثابة استثمار يقوم به القطاع الخاص في التعليم العالي، كما أن بعضها غير ربحية، وبعضها يتم تمويلها من المؤسسات الخيرية، كما أن الوزارة مستمرة وتسعى جاهدة لإتاحة الفرص للمزيد من الكليات الأهلية، مع وضع ضوابط لضمان نوعيتها وجودتها التعليمية لتكون في مصاف الجامعات الحكومية .

ويورد **التقرير الوطني** (١٤٢٤هـ ، ص٣١) بأن الدراسة بدأت في ست كليات أهلية، وهي: كليتي الأمير سلطان الأهلية للبنين والبنات بالرياض، والتي تقدم تخصصات في علوم الحاسب ونظم المعلومات والإدارة المالية والتسويق والمحاسبة، وكلية الأمير سلطان لعلوم السياحة والفندقية في أبها وتقدم تخصصات خاصة بالسياحة والفندقة، وكلية عفت

الأهلية للبنات بجدة، وتقدم تخصصات في علوم الحاسب ورياض الأطفال، وكلية دار الحكمة الأهلية للبنات بجدة التي تقدم تخصصات في نظم المعلومات الإدارية والتعليم الخاص والتصميم الداخلي، وكلية الباحة الأهلية للعلوم بالباحة والتي تقدم تخصصات في الإدارة المالية والبنكية، وإدارة الإنتاج، وهندسة الحاسب الآلي، وعلوم الحاسب ونظم المعلومات، ويوضح الجدول رقم (٤) السابق، عدد كلياتها وطلابها والهيئة التدريسية والإدارية العاملة بها، ونسبتها من الإجمالي، وبشكل عام، يرى **الباحث** أن التعليم العالي الخاص السعودي، يعتبر محدوداً من حيث قلة أعداد الطلاب الملتحقين به مقارنة بعدد الملتحقين بالتعليم العالي الحكومي، إضافة إلى محدودية استثماراته الرأسمالية في هذا القطاع المهم والواعد .

٣-٤: الكفاءة الكمية الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي السعودي:

يرى **الجلال** (١٤٠٥هـ ، ص١٠٦) بأن القياسات الكمية للكفاءة تعني وجود توازن مقبول بين الأعداد الداخلة في النظام والخارجة منه بنجاح وهو ما يعرف بـ" معدل الهدر أو الإهدار التعليمي"، إضافة إلى تحقيق أقرب درجة من التماثل بين أعداد المتخرجين في سنة معينة مقارناً مع أعداد المسجلين في بداية المرحلة الدراسية في التاريخ المناسب، وهو ما يعرف بـ"معامل الكفاية"، ويضيف **الباحث** انطباق أعداد الخرجين في التخصصات المختلفة على احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل، وهو ما سيتناوله **الباحث** في الآتي:

٣-٤-١: الإهدار التعليمي: ويعني تزايد نسب الرسوب في مؤسسات التعليم العالي، ويعبر عنها بالفرق بين متوسط عدد السنوات التي يحتاجها الطالب للتخرج من مرحلة البكالوريوس والحد الأدنى المطلوب للتخرج وهو أربع سنوات في الغالب .

تعاني مؤسسات التعليم العالي السعودي من تزايد معدل الإهدار التعليمي، حيث يجد **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٤٥) في دراسة سابقة قام بها عام ١٤١٨هـ عن طلبة جامعة الملك عبد العزيز، أن (٧٢ %) من طلاب وطالبات الجامعة المنتظمون يتخرجون بسابق خبرة أو تجربة رسوب فيما درسوه من مقررات، ويمكن القياس على هذه النتيجة وتعميمها في بقية مؤسسات التعليم العالي، ويقدر **التقرير الوطني** (١٤٢٤هـ ، ص٦٤) متوسط السنوات المستثمرة في تخريج الطالب في الكليات ذات الأربع سنوات تتراوح بين (٤,٩ – ٦,١٥) سنة، وفي كليات البنات يتراوح بين (٤,٤ – ٨,٢) سنة، وبأخذ متوسط النسبتين

الواردة في التقرير الوطني، يصل **الباحث** إلى أن معدل الإهدار التعليمي لمؤسسات التعليم العالي السعودي تتراوح بين (٤,٦-٧,١) سنة، وهذا يعني وجود هدر تعليمي يتراوح بين نصف سنة إلى ثلاث سنوات دراسية تقريباً من التكاليف الإضافية لكل طالب متخرج، وحرمان غيره من مقعد لفترة تعادل مدة التأخر في التخرج عن الحد الأدنى (٤ سنوات دراسية)، وعدم استفادة الدولة أو الطلبة الراسبين من هذه التكاليف .

٣-٤-٢: معامل الكفاية التعليمي : أي تحقيق أقرب درجة من التماثل بين أعداد المتخرجين في سنة معينة مقارناً مع أعداد المسجلين في بداية المرحلة الدراسية في التاريخ المناسب، وهو ما يعرف بـ"معامل الكفاية"، وذلك ليقابل (١ : ١) في أحسن الظروف .

ويجد **التقرير الوطني عن التعليم العالي** (١٤٢٤هـ ، ص٦٤) أن نسبة المتسربين من الفوج في بعض الجامعات السعودية تتراوح بين (٢٧,٦ %) حداً أدنى و(٣٢ %) حداً أعلى، وبأخذ متوسط النسبتين يصل **الباحث** إلى أن نسبة التسرب في مؤسسات التعليم العالي السعودي تبلغ (٣٠ %) تقريباً، وهي نسبة مرتفعة جداً، ومن ثم فإن معامل كفاية مؤسسات التعليم العالي السعودي يساوي (١ : ٠,٧) في أحسن الظروف، بمعنى أنه نسبة المتخرجين في سنة معينة لا تتجاوز (٧٠ %) من أعداد المسجلين في بداية المرحلة في التاريخ المناسب لتخرجهم، وذلك بافتراض عدم وجود تأخر أو رسوب دراسي في الفوج.

٣-٤-٣: التوزيع الكمي لمخرجات التعليم العالي وفقاً لاحتياجات سوق العمل:

بداية يجد **غبان** (١٤٢٣هـ ، ص٥٠) أن بطالة بعض خريجي التعليم العالي السعودي بدأت تظهر على السطح، رغم أن فرص العمل التي تنتظر القوى العاملة السعودية هي في مجملها أكبر من عدد خريجي التعليم العالي في المملكة، ويرجع **المنيع** (١٤٢٣هـ ، ص٥٣) هذه البطالة إلى ضعف مؤسسات التعليم العالي في تطوير مدخلاتها وعملياتها وخططها الأكاديمية وبما يتواكب مع متطلبات وحاجات القطاع العام والخاص، وعدم التكامل والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، وعدم معالجة هذه الظاهرة من خلال دراسة احتياجات المجتمع من البرامج والتخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، ويضيف إلى ذلك **الفيصل** (١٤٢٣هـ ، ص٣٣) عدم الاستفادة من تشعيب التعليم في المرحلة الثانوية عند القبول في مؤسسات التعليم العالي السعودي بالمستوى المطلوب .

وهذا يعني عدم مواءمة التوزيع الكمي لمخرجات التعليم العالي على التخصصات النظرية والعلمية، وأن أعداد خريجي الكليات النظرية فاضت عن حاجة سوق العمل السعودي إلى الحد الذي جعل بعضهم يزاولون أعمالاً وظيفية لا تناسب تخصصاتهم، بينما بعضهم الآخر لا يجد عملاً يمارسه، في حين يوجد طلب كبير في التخصصات العلمية، ونقص حاد في أعداد الخريجين في هذه التخصصات العلمية، حيث يجد **الفيصل** (١٤٢٣هـ ، ص٣٣)، و**المنيع** (١٤٢٣هـ ، ص٥٢) تزايد أعداد الطلبة في التخصصات النظرية بالرغم من أن حاجة المجتمع تتركز في التخصصات العلمية والتقنية، حيث تستقطب المجالات الأدبية حوالي (٨٧ %) من المستجدين والنسبة نفسها تقريباً من المقيدين وهذا يمثل نوع من عدم التوازن في سياسة القبول في هذه المؤسسات، ويجد **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص١٧١) أن هناك تفاوت شاسع بين التخصصات النظرية والعلمية، لأن نسبة الطلاب في التخصصات النظرية يشكلون النسبة العظمى من إجمالي الطلبة في مؤسسات التعليم العالي السعودي عام ١٤١٩هـ(١٩٩٩م)، وذلك بواقع (٨١,٤ %) من المستجدين، و(٨٣,٨ %) من المقيدين، و(٨٥,٦ %) من الخريجين .

ولمعرفة مدى التحسن أو التطور الحاصل في توزيع الطلاب على مؤسسات التعليم العالي، وفقا للتخصصات النظرية والعلمية، وبالرجوع إلى الجدول رقم (٦)، يجد **الباحث** أن نسبة الطلاب في التخصصات النظرية ما زالت تشكل النسبة العظمى من إجمالي الطلبة في مؤسسات التعليم العالي السعودي وذلك بواقع (٨٠,٢ %) من المستجدين، و(٧٨,١ %) من المقيدين، و(٧٩,٨ %) من الخريجين، علماً أن هناك نقص طفيف في نسبة أعداد الطلاب المستجدين والمقيدين والخريجين في التخصصات النظرية، وهو انخفاض بسيط لا يحقق احتياجات سوق العمل إلى التخصصات العلمية .

ويورد **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص١١٥-١١٩) أن احتياجات سوق العمل السعودي المستقبلية من القوى البشرية تتركز في التخصصات التالية: العلوم الطبية والصحية بأنواعها، والهندسة خاصة هندسة الحاسب والإلكترونيات ونظم المعلومات والبرمجة، والهندسة المدنية بأنواعها، والتكنولوجيا المتقدمة والحيوية، وعلوم البصريات والمواد الجديدة والإنسان الآلي، والتخصصات الفنية والتقنية الاحترافية، والهندسة الصناعية والكيمائية

والبتروكيماوية والحديد والألمونيوم والتعدين والغاز الطبيعي، وإدارة الأعمال والمحاسبة والخدمات المالية والإنتاجية والتجارية والاستثمارية والسياحة والفندقة .

ولتوضيح مواءمة التوزيع الكمي لمخرجات التعليم العالي السعودي مع التخصصات السابقة، تم إعداد جدول يبين مجالات الدراسة "التخصصات" حسب تصنيف وزارة التعليم العالي، وتوزيع الطلبة المستجدين والمقيدين والخريجين على هذه المجالات والتخصصات الدراسية، وذلك حسب **إحصائية التعليم العالي** للعام الدراسي ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣م)، (العدد ٢٦ ، ص٢٧-٤٠)، وهو ما يتضح من الجدول رقم (٦) التالي :-

جدول رقم (٦) الطلبة المستجدون والمقيدون والمتخرجون بالتعليم العالي السعودي حسب مجال الدراسة للعام الدراسي ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣م)

مجال الدراسة والجنس	الطلبة المستجدون				الطلبة المقيدون				الطلبة الخريجون			
	طلبة	طالبات	جملة	نسبة	طلبة	طالبات	جملة	النسبة	طلبة	طالبات	جملة	النسبة
دراسات إسلامية	٧٦٨٥	١٨٦٠	٩٥٤٥	٤,٥٢	٢٥٨٣٦	٦٥٣٨	٣٢٣٧٤	٦,١٦	٣٥٧٧	١١٢٣	٤٧٠٠	٦,٣٨
تربية وتعليم	١٢١٢٣	١٠٨١٩٧	١٢٠٢٢٠	٥٦,٩	٣٨٩٧١	٢٣٧٦١٣	٢٧٦٥٨٤	٥٢,٦٥	٧٦٥٦	٣٢٢٠١	٣٩٨٥٧	٥٤,١٥
اقتصاد وإدارة *	١٢١٢٠	٣٣٥٠	١٥٤٧٠	٧,٣٣	٢٧٨٣٥	١٠٤٣٧	٣٨٢٧٢	٧,٢٩	٣٧٢٧	١٢٢٠	٤٩٤٧	٦,٧٢
علوم إنسانية	٩٥٢٨	٤٩٢١	١٤٤٤٩	٦,٨٤	٢٤٧١٣	١٥٩٨٨	٤٠٧٠١	٧,٧٥	٤٠٩١	٢٣١١	٦٤٠٢	٨,٧
علوم اجتماعية	٣٧٤٢	١٥٣١	٥٢٧٣	٢,٥	١٠٨٤٢	٦٢٦٠	١٧١٠٢	٣,٢٦	٢٠١١	٨٥١	٢٨٦٢	٣,٨٩
علوم طبيعية	٨٨١٠	٧٠٨٩	١٥٨٩٩	٧,٥٤	٢٥٣٥١	١٧٥٤٣	٤٢٨٩٤	٨,١٦	٢٤٣٤	١٧٤٥	٤١٧٩	٥,٦٨
علوم طبية	٤٤٤٧	٢٨٤١	٧٢٨٨	٣,٤٥	١٣٧٨٣	٩٢٤٠	٢٣٠٢٣	٤,٣٨	١٩٧٦	١٢٢٩	٣٢٠٥	٤,٣٥
علوم هندسية	١٦٩١٢	٤٨	١٦٩٦٠	٨,٠٣	٤٣٨٨٨	٣٤٥	٤٤٢٣٣	٨,٤٢	٦٨١٣	٢٩	٦٨٤٢	٩,٣
علوم زراعية	١٢٢١	٤٠٧	١٦٢٨	٠,٧٧	٣٣٣٥	١٥٩٧	٤٩٣٢	٠,٩٤	٤٠٣	٢١٠	٦١٣	٠,٨٣
أخرى	٣٩٤٩	٤٢٧	٤٣٧٦	٢,٠٧	٤٨٠٢	٤٢٧	٥٢٢٩	٠,٩٩	-	-	-	-
الإجمالي	٨٠٥٣٧	١٣٠٥٧١	٢١١١٠٨	١٠٠	٢١٩٣٥٦	٣٠٥٩٨٨	٥٢٥٣٤٤	١٠٠	٣٢٦٨٨	٤٠٩١٩	٧٣٦٠٧	١٠٠

المصدر : إحصائية التعليم العالي للعام الدراسي ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣م)، العدد ٢٦ ، ص(٢٧ ، ٣٢ ، ٣٧) .

ومن تحليل الجدول رقم (٦) للعام الدراسي ١٤٢٣/٢٢هـ(٢٠٠٣م)، يتبين أن توزيع الطلبة الخريجين من مؤسسات التعليم العالي حسب التخصص، على النحو الآتي :-

١. جاء ترتيب الطلبة الخريجين من مؤسسات التعليم العالي السعودي وفقاً للتخصص على النحو الآتي: التربية والتعليم، والعلوم الهندسية، والعلوم الإنسانية، والاقتصاد والإدارة، والدراسات الإسلامية، والعلوم الطبيعية، والعلوم الطبية والصحية، والعلوم الاجتماعية، وأخيراً العلوم الزراعية، وهذا لا يتلاءم مع احتياجات سوق العمل .

٢. بلغت نسبة الخريجين من التخصصات الطبية (٤,٤ %) من إجمالي الطلبة الخريجين، أما نسبة خريجي التخصصات التطبيقية (١٥,٨ %) من الإجمالي، وتشمل علوم هندسية وطبيعية وزراعية وتقنية، بينما بلغت نسبة الخريجين من التخصصات النظرية (٧٩,٨ %) وتشمل بقية التخصصات الأخرى، وهذا الواقع لا يعكس احتياجات التنمية من القوى العاملة ولا يتماشى مع الطلب الراهن والمستقبلي لسوق العمل .

وبشكل عام، يخلص **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص١٧٤) إلى عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي السعودي على الوفاء بمتطلبات سوق العمل من القوى البشرية المؤهلة، لأن توزيع الخريجين في مؤسسات التعليم العالي حسب تخصصاتهم يعكس هيكلا للعمالة السعودية لا يتفق مع احتياجات سوق العمل، ويختلف عن الهيكل المناظر للعمالة غير السعودية، مما قد يؤدي إلى إعاقة تنفيذ سياسات التوظيف والإحلال على الوجه المطلوب، ويخلص **الفيصل** (١٤٢٣هـ ، ص٣٣) بأنه لا يوجد نوع من الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل والدليل على ذلك أن المجال الطبي لا يغذي سوق العمل إلا بنسبة (٢,٥ %) من الخريجين رغم أن الحاجة ماسة إلى خريجين في هذا المجال حيث أن نسبة الأطباء السعوديين في حدود (٢٠ %) من إجمالي الأطباء العاملين في القطاع الصحي.

٣-٤-٤ الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي السعودي : يعاني التعليم العالي في المملكة صغر قاعدته الاستيعابية، فنسبة المقيدين من الطلبة السعوديين في التعليم العالي إلى عدد السكان السعوديين في سن التعليم العالي منخفضة، إذ بلغت حوالي (١٤ %) وفقاً لتعداد السكان لعام ١٩٩٢م، وفي المقابل نجد أن هذه النسبة عام ١٩٩١م بلغت (١٨,٨ %) عالمياً، و(٤٠,٢ %) في البلدان المتقدمة، و(١٤,١ %) في البلدان النامية، ويؤكد

منظري التعليم العالي في الوطن العربي على أن لا تقل هذه النسبة عن (٢٥ %) لضمان الحد الأدنى للانطلاق والمنافسة في القرن الحادي والعشرين، ويجد **المنيع** (١٤٢٣هـ ، ص٥٢) انخفاض نسبة المقبولين في مؤسسات التعليم العالي السعودي إلى (١٤ %) في الفئات العمرية (١٨-٢٢ سنة)، مقارنة بنسبة الالتحاق في الولايات المتحدة والتي تصل إلى (٦٥ %) من هذه الفئة، كما أن مؤسسات التعليم العالي دون العدد المطلوب لمواجهة العدد المتزايد واحتياجات التنمية، بينما تتوصل دراسة **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٢١٢) إلى أن الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي السعودي، منذ بداية عام ١٤١٠هـ لم تعد قادرة على مواكبة النمو المتزايد في خريجي الثانوية العامة، فقد تزايد نسبة من لم يتم قبوله من خريجي الثانوية العامة ليصل إلى حوالي (٢٩ %) من إجمالي الخريجين عام ١٤١٩هـ، ومن المتوقع أن تتزايد هذه النسبة في ظل توقف أو بطء النمو المادي والبشري لمؤسسات التعليم العالي، وتدني الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي، وفي ظل التوقعات بالتزايد الكبير سنوياً من عدد الخريجين من الثانوية العامة "بنين وبنات" .

٤- الواقع السياسي والثقافي للتعليم العالي السعودي :

يتمثل الواقع الثقافي للتعليم العالي السعودي في الاتساق الثقافي لمكوناته الداخلية، ومدى توظيفها في بناء الذات والهوية الإسلامية لطلابها، وذلك لمواجهة أشكال التجانس التي تفرضها العولمة، سواء بالذوبان في ثقافة كونية واحدة أو بانتشار الأمركة على نطاق العالم، إضافة إلى التباين الثقافي بين الخصوصية المحلية وبين الرؤية الثقافية العالمية، ومدى تفاعلها مع هذه الثقافات أخذاً وعطاءً .

٤-١: الواقع الداخلي : تتمتع المملكة العربية السعودية بهوية ثقافية واضحة المعالم، ومحددة المصادر، ومستمدة من الشريعة الإسلامية بكل معانيها وقيمها وشعائرها، ونظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية والعلمية، فهي تستمد هويتها وأشكالها السلوكية والفكرية من مصادر ثابتة هي: القرآن الكريم، والسنة النبوية، وقواعدها الشرعية، وفي إطار هذه الثوابت يورد **التقرير الوطني** (١٤٢٤هـ ، ص١٢٠) بأن التعليم العالي السعودي يتبنى عدداً من الآليات الهادفة إلى تعزيز الانتماء إلى أمة الإسلام، وحماية الهوية الثقافية ومواجهة أخطار الغزو الفكري وعولمة الاتصالات، ويأتي من أهمها الآتي :-

- إنشاء جامعات إسلامية متخصصة في كافة العلوم الإسلامية واللغة العربية، أنيط بها نشر العلوم الشرعية، والقيام بواجب الدعوة إلى الإسلام وإعداد المتخصصين لذلك.
- اهتمام جميع مؤسسات التعليم العالي بتدريس الثقافة الإسلامية وتاريخ العلوم والحضارة في الإسلام وبما أنجزه المسلمون عبر العصور المختلفة، كما تهتم بتعريف طلابها وربطهم من خلال الأنشطة والندوات بمورثهم الحضاري الإسلامي .

ويورد **الزنيدي** (١٤٢٦هـ ، ص١٥)، **والشريدة** (١٤٢٦هـ ، ص٢٣) بأنه لم يكن هناك إغفال لبناء المواطنة في المناهج التعليمية، إذ كانت منبثة في ثناياها، لكنها اتخذت صوراً تقليدية من التعبئة الموجهة نحو الولاء لأركان وأجهزة الدولة السعودية، إلا أنها تقتصر على مظاهر بسيطة وبشكل أخص في مجال التربية الوطنية، إضافة إلى أنها مندرجة في المواد الشرعية، حيث تأتي على صورة قيم خلقية ومطلوبات دينية، وهي مطلوبات ذات عمومية دون ربطها بالإطار الوطني وهو الدائرة الأولى في الأهمية .

ويخلص **العامر** (١٤٢٦هـ ، ص٥٣) من دراسته الاستطلاعية عن تأثير الانفتاح الثقافي على المواطنة لدى الشباب السعودي، إلى أن المتغيرات العالمية "المعلوماتية والعولمية" قد أحدثت نوعاً من الاختلال والاضطرابات فيما يعتقده الشباب من قيم وما يؤمن به من مفاهيم وقناعات وما يتبناه من اتجاهات، وخاصة عن بعض المفردات المرتبطة بالتعددية، والانفتاح على الآخر، والحرية والمشاركة السياسية، إضافة إلى ترددهم تارة بين الإقبال على الفكر المطروح عبر وسائل الاتصال والإعلام وبين التمسك بالجذور وما وقر في ضمير المجتمع من مفاهيم وقناعات سياسية وثقافية واجتماعية، وهذا يدل على أن عمليات الانفتاح قد وضعت الشباب السعودي على عتبة الأزمة الفكرية في تلمس الخطى المناسبة في ظل هذا الزخم المثير والمشتت من المعلومات والأخبار والأحداث، كما تدل على حالة من الصراع الفكري والأيديولوجي بين التيارات الفكرية والعقدية المتواجدة في الساحة السعودية، سواء ذات البعد الديني الداعي إلى وجوب الحفاظ على الخصوصية والهوية الذاتية أو التيارات ذات المنطلقات الغربية الوافدة والداعية إلى التحررية والانفتاح دونما اعتبار للشروط الدينية والتاريخية والقسمات الحضارية للمجتمع السعودي، وهذا يشير كما يرى **العامر** (١٤٢٦هـ ، ص٥٤) إلى قصور واضح في دور العديد من مؤسسات المجتمع الثقافية

والتعليمية، وذلك في تشكيل ودعم وتنمية الوعي بالصورة التي تقتضيها غايات المجتمع، مستوعبة ما يحدث على أرض الواقع من أحداث وما ينفث من أفكار، ساعية إلى تأكيد استمرارية الاحتفاظ بالجذور وتنمية الإحساس بالهوية والانتماء لدى الشباب السعودي، ومحاولة في الوقت ذاته فك التناقض والاضطراب الحادث في مجالات الحرية وآليات ضبطها، وآفاق المشاركة السياسية وكيفية القيام بها، وموضحة مضامين التعددية الثقافية وكيفية ممارستها، ومعرفة بالآخر وفن التعامل معه دون الإفراط أو التفريط .

كما تنفتح الجامعات داخلياً من خلال فرص الندب والإعارة، والاستشارات التي يقوم بها عضو هيئة التدريس للجهات الحكومية والخاصة، مما يؤدي إلى تطوير المهارات التقنية والإدارية والتسييرية والتفوق فيها، عملاً بالحكمة القائلة "فكر عالمياً ونفذ محلياً"، إضافة إلى نشر وتنمية العلم ومناهج التفكير العلمي، وتوظيفها من أجل حياة أفضل، وتنمية العمل العلمي المشترك، والذي يفيد جميع المشتركين، إلا أن **المنيع** (١٤٢٣هـ ، ص٥٣) يجد ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي السعودي في تبادل أعضاء هيئة التدريس والمشاركة في الأبحاث العلمية والندوات المشتركة وتبادل المعلومات والإحصاءات، بل وقلة التنسيق والتعاون بين الكليات بالجامعة الواحدة ، وبين الأقسام الأكاديمية داخل الكلية .

وبشكل عام، يجد **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٢١٠) أن مؤسسات التعليم العالي السعودي تعاني من القصور في دعم ثقافة السلام، كما لا توجد أي محاولة لدراسته أو تطبيقه أو تضمينه في المناهج والمناشط التعليمية، وتربية الطلاب على ثقافة السلام القائمة على التسامح والعدل والحوار ونبذ العنف والإرهاب، والحث على تماسك نسيج المجتمع السعودي والتلاحم الوطني لما فيه الخير والنماء والسعادة للمملكة والإنسانية جمعاء .

٤-٢: الانفتاح الخارجي: تنفتح مؤسسات التعليم العالي السعودي أكاديمياً على كافة دول العالم، من خلال البعثات الدراسية الخارجية، وإقامة العلاقات الأكاديمية الخارجية مع المؤسسات والهيئات الدولية، سواء من خلال عقد اتفاقيات وبرامج لتبادل أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات أو عن طريق التعاقد، أو إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس بالاتصال العلمي للقيام بمهمات علمية، والتدريس خارج المملكة، أو إقامة الجامعات

لعلاقات مع نظائرها في البلدان العربية والإسلامية والأجنبية، مما يضفي طابعاً من الاحتكاك والخبرة والتواصل مع وعلى شعوب وعادات وقيم العالم، وذلك كالآتي :-

٤-٢-١: البعثات الدراسية: تحرص مؤسسات التعليم العالي السعودي على برامج الابتعاث للخارج في العديد من التخصصات المختلفة والنادرة، إضافة إلى إلحاق أعداد كبيرة من الطلاب والطالبات الذين يدرسون في الخارج على نفقتهم الخاصة إلى برامج البعثات الحكومية، ويجد **الباحث** أن إجمالي الطلاب والطالبات المقيدين في برامج البعثات الحكومية والدارسين على نفقتهم الخاصة عام ١٤٢٤/٢٣هـ(٢٠٠٣م)، بلغ حوالي (١٢٨٣٨) طالب وطالبة، وقد توزع هؤلاء الطلبة المبتعثين حسب المستوى والأقطار والتخصص، وفقاً **(لإحصائية التعليم العالي ، العدد ٢٦ ، ص٤٨)** كالآتي :-

١. **حسب الأقطار**: بلغت النسبة في البلدان العربية (٤٩,٧٦ %)، والأوروبية (١٣,٧٤ %)، والأمريكية (٣٣,٥٤ %)، أما الأقطار الأخرى (٢,٩٦ %) .
٢. **حسب التخصصات**: توزعت على الإنسانية (١٦,٠٧ %)، تربية وتعليم (٧,٦٨ %)، اجتماعية (٢١,٩٧ %)، طبيعية (١٥,٠٣ %)، هندسة (٩,٦ %)، طب (٢١,٦١ %)، زراعة (٠,٨ %) قانون (٤,٤٩ %) فنون جميلة (٠,٨١ %) أخرى (١,٩٤ %)، وتتميز التخصصات التي يدرس فيها المبتعثين بوجود تخصص الفنون الجميلة والقانون، لعدم وجود كليات متخصصة لها في الجامعات السعودية .

٤-٢-٢: العلاقات الخارجية: نتيجة العجز الكبير في أعداد أعضاء هيئة التدريس السعوديين تقوم مؤسسات التعليم العالي السعودي بسد هذا العجز عن طريق التعاقد، وما عدا ذلك لا يوجد تبادل لأعضاء هيئة التدريس مع مؤسسات التعليم العالي في الدول الأخرى، أما عن إقامة مؤسسات التعليم العالي السعودي علاقات مع نظائرها في البلدان العربية والإسلامية والأجنبية، فيورد **التقرير الوطني** (١٤٢٤هـ ، ص١٢١-١٢٧) بأن التعليم العالي السعودي أقام سلسلة من الاتفاقات العلمية، يتم بموجبها تهيئة الجو العلمي للتعاون الإيجابي وغير المحدود مع الهيئات العاملة في المجالين الثقافي والمعرفي، وتدعم المملكة كافة أشكال العمل التعاوني بالاشتراك في عضوية هذه المنظمات، وتقديم الدعم المادي والمساندة لبرامجها، كما يشارك أساتذة الجامعات السعودية مشاركة فعالة في هذه المنظمات

من عدة وجوه، أهمها : المشاركة في القيادة الإدارية وفي عضوية اللجان الفنية والعلمية وفي الأبحاث العلمية، ومن أهم هذه المنظمات، اتحاد الجامعات العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب التربية العربي لدول الخليج العربية، والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، واتحاد جامعات العالم الإسلامي، والمنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة.

٤-٢-٣: الكراسي الجامعية السعودية: يورد **الخطيب والجبر** (١٤٢٠هـ ، ص٩١-٩٣) أن المملكة العربية السعودية توفر عدداً من الكراسي الجامعية بالخارج، والتي يتم تخصيصها للدراسات الإسلامية وتشجيع البحث العلمي في الشريعة الإسلامية، وتحفيز الأفراد على دراسة القرآن الكريم والحديث الشريف والتاريخ والحضارة الإسلامية، وتحقيق الفهم المشترك في خدمة الإسلام واللغة العربية ولصالح الأمة الإسلامية، وحماية تاريخها من التشويه، وإبراز التراث الحضاري للشعوب الإسلامية، وتوفر هذه الكراسي الجامعية منحاً علمية ودراسية للأساتذة والباحثين لإكمال دراساتهم العليا ولإجراء بحوث علمية متخصصة في المجالات التي من أجلها أنشئت هذه الكراسي، وبحيث تغطي المملكة العربية السعودية جميع نفقاتها المالية، ومن أبرز الكراسي الجامعية السعودية في الخارج ما يلي :-

١. كرسي الملك عبد العزيز بجامعة كاليفورنيا .
٢. كرسي خادم الحرمين الشريفين بجامعة هارفارد .
٣. كرسي الملك عبد العزيز بجامعة لندن .
٤. كرسي الأمير نايف بجامعة موسكو .

ويضيف **الخطيب والجبر** (١٤٢٠هـ ، ص٩٣) أن المملكة العربية السعودية تقدم منحاً دراسية في جامعاتها وكلياتها تغطي كلفة الدراسة والإقامة والتنقل والإعاشة ومكافآت مالية أخرى خاصة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، والتي يزيد طلبة المنح فيها عن (٨٠ %) من طلابها، كما إن المملكة تقوم بإيفاد أعداد كبيرة من المدرسين للعلوم الإسلامية وعلوم اللغة العربية إلى عددٍ من البلدان العربية والإسلامية والبلدان الأخرى لتعليم أبناء المسلمين هناك، وتتكفل بجميع نفقات الموفدين من الرواتب وتذاكر السفر والعلاج ونحوه .

ويورد **الخطيب والجبر** (١٤٢٠هـ ، ص٩٣) أن حكومة المملكة العربية السعودية كثيراً ما تقدم مساعدات منتظمة إلى عددٍ كبير من المعاهد والمراكز والبرامج والجامعات

والاتحادات والمدارس خارج البلاد، هذا إلى جانب المساعدات الأخرى الرامية إلى الإسهام في تأسيس هذه المؤسسات، ومنها : معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية في فرانكفورت بألمانيا، ومعهد العالم العربي بباريس، والمدارس الإسلامية باستراليا، ومركز الدراسات الدولية والإسلامية بولاية كارولينا الأمريكية، ومركز الدراسات المقارنة بالجامعة الأمريكية ، والجامعات الإسلامية في الدول الإسلامية، وبرنامج دراسات الشرق الأوسط بجامعة جون هوبكنز بالولايات المتحدة الأمريكية، ومركز الدراسات العربية والأفريقية بجامعة هارفارد بواشنطن، والمركز العالمي للتربية والتعليم الإسلامي، والاتحاد الإسلامي الكوري، والمجمعات الفقهية والمنظمات العربية والإسلامية ومراكز أخرى متعددة .

٥- واقع التنمية المستدامة والتربية البيئية في مؤسسات التعليم العالي السعودي :

يجد **الزهراني** (١٤٢٣هـ ، ص٢٠٤-٢٠٨) غياب دور التعليم العالي السعودي في دعم مفهوم التنمية المستدامة والتعريف به وبفوائده، وتشجيع الحوار حوله، وتعزيز تطبيقاته في مجال البحوث والبرامج الأكاديمية القائمة، وغياب الجهود الموجهة نحو قضايا البيئة وحمايتها مما تعانية من مشكلات، والافتقار إلى البرامج والأنشطة الموجه نحو القضاء على الفقر والأمية، وتلك التي تنمي ثقافة المجتمع وتطويرها، وتخفيف مظاهر العنف والتعصب وتدعم قيم التسامح بين أفراد المجتمع، وعدم وضوح دورها في تشكيل مجتمع المستقبل الذي يتحلى بقيم الحكمة والعدل والمحبة، وعدم الالتزام التعليم العالي بأهداف المجتمع وطموحاته .

ويجد **الحفار** (١٩٩٠م، ص٢٦٤–٢٦٧) إن واقع التربية البيئية بالجامعات السعودية عبارة عن علوم ومواد منفصلة عن بعضها، كما أنها تتم في بيئة مفتعلة وبعيدة عن الواقع الطبيعي والاجتماعي، إلا في إطار محدود وضيق جداً، وبشكل لا ينعكس على أسلوب تعامل الفرد مع البيئة وتكوين الاتجاه البيئي لديه، وبشكل عام، فإن واقع التربية البيئية في مؤسسات التعليم العالي السعودي، يتمثل بما أورده **المدني** **وبوفحوص** (١٤٢٠هـ ، ص٨٥-٩٠)، و**التقرير الوطني** (١٤٢٤هـ ، ص١٠٧-١٠٩) وذلك فيما يلي :-

١. تشابه برامج الجامعات في إدخال مواضيع التربية البيئية، من خلال المقررات المنفصلة التي تقوم على اجتهاد خاص غير مخطط، ولا تخدم النشاط البيئي وتنميته .

٢. أن هذه المقررات البيئية تقدم لمجموعة صغيرة ومحدودة من طلبة الجامعة، وليست إلزامية كمتطلب جامعي للتخرج، وخاصة لطلبة كليات التربية وإعداد المعلمين .

٣. أنه في تدريس هذه المقررات لا يستعان برجال الصناعة والشركات للاستفادة من خبراتهم في المجال البيئي العلمي، وإعطاء تجارب واقعية وميدانية للطلاب .

وبشكل عام، تخلص دراسة **عاشور** (١٤٢٤هـ ، ص١٣١) إلى أن المشكلات والقضايا البيئية والمفاهيم والأساليب التي تعززها غير متوافرة بدرجة عالية في البرامج الجامعية والأنشطة الثقافية بالجامعات السعودية .

خلاصة الفصل الخامس

يستنتج من الفصل الخامس الإجابة عن سؤال الدراسة الرابع: ما واقع التعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة ؟، ويخلص **الباحث** إلى الإجابات الآتية :-

١- هناك عدداً من التغيرات والإصلاحات التي يمر بها المجتمع السعودي استجابة لتحديات العولمة في كافة المجالات المعرفية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية .

٢- يتمثل واقع التعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة، في الآتي :-

أ- **واقع المعرفة** في **التعليم العالي السعودي**، يتمثل في غياب إستراتيجية للبحث والتطوير توجه وتنسق سياساته المستقبلية، وجمود الأنظمة الإدارية المتصلة، وتقليدية أساليبه ومناهجه البحثية، وقلة مخصصاته المالية، وضعف الحوافز المادية والمعنوية للإنتاج البحثي، وضعف تأهيل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على استخدام الإنترنت في عمليات البحث، إضافة إلى سوء الإعداد في مناهج البحث العلمي ومهاراته المختلفة، والنقص في الخدمات البحثية المساعدة المقدمة للطلاب كالمعدات والكتب والدوريات الحديثة والمعلوماتية، وضعف تحقيق أهداف البحث العلمي التطبيقي، وضعف علاقته باحتياجات التنمية ومتطلبات المجتمع ومع المؤسسات الإنتاجية والاجتماعية، وعدم الاستفادة من الاتصال بمراكز الأبحاث والجامعات العالمية والأبحاث المشتركة والمؤتمرات العلمية، والإفراط في التخصصية المعرفية، والتي لا تتواءم مع توجهات العالم نحو عبور التخصصات والدراسات البينية، ولا مع التغيرات السريعة في مجال المعرفة والمعلوماتية، ولا يوجد لمراكزه أي ابتكارات معرفية تحقق قيمة مضافة في مجال تخصصها، بحيث تقل الأصالة والجدية والإبداع فيها، مما

يجعلها تكرار لمحاولات سابقة، كما أن تسويق البحث العلمي يعتبر محدوداً، سواء من حيث حجم العقود المبرمة أو الأبحاث المنجزة أو الاستشارات المقدمة، كما لا يوجد استغلال لأبحاث طلاب الدراسات العليا أو الاستفادة من الدعم المقدم لها بشكل جيد .

ب- **واقع المعلوماتية** في **التعليم العالي السعودي**، يتمثل في: ضعف البنية التحتية والربط الشبكي بين الأقسام والكليات أو بين الجامعات، كما أن الأنظمة والقوانين والسياسات والإجراءات التي تنظم أمر التعليم الإلكتروني لم تتم صياغتها بعد، كما أن كيفية دمجها في العملية التعليمية يتم في إطار من نظام التعليم الجامعي التقليدي، والذي يعمل فيه نفس الكوادر وغالباً نفس المناهج والأساليب التعليمية التقليدية، وتفتقر لدمج تقنية الحاسب الآلي في المناهج الدراسية واستخدام الإنترنت في الفصول الدراسية المتقدمة، ويتضح ذلك من خلو معظم القاعات الدراسية من الأجهزة والوسائل التعليمية، ولا يتم استخدام تقنية الحاسبات ويكون الطالب فيها محوراً رئيسياً وفاعلاً إيجابياً، ولا يتم التركيز على الجماعة ويكون الطالب فيها متكيفاً والحاسبات والشبكات هي التكنولوجيا السائدة .

ج- **واقع التنافسية الاقتصادية** في **التعليم العالي السعودي** يتمثل في عدم مشاركة الجهات ذات العلاقة المباشر "أعضاء هيئة التدريس وطلاب وقطاع الخاص" في وضع وتطوير البرامج الجامعية والمناهج الدراسية، ومن القصور في التدريب العملي والميداني وإعطائه الوزن المناسب في العملية التعليمية، وعدم المواءمة مع احتياجات المجتمع وسوق العمل، كمياً ونوعياً، حيث أن الخريجين يتصفون بالضعف في التأهيل المعرفي والتخصصي، وفي القدرات والمهارات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، إضافة إلى الضعف في اللغات الأجنبية الحية، وفي تكوين الشخصية المتكاملة من حيث الانضباط والمواظبة والإنتاجية واحترام أنظمة المنشأة والتعاون مع الزملاء والرؤساء وإمكانية الاعتماد عليهم، إضافة إلى عدم مواءمة التخصصات والبرامج لاحتياجات العولمة المطلوبة والتي تحقق قيمة مضافة، وسيطرة البرامج والتخصصات النظرية على أكثر من (٦٠ %) من التعليم العالي، وضعف الطاقة الاستيعابية في التخصصات العلمية وقلة التجهيزات اللازمة للمواءمة مع التطورات، ووجود خلل في توزيع الطلاب على تخصصات ليس لها حاجة في سوق العمل، وخاصة في التخصصات التربوية والنظرية لتبلغ (٨٠ %) من إجمالي الطلاب المستجدين والمقيدين والمتخرجين، وزيادة نسبة

عدد الطلاب إلى الأستاذ في جميع التخصصات إلى (١ : ٣٣,٧)، وترتفع هذه النسبة إلى (١ : ٤٩,٢) بعد استبعاد المحاضرين، وهي نسبة مرتفعة جداً، كما أن نسبة التسرب في مؤسسات التعليم العالي السعودي تبلغ (٣٠ %) من إجمالي الفوج، وزيادة نسبة الرسوب وعدد السنوات التي يقضيها الطالب في التعليم العالي حتى يتخرج من الكليات ذات الأربع سنوات إلى ما بين (٤,٦ – ٧,١) سنة لكل طالب، وهذا يمثل هدراً مادياً وبشرياً كبيراً، وذلك نظراً للكلفة المرتفعة للطالب الجامعي في المملكة والتي تصل إلى (٢٨) ألف ريال سنوياً، كما تركز العملية التعليمية على عضو هيئة التدريس وزيادة نصابه التدريسي، والذي بدوره يركز على الكتب والمذكرات الدراسية والاختبارات والأنظمة واللوائح التقليدية، ويقل التركيز على الطالب كمحور للعملية التعليمية، كما أن معظم أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي السعودي يعاني من نقص واضح في التطوير المهني، وخصوصاً أولئك الذين ينتمون إلى الكليات غير التربوية، مما يؤدي إلى تدني مستويات الطلبة وتدني كفاءة أداء العملية التعليمية، إضافة إلى ضعف الأجهزة الإدارية والأكاديمية في معظم الجامعات، خاصة عمادات القبول والتسجيل وبرامج الإرشاد الطلابي، وضعف الخدمات المساندة التي تقدمها، وافتقاد الجامعات للتنافس الأكاديمي، نتيجة لغياب مفهوم الاعتراف الأكاديمي، إضافة إلى وجود خلل في توزيع الطلاب على الدرجات العلمية في مؤسسات التعليم العالي السعودي، حيث نجد أن المرحلة الجامعية "البكالوريوس" تستحوذ على (٨٤,٨ %) من الطلبة المقيدين .

د- **واقع المواطنة والانفتاح الثقافي في التعليم العالي السعودي**، يتمثل في قصور الدور الوطني والاجتماعي الذي تقوم به مؤسساته، واتخاذها صوراً تقليدية من التعبئة بحيث تأتي على صورة قيم خلقية ومطلوبات دينية، وهي مطلوبات ذات عمومية دون ربطها بالإطار الوطني وهو الدائرة الأولى في الأهمية، وهو ما يتضح من الاختلال والاضطرابات فيما يعتقده الشباب من قيم ومفاهيم واتجاهات، وخاصة عن بعض المفردات المرتبطة بالتعددية، والانفتاح على الآخر، والحرية والمشاركة السياسية، وغياب الخطط والبرامج التي تنمي ثقافة المجتمع وتطورها، وقصورها في تشكيل ودعم وتنمية الوعي بالصورة التي تقتضيها غايات المجتمع، وفي فك التناقض والاضطراب الحادث في مجالات الحرية وآليات

ضبطها، وفي توضيح آفاق المشاركة السياسية وكيفية القيام بها، وموضحة مضامين التعددية الثقافية وكيفية ممارستها، ومعرفة بالآخر وفن التعامل معه دون الإفراط أو التفريط، وفي دعم ثقافة السلام أو تضمينها في المناهج والمناشط التعليمية، وعدم تخفيف مظاهر العنف والتعصب ودعم قيم التسامح بين أفراد المجتمع، وعدم وضوح دورها في تشكيل مجتمع المستقبل الذي يتحلى بقيم الحكمة والعدل والمحبة وعدم الاستغلال والالتزام بأهداف المجتمع وطموحاته، والمحافظة على تماسك نسيج المجتمع السعودي والتلاحم الوطني .

إضافة إلى ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي السعودي في تبادل أعضاء هيئة التدريس والمشاركة في الأبحاث العلمية والندوات المشتركة وتبادل المعلومات، بل وقلة التنسيق والتعاون بين الكليات بالجامعة الواحدة، وبين الأقسام الأكاديمية داخل الكلية، إضافة إلى أنها لا تستغل الانفتاح الخارجي الأكاديمي على كافة دول العالم، سواء من خلال البعثات الدراسية الخارجية أو العلاقات الأكاديمية مع المؤسسات والهيئات الدولية، في إضفاء طابعاً من الاحتكاك والخبرة والتواصل مع وعلى شعوب وعادات وقيم العالم، وفي عقد اتفاقيات وبرامج لتبادل أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات أو إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس بالاتصال العلمي للقيام بمهمات علمية، والتدريس خارج المملكة، أو إقامة الجامعات لعلاقات مع نظائرها في البلدان العربية والإسلامية والأجنبية .

هـ - **واقع التربية البيئية والتنمية المستدامة** في **التعليم العالي السعودي**، يتمثل في غياب مفهوم التنمية المستدامة والتعريف به وبفوائده، وتشجيع الحوار حوله، وتعزيز تطبيقاته في مجال البحوث والبرامج الأكاديمية، والافتقار إلى البرامج والأنشطة الموجه نحو القضاء على الفقر والأمية أو سوء توزيع الدخل أو تكافؤ الفرص، وغياب البرامج الجامعية والأنشطة الثقافية الموجهة نحو قضايا البيئة وما تعانية من مشكلات، ونحو تنمية الوعي بالحفاظ على البيئة، ومعالجة سلبيات التعامل معها بجميع أشكالها، وإجراء الدراسات والبحوث عنها، وعدم إتاحة الفرصة للطلاب لعمل بحوث تحت الظروف الطبيعية وتحقيق خبراتهم البيئية، خاصة البيئة الدينية في موسم الحج والعمرة، وعدم الاستفادة من خبرات الجامعات العالمية في وضع برامج التربية البيئية بالجامعات السعودية .

الفصل السادس

الصورة المقترحة لاستجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة

الصورة المقترحة لاستجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة

مقدمة :

تملك المملكة العربية السعودية مصدر القوة الأعظم، وهو قوة الإيمان والعقيدة، والتي تدفعنا إلى طلب العلم والمعرفة، والعمل بهمة وبجودة وفاعلية ونشاط لصالح البشرية جمعاء، مما يمكننا بأذن الله وفضله من اجتياز التخلف العلمي وتحقيق التقدم، بل وقيادة تيار العولمة نحو عالمية الدين الإسلامي، باعتباره الأفضل والأحسن والأرقى لكافة البشر والعصور .

وتعني استجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة، الدور المناط بهذا النظام التعليمي لاستغلال الفرص الناجمة عن العولمة، والتخفيف من المخاطر الناجمة عنها، وذلك بإنتاج المعارف ونشرها وتنظيمها وتوظيفها فكرياً وتقنياً واجتماعياً، والإسهام في سد احتياجاته الوطن التنموية والتصنيعية، وتزيد من إنتاجيته ومن نموه الاقتصادي وتحوله إلى نمو مستدام، وتجعل له نصيباً لا بأس به من حقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى توفير بيئة إبداعية للعملية التعليمية التعلمية، ودعمها مالياً وبشرياً ومادياً وتقنياً، وتقديم خدماتها بشكل أسرع وأفضل وأبعد وأقل تكلفة مما هو قائم وتقليدي، وإقامة روابط علمية تفاعلية وتشاركية مع المؤسسات التعليمية والخدمية والصناعية، الداخلية منها والخارجية، إضافة إلى العمل على استغلال إمكانياتها العلمية وجعلها مزايا تنافسية، والعمل على تطويرها وفقا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية محلياً وعالمياً، وتكييف برامجها التعليمية وفقاً لاحتياجات التنمية الوطنية ولمتطلبات سوق العمل المحلي والعالمي، ومتابعة ما يستجد من المهارات والقدرات المطلوبة وتنميتها وتوفيرها للمؤسسات الوطنية أو الاستثمارية الأجنبية، سواء عن طريق التعليم أو التدريب أو إعادة التأهيل لأبناء المجتمع السعودي، وتطوير البنية التحتية للدولة .

إضافة إلى القيام بدور فاعل وحقيقي في تشكيل ثقافة المجتمع، من خلال تنمية الانتماء الوطني وإبراز الهوية الثقافة، وتشجيع الحوار الوطني، وتعزيز قيم التسامح واحترام الرأي والرأي الآخر، وتأهيل الفرد المحب للعمل والمسؤول، والذي يمكن الاعتماد عليه، ونبذ الأمية والاتكالية والعنف والتعصب والاستبعاد، وتحقيق تكافؤ الفرص والإعداد والتدريب المستمر والتعليم للجميع والتعليم مدى الحياة، وتبني مفاهيم التنمية المستدامة والتربية البيئية، وتعزيز تطبيقاتها في البرامج والتخصصات والمناهج والمقررات الدراسية .

ومن خلال ما سبق تناوله عن العولمة والمضامين التربوية لها، ومن خلال الوقوف على عدد من الوثائق والدراسات الهادفة إلى رسم وتحديد المعالم العامة لما ينبغي أن يكون عليه التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين، وخاصة وثيقة اليونسكو "سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي ، ١٩٩٩٥م"، وتقرير اللجنة الدولية للتربية في القرن الحادي والعشرين بعنوان "التعلم ذلك الكنز المكنون ، ١٩٩٦م"، وإعلان باريس للتعليم العالي وتطويره في القرن الحادي والعشرين "الرؤية والعمل ، ١٩٩٨م"، إضافة إلى توصيات مؤتمر القاهرة "جامعة المستقبل ، ١٩٩٩م"، ومؤتمر مسقط "التعليم العالي الجامعي في القرن الحادي والعشرين ، ٢٠٠١م"، وكذلك بالوقوف على عدد من البحوث الواردة في مؤتمر جامعة الملك سعود "التعليم العالي والتحديات المستقبلية ،١٤١٨هـ"، والبحوث الواردة في المؤتمر الرابع للعالم الإسلامي المنعقد في مكة "الأمة الإسلامية والعولمة ، ١٤٢٣هـ"، والمراجع ذات الصلة بالتعليم العالي السعودي والعولمة، والتي من أهمها دراسة **الزهراني** عن مواءمة مؤسسات التعليم العالي السعودي لاحتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل عام ١٤٢٣هـ، ودراسة **غبان** عن التعليم العالي السعودي في ضوء متطلبات العولمة الاقتصادية عام ١٤٢٣هـ، ودراسة **الزهراني** عن البحث العلمي في الجامعات السعودية في ضوء التغيرات المعاصرة عام ١٤٢٤هـ، ودراسة **الخماش** عن دور الجامعات في تنمية الموارد البشرية في ضوء متطلبات العولمة عام ١٤٢٥هـ، إضافة إلى توصيات دراسة **الثبيتي والوذيناني** (١٤٢٣هـ ، ص٣١-٣٤)، **ومدني** (١٤٢٣هـ ، ص١٢-١٥)، و**الفيصل** (١٤٢٣هـ ، ص٣٤-٣٩)، و**المنيع** (١٤٢٣هـ ، ص٥٠-٥٥) والتي تضمنت عرضاً لخيارات ومؤشرات يمكن مراعاتها في التخطيط والإصلاح التعليمي لمؤسسات التعليم العالي السعودي، لكي يكون أكثر توافقاً وملاءمة لخصوصية المجتمعات العربية في القرن الحادي والعشرين، وللرؤى والتوجهات التربوية الدولية .

ولذا يقترح هذا الفصل صورة مستقبلية للتعلم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة، وذلك وفقاً لأبعاد وتحديات العولمة، والتي تمثلت في الجانب المعرفي "التقني"، والمعلوماتي "الشبكي"، والاقتصادي "التنافسي"، والثقافي "المعياري"، والاجتماعي "البيئي والتنمية المستدامة"، وذلك على النحو الآتي :-

أولاً: رسالة التعليم العالي السعودي :

هو تعليم منتج للمعرفة ونشرها وتطبيقها، ومتمركز حول المتعلم وحاجاته في أي مكان وزمان، ويقدم خدماته بمشاركة جميع قطاعات المجتمع ومن أجلهم، ووظائفه هي :-

١. القيام بالبحث والتطوير المعرفي والتقني والابتكاري ودعم تطبيقاتها في كافة المجالات.
٢. تقديم التعليم المعتمد على التقنية والتفاعل والتعاون من قبل الأستاذ والطالب .
٣. إيجاد مناخ ملائم للتعلّم الذاتي والابتكار لكافة أفراد المجتمع، وعلى مدى الحياة .

ثانياً: الأهداف والسياسات العامة :

وهي أهداف وسياسات نظام التعليم العالي السعودي في المملكة التي تحقق مفاهيم: التعلم للمعرفة، التعلم للعمل، التعليم للعيش مع الآخرين، التعلم مدى الحياة، في ضوء تعزيز الانتماء الديني والوطني للشاب السعودي، والتي يجب أخذها في الاعتبار على النحو الآتي:-

١. أن يكون البعد العالمي جزءاً أساسياً في الأهداف والخطط، وما يستتبع من إجراءات تتصل بالعملية التعليمية، وذلك من منطلق الحكمة القائلة : "فكر عالمياً ونفذ محلياً"، والاستفادة من الخبرة والمعرفة الواضحة حولنا، ومقارنة النماذج التربوية المحلية بها .
٢. الأخذ بمبدأ الحيطة والحذر عند تخطيط وتطوير التعليم العالي في عصر العولمة، والتحلي بالمرونة بما يحفظ للأمة هويتها وتميزها وخيريتها في الأرض والسماء .
٣. تعاون ومشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة في عملية تخطيط وتطوير التعليم العالي ، والوقوف على كافة الاهتمامات المتنوعة للجامعة والصناعة والحكومة ومراعاتها .
٤. تحقيق التكامل والارتباط بين التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية في عملية مستمرة، من خلال تدريب القوى البشرية وتأهيلها، وفقاً لمفهوم التعليم والتدريب المستمرة .
٥. تعزيز وتطبيق مفاهيم الحرية الأكاديمية والاستقلالية المرتبطة بالمسؤولية والمساءلة .
٦. الأخذ بمنهج إدارة الجودة الشاملة في إدارة مؤسسات التعليم العالي، بما يحقق رفع كفاءة الأداء بهذه المؤسسات، ويجعلها تقوم بوظائفها بفعالية وبصورة مرضية .
٧. الاهتمام والعناية ببرنامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم في تطوير مهاراتهم باعتبارهم الأداة الحقيقية لتفعيل كافة أشكال ومداخل التطوير .

ثثث

٨. إعادة النظر في المناهج الدراسية باستمرار، والعمل على تغييرها أو تعديلها لتواكب التنمية، وتحقيق التأهيل المرغوب للطلاب وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة .
٩. تنمية مهارات التعلم الذاتي، والتفكير العلمي والناقد والإبداعي، والحس بالمسؤولية وفهم المتعلم لنفسه وحقوقه وواجباته، وترسيخ ثقافة الشورى والتسامح .
١٠. مواكبة معايير الاعتماد الأكاديمي وفقاً للمعايير الدولية المعترف بها، من أجل التأكد من تحقق الكفاءة والجودة في مدخلات وبرامج ومخرجات التعليم العالي .
١١. رفع الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي، والتأكيد على تحسين درجة ملاءمة وموائمة مخرجاته للمتطلبات سوق العمل ولاحتياجات المجتمع المحلية والعالمية .
١٢. تحويل مؤسسات التعليم العالي خاصة الجامعي، من مؤسسات يغلب عليها الطابع التدريسي إلى مؤسسات بحثية خدمية، وتعزيز هاتين الوظيفتين الأخيرتين للجامعة .
١٣. إيجاد أنماط جديدة للتعليم العالي، من أجل توسيع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، ولمواجهة الاحتياجات المتعددة والمتغيرة للمتعلمين والمجتمع .
١٤. تفعيل مبادئ التعليم العالي للجميع ومدى الحياة، وتحقيق ديمقراطية وتكافؤ الفرص فيه، ليحصل كل فرد على "المعرفة" كلا بقدر قدراته وإمكانياته الطبيعية .
١٥. أن تبقى الدولة الممول الرئيسي للتعليم العالي، واعتبار دعمها أساسي لنمو التعليم العالي وتطوره وبقائه قادراً على أداء رسالته التربوية والاجتماعية والمؤسسية، ومشاركة جميع المعنيين في إيجاد حلول لمشكلة تمويل التعليم العالي وتنويع المصادر .

ثالثاً: استجابة التعليم العالي وفقاً لكل بعد من أبعاد وتحديات العولمة : في ضوء تحديات العولمة، فإن استجابة التعليم العالي السعودي عليها أن تأخذ في الاعتبار التالي :-

١- استجابة التعليم العالي السعودي لتحدي المعرفة: وذلك من خلال إحداث نقلة نوعية في سياسات البحث العلمي وممارساته في مؤسسات التعليم العالي السعودي، من أجل إنتاج المعرفة وتطوير التقنية وتطبيقها في كافة المعارف، وذلك بالأخذ بالآتي :-

١. وضع استراتيجية شاملة وواضحة للنهوض بالبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي السعودي، تحوي أهداف وأولويات وإستراتيجيات محددة بدقة .
٢. تخصيص ميزانية مستقلة للبحث العلمي والتطوير في مؤسسات التعليم العالي .
٣. توجية البحث العلمي والتطوير التقني إلى مجالات ذات الطابع الاستراتيجي والمردود الاقتصادي، والتي تحقق نمو تنافسي ودائم في القطاعات الأساسية مثل المعلوماتية، والمياه، والقدرات الدفاعية والأمنية، والعناية بالثروات الطبيعية والحفاظ على البيئة .
٤. إنشاء مركزاً متخصصاً للتدريب البحثي بكل جامعة مهمته إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس لتطوير قدراتهم البحثية، ورصد التطورات العلمية والتقنيات المتقدمة والمستحدثة ومتابعتها، وتطوير التعاون بين البحوث الأساسية والتطبيقية والتطويرية.
٥. وضع آليات ربط مناسبة لتوظيف نتائج البحوث العلمية لأغراض التنمية وخدمة المجتمع والمؤسسات الإنتاجية، تشمل التعاقدات والاستشارات والاستثمارات .
٦. وضع نظام مرن يسمح لعمادات البحث العلمي بالمقاولة والتشاركية، وتقديم خدماتها واستشاراتها من خلال فرق عمل ميدانية يكون الأستاذ والطالب شركاء .
٧. تحديد الأولويات البحثية ومجالاتها وأساليب تنفيذها، وإصدار دليل سنوي يبرمج الأنشطة البحثية لكل جامعة يشمل جميع البحوث التي تم أو سيتم تنفيذها .
٨. تفعيل دور المعلوماتية والشبكات الإلكترونية في خدمة البحث العلمي، وتسهيل إمكانية الوصول الحر لمصادر المعرفة والمعلومات عبر الإنترنت .
٩. تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام الإنترنت والمعلوماتية بحثياً وتعليمياً .
١٠. دعم البحوث المتداخلة بين التخصصات والدراسات البينية بين فروع المعرفة، وتفعيل الدمج البحثي والمثلث البحثي "الأساسي والتطبيقي والتطويري" .
١١. رعاية ودعم الإبداع والاختراع والموهبة والإنتاج الفكري والتجريب، وتطوير المهارات التقنية والقدرات التحليلية والتطبيقية والإبداعية لدى الطلاب .
١٢. إتاحة الفرص لأعضاء هيئة التدريس والباحثين لحضور الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة، وتفعيل مشاركة القائمين في مراكز البحث العلمي وأعضاء هيئة التدريس في مؤتمرات البحث العلمي بالجامعات العالمية لتبادل الخبرات والمعلومات .

١٣. الاهتمام بالبحث العلمي كجزء من رسالة المؤسسة التعليمية تجاه المجتمع، ودعمه مادياً ومعنوياً وإعداد الخطط اللازمة لذلك وحفز القطاع الخاص للاستفادة منه .
١٤. إنشاء جامعات بحثية، واستقطاب باحثين وأساتذة متميزين لدعم وربط برامج البحث العلمي والدراسات العليا بمشكلات البيئة والمجتمع، ومواكبة التطورات الحديثة في ميادين العلم والمعرفة .
١٥. وضع سياسة تسويقية تراعي التوازن بين الأهداف الشخصية للأستاذ وبين متطلبات واحتياجات السوق، ووفقاً لحاجات القطاعات الإنتاجية في المجتمع .
١٦. التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي السعودي في مجال البحث العلمي، لتلافي الازدواجية والتكرار العلمي، وتبادل الأفكار والمقترحات البحثية والمعرفية .
١٧. التأكيد على الوصول إلى المستويات العلمية العالمية في البحث، وعدم السماح بقبول مستويات متدنية من الإنتاج العلمي من الطلاب والأساتذة .
١٨. قيام الجامعات بدور محدد في تقليص الفجوة المعرفية والتقنية، وبدور واضح في مجال نقل التقنية وتطويعها واستنباتها محلياً .
١٩. عدم الاقتصار في الأهداف والبرامج على التكوين ضمن أطر محددة، وترسيخ عادات المعلوم والمتواتر، وإنما عليها أن تنمي في المتعلم المرونة والقدرة على التأثير، وأن تركز على قدرات حل المشاكل وطرق التفكير، ونقل الأفكار من مجال لآخر .
٢٠. إيجاد العلوم والتخصصات الحاسمة للتقدم الاقتصادي العالمي لأنها تحقق أكبر قيمة مضافة للإنتاج، والتي يجب أن تقدمها مؤسسات التعليم العالي، وهي: علم التقنية (Techno science)، مثل التكنولوجيا الحيوية (Biotechnology)، والاتصالات الإلكترونية (Telecommunication)، وعلوم الحاسب والإنسان الآلي، وعلم البصريات (Optical Science)، وعلم المواد الجديدة .
٢١. النهوض بالدراسات العليا في كافة التخصصات، وجعل كل جامعة متميزة في جانب أو أكثر، عن طريق توزيع المهام وتركيز الجهود والدعم بين الجامعات .
٢٢. الاهتمام بالمكتبات الجامعية وشبكة الاتصال ومصادر المعلومات بداية بالكتاب والمطبوعات الحكومية والدوريات والرسائل والمراجع العلمية الحديثة وانتهاء بشبكة الإنترنت والارتباط عبر الشبكة الدولية، وتبادل هذه المصادر فيما بين المكتبات .

الإجراءات التنفيذية للسياسات المتصلة بالبحث العلمي والتقني فيما يلي :-

١. إدخال مفاهيم البحث والتطوير التقني والمعلوماتية في مناهج التعليم الجامعي .
٢. تبني اللغة العربية في البحث والتطوير التقني وترجمة الكتب العلمية والتقنية العالمية .
٣. الاستفادة من الفرص والخدمات التي تقدمها الاتفاقيات والمنظمات الدولية .
٤. تمويل الاختبارات والمسوح الميدانية ذات العلاقة بتطوير المنتجات وتحسين نوعيتها.
٥. إنشاء مراكز تدريب متقدمة لخدمة أغراض التطوير في مجال العلوم والتقنية .
٦. القيام بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتقديم المشورة الفنية والتقنية .
٧. القيام بعمليات القياس والاختبارات النوعية للإنتاج خاصة للمؤسسات الصغيرة .
٨. التركيز على حدائق التكنولوجيا ومراكز الامتياز المدعومة من القطاع الخاص .
٩. بناء حاضنات لمؤسسات الأعمال ومخابر المعايرة والاختبار وربطها بالصناعة .
١٠. الاستفادة من التقنيات الحديثة في تعميق وتفعيل الروابط بين الصناعة والبحث .
١١. المشاركة في إنتاج النماذج وتطويرها حتى مرحلة الإنتاج التجاري والتسويق .

مجموعة من الأفكار لتشجيع البحث العلمي التطبيقي، وأهمها الآتي :-

١. إدخال بند من بنود ترقية عضو هيئة التدريس في التخصصات العلمية والتطبيقية، يُلزم العضو بالقيام بتنفيذ مشروع تطبيقي بالتعاون مع القطاع الصناعي .
٢. صرف عائد مادي مناسب لعضو هيئة التدريس نظير إشرافه أو تنفيذه لمشروع بحثي يفيد القطاع الصناعي .
٣. إعارة عضو هيئة التدريس للعمل لدى القطاع الصناعي لفترة زمنية محددة، بغرض تنفيذ المشروعات البحثية التطبيقية وتطوير الأداء في موقع العمل، بالإضافة إلى استفادة عضو هيئة التدريس نفسه من حداثة التكنولوجيا المتوفرة بهذا القطاع .
٤. تنفيذ جزء من البحوث العلمية في مواقع الإنتاج على أن يوفر القطاع الصناعي الإمكانات المناسبة مقابل الاستفادة من نتائج هذه الأبحاث .

٥. يرشح للمناصب القيادية في قطاع التعليم أو القطاع الصناعي في الدولة أعضاء هيئة التدريس المتميزين في العطاء العلمي التطبيقي .

٢- استجابة التعليم العالي السعودي لتحدي المعلوماتية : وذلك من خلال الاستفادة القصوى من التقدم المذهل الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها في تفعيل العملية التعليمية التعلّمية، والعمل على تحقيق الأهداف التالية :-

- تبني فلسفة جديدة للعملية التعليمية تقوم على التفاعل بين التكنولوجيا والمعلم والطالب والتغيير الجذري لأدورها التقليدية .
- الاستثمار في البنى الأساسية للمعلومات، لأن قدرتها تتضاعف وتكاليفها تنخفض .
- تأسيس البنية التحتية لهذه التكنولوجيا التعليمية من شبكات وحاسبات وقوى بشرية وغيرها ، وذلك على أوسع نطاق ممكن لا على نطاق البعض .
- إيجاد نوع من التعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي السعودية لإنشاء مؤسسات تعليم افتراضية لرفع الطاقة الاستيعابية الإجمالية للتعليم العالي السعودي .
- تنمية مهارة أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي على استخدام تقنية الحاسب الآلي في العملية التعليمية والإدارية، واعتبار هذه المهارة إحدى الكفايات الأساسية للعضو، وإعطاء مؤسسات التعليم العالي أولوية لتأهيل من لا يمتلكها .
- مواكبة التطورات التقنية الحاصلة في مجال المعلوماتية والاتصالية، والاستفادة منها في توفير المعلومات واستخدامها في تطوير أنظمة الجامعات وتفعيلها، وفي متابعة المستجدات العلمية في مجال التخصص وتلقي الدورات والمشاركات اللازمة لذلك.
- تحديث عمليات الاتصال والإدارة في المؤسسات التعليمية، من خلال الأخذ بمنهج المؤسسة الإلكترونية، وتوفير المناخ الملائم لانضباط العملية التعليمية فيها .
- تنمية البرمجيات التعليمية الخاصة بالمناهج من خلال دعم شركات إنتاج متخصصة ، أو اعتماد استراتيجيات تعليمية متماثلة لتحقيق وفورات في الحجم والخبرات .
- أن تنفتح الجامعة على شبكات الاتصال المعرفية والمعلوماتية المفتوحة، وتركز على سيادة منهج التعلم الذاتي، والتعليم المستمر لمتابعة وملاحظة المتغيرات المتسارعة .

- الاستفادة من الوسائط المتعددة في البرامج التعليمية والانتاج الابداعي الجديد، وتطوير صناعة المحتوى أو المنتوج اللامادي، وتركيز صناعة متطورة للملتيميديا .
- العمل على تدويل الأنظمة التربوية لتعطي الطلاب دافعاً قوياً للتنافس العالمي، والانخراط في المشروعات الجماعية لإنتاج البرامج العلمية على مستوى عالمي .
- تخريج أفراد يستخدمون التكنولوجيا المتقدمة، ويجيدون التطبيقات العملية، خاصة علوم الحاسب وتطبيقاته، وإجادة اللغات الحية، والأساليب الرياضية والاحصائية .

الإجراءات التنفيذية المتصلة بالمعلوماتية فيما يلي :-

١. أن يتوفر لكل طالب ثقافة معلوماتية وتكنولوجية، أي "الأدب المعلوماتي"، تشمل الإلمام بتقنيات وطرق البحث في الوسائط، كالأنظمة والمهارة والتصميم والصيانة .
٢. تدريب الطلاب على اللغة الإنجليزية، وعلى كيفية رصد المصادر المعلوماتية، وطرق طرح الأسئلة وصوغ المعادلات البحثية باستعمال الحاسب، والقدرة على فهم الخطاب الصادر عن الوسائط وتحليله والتعامل معه تعاملاً نقدياً .
٣. وضع تدريس مقرر تقنيات المعلوماتية والحاسب الآلي كمادة إجبارية على الجميع.
٤. إعادة توجيه المنهج الدراسي وبيئة التعلم، وفقاً لاستخدام تكنولوجيا المعلومات .
٥. ربط المؤسسات التعليمية والجامعية بشبكة الانترنت لدورها الحيوي في المعلومات.
٦. دعم تخصصات الإعلام والمعلوماتية وفي تصميم صفحات الواب ومحركات البحث.
٧. تمكين الموارد البشرية ذات المستوى الجامعي من فرص إضافية للتربية والإعداد .
٨. ترويج منتجات أساسها المحتوى والمضامين والذكاء في الأسواق العالمية .
٩. الاعتماد على النظام الرقمي وإعطاء قيمة مضافة للدروس العلمية عن طريق إخراجها ونشرها على أقراص مدمجة والتسجيلات السمعية البصرية .

المتطلبات اللازمة لتطبيق التعليم الإلكتروني في التعليم العالي السعودي، وهي :-

- اعتبار استخدام تقنيات التعليم والتعلم إحدى الكفايات الأساسية لعضو هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، وإعطاء أولوية لتأهيل من لا يمتلك هذه الكفاية .
- سرعة وضع الأنظمة والقوانين والسياسات والإجراءات المنظمة للتعليم الإلكتروني .

- التركيز في تطبيق التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد على دعم العملية التعليمية القائمة حالياً أو من خلال برامج الانتساب وذلك لتلافي مشاكل اعتماد الشهادات.
- وضع الحوافز المناسبة لأعضاء هيئة التدريس الراغبين في استخدام تقنيات التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد سواء مالية أو وظيفية أو معنوية .
- زيادة سعة المنافذ المرتبطة بالشبكة لتلبي الاحتياجات المستقبلية في حال تطبيق التعليم الإلكتروني باستخدام الإنترنت وتخفيض أسعار الربط الشبكي للجهات التعليمية .
- توعية وتأهيل وتدريب المتعاملين والمستفيدين من أعضاء هيئة التدريس والطلاب في كيفية التعامل مع تقنيات التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد .
- تهيئة عدد من القاعات الدراسية في الجامعات بجميع متطلبات الربط الشبكي والتلفزيوني لكي تكون نواة لتطبيق التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد .
- تجهيز عدد من المعامل المجهزة بحاسبات آلية مرتبطة بشبكة الإنترنت في مقرات الجامعات تمكن الطلاب من الوصول لموقع التعليم الإلكتروني الخاص بالجامعة .
- إكمال تجهيز مكاتب أعضاء هيئة التدريس بحاسبات آلية وربطها بشبكة الإنترنت لتمكينهم من استخدام تطبيقات التعليم الإلكتروني من مكاتبهم .
- إعداد المناهج الدراسية بطريقة علمية مناسبة للتعليم الإلكتروني، بحيث تتسم بالتنوع وبالمكونات المناسبة، مثل صفحات الويب التفاعلية والمزودة بالصوت والصورة .
- استخدام أنظمة إدارة التعلم ومحتواه، والتي تقدم العديد من الخدمات التعليمية المناسبة للمناهج الدراسية، وتطبيق طريقة التعلّم الممزوج (Blended Learning) .

٣- استجابة التعليم العالي السعودي لتحدي التنافسية الاقتصادية:

وذلك من خلال اتخاذ سياسات وقرارات تعمل على رفع الكفاءة النوعية والكمية الداخلية والخارجية للتعليم العالي السعودي، وذلك على عدة مستويات، أهمها :-

٣-١: رفع الكفاءة النوعية "الداخلية والخارجية" للتعليم العالي :

أ- مراعاة معايير الجودة التعليمية :-

١. صياغة أهداف البرامج الأكاديمية والمقررات في جميع الأقسام العلمية بشكل إجرائي ومحدد، مع ربط هذه الأهداف بوظائف الجامعة "التعليم والبحث وخدمة المجتمع" .

٢. إخضاع المناهج وخطط الدراسة ومفردات المقررات للتطوير والتعديل من حين لآخر من قبل أساتذة المادة المختصين في الأقسام العلمية .
٣. استخدام الوسائل التعليمية والمعامل في تطوير البرامج التعليمية، وفي تقديم وتصميم الدروس والمحاضرات واستبدال الطرق التقليدية بأخرى حديثة .
٤. استخدام الحاسب الآلي لتوفير المعلومات الدقيقة للأقسام لمواكبة التطور المستمر في مجال التخصص، والعمل على بناء قواعد البيانات المتطورة ومعالجتها وتوفيرها .
٥. زيادة اهتمام الكليات العلمية بمراكز التدريب الميداني التطبيقي، وبربط الطلاب بها، وذلك من خلال الاعتناء بالمناهج الدراسية وبطرق التدريس الحديثة .
٦. الاهتمام بالمباني الجامعية، والتخلص من مشكلة المباني المستأجرة، وتنمية مصادر وبدائل غير حكومية لإيجاد مبان ملائمة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي .
٧. إيجاد برامج تدريبية لتطوير الهيئة التدريسية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي، ورفع كفاءتهم في تصميم المناهج والبرامج الجامعية وتنفيذها وتقويمها وتطويرها .
٨. تطوير التقويم الأكاديمي للطلاب ليتم احتساب التقديرات التي يحصل عليها الطالب في الجوانب الأخرى غير المعرفية كالمهارات والقدرات المختلفة والتطبيقات العملية.
٩. تأسيس هيئة وطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي تتولى مسؤولية حث الجامعات على التقويم "الذاتي والخارجي" المستمر والشامل لجميع عناصر العملية التعليمية .

ب- تطبيق إدارة الجودة الشاملة: وذلك اعتبار الجودة جزء رئيساً من عمل الجامعة ، ولتحسين الأداء والنتائج الجامعية بكفاءة وفعالية أفضل ومرونة أعلى، وذلك من خلال:-

- التركيز على الطلاب والمستفيدين، واعتبار كل فرد في الجامعة مسؤولاً عن الجودة،
- قياس الجودة بصفة مستمرة، وتوسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات .
- تطبيق فلسفة التحسينات المستمرة، ومنع الشعارات والتركيز على الإنجازات .
- الاهتمام بالتدريب المستمر في جميع الوظائف الجامعية، والاهتمام بالتعلم الذاتي .
- تسخير الإمكانات الموجودة فعلاً في خدمة عمليات التعليم والتعلّم .
- إلغاء الحواجز في الاتصال بين العاملين والقيادات، وبناء شبكة معلومات متطورة .

ج- الأخذ بنظام التخطيط الاستراتيجي:

١. تطوير نظام إداري ومعلوماتي متكيف يتصف بالقدرة على التعامل مع المستقبل .
٢. بناء القدرة على التنبؤ بالتغيير الحاصل في بيئة التعليم العالي والاستجابة لها .
٣. مراعاة نتائج البحوث والخبرات الدولية عند وضع الاستراتيجيات المحلية .
٤. وضع برنامج زمني للعمل المستقبلي، موزع على مراحل يجري دورياً تقويم منجزاتها ، وضمان الالتزام بها في وثائق رسمية معلنة، وإن تحدد فيها آليات التنفيذ والمحاسبة .
٥. الاعتماد على تشخيص كامل وتحليل دقيق للأوضاع المحيطة محلياً وعالمياً ،
٦. وضع سيناريوهات مستقبلية للسياسات والخيارات، بغية تحديد مستلزماتها ومدى ملاءمتها وإمكانية تمويلها وجدواها وعواقبها .
٧. تحليل الطلب على الوظائف، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد العالمية والقطاع الخاص .
٨. تحليل معدل النمو السكاني، وما يفرضه من طلب على مراحل التعليم المختلفة .
٩. وضع أسس التوسع المستقبلي لمؤسسات التعليم العالي بشكل يضمن تحقيق أكبر قدر من المواءمة مع متطلبات سوق العمل من القوى العاملة الوطنية .

د- التطوير والإدارة الجامعية :-

١. إعداد خطة شاملة للتطوير الإداري للجامعة، وفق منهجية التقويم الشامل لكل وظائفها وعملياتها، والتغيير الجذري في أهدافها وبرامجها ومناهجها القائمة .
٢. تطوير الإدارة الجامعية لمواجهة تحديات العولمة والثورة التقنية في مجال المعلومات والاتصالات، وزيادة الطلب على التعليم العالي وتوفير الخدمات التعليمية له .
٣. التمشي مع التطورات العلمية والتكنولوجية في مجال الإدارة الأكاديمية، وفتح المجال واسعاً لبعض الأفكار الخلاقة والابداعية من أجل تفعيل برامجها .
٤. الاستفادة من النماذج العالمية في تقويم البرامج والتخصصات الحالية وإنشاء برامج وتخصصات جديدة، مع تنفيذ توصيات هيئة الاعتماد الأكاديمي بخصوصها .
٥. تطوير الأنظمة الأكاديمية والإدارية والمالية التقليدية بما يتوافق مع مؤسسات التعليم العالي العالمية، والتي سوف تكون حاضرة داخل الحدود الوطنية من خلال التعليم عن بعد أو بإقامة فروع لجامعات أجنبية، وهو تحدي كبير ومنافسة شرسة .
٦. إعادة النظر في الأنظمة البيروقراطية القديمة وطرح نماذج تلائم المتوقع وغير المتوقع .

٧. تبني الأساليب الإدارية والتخطيطية المتطلعة إلى الأمام، وتطوير الإجراءات الإدارية .
٨. توفير التدريب اللازم للارتقاء بالإداريين والرفع من قدراتهم .
٩. تحديث رسالة مؤسسات التعليم العالي وأهدافه العامة والخاصة وأولويات العمل فيه.
١٠. وضع وصف وظيفي واضح ومحدد لكل موقع إداري يوضح قنوات صناعة القرار.
١١. تكوين قواعد بيانات واستخدام نظم إدارية حاسوبية تسهم في الارتقاء بالوظائف الإدارية المختلفة كالتخطيط والتنظيم والتقويم والتمويل .
١٢. تشجيع المشاركة في صناعة القرار من قبل الطلبة والأساتذة والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بما يدعم رسالة التعليم العالي في مجال التنمية المستدامة .
١٣. إدخال مبدأ الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص بحيث يساهمون في مناقشة القرارات التي تفعل دور القطاع الخاص في دعم التعليم العالي .

هـ - إعادة الهيكلة والبنية التعليمية :

١. تحرير التعليم العالي وإطلاق حرية التنافس فيه بين كافة المؤسسات المجتمعية .
٢. إدخال أنماط جديدة من التعليم العالي كالجامعة المفتوحة والتعليم عن بعد ونظام الدراسة من خلال شبكة المعلومات (الجامعات الافتراضية) .
٣. التوسع والاهتمام بمؤسسات التعليم دون الجامعية، بدلاً من التركيز المغالى فيه على التعليم الجامعي، لأن سوق العمل يحتاج إلى الكفاءة الفنية الوسيطة لهذه المؤسسات.
٤. تعديل نسبة الطلاب المقيدين في برامج التعليم العالي ذات السنتين مقارنة بالبرامج ذات الأربع سنوات، بالتوسع في افتتاح المزيد من كليات المجتمع وتنويع برامجها .
٥. زيادة عدد المقيدين في برامج العلوم التطبيقية على حساب برامج العلوم الإنسانية.
٦. مراعاة التوزيع الجغرافي لاحتياجات القبول عند افتتاح مؤسسات جديدة للتعليم العالي، وبما يحقق الاكتفاء المحلي لكل منطقة، ويقلل الضغط على المدن الكبرى .
٧. التوسع في افتتاح الكليات الأهلية، وخاصة في التخصصات التي تفي باحتياجات التنمية والمجتمع ومتطلبات العولمة وسوق العمل، وذلك وفق ضوابط ومعايير دقيقة.

٨. إفساح المجال، بشكل أكبر لمشاركة القطاع الخاص في إقامة مؤسساته، أي إفساح المجال للخصخصة، ولمقابلة الطلب المتزايد على التعليم العالي .
٩. تبني الجامعات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات لتقدم خدمات التعليم لعملاء جدد، وتتشكل حول متطلبات البيئة، وفي إطار نموذج الشركات والمصانع .
١٠. تبني الجامعات الافتراضية التي تقوم بتفكيك مهام الجامعة التقليدية كالقبول والإرشاد والتدريس وتأمين الخدمات المكتبية والصحية ومنح الدرجات والتدريب، ونحو ذلك، على عددٍ من الجهات المختلفة .

٣-٢: رفع الكفاءة الكمية الداخلية والخارجية للتعليم العالي :

أ- تقليل الهدر التعليمي :

١. ربط مكافآت الطلاب بأدائهم ومستوى تقدمهم، وحفز الطالب الجد الذي ينهي دراسته في المدة المقررة أو قبلها .
٢. استخدام مكافآت الطلاب لحفزهم على الالتحاق بالكليات التقنية والعلمية .
٣. التركيز على الطالب كمحور للعملية التعليمية .
٤. التركيز على الإرشاد الطلابي لتوجيه الطلاب نحو تخصصات المتوافقة مع قدراتهم، وتطوير طرق التدريس ودعم الأبحاث التي تبحث حل مشكلة الرسوب والتسرب .
٥. رفع نسبة الأساتذة إلى الطلاب في كافة التخصصات، من خلال الاستمرار في الابتعاث الخارجي لتأهيل أعضاء هيئة التدريس بالتعليم العالي .
٦. استحداث المزيد من الوظائف الأكاديمية واختيار أفضل المتقدمين وتأهيلهم، وحل قضية تسرب عضو هيئة التدريس السعودي إلى القطاع الخاص أو الحكومي .
٧. تحقيق التكامل بين مؤسسات التعليم العالي في مجالات القبول، والتنسيق بين الأقسام الأكاديمية لمنح شهادات مشتركة بين الأقسام ذات العلاقة .
٨. السماح بتعدد نقاط الدخول والعبور أفقياً ورأسياً، وإعطاء الملتحقين حرية أكبر في الخروج ثم العودة إلى مؤسساته، وإلغاء أي شروط على القبول في برامجه .
٩. السماح للطالب بالتسجيل في أكثر من تخصص دون إلزامه بالتحويل، ومنحه فرصة الاستفادة من المقررات المشتركة والاختيارية في حساب عدد وحدات التخرج .

ب- مواءمة التخصصات والبرامج :

١. إعادة النظر في توزيع التخصصات القائمة في مؤسسات التعليم العالي .
٢. التوسع في التخصصات ذات الصلة بالصناعات البتروكيمائية الوسيطة والنهائية، من منطلق الميزة النسبية للمملكة، والتوجه الاستثماري العالمي نحوها .
٣. التركيز على تخصصات وعلوم المستقبل والتي من أهمها ما يلي: الإلكترونات، الكيمياء الحيوية، الهندسة الوراثية، الحاسب الآلي، المعلومات والاتصالات، تكنولوجيا الطاقة المتجددة (الشمسية، المائية، الهوائية) .
٤. الأخذ بمفهوم الاختصاص متعدد الأوجه، دون أن يعني ذلك تخريج أفراد لا اختصاص لهم، والأخذ بنهج الدراسات المشتركة بين أكثر من اختصاص تحقيقاً لمبدأ المرونة في مقابلة التغير والتحويل في فرص ومتطلبات سوق العمل .
٥. تجاوز التخصصات الضيقة إلى التخصصات العريضة والدراسات البينية والمتعددة .
٦. المراجعة الدورية المنظمة للتخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، وعلى الأخص الجامعات، في ضوء المعطيات الراهنة والمستقبلية للتنمية وسوق العمل .
٧. مشاركة القطاع الخاص في وضع الخطط والبرامج الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي، وردم الفجوة بين متطلبات هذا القطاع ومخرجات التعليم العالي، إضافة إلى ما تحمله عولمة الاقتصاد من استخدام لموارد بشرية أكثر تأهيلا من القوى المحلية .
٨. الربط بين الدراسة النظرية في الجامعة والتطبيق العملي في مؤسسات الإنتاج، وتوثيق الصلة مع المؤسسات الإنتاجية من خلال تطبيق نظام التعليم التعاوني، وتخصيص مكتب خاص في الجامعة لهذا الغرض .
٩. أن ترتبط مؤسسات التعليم العالي السعودي بسوق العمل من خلال تحديد المهام الوظيفية لكل وظيفة بما يتناسب مع واقعها العملي، وذلك بمشاركة من الجهات المستفيدة ليتم التكامل بين البرامج المعدة وسوق العمل، وذلك على النحو الآتي :-

- التوسع في البرامج المطلوبة وتطويرها بما يتلاءم مع مستجدات العصر والمتطلبات .
- تقنين القبول في بعض التخصصات وتوجيهه بحسب الحاجة إلى ذلك وفق قراءة متأنية لكثير من المتغيرات داخل المؤسسة التعليمية وخارجها .

ج- تغيير وتطوير المناهج والمحتوى :

١. إعداد وتصميم المناهج بمشاركة واسعة من فئات المجتمع بكل تنظيماته وهيئاته .
٢. أن يكون المنهج الجامعي في المقام الأول دليلاً للتعلم الذاتي المستمر، واقتران مضمونه بمنهجيات التطبيق في حل المشكلات .
٣. أن يكون مضمون التعليم مرناً، بحيث يكون سريع الاستجابة للموضوعات والتخصصات الجديدة المطلوبة .
٤. أن يصبح العمل جزءاً من برامج التعليم الجامعي من خلال تخصيص مساحات أوسع للنشاطات العملية والتجارب التطبيقية والتوسع في استخدام أسلوب التعليم التعاوني كأحد أهم السبل المساهمة في تهيئة الطالب لسوق العمل بعد التخرج .
٥. إيـلاء عناية قصوى لتحسين نوعية المحتوى إذ أنه مطلب ملح للتعامل الإيجابي مع متغيرات العولمة ومواجهة تحديات المنافسة في السوق العالمية المفتوحة .
٦. الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية وبالأخص الانجليزية بوصفها قنوات ووسائل الاتصال بالعالم الخارجي والحضارة الإنسانية .
٧. جعل الكمبيوتر أو الحاسب الآلي – لغة القرن الحادي والعشرين – مادة أساسية في جميع خطط ومناهج التخصصات العلمية في مؤسسات التعليم العالي .
٨. التوسع بالمعارف العلمية الحديثة في محتوى المناهج والتركيز على المجالات الأساسية لمجتمع القرن الحادي والعشرين، المتمثلة في المعلوماتية والبيئة وعلوم الاتصال .
٩. التركيز على منظومة القيم الدينية والأخلاقية والوطنية لمواجهة التغيرات الناجمة عن التطور العلمي والتكنولوجي .
١٠. التأكيد على الخبرات التعليمية، وغرس مفاهيم التعلّم والعمل الجماعي والتفكير التفاعلي الناقد والتعليم المستمر .
١١. تطوير أساليب جديدة لمتابعة العملية التربوية بدلاً من المقررات والساعات المعتمدة والشهادات والدرجات العلمية، وإعادة النظر في اعتبار حضور المحاضرات معياراً لاستيعاب المعرفة .

١٢. الحذر من الإسراف في الاعتماد على التدريب على مهارات محددة وتجاهل أهمية التربية الأساسية وغرس القيم .

١٣. تضمين محتوى بعض المناهج المعلومات والخبرات اللازمة عن الكيانات والتكتلات الاقتصادية والشركات عابرة القارات التي ستصبح بالنسبة لمخرجاته سوقاً يتعاملون في ساحتها ومجتمعاً يعيشون وسطه ويتنافسون فيه ومعه .

١٤. ضرورة الاعتناء بمفهوم المنهج الواسع باعتباره مجموعة الخبرات المؤثرة في تربية الطالب وتنميته، من خلال مراعاة الأنشطة الصفية وغير الصفية على حد سواء .

١٥. أن تعيد مؤسسات التعليم العالي النظر في محتوى برامجها التأهيلية لتستجيب للتغير في متطلبات التوظيف، كالمهارات الجديدة لفريق العمل والمرونة في التكيف مع متغيرات الوظيفة وتغييرها، والمنافسة العالمية في سوق العمل .

١٦. إعادة تخطيط المناهج لتكون أكثر كفاءة وإسهاماً في الرفع من مستوى الخريجين ليكونوا أكثر كفاءة وقدرة على خدمة قطاع التنمية .

د- تنويع مصادر التمويل :

١. البحث الجاد عن أشكال جديدة للتمويل غير الحكومي، تقوم على أساس مشاركة جميع الذين يجنون فائدة من التعليم العالي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

٢. إفساح المجال بشكل أوسع لمساهمة القطاع الخاص في إقامة مؤسسات التعليم العالي من خلال تخفيف بعض الشروط، والسماح أن تقوم مؤسساته كمشاريع ربحية .

٣. إعادة صياغة الهيكل المالي للصرف الحكومي على مؤسسات التعليم العالي على نحو يجعل من التمويل من أجل الجودة، وصرف بعض المخصصات على أسس تنافسية .

٤. ترشيد التمويل المخصص للجامعات في الموازنة العامة للدولة، لدفعها للبحث عن مصادر بديلة للتمويل وتنمية مواردها الذاتية، كما فعلت الحكومة البريطانية .

٥. تقنين وترشيد المكافآت الطلابية وقصرها على التخصصات المطلوبة في سوق العمل ومن له ظروف خاصة من الطلاب، وفرض رسوم تسجيل رمزية على الطلبة .

٦. أن تقوم مؤسسات التعليم العالي ذاتها بزيادة فعالية وكفاءة ترشيد استخدام الموارد المتاحة لها أساساً وذلك من خلال الآتي :-

- الارتقاء بالكفاءة الداخلية لها عن طريق خفض معدلات الرسوب والتسرب، والحد من ظاهرة التأخر في التخرج عن الحد الأدنى .
- تحديث التقنيات الإدارية المستخدمة بما يضمن توفير كل من الزمن والتكلفة .
- تطبيق بعض مفاهيم السوق والأسس التجارية في تسيير شئونها الإدارية والتعليمية .
- ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية والهاتف والمصاريف التي ليس لها مردود تعليمي .
- خفض التكاليف الإضافية غير المباشرة عن طريق دمج الأقسام أو الكليات واتحاد الجامعات، بحيث تتوفر فرص المشاركة في الجهاز الإداري والأكاديمي والتجهيزات الأخرى في تقديم تخصصات مشتركة دون الحاجة لاستحداث وحدات إدارية جديدة يترتب عليها زيادة في الاتفاق .
- التخلص من الأنشطة (والمواد) المتكررة في الجامعات السعودية مما يوفر على الدولة عدد غير قليل من الموارد المالية والبشرية .
- زيادة التكامل والاشتراك في المباني والموارد والتجهيزات بين الجامعات السعودية، والحد من مشكلة تكاليف التعليم الإضافية .
- تكوين بنية تكنولوجية قوية تشترك في استخدامها جميع الجامعات السعودية .
- التخلص من تكاليف بعض الخدمات مثل خدمات المكتبات التي ستحل محلها المكتبة الإلكترونية كبديل عن المكتبة التقليدية قليلة الجدوى والفاعلية .

٤- استجابة التعليم العالي السعودي للعولمة السياسية :

١. أن تنمي مؤسسات التعليم المعرفة الديمقراطية المبنية على احترام حقوق الإنسان الاقناع وعرض الرأي ومناقشة الرأي الآخر، وقبول الآخر وإثراء التنوع الثقافي، وتقوية جهود التعاون الإقليمي والدولي .
٢. التوجه نحو التربية الشمولية، التي تدور حول القضايا العالمية، المنجزات العالمية ذات الطابع الإنساني الهادف لخدمة البشرية، واستيعاب المعطيات العالمية المعقدة والتداخل والاعتماد المتبادل واكتساب القدرات والمهارات التحليلية والنقدية لمواجهتها .

٣. استخدام التعليم العالي كأداة لبناء علاقات أفضل بين الأمم، وضرورة أخذ البعد العالمي في بناء المواطنة، وما يستدعيه ذلك من اعتراف وتقدير للتنوع الثقافي والاعتماد المتبادل .

٤. تحقيق أعلى قدر من الاتساق الفكري بين أعضاء المجتمع السعودي، بالعمل على ربط المشكلات والاحتياجات الفردية بالسياق الاجتماعي العام، وجعل هموم الأفراد تأخذ بعداً وطنياً في الفعل والتفاعل .

٥. تأصيل وتأسيس مبدأ الحوار والمناقشة الفكرية بين الفئات والجماعات المختلفة في المجتمع، وممارسة هذا النهج في المؤسسات التعليمية، والتحلي بقدر أكبر من المرونة الفكرية التي تؤدي إلى الشعور بالمسؤولية الوطنية .

٦. نشر الفكر الوسطي وتهيئة البيئة الاجتماعية والثقافية والإعلامية المناسبة لهذا الفكر، مع مراعاة التفرد والخصوصية تحت مظلة الدولة وسيادة الشريعة الإسلامية والمسيرة الحضارية للأمة،

٧. التركيز على القيم والمعارف اللازمة للمشاركة الاجتماعية، وتنمية عوامل التجانس الوطني والتوحيد الوطني والهوية الواحدة في نفوس الطلاب، وذلك في وجه ما تبثه القنوات المتعددة من رسائل ضد هوية المجتمع ووطنيته .

٨. توسيع التعليم ليشمل الإسهامات الاجتماعية المختلفة من تغيير الحياة إلى الأفضل وتحسين نوعية الحياة، وغرس أدوات التفكير وآلياته، وأساليب تأمين جماعية الفكر الوطني السعودي في مواجهة التحديات الخارجية .

٩. إحداث تغييرات في سياسة القبول بحيث لا يستبعد أحد من فرصة دخول الجامعة، وذلك بإحداث مساقات دراسية جامعية تجري في فترات زمنية معينة وتتناوب فيها الخبرة العلمية والتدريب مع الدراسة "دوام نصفي"، وبقبول الأفراد الذين عملوا في مجالات مختلفة ولديهم القدرة على متابعة التعليم العالي سواء يحملون ثانوية أم لا .

١٠. إعادة تنظيم التعليم العالي بمجمله بحيث تضم الجامعات جميع أشكال التعليم ما بعد الثانوي، وينتهي التمييز بين المؤسسات التعليمية الجامعية وغير الجامعية .

١١. إعطاء الطلاب فرص للانقطاع لمدة معينة للعمل ومن ثم العودة لمتابعة الدراسة، وإجراء دورات تأهيلية لمستوى الثانوية العامة وامتحان الطلاب في نهايتها

للدخول في الجامعة، أو قبول جميع الراغبين في الجامعات المفتوحة التي تمنح شهادات جامعية بعد أن تعطي طلابها مقررات جامعية بوسائل مختلفة .

١٢. الابتعاد عن إحداث معاهد متوسطة وكليات مجتمع، لأنها تحاول حل المشكلات المحلية الضيقة فقط، ولا تمكن طلابها من متابعة الدراسة الجامعية فهي نهائية لأعداد كبيرة من الطلاب، فضلاً عن أن هناك نظرة سلبية تجاهها وتجاه خريجيها .

١٣. إتخاذ إجراءات مالية تساعد في دمقرطة التعليم العالي وربطه بالإنتاج، يمول ذاته ويحقق بعض الأرباح البسيطة التي تساعد على تنميته، وهذا لا يعني أن يقصد التعليم العالي الربح بل يعني أن يعطي هذا التعليم بقدر ما يأخذ لا أن يكون اتكالياً فيحقق بذلك حريته ووجوده، مع إعطاء أي طالب جامعي منحة دراسية سواء من الدولة أو من الجهة التي يعمل لديها أو التي سيعمل لديها، وتقديم الخدمات الخاصة لكل طالب ومدرس في مجال السكن والنقل والطعام والمكتب والأدوات التعليمية وغيرها بشكل رمزي وغير مربح، وفي أسوأ الأحوال منح الطالب قرضاً يغطي فيه مصاريف دراسته ومعيشته فيما بعد .

١٤. أن يعمل على تدريب الفكر الديمقراطي النقدي، والتركيز على تراكم المعلومات الديمقراطية عند الطالب وتخليصه من القيم التقليدية المتخلفة، إضافة إلى استعمال أسلوب التعلم المعتمد على قيام الطالب بعمله لوحده مع التوجيه وترك محتوى التعليم للطلاب كي يصوغه طبقاً لرغباته، مع جعل فترة من الخدمة الاجتماعية كجزءاً من المنهاج تخصص للعمل المنتج، وتقوم على مبدأ توحيد الخبرة في الإطار التعليمي وربطها بما يجري في المجتمع .

٥- استجابة التعليم العالي للعولمة الثقافية :

٥-١: على المستوى الداخلي :

١. دعم الهوية الثقافية، والتمسك بالخصوصيات والحفاظ عليها، والعمل على تطويرها باستمرار في ضوء العلاقة الفاعلة مع الثقافات الأخرى، وحسب ميادين الإبداع .

٢. تعزيز وظيفة مؤسسات التعليم العالي في تنمية العلم ومناهج التفكير العلمي في النقد والكشف والوصف والتحليل والتفسير للظواهر، وجعلها معيار المعرفة والثقافة .
٣. تنمية قدرة الطلاب على توظيف المعرفة من أجل حياة أفضل، واكتساب مناهج التكيف والتكييف والمراجعة والتطوير للواقع، وتجديد أساليب طرح المشكلات .
٤. تنمية المهارات التقنية والإدارية والتسييرية، والتنافس والتفوق فيها محلياً وعالمياً، وجعل ثقافة الإنجاز وجدارة الأداء هي المحدد للتوجه والمعيار في التعليم والتدريب .
٥. تهيئة وسائل السيطرة المادية والاقتصادية والسياسية لأفراد المجتمع وكافة قطاعاته .
٦. كشف العيوب والعلل الموجودة في البنية السلوكية والقيمية للمجتمع، ودعم وتشجيع الجدير منها بالبقاء، والتمييز بين الراسخ والمتغير في الثقافة والعادات .
٧. دعم وتعزيز مبادئ التسامح والاعتدال والتلاحم الوطني والتواصل الإيجابي .
٨. تعميق الوعي الحضاري، ومراعاة ثنائية المحلية والعالمية، والتطلع إلى معرفة الآخرين المختلفين واحترامهم، والفهم المتبادل لمنجزات الحضارة الإنسانية وتقنياتها .
٩. نشر الوعي بالعولمة، وتوعية الناس بطبيعتها، وتوفير إطار مرجعي واضح للتعامل معها، وفقا للمسلمات والقيم الأساسية للمجتمع المسلم .
١٠. تعزيز قيم التفوق الثقافي والفكري والأدبيات الحضارية المكافئة والملائمة لقيم العولمة الثقافية والحضارية، مثل الشورى والعدل وحقوق الإنسان بأصولها الشرعية.
١١. تعميق الوعي العقدي والديني والخلقي، للحماية من التيارات الجارفة والانحرافات الفكرية التي تغذيها آليات العولمة، والحياة الاستهلاكية الدنيوية .
١٢. المحافظة على الخصوصية الثقافية مع الانفتاح الفكري الذي يجعلنا نستوعب ما عند الاخرين من علوم ومنجزات حضارية ونمتنع عن التأثر السلبي لهذا الانفتاح .
١٣. قيام حركة تأصيلية نشطة لبعض قضايا المنهج، وتحرير بعض المواقف العلمية، ومواجهة النوازل المستجدة التي تفرضها طبيعة العصر، والردود العلمية على الشبهات التي تنشرها بعض وسائل الإعلام .
١٤. استخدام وسائل التقنية وآلياتها بكفاءة من أجل عولمة الرؤى والمواقف الإسلامية، وتجاوز الروح والنظرة الاقليمية الضيقة لمستقبل الإسلام في أتون الصراع العالمي .

٥-٢: على المستوى الخارجي : ينبغي النظر إلى التعاون الإقليمي والدولي باعتباره جزء لا يتجزأ من وظائف التعليم العالي ومؤسساته، وفي سبيل تحقيق ذلك أو جزء منه يقترح الأخذ بالإجراءات التالية :-

١. بلورة الاستراتيجيات المناسبة التي تسمح للثقافة المحلية أن تبقى على مستوى المشاركة العالمية الإبداعية، والتوازن الدقيق بين الأصالة والمعاصرة .
٢. إقامة إدارة أو وكالة متخصصة على مستوى كل جامعة يناط بها دعم وإدارة وتنسيق برامج التعاون الدولي وتطوير العلاقات الأكاديمية الدولية .
٣. بذل مزيد من الجهد في إنشاء الشبكات الجامعية وتوأمتها محلياً وعالمياً، وتشجيع الحراك والتبادل الأكاديمي كأداة لتبادل المعرفة وتطوير المجتمع الجامعي .
٤. الاستفادة من العون المؤسسي والمعرفي والتدريبي والتشريعي الذي تقدمه المنظمات الدولية -اتفاقيات اليونسكو ومنظمة التجارة العالمية- في مختلف الجوانب الفنية والبشرية، وتهيئة وإعداد البيئة المحلية الملائمة للوفاء بالالتزامات المطلوبة منها .
٥. الانطلاق في العالم –طالما أن التعليم أصبح الآن بلا حدود– للوقوف على التجارب الابتكارية النافعة وتبادلها .
٦. التفاعل مع العولمة على أسس علمية وحضارية للحفاظ على التراث الوطني، وتحصين الشباب من المؤثرات الخارجية من خلال البرامج والندوات التي يقدمها التعليم العالي داخل المملكة وخارجها .
٧. إدخال البعد الدولي في المناهج وتوفير بيئة تعليمية يتوافر فيها سمات ومعطيات العولمة من خلال إجراء المقارنات الثنائية (Benchmarking) مع جامعات الدول المتقدمة، ومن ثم تحقيق عالمية مؤسسات التعليم العالي بالمملكة .
٨. القيام بدور ملموس في دعم مفهوم ثقافة السلام، وذلك من خلال تضمين مقررات مادة الثقافة الإسلامية التي تدرس في الجامعات موضوعات تتعلق بموقف الإسلام من الحروب والعنف، وإبراز القيم الإسلامية التي تؤكد على التسامح والعدل والحوار ونبذ العنف الاجتماعي وضرورة تلاحم النسيج الاجتماعي .

٦- استجابة التعليم العالي السعودي لتحدي التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة

١. جعل التعليم العالي ملائماً للاحتياجات المجتمعية، قادراً على التلاؤم مع التغيرات المستمرة، والإفادة من التطورات التي تحدث حوله، وتطبيق التعليم مدى الحياة .
٢. تحديد القضايا والمشكلات المجتمعية ووضع وتطبيق الحلول اللازمة لها، واعتماد كل الإجراءات الداعمة لتقوية وظيفتها في خدمة المجتمع .
٣. دعم ومساندة عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر، التي تأسست حديثاً في معظم الجامعات السعودية، والعمل على تحويلها إلى كليات للدراسات التطبيقية .
٤. إعطاء مزيد من العناية لتحولات الاقتصاد وسوق العمل في برامج التعليم المستمر لتأهيل وإعادة القوى البشرية لمواكبة مثل تلك التحولات .
٥. أن تقوم مؤسسات التعليم العالي بدور إيجابي في تأطير مفهوم التنمية المستدامة ونشره وتشجيع الحوار حوله والعمل على تطبيقه، خاصة على مستوى الجامعات .
٦. إضافة إلى قيام مؤسسات التعليم العالي السعودي بدور إيجابي للمحافظة على البيئة، وتعميق وتنمية الوعي البيئي محلياً وعالمياً، وذلك على النحو الآتي :-

- عقد ندوة على مستوى رؤساء ومديري جامعات المنطقة لمناقشة السياسات والمبادئ العامة المتعلقة بالثقافة البيئية وحماية البيئة والمحافظة عليها .
- تنظيم وعقد ندوة على مستوى المسئولين والمختصين في شؤون البيئة بجامعات المنطقة لتنمية موضوع ومقررات المحافظة على البيئة ومعالجة سلبيات التعامل معها .
- أن تدرس البحوث التي تجري في الجامعات المشكلة البيئية من جميع جوانبها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والفني، بمعنى النظرة المتكاملة والشاملة .
- إتاحة الفرصة للطلاب لعمل بحوث تحت الظروف الطبيعية وتحقيق خبراتهم البيئية .
- دعوة الجامعات إلى طرح مقررات بيئية مستقلة وإجبارية تكون ضمن متطلبات التخرج، إضافة إلى متطلبات إجبارية لكل تخصص بالجامعة .
- الاستفادة من الخبرات البيئية العلمية غير التعليمية مثل المصانع والشركات في تدريس المقررات البيئية الجامعية، والاستفادة من خبرات الجامعات العالمية في وضع برامج التربية البيئية .

- إنشاء أجهزة مركزية في كل جامعة تقوم بدور التنسيق بين جهات الجامعة في الأمور البيئية سواء تعليمية أو بحثية .
- دعوة مراكز خدمة المجتمع في الجامعات للقيام بدور أكثر فاعلية في نشر الثقافة البيئية وحمايتها، وذلك على المستوى الشعبي من خلال الدورات التدريبية وورش العمل والندوات والمحاضرات العامة، وخاصة البيئة الدينية في موسم الحج والعمرة .
- قيام الجامعات بتنظيم دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة لتأهليهم لتدريس مقررات البيئة بشكل متكامل وشامل .

الفصل السابع

ملخص الدراسة وأبرز النتائج

- ملخص الدراسة وأبرز نتائجها .

- توصيات الدراسة .

- مقترحات الدراسة .

ملخص الدراسة وأبرز نتائجها

نتيجة لشيوع ظاهرة العولمة التي تتعمق أبعادها بشكل متزايد في مختلف أرجاء العالم، وخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين، واحتلال مصطلح العولمة موقعاً أساسياً في العلوم الاجتماعية المعاصرة، من خلال تفاعله مع العديد من الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والمعرفية، لاغياً بذلك بعدي الزمان والمكان، ومعتمداً على مقومتين هما: التكنولوجيا الحديثة "الاتصال والمعلوماتية"، ورأس المال "الشركات متعدية الجنسية والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر"، مما جعل لهذا المصطلح مفهوماً إجرائياً، يدل على إن العولمة "عملية تغيير" واسعة في المفاهيم والممارسات والأولويات لدى الدول والمجتمعات والمنظمات والأفراد، وصولا إلى زيادة معدلات التشابه بينها .

ونظراً لأن العولمة ظاهرة شمولية تمددية، وذات أبعاد متعددة، وتفرض نفسها كحقيقة واقعة بل وكسيرورة حتمية في بعض جوانبها، لأن الآليات والقوى التي تحركها خارج نطاق السيطرة والتحكم التقليدي للدول كافة، فإن مشكلة الدراسة تنبع من حقيقة أن مؤسسات التعليم العالي في أي دولة ترى ضرورة الاستجابة بشكل أو بآخر لما تفرضه العولمة من تحديات وتأثيرات ملموسة، سواء في البيئة الخارجية أو الداخلية للتعليم العالي .

وبهذا التصور تحاول الدراسة التعريف بالعولمة وأبعادها المتعددة، وتحديد تحدياتها "الفرص والمخاطر" ذات العلاقة بالتعليم العالي، وتحديد دور التعليم العالي في التعامل مع هذه التحديات، والتعرف على واقع التعليم العالي السعودي ومدى امتلاكه للمقومات التي تساعده على الاستجابة لتحديات العولمة، ومن ثم رسم صورة مستقبلية لاستجابة التعليم

العالي السعودي لتحديات العولمة في ضوء الامكانات المتاحة له، ليكون قادراً على استغلال الفرص الناجمة عنها، والتقليل من المخاطر الناشئة عنها، انطلاقاً مما يتحلى به التعليم العالي من مزايا إيجابية تؤهلة للقيام بهذا الدور، مع ملاحظة أن هناك أدواراً أخرى مهمة ومكملة تقوم بها القطاعات الأخرى في الدولة، وبناء على ما سبق تحددت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي :

ما الاستجابة المستقبلية للتعليم العالي السعودي لتحديات العولمة ؟

وتهدف الدراسة إلى "صياغة استجابة مستقبلية للتعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة"، ويتفرع من هذا الهدف، **الأهداف الفرعية** التالية :-

١. تحديد ما هية العولمة .
٢. تحديد أهم تحديات العولمة ذات العلاقة بالتعليم العالي .
٣. تحديد الأدوار التي يقوم بها التعليم العالي في ضوء تحديات العولمة .
٤. تحديد أبرز ملامح الوضع الراهن للتعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة .
٥. رسم صورة مستقبلية لاستجابة لتعليم العالي السعودي لتحديات العولمة .

ويملي موضوع الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي **"الوثائقي"**، والذي بموجبه يتم إستنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من أدلة وبراهين تجيب على أسئلة البحث .

وتقتصر الدراسة على رسم صورة مستقبلية لاستجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة "الفرص والمخاطر"، والمتوقع من مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية أخذها في الاعتبار، ومن أجل ذلك تحددت مواضيع الدراسة وفقاً للآتي :-

١. التعريف بظاهرة العولمة، وتحديد أبعادها وفق منظور آحادي في: البعد المعرفي "تقني" ، البعد السياسي "آحادي"، البعد الاقتصادي "تنافسي"، البعد الثقافي "معياري"، البعد الاجتماعي "بيئي"، وتسير الدراسة في بقية فصولها وفقاً لتقسيم هذه الأبعاد .
٢. تحديد أبرز تحديات العولمة "الفرص والمخاطر"، والأدوار التي يقوم بها التعليم العالي استجابة لهذه التحديات، وواقع التعليم العالي السعودي في ضوء هذه التحديات .

٣. رسم استجابة التعليم العالي السعودي، وفقاً لكل بعد من أبعاد العولمة السابقة: البعد المعرفي "تقني"، البعد السياسي "آحادي"، البعد الاقتصادي "تنافسي"، البعد الثقافي "معياري"، البعد الاجتماعي "بيئي" .

أولاً: ملخص الدراسة وأبرز نتائجها :

الفصل الثاني (التعريف بالعولمة وأبعادها) :

يجيب هذا الفصل عن سؤال الدراسة الأول، ما العولمة ؟، ويخلص إلى النتائج الآتية :

١- العولمة ظاهرة قديمة-جديدة، فهي قديمة من حيث الانتشار والتأثير، وجديدة من منظور التواصل والمعلوماتية، وتعرف **نظرياً** بأنها ظاهرة إنسانية شاملة ذات أبعاد تتداخل فيها أمور السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع، أما على مستوى **التطبيق**، فتترابط وتتفاعل فيها العلاقات والمصالح بين المحلي والعالمي وبين الزمان والمكان .

٢- مفهوم العولمة يعني "الميل إلى ربط الظواهر الاجتماعية بعضها ببعض على مستويات النطاق والتأثير والتواصل"، ويتمثل **إجرائياً** في نوعين مترابطين من الظواهر هما :

- **تعددية العمليات الاجتماعية**: واتساع نطاقها من خلال عمليات: انتشار وتبادل المعلومات والأفكار، وتذويب الحدود الجغرافية، وزيادة معدلات التشابه والتماثل .
- **تزايد الوعي بها وبتأثيراتها**: من خلال: التفاعل الحواري عبر تقانات الاتصال والمعلومات، والمنافسة والنزعة للبقاء، والمحاكاة والنزعة لاكتساب الشكل نفسه .

٣- هناك خمسة أبعاد رئيسية تتشكل منها ظاهرة العولمة، هي على النحو الآتي :-

أ- البعد المعرفي للعولمة "التقني والمعلوماتي": ويشير إلى تزايد واتساع فروع المعرفة، وتنامي التداخل والاندماج بينها، وتوظيف المعرفة والأنشطة المعرفية في الإنتاج والتطبيق،

وزيادة معدل القيمة المضافة الناتجة عنها، إضافة إلى كثافة وسرعة تدويل ونقل وتبادل المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا، والثورة المعرفية الناتجة عن تقنيات المعلومات "الإنترنت".

ب- البعد السياسي للعولمة "آحادي": ويشير إلى إعادة تحديد نطاق النفوذ والسلطة صعوداً إلى مستويات أعلى من الدولة، وتجاوز مفهوم الاستقلال الذاتي إلى المشاركة والتفاعلية العالمية، إضافة إلى إعادة تحديدها هبوطاً إلى الهياكل المحلية بحيث تعمل بمنطق السوق، وتتداخل في شبكات مع نظيراتها في الخارج، مشكلة نظاماً جديد عبر-حكومي .

ج- البعد الاقتصادي للعولمة "تنافسي": يشير إلى تكثيف الانتقال الدولي للموارد، وتزايد دور وتأثير الشركات المتعددة الجنسية وتدفقات رأس المال والاستثمارات الأجنبية المباشرة على الخصائص الاقتصادية المحلية ومنطق تسييرها ليصبح فيها الهيكل الإنتاجي والمالي للدول مترابط ومتكامل، وتزايد اعتمادها على تقنية المعلوماتية وتحكمها في اقتصاد الزمان والمكان، وتقليص الحواجز التجارية بين الدول وفق اتفاقيات منظمة وملزمة للدول.

د- البعد الثقافي للعولمة "معياري تعددي": يشير إلى كثافة وسرعة انتقال المعلومات والاتصالات بين الدول إلى درجة أصبحنا نعيش في عالم واحد أو "قرية كونية"، تخضع فيها المجتمعات لتاريخية واحدة، تجري في مكانية ثقافية واجتماعية وسياسية موحدة، وإعادة ترتيب مواقع الأفراد والجماعات على أساس ذلك، مما يؤثر على الأشكال الرمزية والصور والممارسات الثقافية وأنماط الحياة المحلية، ويفرز عبر المجتمعات حالات توتر وصور شد وجذب بين القوى المؤدية للتجانس بين الثقافات وبين عمليات التنوع والتعدد الثقافي .

هـ- البعد الاجتماعي للعولمة "تنمية مستدامة وبيئي": يشير إلى الاهتمام بالتنمية المستدامة، وبروز شكل جديد للتطور المجتمعي يعتمد في نمط سيطرته ونفوذه على المعرفة استخدام التقنية المعلوماتية، وظهور المجتمع المدني العالمي، ووجود اتفاق عالمي حول كثير من القضايا الإنسانية والمخاطر الشاملة، وبروز خطاب البيئة الكونية ، الذي يدرس ويناقش النوع الإنساني والمجتمع الكوني كجزء من نظام بيئي كوني ويظهر الوعي به في أبلغ تجلياته.

الفصل الثالث (تحديات العولمة "الفرص والمخاطر" ذات العلاقة بالتعليم العالي) :

يجيب هذا الفصل عن السؤال الثاني، ما التحديات التي تفرضها العولمة على التعليم العالي ؟، ويخلص إلى النتائج الآتية :-

١. تفرض العولمة تحديات ومضامين عميقة وعديدة ذات صلة بنظم التعليم العالي، وهي عبارة عن الفرص والمخاطر التي تثيرها العولمة في الأبعاد: المعرفية والمعلوماتية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتمس مكونات وعناصر نظام التعليم، كالآتي :

أ- التحديات المعرفية "التقنية": وتتمثل في السرعة المتزايدة لإنتاج المعرفة وتراكمها، ومواجهة التغير التكنولوجي بمعدلاته المتنامية والمتسارعة، **والفرص** هي: أن تصبح الجامعات مؤسسات رئيسية لبحوث التطوير في مجال الصناعات المتقدمة، وتغير أهداف العلم وتوجهه إلى البحوث التطبيقية، وخروج التعليم الأكاديمي من أطره التخصصية إلى الدراسات البينية، وتزايد الإنتاجية والكفاءة البحثية من خلال استخدام التكنولوجيا المعلوماتية عالية التقنية، وتزايد تمويلها، إضافة إلى إعطاء دوراً واسعاً للعلم والخبرة الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية، **أما المخاطر** فهي: تأثر استقلالية مؤسسات التعليم العالي، وإشكالية التشاركية مع المؤسسات الصناعية واستفرادها بعملية التطور والبحث العلمي، إضافة إلى صعوبات وحدة المنهج والموضوعية، وتزايد هجرة العلماء إلى المركز المتقدم تكنولوجيا، والاحتكار المعرفي .

ب- التحديات المعلوماتية "تكنولوجيا الاتصال والمعلومات": تتمثل في مدى تأثيرها على الممارسات التعليمية والتعلّمية نفسها، وكيفية الاستفادة من الابتكارات المعلوماتية: الصفحة والكتاب والمكتبة الإلكترونية، والنص المتشعب، والتعليم الإلكتروني والافتراضي، وغيرها، **والفرص** هي: تميز التعليم والمعرفة بعنصر التفاعل الدينامي بين المستخدم ومصدر المعرفة، وتوظيفها فعلياً لا الاقتصار على مجرد نشرها، والسيطرة على عملية التعليم والتعلم، وتنامي عمليات الذكاء الجمعي، وتزايد اتساع محتوى العناصر التعليمية من خلالها، وظهور أنماط من التعليم العالي تتوافق مع روح العصر، وتتميز بجمهور متنوع الأهداف والاهتمامات والأماكن، كالجامعة الافتراضية، والتي تختصر من التكاليف، **أما المخاطر:** فتتمثل في السلطة والملكية، والاستعمال الصالح لقواعد البيانات والحفاظ على معايير النوعية المطلوبة، وتعزيزها المركزية، تبعاً للغة أو الثقافة والإمكانيات المادية والبشرية، وقد تؤدي إلى وقوع أضرار بالغة بترتيب المفاهيم والمدركات ونظم القيم لدى الأفراد، ولا تؤمن نوعاً من التواصل بين الأجيال، كما أن الحرية الأكاديمية ستكون من بين ضحاياها، ودخول التعليم في منافسات وصراعات مع المؤسسات غير التعليمية .

ج- التحديات الاقتصادية "التنافسية": وتتمثل في دفع الدول لإنتهاج سياسات تخضع الأهداف التعليمية للإنتاجية في العمل والتنافسية، وإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية وعملياتها التعليمية الأساسية، بحيث تدور حول مهارات سوق العمل، والبحث عن مصادر تمويل غير حكومية نتيجة تطبيق سياسات التصحيح الهيكلي، وتأثير اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، **والفرص:** هي أن يصبح التعليم أقل تمركزاً، ويسمح بقدر أكبر من تلاقي سياسات التعليم ومناهجه وبرامجه التدريبية، والتأكيد على القياس والتقويم ومقارنة النتائج الدولية، وظهور كيانات تعليمية صغيرة ذات طابع تمويلي خاص للقيام بمهام محددة، وتنامي التعاون والاندماج الدولي بين الجامعات، وإمكانية تصدير التعليم العالي وتحقيق أقصى حد للحرية والإبداع البشري وتشجيع ومكافأة الاكتشافات العملية، وزيادة كفاءته الداخلية والخارجية، وتحسين نوعيته، **أما المخاطر:** فتتمثل في صعوبة تقديم التعليم في جواً من الشك والمعالجة القصيرة، وتقليص الدولة مسئولياتها تدريجياً في تحديد المناهج والأهداف التربوية، وأفساح المجال لأجهزة الإعلام لتنمي النماذج التربوية الملائمة لمراكز النمو الاقتصادي، والتضحية بالقدرة الإبداعية لحساب التخصص العلمي الدقيق الذي يعد بمكاسب مالية، وتحجيم الرؤى والأهداف التربوية والإنسانية والثقافية والاجتماعية للتعليم، إضافة إلى زيادة التدخل في شؤون الجامعة، والتأثير على مكانتها .

د- التحديات السياسية "المواطنة والحرية": وتتمثل في تعزيز الجامعات مفاهيم الوطنية والمواطنة والديموقراطية وبناء المجتمعات على أسس ديموقراطية وأخلاقية، **فالفرص** تتمثل في تحقيق مؤسسات التعليم العالي المواطنة والمشاركة المفتوحة والحوار الوطني مع أفراد وجماعات ومؤسسات المجتمع المحيطة، ومن ثم فإن الوطنية ستكون موضوع التقاء كل التوجهات والأفكار والآراء التي تعكس نوعاً من التعددية الثقافية والفكرية في المجتمع، وبذلك ستكون لمؤسسات التعليم دوراً في جعل الوطنية فوق التعددية الثقافية، وفي إيجاد جذور لها في سلوكيات الأفراد والجماعات، كما أن الحرية الأكاديمية في الجامعة ترتقي بواقع العطاء العلمي وتزيل كافة أشكال المعوقات التي تحد من النشاط العلمي والبحثي الحر، ومن انتشار العلم والتفكير العلمي وتغلغلها في الحياة، تعطي الجامعات مزيداً من العمل والكفاية والاستقلال الداخلي والإنجاز، كما أنها تعيد للجامعة توازنها في القيام بوظائفها

الأساسية في الارتقاء بمستوى الاكتشاف والإبداع العلمي والمعرفي وبمستوى ممارسة دورها الديمقراطي من خلال إحداث تغيرات عميقة وجوهرية في بنية الحياة الاجتماعية بصورة عامة، وبناء الإنسان المواطن الذي يستطيع أن يتجاوب مع معطيات الحضارة وقيمها المتجددة، وليس فقط إنتاج موظفين وعاملين لا يستطيعون سوى التنفيذ، أما **المخاطر** فهي إن أسهام الجامعات في تنمية الشعور الوطني في بلدان العالم الثالث أمر مشكوك فيه، إضافة إلى الارتباك والإحباط تجاه الثقافة والإمكانيات الوطنية، لأن المجتمعات التي تعمل فيها هذه المؤسسات ما زالت تعاني من هيمنة قيم التعصب والقبلية والطائفية السياسية والدينية، وتعاني من غياب المجتمع المدني ومن إنحدار الوعي الديموقراطي وقيمه، ولأن تطور هذه المفاهيم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحريات السياسية السائدة في المجتمع وترتهن بها، بحيث تحدد مستوى تطورها وطابعها، وخاصة في ظل ظهور قيم مختلفة وولاء جماعات وأفراد شتى، وعدم قدرة المؤسسات التعليمية التقليدية على أن تنقل بفاعلية "القيم والمعايير الثقافية" للتلاحم الاجتماعي، وطغيان قيم المادية والاستهلاك والفردية، ووسائل اختراق السيادة من معلوماتية واتفاقيات تجارية، مما يطرح سؤال حول نوعية الانتماء الوطني، كما أنها غير قادرة على حماية نفسها سياسياً، لأن العواطف في الحرم الجامعي قد تتأجج ثانية، وإمكانية سيطرة الأقليات المتعصبة، وزيادة نفوذ المهنية الجامعية على حساب الأكاديمية، أضف إلى ذلك ارتفاع عدد المناطق المغلقة لأسباب "عرقية أو دينية أو الجنس"، وتمادي ما يعرف بـ "بلقنة" الجامعات واحتمال متابعة السلوك العقائدي وتكشفه بشكل كبير وفج .

هـ - التحديات الثقافية "المعيارية والتعددية": تتمثل في تحري ما إذا كانت ستؤدي إلى التجانس أم التعدد الثقافي، وكيفية تعامل التعليم العالي عندما تتداخل وتمتزج أو تتصارع أو تعمل بجانب المواقف التقليدية، إضافة إلى كيفية التعامل مع ثقافة "الشبكات" وهي ثقافة أكثر تنوعاً واعتماداً على الصور الرمزية وأقل ألفاظاً وتركزاً، **والفرص هي:** إعطاء دوراً أكبر لمؤسسات التعليم العالي لتحقيق احتياجات التعددية أو المحافظة على التقارب والوحدة، وتحول البيئة المباشرة لها إلى الحدود القومية ثم العالمية، مما يوفر عنصر نماء للجامعات، وتزايد التعاون والتبادل الثقافي بين الجامعات وبينها وبين المؤسسات الخاصة، مما يوفر ثقافة جديدة تقوم على جدارة الأداء والإنجاز والتنافس الثقافي والعلمي فيها، وتبني ونشر ثقافة السلام،

وتوفير مؤهلات القوة والسيطرة المادية، **أما المخاطر:** فهي بروز ثقافة كونية واحدة مسيطرة، مما يطرح سؤال حول نوعية الانتماء الوطني وتوجهات الهوية الثقافية للأفراد والمؤسسات، وعدم قدرة المؤسسات التعليمية التقليدية على أن تنقل بفاعلية "القيم والمعايير الثقافية" للتلاحم الاجتماعي، وضعف العمل بنظام المخاطبة الثقافية التقليدية عبر الكتب والمجلات، وتوجه الأجيال القادمة على الأنترنت والفضائيات والنشوة مع التقاليد الجديدة الاستهلاكية والنفعية والثقافية، ومن هنا تنبثق النزعات الضيقة والعودة للأصوليات، وتوزع الجامعات بين قطبي جدلية العالمية والحداثة في مجال الثقافة، وزيادة نفوذ المهنية الجامعية على حساب الأكاديمية، أضف إلى ذلك ارتفاع عدد المناطق المغلقة لأسباب "عرقية أو دينية أو الجنس"، وذلك مع تمادي ما يعرف بـ"بلقنة" الجامعات، واحتمال متابعة السلوك العقائدي وتكشفه بشكل كبير وفج .

و- التحديات الاجتماعية "البيئية والتنمية المستدامة": وتتمثل في مواجهة وتلبية متطلبات المجتمعات التي تعيش في داخلها، وتحقيق نوعاً من المواءمة بينها وبين العالم الخارجي فيما يعرف بالمجتمع المدني، والمواءمة بين المجتمع الأصلي والمجتمع الجامعي الدولي خاصة مع تزايد الجرعة التي توفرها العولمة، **والفرص هي:** المسؤلية أكبر في المساعدة على التغلب على المشكلات العالمية التنموية والبيئية معاً وحفظ التوازن فيها، وبناء المجتمع المدني وتنمية قدرات الأفراد على المشاركة في المجتمع، والتصدي لتأثير تغير المناخ مما يتضمن دعم وتمويل البحوث المتعلقة بالتكنولوجيا الموفرة للطاقة، ويتطلب توفير الدراية الفنية ومشاركة كبيرة من التعليم العالي في الجهود المبذولة من أجل التكيف، وحماية مصالح الأجيال المقبلة قضية مهمة، والمشاركة في البحث عن حلول للمشكلات الملحة على الصعيد البشري، مثل السكان والبيئة والسلام والتفاهم الدولي وحقوق الإنسان، **أما المخاطر** تتضمن: حدوث انفصاما بين نظم التعليم العالي واحتياجات المجتمع والواقع الاقتصادي الجديد، بحيث لا تؤهل الخريج للإسهام في حركة المجتمع، وتبعدهم عن التقاليد والأسرة والاتجاه نحو الخارج، وعدم إرتباط المعارف المقدمة بالمشكلات الوطنية وعدم تكييفها وتطبيقها محلياً، وخلق تطلعات وتوقعات طموحة، وكونها مصدر للحرمان وعدم رضى سياسي وحافزاً على الهجرة، كما إن أسهام الجامعات في تنمية الشعور الوطني أمر مشكوك فيه أيضاً، وأن تكون من عوامل الاستبعاد

الاجتماعي نتيجة مراعاة الفروق والمواهب الفردية بين الأفراد والذي يرتكز على مبدأ المنافسة الفكرية ويترجم بممارسة مفرطة للاختيار، بالإضافة إلى غياب البعد المستقبلي في الجامعة الذي يراعي التغيرات، وصعوبة تحقيق مسائل مثل تكافؤ فرص الالتحاق بهذا التعليم، وتوفير فرص التعليم المستمر للأفراد مدى الحياة، أما بالنسبة للبيئة فهناك مشكلات المنهجية البحثية غير الملائمة وعدم توفير المعايير التقييمية للبيئية، والزيادة المضطردة في السكان تضعف البنية البحثية للجامعات والمستوى العلمي والمهاري، وعدم مواءمة التوزيع الكمي والكيفي .

الفصل الرابع (استجابة التعليم العالي لتحديات العولمة من منظور عالمي) :

يجيب هذا الفصل عن السؤال الثالث: ما دور التعليم العالي في ضوء تحديات العولمة ؟، ويخلص إلى النتائج الآتية :-

١. أن الدراسة المتعمقة للعولمة تضع الباحث أمام ثلاث اتجاهات رئيسة للاستجابة، هي القبول بها، أو الانعزال عن تيارها، أو التكيف معها بمنهج رد الفعل والاستجابة .
٢. أنه نتيجة للتغيرات الناتجة عن العولمة، برزت عدة اتجاهات وتجارب عالمية لتطوير مؤسسات التعليم العالي، أهمها: ضمان النوعية بالتعليم العالي، والتعليم عن بعد والجامعات الافتراضية، والتأكيد على مواءمة التعليم العالي لتحقيق احتياجات المجتمع وسوق العمل، والتركيز على إنتاج المعرفة والبحث العلمي، والجامعات المنتجة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، والتنويع في أنماط التعليم العالي .
٣. أن نظم التعليم العالي مطالبة بالاستجابة في الاتجاهات التالية :

أ- دور التعليم العالي في **الاستجابة للمعرفة**: يتمثل في الكشف عن المعرفة ونشرها، وتعزيز الابتكار وتنمية قدرات البحث العلمي، وإزالة العوائق بين أضلاع المثلث البحث "الأساسي والتطبيقي والتطويري"، والتركيز على عبور التخصصات والدراسات البينية، وتطوير المهارات والقدرات التقنية والعلمية والاستيعابية والتمكن النوعي، وتطوير التكنولوجيا خاصة في مجالات علوم الفضاء والطاقة، وعلوم التقنية مثل التكنولوجيا الحيوية والاتصالات الإلكترونية وعلوم الحاسب والإنسان الآلي، وعلم البصريات والمواد الجديدة .

ب- دور التعليم العالي في **الاستجابة للمعلوماتية:** يتمثل في تركيز آلية تعليم مفتوح وعن بعد، وإنشاء خادمات "ويب" خاصة على الإنترنت تحتوي معلومات حول الجامعة، والمساقات الدراسية والمقالات والأبحاث العلمية والندوات العامة وتبادل الآراء وغيرها من الخدمات التعليمية والتدريبية، ونقلها لأماكن مختلفة داخل وخارج الدولة، وتوفير فرص أكبر للتعليم والبحث لعدد أكبر من الطلاب، وتطبيق طرق تدريس حديثة، تقوم على تصور جديد لدور الأستاذ يجعل منه مسهلاً للعملية التعليمية، ومن الطالب محوراً العملية التعليمية، وتنمية قدراته لاستخدام التكنولوجيا في اكتشاف المعرفة بالتعاون وذاتياً .

ج- دور التعليم العالي في **الاستجابة للتنافسية الاقتصادية،** يتمثل بارتباط التعليم العالي مع المؤسسات الاقتصادية العالمية الضخمة، والاستفادة من دعمها المالي، وتغير حجم الجامعة وطبيعتها حسب الامكانيات والاحتياجات، وغلبة الطابع التجاري على الجامعة، بحيث تصبح مكان لتبادل المعرفة وتقديم الخدمات التعليمية على نحو مؤقت وغير شخصي، ووضع معايير ومؤشرات تقيس مدى تحقيق الطالب لأهداف التعلم والبرامج ونتائج التعليم وقدرات المؤسسة الأكاديمية حسب نوعها، وتفعيل المفاهيم والنماذج الجديدة لتطوير التعليم الجامعي، مثل: التربية المستمرة، والتعليم مدى الحياة، والتعليم التعاوني، والتخصص الواسع، وكليات المجتمع، والاتجاه لمزيد من التخصص، ويعمل الأساتذة على التميز أكثر ومحاسبتهم، وتفتيت عملهم نظرا لمحاولات الاقتصاد والسيطرة وإعادة الهيكلة، وتحول وظائف الجامعة إلى صناعة المعرفة وإلى التمركز حول المتعلم والتعليم التفاعلي، وفي إنتاج المعرفة، وفي خدمة المجتمع إلى صناعته ، وتكييف المناهج الدراسية والدراسات وفقاً لسوق العمل ومجالاته وأشكاله الجديدة، واستباقها بإعداد الأفراد للتعامل معها، والإسهام في تكوين معالم مستقبل أسواق العمل، وتنويع البنى والأشكال في مؤسسات التعليم العالي لتتوءم مع احتياجات سوق العمل المتغيرة باستمرار، والتركيز على الكيف أكثر من الكم .

د- دور التعليم العالي في **الاستجابة للعولمة السياسية،** حيث يتم تدعيم الهوية الوطنية، وإحلال قيم التسامح والديمقراطية والمشاركة ونبذ التطرف، والتوجه نحو التربية الشمولية، والتي تدور حول القضايا العالمية، من خلال استيعاب المعطيات المعقدة التي يتصف بها عالم اليوم من تداخل واعتماد متبادل، وإدراك مفاهيم الديموقراطية المبنية على احترام

حقوق الإنسان وقبول الآخرين ونبذ العنف، وتدريس المنجزات العالمية ذات الطابع الإنساني الهادف لخدمة البشرية، وبناء علاقات أفضل بين الأمم، وزيادة قدرات الطلاب التحليلية والنقدية لإيجابيات وسلبيات المتغيرات العالمية، وأن يتم ذلك من خلال الاقناع وعرض الرأي ومناقشة الرأي الآخر، وعدم السماح بإثارة الصراعات والانقسامات العرقية والطائفية والثقافية، وربط المشكلات والاحتياجات الفردية بالسياق الاجتماعي العام وجعل هموم الأفراد تأخذ بعداً وطنياً في الفعل والتفاعل، والتحلي بقدر أكبر من المرونة الفكرية التي تؤدي إلى الشعور بالمسؤولية الوطنية، إضافة إلى التركيز على "التعلم للمعرفة، والتعلم للعمل، والتعلم للعيش معاً ومع الآخرين، والتعلم لنكون"، والتي تمثل استجابة من المؤسسات التعليمية لمتطلبات العولمة، والتي تقوم على معايير لقياس رصيد المهارات ونطاق القدرات ومستوى الذكاء، وتفعيلها بحيث تصبح في حكم السلع، وبناء النموذج الديمقراطي المنتج في التعليم العالي، الأخذ بالوسائل والأدوار التالية :-

١. إحداث تغييرات في سياسة القبول بحيث لا يستبعد أحد من فرصة دخول الجامعة .
٢. إعادة تنظيم التعليم العالي بحيث ينتهي التمييز بين المؤسسات الجامعية وغير الجامعية
٣. إعطاء الطلاب فرص للانقطاع لمدة معينة للعمل ومن ثم العودة لمتابعة الدراسة .
٤. أن تمويل الدولة للتعليم العالي وتنظيمه، لا يسمح لها أن تتدخل في الحرية الأكاديمية.
٥. أن يسمح للتعليم العالي بتمويل ذاته بشكل رمزي وغير مربح، بحيث يعطي هذا التعليم بقدر ما يأخذ لا أن يكون اتكالياً فيحقق بذلك حريته ووجوده .
٦. أن يعمل على تدريب الفكر الديمقراطي النقدي، والتركيز على تراكم المعلومات الديمقراطية عند الطالب وتخليصه من القيم التقليدية المتخلفة، إضافة إلى استعمال أسلوب التعلم المعتمد على قيام الطالب بعمله لوحده مع التوجيه وترك محتوى التعليم للطلاب كي يصوغه طبقاً لرغباته، وجعل فترة من الخدمة الاجتماعية جزءاً من المنهاج تخصص للعمل المنتج، وتقوم على مبدأ توحيد الخبرة في الإطار التعليمي.

هـ- دور التعليم العالي في **الاستجابة للعولمة الثقافية،** يتمثل في التركيز على مجموعة العناصر المكونة للهوية، والتخطيط لتكوين الإنسان العالمي الذي يحمل قيم عامة تعمل كأساس للتضامن الثقافي والأخلاقي بين البشر، وتعميق بعض القيم الثقافية كالعدل

والتسامح واحترام الرأي الآخر، وتنحية بعض الخصوصيات الثقافية السلبية كالطبقية والعنصرية والطائفية والاستهلاكية وغيرها، إضافة إلى اعتماد استراتيجية شاملة للتعامل مع منظومة التراث الثقافي القومي تقوم على تنمية الشعور بالأصالة والندية الحضارية، والانتظام في الفكر المعاصر لتوظيف أدواته المنهجية من أجل إعادة بناء الماضي وتطوير الحاضر وبناء المستقبل، وتمكين الطالب من إتقان لغة أجنبية واحدة على الأقل كي يتحرر من إسار عمليات اجترار المعارف القديمة، والاطلاع على كل ما يستجد من مكتشفات علمية، والحرص على أن تكون لغة التدريس في الجامعات باللغة الوطنية مع عدم إهمال اللغات الحديثة، من أجل ربط الأمة بهويتها، وتكوين كفايات جامعية محورها العولمة والتعدد الثقافي وحماية الهوية، مثل إدارة التغيير والتعقيد، والتعليم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا .

و- دور التعليم العالي في **الاستجابة للتنمية المستدامة والبيئة**: يتمثل في التركيز على التعليم مدى الحياة بحيث يتم تجاوز مشكلات تغير العمل، وإحلال قيم التسامح والديمقراطية والمشاركة ونبذ التطرف والحروب، إضافة إلى بناء مجتمع المستقبل وفق مفاهيم وأسس التنمية المستدامة، واستبدال طريقة التفكير التقليدية بطرق مبتكرة تتماشى مع هذا المفهوم، وتشجيع ترابط وتكامل العلوم الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية، وإنشاء تخصصات جديدة تقوم على التكامل بين العلوم في علاج المشكلات وتقديم الحلول اللازمة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، والتمكن من المفاهيم الإيكولوجية والمبادئ التي تحكم بنياتها وتنظم توازنها الدينامكي، ووضع مناهج للثقافة البيئية، وإحداث تخصصات مستقلة في العلوم البيئية، وإعداد مختصين لتعليم الثقافة البيئية وتشخيص المشكلات البيئية وعلاجها، ونشر الثقافة البيئية لدى كافة فئات المجتمع من خلال برامج التعليم المستمر .

الفصل الخامس (واقع التعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة) :

يجيب هذا الفصل عن السؤال الرابع: ما واقع التعليم العالي السعودي في ضوء تحديات العولمة ؟، ويخلص إلى الإجابات الآتية :-

أ- **واقع المعرفة** في **التعليم العالي السعودي**، يتمثل في غياب أو عدم وضوح الإستراتيجية للبحث والتطوير، وضعف تحقيق أهداف البحث العلمي التطبيقي، وقلة مخصصاتها المالية، وضعف الحوافز المادية والمعنوية المقدمة للإنتاج البحثي، وضعف تعاونه مع

ظظظ

المؤسسات الإنتاجية والاجتماعية، وعدم الاستفادة من الاتصال بمراكز الأبحاث والجامعات العالمية والأبحاث المشتركة والمؤتمرات العلمية وتقليدية أساليب ومناهجه البحثية، والإفراط في التخصصية المعرفية، وما يترتب على ذلك من إفراز عقول ضيقة الأفق ومحدودة الفعالية، ولا يوجد لمراكزه أي ابتكارات معرفية تحقق قيمة مضافة في مجال تخصصها، كما أن تسويق البحث العلمي يعتبر محدوداً، سواء من حيث حجم العقود المبرمة أو الأبحاث المنجزة أو الاستشارات المقدمة، كما لا يوجد استغلال لأبحاث طلاب الدراسات العليا أو الدعم المقدم لها، كما تقل الأصالة والجدية والإبداع فيها، إضافة إلى النقص الواضح في الخدمات البحثية المساعدة المقدمة للطلاب كالمعدات والأجهزة والكتب والدوريات الحديثة، وغيرها من مصادر المعرفة والمعلوماتية، وعجز المكتبة الجامعية عن أن تمده بالحد الأدنى من المراجع باللغة العربية، وخاصة في التخصصات العلمية .

ب- واقع المعلوماتية في **التعليم العالي السعودي**، يتمثل في ضعف البنية التحتية والربط الشبكي بين الأقسام والكليات أو بين الجامعات، كما أن الأنظمة والقوانين والسياسات والإجراءات التي تنظم أمر التعليم الإلكتروني لم تتم صياغتها بعد، مما أثر على كيفية دمجها في العملية التعليمية، كما أن تنفيذ تلك الأساليب يتم في إطار من نظام التعليم الجامعي التقليدي، والذي يعمل فيه نفس الكوادر وغالباً نفس المناهج والأساليب التعليمية وطرق التدريس التقليدية، كما أن مؤسسات التعليم العالي لا تؤهل خريجيها لمواجهة التطور في تقنيات المعلومات، وتفتقر لدمج تقنية الحاسب الآلي في المناهج الدراسية واستخدام الإنترنت في الفصول الدراسية المتقدمة، ويتضح ذلك من خلو معظم القاعات الدراسية من الأجهزة والوسائل التعليمية والحاسبات والشبكات هي التكنولوجيا .

ج- واقع التنافسية الاقتصادية في **التعليم العالي السعودي**، يتمثل في انعدام المشاركة في وضع وتطوير البرامج الجامعية والمناهج الدراسية من الجهات ذات العلاقة المباشر "أعضاء وطلاب وقطاع الخاص"، وقصور التدريب العملي والميداني وإعطائه الوزن المناسب في العملية التعليمية، وعدم تحقق المواءمة المطلوبة مع احتياجات المجتمع وسوق العمل، ولا يوجد بها مرونة فائقة في التكيف مع متغيرات الوظائف والمهارات الجديدة، ولا توجد إستراتيجية منظمة لذلك سواء على المستوى الوطني أو المستوى المؤسسي، كما أن خريجي

الجامعات يتميزون بالضعف في التأهيل المعرفي والتخصصي، وفي القدرات التحليلية والابتكارية، وفي المهارات والقدرات التطبيقية، إضافة إلى الضعف في اللغات الأجنبية الحية، وضعف تكوينها للشخصية في جوانبها السلوكية والاجتماعية والثقافية والقيمية وخلافها، إضافة إلى عدم مواءمة التخصصات والبرامج لاحتياجات العولمة والتي تحقق قيمة مضافة، وسيطرة البرامج والتخصصات النظرية على أكثر من (٦٠ %) من التعليم العالي، وضعف الطاقة الاستيعابية للتخصصات العلمية وقلة التجهيزات اللازمة للمواءمة مع التطورات، ووجود خلل في توزيع الطلاب على تخصصات ليس لها حاجة في سوق العمل، وفي التخصصات التربوية والنظرية بحيث تمثل (٨٠ %) من إجمالي الطلاب المستجدين والمقيدين والمتخرجين، وزيادة نسبة عدد الطلاب إلى الأستاذ (١ : ٣٣,٧)، وزيادة نسبة التسرب في مؤسسات التعليم العالي السعودي إلى (٣٠,٠ %) من إجمالي المقيدين، وزيادة نسبة الرسوب وعدد السنوات التي يقضيها الطالب في التعليم العالي غالباً حتى يتخرج من الكليات ذات الأربع سنوات إلى ما بين (٤,٦ – ٧,١) سنة لكل طالب، كما أن العملية التعليمية بمؤسسات التعليم العالي السعودي تركز على عضو هيئة التدريس، والذي يعاني من نقص واضح في التطوير المهني، وخصوصاً أولئك الذين ينتمون إلى الكليات غير التربوية، وعدم وجود مصادر بديلة للتمويل، وضعف الأجهزة الإدارية والأكاديمية في معظم هذه المؤسسات، وافتقاد الجامعات للتنافس الأكاديمي، نتيجة لغياب مفهوم الاعتراف الأكاديمي، إضافة إلى وجود خلل في توزيع الطلاب على الدرجات العلمية في كلياتها .

د- واقع المواطنة والانفتاح الثقافي في التعليم العالي السعودي، يتمثل في قصور الدور الوطني والاجتماعي الذي تقوم به مؤسساته، واتخاذها صوراً تقليدية من التعبئة بحيث تأتي على صورة قيم خلقية ومطلوبات دينية، وهي مطلوبات ذات عمومية دون ربطها بالإطار الوطني وهو الدائرة الأولى في الأهمية، وهو ما يتضح من الاختلال والاضطرابات فيما يعتقده الشباب من قيم ومفاهيم واتجاهات، وخاصة عن بعض المفردات المرتبطة بالتعددية، والانفتاح على الآخر، والحرية والمشاركة السياسية، وغياب الخطط والبرامج التي تنمي ثقافة المجتمع وتطورها، وقصورها في تشكيل ودعم وتنمية الوعي بالصورة التي تقتضيها غايات المجتمع، وفي فك التناقض والاضطراب الحادث في مجالات الحرية وآليات

ضبطها، وفي توضيح آفاق المشاركة السياسية وكيفية القيام بها، وموضحة مضامين التعددية الثقافية وكيفية ممارستها، ومعرفة بالآخر وفن التعامل معه دون الإفراط أو التفريط، وفي دعم ثقافة السلام أو تضمينها في المناهج والمناشط التعليمية، وعدم تخفيف مظاهر العنف والتعصب ودعم قيم التسامح بين أفراد المجتمع، وعدم وضوح دورها في تشكيل مجتمع المستقبل الذي يتحلى بقيم الحكمة والعدل والمحبة وعدم الاستغلال والالتزام بأهداف المجتمع وطموحاته، والمحافظة على تماسك نسيج المجتمع السعودي والتلاحم الوطني .

إضافة إلى ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي السعودي في تبادل أعضاء هيئة التدريس والمشاركة في الأبحاث العلمية والندوات المشتركة وتبادل المعلومات، بل وقلة التنسيق والتعاون بين الكليات بالجامعة الواحدة، وبين الأقسام الأكاديمية داخل الكلية، إضافة إلى أنها لا تستغل الانفتاح الخارجي الأكاديمي على كافة دول العالم، سواء من خلال البعثات الدراسية الخارجية أو العلاقات الأكاديمية مع المؤسسات والهيئات الدولية، في إضفاء طابعاً من الاحتكاك والخبرة والتواصل مع وعلى شعوب وعادات وقيم العالم، وفي عقد اتفاقيات وبرامج لتبادل أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات أو إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس بالاتصال العلمي للقيام بمهمات علمية، والتدريس خارج المملكة، أو إقامة الجامعات لعلاقات مع نظائرها في البلدان العربية والإسلامية والأجنبية .

هـ- واقع التربية المستدامة والبيئية في **التعليم العالي السعودي**، يتمثل في غياب دور التعليم العالي السعودي وأدبياته في دعم مفهوم التنمية البشرية المستدامة وتعزيز تطبيقاته في مجال البحوث والبرامج الأكاديمية القائمة على فكرة التلاقح والتكامل بين المعرفة والتخصص، وغياب البرامج الجامعية والأنشطة الثقافية الموجهة نحو قضايا البيئة وحمايتها مما تعانية من مشكلات، وعدم ترسيخ مفاهيمها أو أساليبها، وإتاحة الفرصة للطلاب لعمل بحوث تحت الظروف الطبيعية وتحقيق خبراتهم البيئية، والافتقار إلى البرامج والأنشطة الموجه نحو القضاء على الفقر والأمية أو سوء توزيع الدخل أو تكافؤ الفرص، وهناك ضعف في: تنمية الوعي بالحفاظ على البيئة، ومعالجة سلبيات التعامل معها بجميع أشكالها، وإجراء الدراسات والبحوث عنها، والاستفادة من خبرات الجامعات العالمية في وضع برامج التربية البيئية وهذه الملامح غير متوافرة بالجامعات السعودية .

الفصل السادس : (استجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة) :

يجيب هذا الفصل عن سؤال الدراسة الخامس: ما الصورة المقترحة لاستجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة ؟، وجاءت الصورة المستقبلية على النحو الآتي :-

أولا: رسالة التعليم العالي السعودي : هو تعليم منتج للمعرفة وتطبيقاتها في كافة المجالات، ومتمركز حول المتعلم وحاجاته في أي مكان وزمان، ويقدم خدماته بمشاركة جميع قطاعات المجتمع ومن أجلهم، ووظائفه هي على النحو الآتي :-

١. القيام بالبحث والتطوير المعرفي والتقني والابتكاري ودعم تطبيقاتها في كافة المجالات
٢. تقديم التعليم المعتمد على تقنية المعلومات وعلى التفاعل والتعاون مع كافة المصادر.
٣. إيجاد مناخ ملائم للتعلّم الذاتي والمستمر لكافة أفراد المجتمع، وعلى مدى الحياة .

ثانياً: أهداف وسياسات التعليم العالي السعودي : وهي أهداف وسياسات تحقق مفاهيم: التعلم للمعرفة، التعلم للعمل، التعليم للعيش مع الآخرين، التعلم مدى الحياة، في ضوء تعزيز الانتماء الديني والوطني للشاب السعودي، وهي على النحو الآتي :-

١. أن يكون البعد العالمي جزءاً أساسياً في الأهداف والخطط والبرامج والمناهج التعليمية، وذلك من منطلق الحكمة القائلة : "فكر عالمياً ونفذ محلياً"، والاستفادة من الخبرات والمعارف الواضحة حولنا، ومقارنة النماذج التربوية المحلية بالمفيد منها.
٢. الأخذ بمبدأ الحيطة والحذر عند تخطيط وتطوير التعليم العالي في عصر العولمة، والتحلي بالمرونة بما يحفظ للأمة هويتها وتميزها وخيريتها في الأرض والسماء .
٣. تعزيز وتطبيق مفاهيم الحرية الأكاديمية والاستقلالية المرتبطة بالمسؤولية والمساءلة .
٤. تحويل مؤسسات التعليم العالي خاصة الجامعي، من مؤسسات يغلب عليها الطابع التدريسي إلى مؤسسات بحثية خدمية، وتعزيز هاتين الوظيفتين الأخيرتين للجامعة .
٥. تعاون ومشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة في عملية تخطيط وتطوير التعليم العالي ، والوقوف على كافة الاهتمامات المتنوعة للجامعة والصناعة والحكومة ومراعاتها .
٦. تحقيق التكامل والارتباط بين التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية في عملية مستمرة، من خلال الربط النظري والعملي، وفقاً لمفهوم التعليم والتدريب المستمر .
٧. موائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل والمجتمع المحلية والعالمية .

٨. مواكبة معايير الاعتماد الأكاديمي وفقاً للمعايير الدولية المعترف بها، من أجل التأكد من تحقق الكفاءة والجودة في مدخلات وبرامج ومخرجات التعليم العالي .
٩. الأخذ بمنهج إدارة الجودة الشاملة في إدارة مؤسسات التعليم العالي، بما يحقق رفع كفاءة الأداء بهذه المؤسسات، ويجعلها تقوم بوظائفها بكفاءة وفعالية .
١٠. الاهتمام والعناية ببرامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، وتطوير مهاراتهم .
١١. إعادة النظر في المناهج الدراسية باستمرار، والعمل على تغييرها أو تعديلها لتواكب التنمية، وتحقيق التأهيل المرغوب للطلاب وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة .
١٢. تنمية مهارات التعلم الذاتي، والتفكير العلمي والناقد والإبداعي، والحس بالمسؤولية وفهم المتعلم لنفسه وحقوقه وواجباته، وترسيخ ثقافة الشورى والتسامح .
١٣. إيجاد أنماط جديدة للتعليم العالي لمواجهة الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة للمتعلمين.
١٤. تفعيل مبادئ التعليم العالي للجميع ومدى الحياة، وتحقيق ديمقراطية وتكافؤ الفرص فيه، ليحصل كل فرد على "المعرفة" وفقاً لقدراته وإمكانياته الطبيعية .
١٥. أن تبقى الدولة الممول الرئيسي للتعليم العالي، ليتطور ويبقى قادراً على أداء رسالته التربوية والاجتماعية، وفي نفس الوقت إيجاد مصادر إضافية ومتنوعة للتمويل .

ثالثاً: استجابة التعليم العالي السعودي وفقاً لكل بعد من أبعاد العولمة: وهي استجابات تستغل الفرص التي تتيحها العولمة في كل بعد من أبعادها، وتقلل من المخاطر الناجمة عنها، وهي استجابات مقترحة على التعليم العالي أن يأخذها في الاعتبار، وهي :-

١- استجابة التعليم العالي السعودي لتحدي المعرفة: وذلك من خلال إحداث نقلة نوعية في سياسات البحث العلمي وممارساته في مؤسسات التعليم العالي السعودي، من أجل إنتاج المعرفة وتطوير التقنية وتطبيقاتها في كافة المجالات والمعارف، على النحو الآتي :

١. وضع استراتيجية شاملة وواضحة للنهوض بالبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي السعودي، تحوي أهداف وأولويات وإستراتيجيات محددة بدقة .
٢. تحديد الأولويات البحثية ومجالاتها وأساليب تنفيذها، وإصدار دليل سنوي يبرمج الأنشطة البحثية لكل جامعة، ويشمل جميع البحوث التي تم أو سيتم تنفيذها .
٣. تخصيص ميزانية مستقلة للبحث العلمي والتطوير في مؤسسات التعليم العالي، ودعمه مادياً ومعنوياً وإعداد الخطط اللازمة لذلك وحفز القطاع الخاص للاستفادة منه .
٤. وضع سياسة تسويقية تراعي التوازن بين الأهداف المالية والشخصية للأستاذ وبين احتياجات القطاعات الإنتاجية في المجتمع ومتطلبات سوق العمل .
٥. التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي السعودي في مجال البحث العلمي، لتلافي الازدواجية والتكرار العلمي، وتبادل الأفكار والمقترحات البحثية والمعرفية .
٦. توجية البحث العلمي والتطوير التقني إلى المجالات ذات الطابع الاستراتيجي والمردود الاقتصادي، والتي تحقق نمو تنافسي ودائم في القطاعات الأساسية مثل المعلوماتية، والمياه، والقدرات الدفاعية والأمنية، والعناية بالثروات الطبيعية والحفاظ على البيئة .
٧. إنشاء مركزاً متخصصاً للتدريب البحثي بكل جامعة مهمته إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس لتطوير قدراتهم البحثية، ورصد التطورات العلمية والتقنيات المتقدمة والمستحدثة ومتابعتها، وتطوير التعاون بين البحوث الأساسية والتطبيقية والتطويرية.
٨. وضع آليات ربط مناسبة لتوظيف نتائج البحوث العلمية لأغراض التنمية وخدمة المجتمع والمؤسسات الإنتاجية تشمل التعاقدات والاستشارات والاستثمارات الخاصة.
٩. وضع نظام مرن يسمح لعمادات البحث العلمي بالتعاقد والتشاركية، وتقديم الخدمة والاستشارة البحثية وفرق العمل الميدانية التي يكون فيها الأستاذ والطالب شركاء .
١٠. تفعيل دور المعلوماتية والشبكات الإلكترونية في خدمة البحث العلمي، وتسهيل إمكانية الوصول الحر لمصادر المعرفة والمعلومات عبر الإنترنت محلياً وعالمياً .
١١. تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام الإنترنت والمعلوماتية بحثياً وتعليمياً .
١٢. دعم البحوث المتداخلة بين التخصصات والدراسات البينية بين فروع المعرفة، وتفعيل الدمج البحثي والمثلث البحثي "الأساسي والتطبيقي والتطويري" .

١٣. رعاية ودعم الإبداع والاختراع والموهبة والإنتاج الفكري والتجريب، وتطوير المهارات التقنية والقدرات التحليلية والتطبيقية والإبداعية لدى الطلاب .
١٤. إتاحة الفرص لأعضاء هيئة التدريس والباحثين لحضور الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة، وتفعيل مشاركتهم بالجامعات العالمية لتبادل الخبرات والمعلومات .
١٥. إنشاء جامعات بحثية، تستقطب باحثين وأساتذة متميزين، وتربط برامج البحث العلمي والدراسات العليا بمشكلات البيئة والمجتمع، وتواكب التطورات الحديثة فيها.
١٦. تكثيف المعامل والمختبرات البحثية وتجهيزها بأحدث المعدات والأجهزة والأدوات اللازمة، ومتابعة صيانتها باستمرار .
١٧. التأكيد على الوصول إلى المستويات العلمية العالمية في البحث، وعدم السماح بقبول مستويات متدنية من الإنتاج العلمي من الطلاب والأساتذة .
١٨. قيام الجامعات بدور محدد في تقليص الفجوة المعرفية والتقنية عالمياً، وبدور واضح في مجال نقل التقنية وتوطينها واستنباتها محلياً .
١٩. إيجاد علوم وتخصصات حاسمة للتقدم الاقتصادي العالمي ولتحقيق أكبر قيمة مضافة للإنتاج: علم التقنية (Techno science) التكنولوجيا الحيوية (Biotechnology) الاتصالات الإلكترونية (Telecommunication)، وعلوم الحاسب والإنسان الآلي، وعلم البصريات (Optical Science)، وعلم المواد الجديدة .
٢٠. النهوض بالدراسات العليا في كافة التخصصات، بجعل كل جامعة متميزة في مجال معرفي أو أكثر، وتوزيع المهام والتخصصات وتركيز الجهود والدعم بين الجامعات .
٢١. الاهتمام بالمكتبات الجامعية وربطها بشبكات الاتصال ومصادر المعلومات العالمية، وصولاً إلى المكتبات الإلكترونية، وتفعيل تبادل المصادر إلكترونياً فيما بينها .

الإجراءات التنفيذية للسياسات المتصلة بالبحث العلمي والتقني، وهي كما يلي :-

١. إدخال مفاهيم البحث والتطوير التقني والمعلوماتية في مناهج التعليم الجامعي .
٢. تبني اللغة العربية في البحث والتطوير التقني وترجمة الكتب العلمية والتقنية العالمية .
٣. الاستفادة من الفرص والخدمات التي تقدمها الاتفاقيات والمنظمات الدولية .
٤. تمويل الاختبارات والمسوح الميدانية ذات العلاقة بتطوير المنتجات وتحسين نوعيتها.

٥. إنشاء مراكز تدريب متقدمة لخدمة أغراض التطوير في مجال العلوم والتقنية .
٦. القيام بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتقديم المشورة الفنية والتقنية .
٧. القيام بعمليات القياس والاختبارات النوعية للإنتاج خاصة للمؤسسات الصغيرة .
٨. التركيز على حدائق التكنولوجيا ومراكز الامتياز المدعومة من القطاع الخاص .
٩. بناء حاضنات لمؤسسات الأعمال ومخابر المعايرة والاختبار وربطها بالصناعة .
١٠. الاستفادة من التقنيات الحديثة في تعميق وتفعيل الروابط بين الصناعة والبحث .
١١. المشاركة في إنتاج النماذج وتطويرها حتى مرحلة الإنتاج التجاري والتسويق .

مجموعة من الأفكار لتشجيع البحث العلمي التطبيقي، وأهمها الآتي :-

- إدخال بند من بنود ترقية عضو هيئة التدريس في التخصصات العلمية والتطبيقية، يُلزم العضو بالقيام بتنفيذ مشروع بحث تطبيقي بالتعاون مع القطاع الصناعي .
- صرف عائد مادي لعضو هيئة التدريس عند إشرافه أو تنفيذه لمشروع بحثي تطبيقي.
- إعارة عضو هيئة التدريس للعمل لدى القطاع الصناعي لفترة زمنية محددة، بغرض تنفيذ أبحاث تطبيقية، وتطوير الأداء فيها، والاستفادة من حداثة التكنولوجيا بها .
- تنفيذ جزء من البحوث العلمية في مواقع الإنتاج على أن يوفر القطاع الصناعي الإمكانات المناسبة مقابل الاستفادة من نتائج هذه الأبحاث .
- يرشح للمناصب القيادية في التعليم العالي أو القطاع الصناعي بالدولة أعضاء هيئة التدريس المتميزين في مهارات البحث العلمي، ولديهم أبحاث علمية تطبيقية .

٢-استجابة التعليم العالي السعودي لتحدي المعلوماتية: وذلك من خلال استيعاب التقدم المذهل الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوظيفها في تفعيل العملية التعليمية التعلّمية، وتنويع طرق تقديمها وتوصيلها واستقبالها، على النحو الآتي :-

١. تبني فلسفة جديدة للعملية التعليمية تقوم على التفاعل بين التكنولوجيا والمعلم والطالب، والتغيير الجذري لأدورهم التقليدية وفقاً لذلك .
٢. الاستثمار في البنى الأساسية للمعلومات، لأن قدرتها تتضاعف وتكاليفها تنخفض .

٣. تأسيس البنية التحتية لتكنولوجيا المعلوماتية من شبكات وحاسبات وقوى بشرية وغيرها، وذلك على أوسع نطاق ممكن في العمليات التعليمية لا على نطاق البعض.
٤. تنمية مهارة أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي على استخدام تقنية الحاسب الآلي في العملية التعليمية والإدارية، واعتبار هذه المهارة إحدى الكفايات الأساسية للعضو، وإعطاء مؤسسات التعليم العالي أولوية لتأهيل من لا يمتلكها .
٥. مواكبة التطورات التقنية الحاصلة في مجال المعلوماتية والاتصالية، والاستفادة منها في توفير المعلومات واستخدامها في تطوير أنظمة الجامعات وتفعيلها، وفي متابعة المستجدات العلمية في مجال التخصص وتلقي الدورات والمشاركات اللازمة لذلك.
٦. إيجاد نوع من التعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي السعودية لإنشاء مؤسسات تعليم افتراضية لرفع الطاقة الاستيعابية الإجمالية للتعليم العالي السعودي .
٧. تحديث عمليات الاتصال والإدارة في المؤسسات التعليمية، من خلال الأخذ بمنهج المؤسسة الإلكترونية، وتوفير المناخ الملائم لانضباط العملية التعليمية فيها .
٨. إعادة توجيه المناهج الدراسية وبيئة التعلم وفقاً لاستخدامات تكنولوجيا المعلومات.
٩. التركيز على سيادة منهج التعلّم الذاتي، وعلى التعليم المفتوح وعن بعد والمستمر .
١٠. الاعتماد على النظام الإلكتروني في إعطاء قيمة مضافة للدروس والمحاضرات العلمية، ودعم إخراجها ونشرها على أقراص مدمجة وتسجيلات سمعية وبصرية .
١١. تنمية البرمجيات التعليمية الخاصة بالمناهج من خلال دعم شركات إنتاج متخصصة ، أو اعتماد استراتيجيات تعليمية متماثلة لتحقيق وفورات في الحجم والخبرات .
١٢. الاستفادة من الوسائط المتعددة في إنتاج البرامج التعليمية والانتاج الابداعي الجديد ، وتطوير صناعة المحتوى أو المنتوج اللامادي، وتركيز صناعة متطورة للملتيميديا .
١٣. تخريج أفراد يستخدمون التكنولوجيا المعلوماتية، ويجيدون التطبيقات العملية لها، خاصة علوم الحاسب وتطبيقاته وصيانته وإعداد البرمجيات ونظم المعلومات .

الإجراءات التنفيذية المتصلة بالسياسات المعلوماتية، وهي كما يلي :-

١. ربط المؤسسات التعليمية والجامعية بشبكة الانترنت لدورها الحيوي في المعلومات .

٢. توعية وتأهيل وتدريب المتعاملين والمستفيدين من أعضاء هيئة التدريس والطلاب في كيفية التعامل مع تقنيات التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد .
٣. تهيئة عدد من القاعات الدراسية في الجامعات بجميع متطلبات الربط الشبكي والتلفزيوني لكي تكون نواة لتطبيق التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد .
٤. تجهيز عدد من المعامل المجهزة بحاسبات آلية مرتبطة بشبكة الإنترنت في مقرات الجامعات تمكن الطلاب من الوصول لموقع التعليم الإلكتروني الخاص بالجامعة .
٥. إكمال تجهيز مكاتب أعضاء هيئة التدريس بحاسبات آلية وربطها بشبكة الإنترنت لتمكينهم من استخدام تطبيقات التعليم الإلكتروني من مكاتبهم .
٦. إعداد المناهج الدراسية بطريقة علمية مناسبة للتعليم الإلكتروني، بحيث تتسم بالتنوع وبالمكونات المناسبة، مثل صفحات الويب التفاعلية والمزودة بالصوت والصورة .
٧. وضع تدريس مقرر تقنيات المعلوماتية والحاسب الآلي كمادة إجبارية على الجميع.
٨. دعم تخصصات المعلوماتية وتصميمات صفحات "الواب" وإنشاء محركات البحث.
٩. ترويج برامج ومنتجات أساسها المحتوى والمضامين والذكاء في الأسواق العالمية .

المتطلبات اللازمة لتطبيق التعليم الإلكتروني في التعليم العالي السعودي، وهي :-

- سرعة وضع الأنظمة والقوانين والسياسات والإجراءات المنظمة للتعليم الإلكتروني .
- التركيز في تطبيق التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد على دعم العملية التعليمية القائمة حالياً أو من خلال برامج الانتساب وذلك لتلافي مشاكل اعتماد الشهادات.
- وضع الحوافز المناسبة لأعضاء هيئة التدريس الراغبين في استخدام تقنيات التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد سواء مالية أو وظيفية أو معنوية .
- زيادة سعة المنافذ المرتبطة بالشبكة لتلبي الاحتياجات المستقبلية في حال تطبيق التعليم الإلكتروني باستخدام الإنترنت وتخفيض أسعار الربط الشبكي للمؤسسات التعليمية.
- استخدام أنظمة إدارة التعلم ومحتواه، والتي تقدم العديد من الخدمات التعليمية المناسبة للمناهج الدراسية، وتطبيق طريقة التعلّم الممزوج (Blended Learning) .
- أن يتوفر لكل طالب ثقافة معلوماتية وتكنولوجية، أي "الأدب المعلوماتي"، تشمل الإلمام بتقنيات وطرق البحث في الوسائط، كالأنظمة والمهارة والتصميم والصيانة .

- تدريب الطلاب على اللغة الإنجليزية ومصادر المعلومات، وعلى طرق طرح الأسئلة وصوغ المعادلات البحثية باستعمال الحاسب، واكسابهم القدرة على فهم الخطاب الصادر عن الوسائط وتحليله والتعامل معه تعاملاً نقدياً واعياً .

٣- استجابة التعليم العالي السعودي لتحدي التنافسية الاقتصادية: وذلك من خلال اتخاذ سياسات وقرارات تعمل على رفع الكفاءة النوعية والكمية الداخلية والخارجية للتعليم العالي السعودي، وذلك على عدة مستويات، أهمها الآتي :-

٣-١: رفع الكفاءة النوعية "الداخلية والخارجية" للتعليم العالي السعودي :

أ- مراعاة معايير الجودة التعليمية : والتي من أبرزها المعايير الآتية :-

١. صياغة أهداف البرامج الأكاديمية والمقررات في جميع الأقسام العلمية بشكل إجرائي ومحدد، مع ربط هذه الأهداف بوظائف الجامعة "التعليم والبحث وخدمة المجتمع" .
٢. إخضاع المناهج وخطط الدراسة ومفردات المقررات للتطوير والتعديل من حين لآخر من قبل أساتذة المادة المختصين في الأقسام العلمية بهدف مواكبة المستجدات.
٣. استخدام الوسائل التعليمية والمعامل في تطوير البرامج التعليمية، وفي تقديم وتصميم الدروس والمحاضرات واستبدال الطرق التقليدية بأخرى الكترونية وحديثة .
٤. توفير الحاسب الآلي والإنترنت للأقسام العلمية لمواكبة المستجدات في التخصص .
٥. زيادة اهتمام الكليات العلمية بمراكز التدريب الميداني التطبيقي، وبربط الطلاب بها، وذلك من خلال الاعتناء بالمناهج الدراسية وبطرق التدريس الحديثة .
٦. الاهتمام بالمباني الجامعية، والتخلص من المباني المستأجرة، وتنمية مصادر وبدائل غير حكومية لإيجاد مبان ومدن متطورة للجامعات ولمؤسسات التعليم العالي الأخرى .
٧. إيجاد برامج تدريبية لتطوير الهيئة التدريسية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي، ورفع كفاءتهم في تصميم المناهج والبرامج الجامعية وتنفيذها وتقويمها وتطويرها .
٨. تطوير التقويم الأكاديمي للطلاب ليتم احتساب التقديرات التي يحصل عليها الطالب في الجوانب الأخرى غير المعرفية كالمهارات والقدرات المختلفة والتطبيقات العملية.
٩. تأسيس هيئة وطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي تتولى مسؤولية حث الجامعات على التقويم "الذاتي والخارجي" المستمر والشامل لجميع عناصر العملية التعليمية .

ب- تطبيق إدارة الجودة الشاملة: وذلك باعتبارها جزء رئيساً من عمل الجامعة، ولتحسين الأداء والنتائج الجامعية بكفاءة وفعالية أفضل ومرونة أعلى، وذلك من خلال :-

- التركيز على الطلاب والمستفيدين، واعتبار كل فرد في الجامعة مسؤولاً عن الجودة.
- تسخير الإمكانات الموجودة فعلاً في خدمة عمليات التعليم والتعلّم .
- تطبيق مبادئ الجودة بشكل كلي، وتوسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات .
- تطبيق فلسفة التحسينات المستمرة، ومنع الشعارات والتركيز على الإنجازات .
- قياس الجودة بصفة ذاتية ومستمرة، مع الاستعانة بخبرات خارجية ودولية .
- الاهتمام بالتدريب المستمر في جميع الوظائف الجامعية، والاهتمام بالتعلم الذاتي .
- إلغاء الحواجز في الاتصال بين العاملين والقيادات، وبناء شبكة معلومات متطورة .

ج- الأخذ بنظام التخطيط الاستراتيجي: وذلك وفقاً للآتي :-

١. بناء القدرة على التنبؤ بالتغيير الحاصل في بيئة التعليم العالي والاستجابة لها .
٢. مراعاة نتائج البحوث والخبرات الدولية عند وضع الاستراتيجيات المحلية .
٣. الاعتماد على تشخيص كامل وتحليل دقيق للأوضاع المحيطة محلياً وعالمياً ،
٤. تطوير نظام إداري ومعلوماتي متكيف يتصف بالقدرة على التعامل مع المستقبل .
٥. وضع برنامج زمني للعمل المستقبلي، موزع على مراحل يجري دورياً تقويم منجزاتها ، وضمان الالتزام بها في وثائق رسمية معلنة، وإن تحدد فيها آليات التنفيذ والمحاسبة .
٦. وضع سيناريوهات مستقبلية للسياسات والخيارات، بغية تحديد مستلزماتها ومدى ملاءمتها وإمكانية تمويلها وجدواها وعواقبها .
٧. تحليل الطلب على الوظائف، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد العالمية والقطاع الخاص .
٨. تحليل معدل النمو السكاني، وما يفرضه من طلب على مراحل التعليم المختلفة .
٩. وضع أسس التوسع المستقبلي لمؤسسات التعليم العالي بشكل يضمن تحقيق أكبر قدر من المواءمة مع متطلبات سوق العمل من القوى العاملة الوطنية .

د- التطوير والإدارة الجامعية : وذلك من خلال إتباع الآتي :-

١. إعداد خطة شاملة للتطوير الإداري للجامعة، وفق منهجية التقويم الشامل لكل وظائفها وعملياتها، والتغيير الجذري في أهدافها وبرامجها ومناهجها القائمة .

٢. تأهيل الإدارة الجامعية للتعامل مع تحديات العولمة والثورة التقنية في مجال المعلومات والاتصالات، ومع زيادة الطلب على التعليم العالي وتوفير الخدمات التعليمية له .
٣. التمشي مع التطورات العلمية والتكنولوجية في مجال الإدارة الأكاديمية، وفتح المجال واسعاً لبعض الأفكار الخلاقة والابداعية من أجل تفعيل برامجها .
٤. الاستفادة من النماذج العالمية في تقويم البرامج والتخصصات الحالية وإنشاء برامج وتخصصات جديدة، مع تنفيذ توصيات هيئة الاعتماد الأكاديمي بخصوصها .
٥. تطوير الأنظمة الأكاديمية والإدارية والمالية التقليدية بما يتوافق مع مؤسسات التعليم العالي العالمية، والتي سوف تكون حاضرة داخل الحدود الوطنية من خلال التعليم عن بعد أو بإقامة فروع لجامعات أجنبية، وهو تحدي كبير ومنافسة شرسة .
٦. إعادة النظر في الأنظمة البيروقراطية القديمة وطرح نماذج تلائم المتوقع وغير المتوقع .
٧. تبني الأساليب الإدارية والتخطيطية المتطلعة إلى الأمام، وتطوير الإجراءات الإدارية .
٨. توفير التدريب اللازم للارتقاء بالإداريين والرفع من قدراتهم .
٩. تحديث رسالة مؤسسات التعليم العالي وأهدافها وبرامجها وأولويات العمل فيها .
١٠. وضع وصف وظيفي واضح ومحدد لكل موقع إداري يوضح قنوات صناعة القرار.
١١. تكوين قواعد بيانات واستخدام نظم إدارية حاسوبية تسهم في الارتقاء بالوظائف الإدارية المختلفة بالجامعة، وتوفيرها لأقسام وكليات الجامعة وجميع العاملين فيها .
١٢. تشجيع المشاركة في صناعة القرار من قبل الطلبة والأساتذة والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بما يدعم رسالة التعليم العالي في مجال التنمية المستدامة .
١٣. إدخال مبدأ الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص بحيث يساهمون في مناقشة القرارات التي تفعل دور القطاع الخاص في دعم التعليم العالي .

هـ - إعادة الهيكلة والبنية التعليمية :

١. تحرير التعليم العالي وإطلاق حرية التنافس فيه بين كافة المؤسسات المجتمعية .
٢. إدخال أنماط جديدة من التعليم العالي كالجامعة المفتوحة والتعليم عن بعد ونظام الدراسة من خلال شبكة المعلومات (الجامعات الافتراضية) .
٣. تكوين بنية تكنولوجية قوية تشترك في استخدامها جميع الجامعات السعودية .

٤. تدويل نظام التعليم العالي لتعطي الطلاب دافعاً قوياً للتنافس العالمي، والانخراط في المشروعات الجماعية لإنتاج البرامج والبحوث العلمية عالمياً .
٥. التوسع والاهتمام بمؤسسات التعليم دون الجامعية، بدلاً من التركيز المغالى فيه على التعليم الجامعي، لأن سوق العمل يحتاج إلى الكفاءة الفنية الوسيطة لهذه المؤسسات.
٦. تعديل نسبة الطلاب المقيدين في برامج التعليم العالي ذات السنتين مقارنة بالبرامج ذات الأربع سنوات، بالتوسع في افتتاح المزيد من كليات المجتمع وتنويع برامجها .
٧. زيادة عدد المقيدين في برامج العلوم التطبيقية على حساب برامج العلوم الإنسانية.
٨. مراعاة التوزيع الجغرافي لاحتياجات القبول عند افتتاح مؤسسات جديدة للتعليم العالي، وبما يحقق الاكتفاء المحلي لكل منطقة، ويقلل الضغط على المدن الكبرى .
٩. التوسع في افتتاح الكليات الأهلية، وخاصة في التخصصات التي تفي باحتياجات التنمية والمجتمع ومتطلبات العولمة وسوق العمل، وذلك وفق ضوابط ومعايير دقيقة.
١٠. إفساح المجال، بشكل أكبر لمشاركة القطاع الخاص في إقامة مؤسساته، أي إفساح المجال للخصخصة، ولمقابلة الطلب المتزايد على التعليم العالي .
١١. تبني الجامعات الافتراضية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات لتقديم خدماتها التعليمية لعملاء جدد، وتتشكل حول متطلبات البيئة، وفي إطار معلوماتي بحت .
١٢. تطوير أساليب جديدة لمتابعة العملية التربوية بدلاً من المقررات والساعات المعتمدة والدرجات العلمية، وإعادة النظر في اعتبار الحضور معياراً لاستيعاب المعرفة .
١٣. تفكيك مهام الجامعة التقليدية كالقبول والإرشاد والتدريس وتأمين الخدمات المكتبية والصحية ومنح الدرجات والتدريب، ونحو ذلك، على عددٍ من الجهات المختصة والمختلفة، وفي إطار نموذج الشركات والمصانع .

٣-٢: رفع الكفاءة الكمية الداخلية والخارجية للتعليم العالي :

أ- تقليل الهدر التعليمي "مشكلة الرسوب والتسرب" : وذلك من خلال الآتي :-

١. ربط مكافآت الطلاب بأدائهم ومستوى تقدمهم وتحصيلهم الدراسي .
٢. حفز الطالب المجد الذي ينهي دراسته في المدة المقررة أو قبلها .
٣. استخدام مكافآت الطلاب لحفزهم على الالتحاق بالكليات التقنية والعلمية .

٤. التركيز على الطالب كمحور للعملية التعليمية .
٥. التركيز على الإرشاد الطلابي لتوجيه الطلاب نحو تخصصات تتوافق مع قدراتهم .
٦. تطوير طرق التدريس ودعم الأبحاث التي تبحث حل مشكلة الرسوب والتسرب .
٧. رفع نسبة الأساتذة إلى الطلاب في كافة التخصصات، من خلال برامج الابتعاث الخارجي للمعيدين والمحاضرين، واستحداث المزيد من الوظائف الأكاديمية واختيار أفضل المتقدمين، وحل قضية تسرب عضو هيئة التدريس للقطاعات الأخرى .
٨. تحقيق التكامل بين مؤسسات التعليم العالي في مجالات القبول والتسجيل .
٩. السماح بتعدد نقاط الدخول والعبور أفقياً ورأسياً، وإعطاء الملتحقين حرية أكبر في الخروج ثم العودة إلى مؤسساته، وإلغاء أي شروط على القبول في برامجه .
١٠. السماح للطالب بالتسجيل في أكثر من تخصص دون إلزامه بالتحويل، والتنسيق بين الأقسام الأكاديمية لمنح شهادات مشتركة بين الأقسام ذات العلاقة .
١١. منح الطالب فرصة الاستفادة من المقررات المشتركة والاختيارية عند التخرج .

ب- مواءمة التخصصات والبرامج :

١. إعادة النظر في توزيع التخصصات القائمة في التعليم العالي وفقاً لاحتياجات التنمية والمجتمع ومتطلبات سوق العمل .
٢. التوسع في التخصصات ذات الصلة بالصناعات البتروكيمائية الوسيطة والنهائية، من منطلق الميزة النسبية للمملكة، والتوجه الاستثماري العالمي نحوها .
٣. التركيز على تخصصات وعلوم المستقبل والتي من أهمها ما يلي: الإلكترونات، والكيمياء الحيوية، والهندسة الوراثية، والحاسب الآلي، والمعلومات والاتصالات، وتكنولوجيا الطاقة المتجددة (الشمسية، المائية، الهوائية) .
٤. الأخذ بمفهوم الاختصاص متعدد الأوجه والعريض، دون أن يعني ذلك تخريج أفراد لا اختصاص لهم، والأخذ بنهج الدراسات البينية والمشتركة بين أكثر من اختصاص تحقيقاً لمبدأ المرونة في مقابلة التغير والتحويل في فرص ومتطلبات سوق العمل .
٥. المراجعة الدورية المنظمة للتخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، وعلى الأخص الجامعات، في ضوء المعطيات الراهنة والمستقبلية للتنمية وسوق العمل .

٦. مشاركة القطاع الخاص في وضع الخطط والبرامج الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي، وردم الفجوة بين متطلبات هذا القطاع ومخرجات التعليم العالي، إضافة إلى ما تحمله عولمة الاقتصاد من استخدام لموارد بشرية أكثر تأهيلا من القوى المحلية .
٧. الربط بين الدراسة النظرية في الجامعة والتطبيق العملي في مؤسسات الإنتاج، من خلال تطبيق نظام التعليم التعاوني، وتخصيص مكتب خاص في الجامعة لهذا الغرض.
٨. أن ترتبط مؤسسات التعليم العالي السعودي بسوق العمل من خلال تحديد المهام الوظيفية لكل وظيفة بما يتناسب مع واقعها العملي، وذلك بمشاركة من الجهات المستفيدة ليتم التكامل بين البرامج المعدة وسوق العمل، وذلك على النحو الآتي :-

- تقنين القبول في بعض التخصصات وتوجيهه بحسب الحاجة إلى ذلك وفق قراءة متأنية لكثير من المتغيرات داخل المؤسسة التعليمية وخارجها .
- التوسع في البرامج المطلوبة وتطويرها بما يتلاءم مع مستجدات العصر ومتطلباته .

ج- تغيير وتطوير المناهج والمحتوى :

١. إعداد وتصميم المناهج بمشاركة واسعة من فئات المجتمع بكل تنظيماته وهيئاته، لتكون أكثر كفاءة وإسهاماً في خدمة قطاعات التنمية المختلفة .
٢. أن يكون المنهج الجامعي دليلاً للتعلم الذاتي المستمر، واقتران مضمونه بمنهج التطبيق في حل المشكلات والنشاطات العملية والتجارب التطبيقية .
٣. أن يكون مضمون التعليم مرناً، وسريع الاستجابة للتخصصات الجديدة المطلوبة .
٤. أن يصبح العمل جزءاً من برامج التعليم الجامعي، من خلال التوسع في استخدام أسلوب التعليم التعاوني، كأحد أهم السبل المساهمة في تهيئة الطالب لسوق العمل .
٥. إدخال البعد الدولي في المناهج، وتحسين نوعية المحتوى للتعامل مع متغيرات العولمة وتحديات السوق العالمية، وتضمينه المعلومات والخبرات اللازمة للتكتلات الاقتصادية الكبرى والشركات عابرة القارات والاستثمارات الأجنبية المباشرة .
٦. الاهتمام باللغة الانجليزية بوصفها وسيلة الاتصال بالعالم الخارجي والحضارة .
٧. جعل الحاسب الآلي مادة أساسية في جميع خطط ومناهج التخصصات العلمية .
٨. التوسع بالمعارف العلمية الحديثة، المتمثلة في المعلوماتية والبيئة وعلوم الاتصال .

٩. التركيز على منظومة القيم الدينية والأخلاقية والوطنية لمواجهة مستجدات العولمة .
١٠. غرس مفاهيم التعلّم والعمل الجماعي والتفكير التفاعلي الناقد والتعليم المستمر .
١١. عدم التدريب على مهارات محددة وتجاهل أهمية التربية الأساسية وغرس القيم .
١٢. الاعتناء بمفهوم المنهج الواسع باعتباره مجموعة الخبرات المؤثرة في تربية الطالب وتنميته، من خلال مراعاة الأنشطة الصفية وغير الصفية على حد سواء .
١٣. أن تؤهل برامج التعليم العالي الطلاب في المهارات الجديدة لفريق العمل والمرونة في التكيف مع متغيرات الوظيفة وتغييرها، والمنافسة العالمية في سوق العمل .

د- تنويع مصادر التمويل :

١. البحث الجاد عن أشكال جديدة للتمويل غير الحكومي، تقوم على أساس مشاركة جميع الذين يجنون فائدة من التعليم العالي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة .
٢. إفساح المجال بشكل أوسع لمساهمة القطاع الخاص في إقامة مؤسسات التعليم العالي من خلال تخفيف بعض الشروط، والسماح أن تقوم مؤسساته كمشاريع ربحية .
٣. إعادة صياغة الهيكل المالي للصرف الحكومي على مؤسسات التعليم العالي على نحو يجعل من التمويل من أجل الجودة، وصرف بعض المخصصات على أسس تنافسية .
٤. ترشيد التمويل المخصص للجامعات في الموازنة العامة للدولة، لدفعها للبحث عن مصادر بديلة للتمويل وتنمية مواردها الذاتية، كما فعلت الحكومة البريطانية .
٥. تقنين وترشيد المكافآت الطلابية وقصرها على التخصصات المطلوبة في سوق العمل ومن له ظروف خاصة من الطلاب، وفرض رسوم تسجيل رمزية على الطلبة .
٦. أن تقوم مؤسسات التعليم العالي ذاتها بزيادة فعالية وكفاءة ترشيد استخدام الموارد المتاحة لها أساساً وذلك من خلال الآتي :-

- خفض معدلات الرسوب والتسرب، والحد من ظاهرة الهدر التعليمي .
- تحديث التقنيات الإدارية المستخدمة بما يضمن توفير كل من الزمن والتكلفة .
- تطبيق مفاهيم السوق والأسس التجارية في تسيير شئونها الإدارية والتعليمية .
- ترشيد الاستهلاك في المصاريف التي ليس لها مردود تعليمي .

- خفض التكاليف الإضافية غير المباشرة عن طريق دمج الأقسام أو الكليات أو الجامعات، والمشاركة في الجهاز الإداري والأكاديمي و المباني والتجهيزات .
- التخلص من الأنشطة (والمواد) المتكررة وبشكل يوفّر الموارد المالية والبشرية .
- التخلص من تكاليف بعض الخدمات، والاستعانة بوسائل المعلوماتية في توفيرها، مثل المكتبة الإلكترونية كبديل عن المكتبة التقليدية قليلة الجدوى والفاعلية .

٤- استجابة التعليم العالي للعولمة السياسية :

٤-١: بالنسبة للمواطنة :

١. أن المهمة الأساسية لمؤسسات التعليم العالي بصورة عامة تتمحور حول بناء الإنسان المواطن الذي يستطيع أن يتجاوب مع معطيات الحضارة وقيمها المتجددة .
٢. أن يسود مؤسسات التعليم العالي مناخاً إيجابياً يسمح بالتفاعل الاجتماعي والتعاون والثقة المتبادلة بين إدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والطلاب .
٣. أن تعمل مؤسسات التعليم العالي على إشباع حاجات التلاميذ المعرفية والمهارية والوجدانية والسلوكية، في ظل مضمون تربوي يراعي اختفاء قيم السلبية والفردية .
٤. إكساب الطلاب قيماً لها دورها الفعال في تحقيق الذات والدور السياسي المناط بالمواطن، والإسهام في تطور المجتمع والمحافظة على تماسكه، والالتزام بمعايير المجتمع ونظمه، ودعم الشعور بالانتماء ومفاهيم المساواة وضوابط الحرية والديمقراطية .
٥. إثارة وطرح العديد من المشكلات والقضايا الوطنية، وإدارة المناقشات والحوارات الطلابية حولها، وتوجيه التلاميذ إلى الاحتكام للأدلة والبراهين العلمية للحل، وإلى قيم الولاء والجماعية والالتزام، وبشكل لا يفصل الحقائق عن الواقع الاجتماعي .
٦. أن تبنى المناهج على المضامين الكلية التي تعطي الطالب في قضية ما أسسها العامة، وتوصيفها الواقعي ومنطلقاتها التنفيذية، بحيث تجعل شخصيته قادرة على

معالجة كل ما يعرض له من مفاجئات العصر، وقادر على الفرز المعلوماتي لكل تفرزه العولمة .

٧. الحرص على عمليات التوحد مع الجماعة والتعاطف الوجداني بين أفرادها، وتطوير عمليات قبول الآخر والتنوع في إطار الوحدة، وبشكل يحترم استقلالية الطالب وتفكيره، وأن يكون هناك قدر من المرونة والتسامح والتعامل بعقل وقلب مفتوح .

٨. أن يتم تقويم الطلاب وفقاً لأساليب تقوم على قراءة المشكلات قراءة واعية وإعمال الذهن للاختيار بين البدائل، والتأكد من اكتمال الرؤية والإدراك الحقيقي الناضج .

٤-٢: بالنسبة للحرية الأكاديمية :

١. إرساء قيمة الحرية الأكاديمية في مؤسسات التعليم كتقليد جامعي وسلوك وممارسة من قبل كل المشاركين والمهتمين بأمور التعليم العالي .

٢. اعتراف السلطة بالاستقلال الذاتي للجامعة والحرم الجامعي، وأن يتم إقرار الحقوق الخاصة والامتيازات التي يتمتع بها الأساتذة والطلبة في الجامعة .

٣. أن تشكل الحرية الأكاديمية عمق الحياة الجامعية وجوهرها بكل ما تنطوي عليه هذه الحياة وهذه الوظائف من اعتبارات اجتماعية وإنسانية وقيمية .

٤. توفير مناخ فكري وثقافي يسمح بحرية التعبير وحرية التفكير وحرية تقرير المصير .

٥. أن تتمتع الجامعة بحرية تنظيم اداراتها الذاتية فيما يتعلق بكلياتها واداراتها، وبتحديد شروط العضوية في هيئتها التدريسية، وأن تكون العلاقات بين مكونات الجامعة علاقات أفقية ومرنة وديمقراطية، مع تأكيد على الأمن الوظيفي للباحثين والأساتذة.

٦. أن يتم توفير البيانات والمعلومات الصحيحة والدقيقة التي يحتاجها عضو هيئة التدريس في الأمور التي تعنيه، والسماح له بالاختيار من بين مجموعة من البدائل، وتشجيعه على المحاكمة العقلية والتفكّر بحرية وصولا لبناء قناعاته الذاتية والمستقلة .

٧. أن تركز الجامعة على بناء الخصائص الحضارية للإنسان الذي يمكنه أن يتجاوب مع طابع تطور الحياة على نحو يأخذ فيه الذكاء الاجتماعي أهمية متزايدة .

٨. أن يتمتع طلاب الجامعة بحقهم في التعليم الذي يتناسب مع تصوراتهم وقدراتهم، وفي بناء تصوراتهم والتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بحرية وجرأة دون ضغوط أو إكراهات خارجية، وبحقهم في الاعتراض والمناقشة والخروج على آراء الغير .
٩. أن يفسح المجال بشكل أكبر للطلاب في وضع اللوائح المنظمة للعمل الجامعي .
١٠. أن يتم تأمين المتطلبات الأساسية المالية والفكرية لأساتذة الجامعات، واحترام شخصية الأستاذ وكرامته وصون حقوقه عبر أطر من المساواة والعدل، بحيث يتفرغون كلياً للبحث والتدريس والإبداع العلمي في مجال تخصصهم .

٥- استجابة التعليم العالي للعولمة الثقافية :

٥-١: على المستوى الداخلي :

١. دعم الهوية الثقافية، والتمسك بالخصوصيات والحفاظ عليها، والعمل على تطويرها باستمرار في ضوء العلاقة الفاعلة مع الثقافات الأخرى، وحسب ميادين الإبداع .
٢. تعزيز وظيفة مؤسسات التعليم العالي في تنمية العلم ومناهج التفكير العلمي في النقد والكشف والوصف والتحليل والتفسير للظواهر، وجعلها معيار المعرفة والثقافة .
٣. تنمية قدرة الطلاب على توظيف المعرفة من أجل حياة أفضل، واكتساب مناهج التكيف والتكّييف والمراجعة والتطوير للواقع، وتجديد أساليب طرح المشكلات .
٤. جعل ثقافة الإنجاز وجدارة الأداء هي المحدد للتوجه والمعيار في التعليم والتدريب .
٥. تهيئة وسائل السيطرة المادية والاقتصادية والسياسية لأفراد المجتمع وكافة قطاعاته، والتنافس والعمل على التفوق فيها محلياً وعالمياً .
٦. كشف العيوب والعلل الموجودة في البنية السلوكية والقيمية للمجتمع، ودعم وتشجيع الجدير منها بالبقاء، والتمييز بين الراسخ والمتغير في الثقافة والعادات .
٧. دعم وتعزيز مبادئ التسامح والاعتدال والتلاحم الوطني والتواصل الإيجابي بالمجتمع.
٨. تعميق الوعي الحضاري، ومراعاة ثنائية المحلية والعالمية، والتطلع إلى معرفة الآخرين المختلفين واحترامهم، والفهم المتبادل لمنجزات الحضارة الإنسانية وتقنياتها .
٩. نشر الوعي بالعولمة، وتوعية الناس بطبيعتها، وتوفير إطار مرجعي واضح ومحدد للتعامل معها، وفقا للمسلمات والقيم الأساسية للمجتمع المسلم .

١٠. تعزيز قيم التفوق الثقافي والفكري والأدبيات الحضارية المكافئة والملائمة لقيم العولمة الثقافية والحضارية، مثل الشورى والعدل وحقوق الإنسان بأصولها الشرعية.
١١. تعميق الوعي العقدي والديني والخلقي، للحماية من التيارات الجارفة والانحرافات الفكرية التي تغذيها آليات العولمة، والحياة الاستهلاكية الدنيوية .
١٢. المحافظة على الخصوصية الثقافية مع الانفتاح الفكري الذي يجعلنا نستوعب ما عند الاخرين من علوم ومنجزات حضارية ونمتنع عن التأثر السلبي لهذا الانفتاح .
١٣. تأصيل بعض قضايا المنهج، وتحرير بعض المواقف والردود العلمية على الشبهات التي تنشرها بعض وسائل الإعلام والمستجدات التي تفرضها طبيعة العصر .
١٤. عدم الاقتصار في الأهداف والبرامج على التكوين ضمن أطر محددة، وترسيخ عادات المعلوم والمتواتر، وإنما عليها أن تنمي في المتعلم المرونة والقدرة على التأثير، وطرق التفكير العلمي، ونقل الأفكار من مجال لآخر .
١٥. استخدام وسائل التقنية وآلياتها بكفاءة من أجل عولمة الرؤى والمواقف الإسلامية، وتجاوز الروح والنظرة الاقليمية الضيقة لمستقبل الإسلام في خضم الصراع العالمي .

٥-٢: على المستوى الخارجي : ينبغي النظر إلى التعاون الإقليمي والدولي باعتباره جزء لا يتجزأ من وظائف التعليم العالي ومؤسساته، ويقترح الأخذ بالإجراءات التالية :-

١. بلورة الاستراتيجيات المناسبة التي تسمح للثقافة المحلية أن تبقى على مستوى المشاركة العالمية الإبداعية، والتوازن الدقيق فيها بين الأصالة والمعاصرة .
٢. إقامة إدارة أو وكالة متخصصة على مستوى كل جامعة يناط بها دعم وإدارة وتنسيق برامج التعاون الدولي وتطوير العلاقات الأكاديمية والثقافية الدولية .
٣. بذل مزيد من الجهد في إنشاء الشبكات الجامعية وتوأمتها محلياً وعالمياً، وتشجيع الحراك والتبادل الأكاديمي كأداة لتبادل المعرفة وتطوير المجتمع الجامعي .
٤. الاستفادة من العون المؤسسي والمعرفي والتدريبي والتشريعي الذي تقدمه اتفاقيات اليونسكو ومنظمة التجارة العالمية في مختلف الجوانب الفنية والبشرية، وتهيئة وإعداد البيئة المحلية الملائمة للوفاء بالالتزامات المطلوبة منها، للاستجابة لهذه المنظمات .

٥. الانطلاق في العالم للوقوف على التجارب التعليمية الابتكارية والنافعة وتبادلها .
٦. التفاعل مع العولمة على أسس علمية وحضارية للحفاظ على التراث الوطني، من خلال البرامج والندوات التي يقدمها التعليم العالي داخل المملكة وخارجها .
٧. توفير بيئة تعليمية يتوافر فيها سمات ومعطيات العولمة من خلال إجراء المقارنات الثنائية (Benchmarking) مع الجامعات العالمية المتقدمة .
٨. القيام بدور ملموس في دعم مفهوم ثقافة السلام، وذلك من خلال تضمين مقررات مادة الثقافة الإسلامية التي تدرس في الجامعات موضوعات تتعلق بموقف الإسلام من الحروب والعنف، وإبراز القيم الإسلامية التي تؤكد على التسامح والعدل والحوار ونبذ العنف الاجتماعي وضرورة تلاحم النسيج الاجتماعي .

٦- استجابة التعليم العالي السعودي لتحدي التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة

١. جعل التعليم العالي ملائماً للاحتياجات المجتمعية والتغيرات العالمية، وتحديد القضايا والمشكلات المجتمعية ووضع وتطبيق الحلول اللازمة لها، وفي خدمة المجتمع .
٢. الإفادة من التطورات التي تحدث حول التعليم العالي، وتطبيق التعليم مدى الحياة .
٣. تحويل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر إلى كليات للدراسات التطبيقية .
٤. إعطاء مزيد من العناية لتحولات الاقتصاد وسوق العمل في برامج التعليم المستمر، والعمل على تأهيل وإعادة القوى البشرية لمواكبة تلك التحولات .
٥. أن تقوم مؤسسات التعليم العالي بدور إيجابي في تأطير مفهوم التنمية المستدامة ونشره وتشجيع الحوار حوله والعمل على تطبيقه، خاصة على مستوى الجامعات .
٦. أن تقوم مؤسسات التعليم العالي السعودي بدور إيجابي للمحافظة على البيئة، وتعميق وتنمية الوعي البيئي محلياً وعالمياً، وذلك على النحو الآتي :-

- عقد ندوة على مستوى رؤساء ومديري جامعات المنطقة لمناقشة السياسات والمبادئ العامة المتعلقة بالثقافة البيئية وحماية البيئة والمحافظة عليها .
- تنظيم وعقد ندوة على مستوى المسئولين والمختصين في شؤون البيئة بجامعات المنطقة لتنمية موضوع ومقررات المحافظة على البيئة ومعالجة سلبيات التعامل معها.

- أن تدرس المشكلة البيئية من جميع جوانبها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والفني، بمعنى تكوين النظرة المتكاملة والشاملة عن البيئة .
- إتاحة الفرصة للطلاب لعمل بحوث تحت الظروف الطبيعية وتحقيق خبراتهم البيئية.
- دعوة الجامعات إلى طرح مقررات بيئية مستقلة وإجبارية تكون ضمن متطلبات التخرج، إضافة إلى متطلبات إجبارية لكل تخصص بالجامعة .
- الاستفادة من الخبرات البيئية العلمية غير التعليمية والخاصة في تدريس المقررات البيئية الجامعية مثل المصانع والشركات ...الخ، .
- الاستفادة من خبرات الجامعات العالمية في وضع برامج التربية البيئية وتنفيذها .
- إنشاء أجهزة مركزية في كل جامعة تقوم بدور التنسيق بين كليات الجامعة ومع الجامعات الأخرى والمؤسسات الإنتاجية في الأمور البيئية سواء تعليمية أو بحثية .
- قيام مراكز خدمة المجتمع في الجامعات بدور أكثر فاعلية في نشر الثقافة البيئية وحمايتها، وذلك على المستوى الشعبي من خلال الدورات التدريبية وورش العمل والندوات والمحاضرات العامة، وخاصة البيئة الدينية في موسم الحج والعمرة .
- قيام الجامعات بتنظيم دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة لتأهليهم لتدريس مقررات البيئة وقضاياها بشكل متكامل وشامل .

ثانياً: توصيات الدراسة

١. إنشاء مركز بحوث متخصص في دراسة العولمة بإحدى الجامعات، يضم باحثين وأعضاء هيئة تدريس من مختلف التخصصات في الكليات، ويقدم دراسات عليا لمن لديه اهتمام في بحث القضايا والمشكلات ذات الصلة بالعولمة وأبعادها المتعددة، على غرار بعض الجامعات مثل جامعة "وريك" في بريطانيا .

ثثث

٢. إنشاء ثلاث جامعات بحثية إضافية في كلٍ من المنطقة الوسطى والشرقية والغربية، مهمتها تكثيف البحوث التطبيقية، وتطوير وسائلها وأدواتها، ودعمها بالتجهيزات التي تحتاجها، وخاصة معامل التجارب والحاسب الآلي ومراكز المعلومات .
٣. توفير المرونة الكافية لأنظمة ولوائح البحث العلمي للعمل بحرية واستقلالية تمكنهم من الإبداع واستثمار إمكانات الجامعة البحثية بخدمة القطاعات المجتمعية المختلفة مقابل عوائد مادية تسهم في تعزيز موارد البحث العلمي بالجامعات .
٤. إنشاء جامعات افتراضية، والاستفادة بداية من تقنيات التعليم عن بُعد الجامعات المفتوحة، مما يعطي فرصة أكبر للراغبين بالتعليم العالي في أي زمان ومكان .
٥. توفير معدات وتجهيزات البنى التحتية لتقنيات المعلوماتية اللازمة، والإفادة من تطبيقاتها في عمليات التعليم والتعلّم، والتركيز على الوسائط المتعددة ومصادر التعلم المتنوعة، والتكيف مع الشبكات التفاعلية والعصر المقبل للعقل العالمي .
٦. أن تركز مؤسسات التعليم العالي السعودي جهودها في مجال تحسين الاتصال البحثي، والمشاريع الخاصة بالمكتبات الرقمية، وتبادل الخدمات والخبرات والأساتذة عن مشاريع التعليم الإلكتروني، وفي تعريب منتجات تكنولوجيا المعلومات .
٧. إنشاء مركز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يكون مسؤولاً عن وضع الخطط والاستراتيجيات والمشاريع اللازمة لدخول مؤسسات التعليم العالي هذا المضمار ولكي لا تجد نفسها متخلفة عما يحدث في العالم من تقدم وتطور في هذا المجال .
٨. تكوين وتطوير خبراء ونظم معلومات ومؤسسات تساعد في التعامل مع طوفان المعلومات والبحوث والدراسات متعددة التخصصات والعلوم .
٩. حماية الحقوق الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس من مؤلفات ومذكرات وأبحاث من النسخ غير المرخص للحد من السرقات العلمية والحفاظ عليها، وإنشاء إدارة خاصة لهذا الغرض في وزارة التعليم العالي مع إيجاد الآليات للإشراف على دور النشر وخدمات الطالب للحفاظ على حقوق التأليف لأعضاء هيئة التدريس .
١٠. تحقيق المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب العالي وبين متطلبات التنمية الاقتصادية وسوق العمل وتسارع معدلات التطور العلمي والتقني، وذلك بالتطوير والتحديث المستمر للمناهج، والحد من التخصصات التي يقل الطلب عليها

، والتوسع الكمي والنوعي في البرامج والتخصصات الطبية والتقنية والتكنولوجية وعلوم الحاسب والمعلومات والتخصصات المهنية التي يحتاجها عصر العولمة .

١١. قيام مؤسسات التعليم العالي بدور واضح وكبير في مجال التدريب المستمر وإعادة التأهيل للقوى الوطنية لمواكبة التغيير المستمر في متطلبات سوق العمل .

١٢. توفير التخصصات التي يتطلبها عصر العولمة مثل التجارة الدولية والخدمات المالية والتجارية والسياحية، وخدمات النقل ونظم المعلومات وتقنيات البرمجة وتطبيقاتها .

١٣. إتاحة الفرص الكاملة للقطاع الخاص لإنشاء كليات وجامعات أهلية، باعتباره الموظف الأساسي لمخرجاته، وتأسيس شراكة حقيقية معه تعمل على تطوير التعليم العالي ودعم نموه وتنويع مصادر تمويله .

ثالثاً : مقترحات الدراسة :

القيام بدراسات ميدانية مستقلة عن مدى استجابة التعليم العالي السعودي لتحديات العولمة، في كل بعد من أبعاد العولمة "المعرفية والمعلوماتية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية"، وذلك من وجهة نظر الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية .

قائمة المراجع

أولا : الكتب :

١. **أبو النصر :** فضيل ، الإنسان العالمي "العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل" ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، بيروت ، ٢٠٠١م .

٢. **أحمد** : عزت السيد ، إنهيار مزاعم العولمة "قراءة في تواصل الحضارات وصراعها" ، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٠م .

٣. **البلاوي** : حازم ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر "من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة" ، عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠٠٠م .
٤. **بكار** : عبدالكريم ، العولمة "طبيعتها ، وسائلها ، تحدياتها ، والتعامل معها" ، ط٢ ، دار الأعلام للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١م .
٥. **بلقزيز** : عبد الإله، العولمة والممانعة "دراسات في المسألة الثقافية"، منشورات رمسيس، الرباط، سلسلة المعرفة للجميع، العدد ٤، فبراير ١٩٩٩م .
٦. **ديلور وآخرون**: التعلم ذلك الكنز المكنون ، تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين، اليونسكو ، مركز الكتب الأردني ، ١٩٩٦م .
٧. **التوم وآدم** : عبدالله عثمان وعبدالرؤوف محمد ، العولمة "دراسة تحليلية نقدية" ، دار الوراق ، لندن ، ١٩٩٩م .
٨. **الثبيتي وحريري** : جويبر ماطر وهاشم بكر ، إعادة الهندسة الكلية الشاملة لعمل الجامعة ، معهد البحوث العلمية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٢٤هـ .
٩. **الجميل :** سيار ، العولمة والمستقبل "استراتيجية تفكير" ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠م .
١٠. **الجلال** : عبد العزيز عبد الله ، تربية اليسر وتخلف التنمية، سلسلة كتب عالم المعرفة ، مطابع الرسالة ، الكويت ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
١١. **خريسان** : باسم علي ، العولمة والتحدي الثقافي ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ٢٠٠١م .
١٢. **الخضير** : خضير سعود ، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الطموح والإنجاز، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٤١٩هـ .
١٣. **الخضيري** : محسن أحمد ، العولمة الاجتياحية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١م .
١٤. **دليل الأعمال** : اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، مركز التجارة الدولية بالتعـاون مع مؤسسة طلال أبو غزالة ، جنيف ، ١٩٩٥م .

١٥. **ديلور وآخرون** : جاك وأعضاء اللجنة الدولية المعنية بالتربيـة للقـرن الحـادي والعشرين ، التعلّم ذلك الكنز المكنون ، اليونسكو ، مركز الكتب الأردني ، عمان ، ١٩٩٥م .
١٦. **زاهر** : ضياء الدين ، كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، ١٩٩٠م .
١٧. **الزهران**ي : سعد عبد الله بردي ، مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، مركز أبحاث مكافحة الجريمة ، وزارة الداخلية ، الرياض ، ١٤٢٣هـ .
١٨. **الطويل** : هاني عبد الرحمن ، الإدارة التعليمية "مفاهيم وآفاق" ، دار وائل للنشر ، عمان ، ١٩٩٩م .
١٩. **عبيد** : نايف علي ، العولمة مشاهد وتساؤلات ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الكتاب رقم ٤٦ ، أبوظبي ، ٢٠٠١م .
٢٠. **العساف** : المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية ، شركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض ، ١٤٠٩هـ .
٢١. **عمار** : حامد ، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .
٢٢. **عمارة** : محمد ، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٩٩م .
٢٣. **العيسوي** : إبراهيم ، التنمية في عالم متغير "دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها" ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .
٢٤. **الغامدي** : حمدان أحمد ، رؤية مستقبلية لوظائف كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية ، معهد البحوث العلمية ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٢هـ .
٢٥. **غبان** : محروس بن أحمد ، عولمة الاقتصاد والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية "الآثار والمضامين والمتطلبات" ، معهد البحوث العلمية ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٣هـ .

٢٦. **غليون وأمين**: برهان وسمير ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ،ط٢ ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٠م .
٢٧. **القباج** : محمد مصطفى ، التربية والثقافة في زمن العولمة ، سلسلة المعرفة للجميع ، العدد ٢٤ ، منشورات رمسيس ، الرباط ، ٢٠٠٢م .
٢٨. **كاظم** : نجاح ، العرب وعصر العولمة "المعلومات البعد الخامس" المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ٢٠٠٢م .
٢٩. **المدني وبوقحوص** : إسماعيل محمد و خالد أحمد ، دور الجامعات في نشر الثقافة البيئية وحماية البيئة ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٩٩٩م .
٣٠. **مراد**: بركات محمد ، ظاهرة العولمة "رؤية نقدية" ، سلسلة كتاب الأمة العدد ٨٦ ، الدوحة ، ذو القعدة ١٤٢٢هـ ، يناير ٢٠٠١م .
٣١. **هيجوت**: ريتشارد ، العولمة والأقلمة "اتجاهان جديدان في السياسات العالمية" مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي ، ١٩٩٨م .
٣٢. **ولد أباه** : السيد ، اتجاهات العولمة "إشكالات الألفية الجديدة" ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ٢٠٠١م .
٣٣. **ولعلو** : فتح الله ، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، ١٩٩٦م .
٣٤. **يسين** : السيد ، العالمية والعولمة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .

ثانياً : الدراسات العلمية "المنشورة في المجلات والدوريات" :

٣٥. **أبا الخيل :** سليمان عبد الله ، مقترح إقامة الجامعة المفتوحة في المملكة العربية السعودية واستخدام تقنيات الوسائط المتعددة والحاسب الآلي كوسيلة أساسية للتعليم ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية "رؤى مستقبلية" ، الجزء الثاني ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ٢٥-٢٨ شوال ١٤١٨هـ .
٣٦. **أباديوراى :** أرجون ، العولمة والابتكار البحثي ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٦٠ ، يونيو ١٩٩٩م ، ص(١١٧-١٣٠) .

ظظظ

٣٧. **أبو حلاوة :** كريم ، الآثار الثقافية للعولمة وحظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة ، مجلة عالم الفكر ، العدد ٣ ، المجلد ٢٩ ، يناير ٢٠٠١م ، ص (١٧١-٢٠٢) .
٣٨. **أحمد :** أحمد عبد الرحمن ، العولمة: المفهوم المظاهر والمسببات ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ١ ، المجلد ٢٦ ، ربيع ١٩٩٨م ، ص(٥١-٨١) .
٣٩. **الأحمد :** عدنان ، دور البحث العلمي في تجويد وتجديد التعليم العالي ، دراسة مقدمة لمؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، كلية التربية ، العين ، ١٣-١٥ ديسمبر ١٩٩٨م .
٤٠. **أحمد :** محمد ، في مفهوم العولمة الجديدة ، المجلة العربية للعلوم ، العدد ٣٨ ، شوال ١٤٢٢هـ ، ديسمبر ٢٠٠١م ، ص(٤٨-٦٠) .
٤١. **الأسد :** ناصر الدين ، الهوية والعولمة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط ، ١٩٩٧م ، ص(٥٧-٦٣) .
٤٢. **ألتباك** : فيليب ج ، أساليب تطور التعليم العالي: أفق العام ٢٠٠٠م ، مستقبليات ، العدد ٧٨ ، مجلد ٢١ ، ١٩٩١م ، ص(٢٢١-٢٤٠) .
٤٣. **أوسبينا**: جوستافو لوبيز، التعليم من أجل التنمية المستدامة "التحدي المحلي العالمي" ، مجلة مستقبليات ، المجلد ٣٠ ، العدد ١ ، مارس ٢٠٠٠م ، ص(٣٥-٤٦) .
٤٤. **إدوارد** : بياتريس ، الإصلاح التربوي والتنمية المستدامة في الأمريكتين ، مجلة مستقبليات ، المجلد ٣٠ ، العدد ١ ، مارس ٢٠٠٠م ، ص(٦٧-٨٤) .
٤٥. **إيفينت** : سايمون ج ، نظام التجارة العالمي "المسار المقبل" ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ٤ ، المجلد ٣٦ ، ديسمبر ١٩٩٩م ، ص(٢٢-٢٥) .
٤٦. **بارتلسون** : جنز ، ثلاثة مفاهيم للعولمة ، ترجمة سعد زهران ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد ١٠٦ ، مايو ٢٠٠١م ، ص(٣١-٤٤) .
٤٧. **باور** : كولن ن ، التعليم وسيلة أم غاية "نظرة في تقرير ديلور وتأثيره على التجديد في مجال التربية" ، مجلة مستقبليات ، العدد ١٠٢ ، المجلد ٢٧ ، يونيه ١٩٩٧م ، ص(٢٠٧-٢٢٢) .

٤٨. **بايكر وهارت** : وين إي ورونالد إنجل ، تحدي العصرنة للقيم التقليدية ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد ١١٠ ، يناير ٢٠٠٢م ، ص(٦٢-٧٣) .
٤٩. **بتيجرو** : بيير ، مستقبل السياسة ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد ١٠٦ ، مايو ٢٠٠١م ، ص(٤٥-٥٦) .
٥٠. **بدران :** إبراهيم ، نظم التعليم الجامعي الإطار المرجعي للبرامج التعليمية ، محاضرة أفتتاحية في مؤتمر تطوير التعليم الجامعي ، رؤية لجامعة المستقبل ، جامعة القاهرة ، ٣٣-٢٤ مايو ١٩٩٩م ، ج٤ ، ص(١٢٣٣-١٢٤١) .
٥١. **براجا :** كارلوس أ برمو ، تدويل الخدمات وتأثيره على البلدان الناميـة ، مجلـة التمويل والتنمية ، العدد ٢ ، المجلد ٣٣ ، مارس ١٩٩٦م ، ص(٣٤-٣٧) .
٥٢. **برونر**: خوسية جواكين ، العولمة والتعليم والثورة التكنولوجية ، مجلة مستقبليات ، العدد ١١٨ ، يونية ٢٠٠١م ، ص(١٥٧-١٧٨) .
٥٣. **البزري** : عمر فاروق ، مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا ، مجلة التعاون الصناعي ، العدد ٨٦ ، أكتوبر ٢٠٠١م ، ص(١٧٢-٢١٧) .
٥٤. **بلافكر** : تيد ، الصين منافس ذو عقلية متوجهة نحو السوق ، رسالة اليونسكو ، عدد مايو ١٩٩٩م ، ص(٣٢-٣٣) .
٥٥. **بن بكر** : بكر عبد الله ، البحث العلمي في الجامعات "نمـوذج جديـد مقتـرح ودراسة تطبيقية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، مجلة رسالة الخليج العربي ، العدد ٢٣ ، السنة الثامنة ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م ، ص(١٥٥-٢١٤) .
٥٦. **----** ، البحث العلمي وعوائده الاقتصادية ، ضمن وقـائع النـدوة الفكريـة السادسة لرؤوساء ومديري الجامعات الخليجية ، ٢-٤ رجب ١٤١٥هـ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ١٤١٧هـ/١٩٩٦ .
٥٧. **بوقحوص** : خالد أحمد ، اتجاهات تطوير التعليم العالي في ظل العولمة ، التعاون ، العدد ٥١ ، يونيو ٢٠٠٠م ، ص(٥١-٨٨) .
٥٨. **بيتي وسويت** : باسكال ولوك ، العولمة تبحث عن مستقبل ، المجلة الدولية للعلـوم الاجتماعية ، العدد ١٦٠ ، يونيو ١٩٩٩م ، ص(٤٣-٦٢) .

٥٩. **بيروخ** : بول ، المبادئ الاقتصادية المؤسسة للعولمة من منظور تاريخي ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد ١٠٤ ، يناير ٢٠٠١م ، ص(٥٣-٧٢) .
٦٠. **البيشي** : محمد بن ناصر، الأجهزة الإدارية المركزية في المملكة العربية السعودية مع بداية القرن الجديد وسبل تطويرها، مجلة الإدارة العامة، العدد (٣)، رجب ١٤٢٢هـ، أكتوبر ٢٠٠١م، ص(٤١٥-٤٧٦) .
٦١. **تاسكوت وآجينو** : دون وديفيد ، أنظمة الإدارة في الاقتصاد الرقمي ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ٤ ، المجلد ٣٦ ، ديسمبر ١٩٩٩م ، ص(٣٤-٣٧) .
٦٢. **التركستا**ني : حبيب الله محمد ، دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية الـسعودية "رؤى مـستقبلية" ، جامعة الملك سعود ، الجزء الأول ، الرياض ، ٢٥-٢٨ شوال ١٤١٨هـ .
٦٣. **-----** ، استراتيجية تسويق نتائج البحوث العلمية مع الإشارة إلى تجربة جامعة الملك عبد العزيز ، ندوة تخطيط وإدارة البحوث ، مدينة الملك عبد العزيز للعلـوم والتقنية ، الرياض ، ١٤١٩هـ .
٦٤. **-----** ، البحث العلمي في الدراسات العليا "الواقع والتحديات" ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ، ٢٣-٢٤ محرم ١٤٢٢هـ .
٦٥. **التلاوي** : عدنان ، العولمة وانعكاساتها على تشريعات العمل الوطنية والدولية ، مجلة العمل العربية ، العدد ٦٨ ، مارس ١٩٩٧م ، ص(١٣-٣٤) .
٦٦. **تيرنر وكورباتشو** : فريدريك وأليخاندرو ، أدوار جديدة للدولة ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٦٣ ، مارس ٢٠٠٠م ، ص(١٤٥-١٦٠) .
٦٧. **توصيات** : مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي "رؤية لجامعة المـستقبل" ، الجزء ٤ ، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩م ، جامعة القاهرة ، ، ١٩٩٩م .
٦٨. **توصيات** : ندوة التعليم العالي وتحدياته ، جامعة الملك خالد ، أبها ، جريدة عكاظ ، التاريخ ١٤٢١/٨/١٤هـ .

٦٩. **توصيات** : المؤتمر الدولي لجامعة القرن الحادي والعشرين بمسقط ، مركز البحوث التربوية ، جامعة قطر ، العدد ٢٠ ، يوليو ٢٠٠١م ، ص(٢١٣-٢٢٢) .
٧٠. **توصيات** : ندوة الجامعة وتحديات المستقبل ، وزارة التعليم العالي ، مدينة فـاس المغربية ، ٢٠٠١م .
٧١. **توصيات** : المؤتمر الإسلامي العام الرابع ، "الأمة الإسلامية والعولمة" ، رابطة العالم الإسلامي ، مكة المكرمة ، ٢٣-١٤٢٣/١/٢٧هـ الموافق ٦-٢٠٠٢/٤/١٠م .
٧٢. **توصيات** : ندوة التربية والعولمة ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤٢٥هـ .
٧٣. **توربون**: جوران، العولمات "الأبعاد والموجات التاريخية والمؤثرات الإقليمية"، ترجمة بدر الرفاعي، الثقافة العالمية، العدد ١٠٦، مايو ٢٠٠١م، ص(٦-٣٠) .
٧٤. **التوبجري** : عبدالعزيز عثمان ، العولمة والحياة الثقافية في العالم الإسلامي ، المـؤتمر الإسلامي العام الرابع "الأمة الإسلامية والعولمة" ، مكة المكرمة ، محرم ١٤٢٣هـ ، إبريل ٢٠٠٢م .
٧٥. **تومبسون** : جراهام ، تحديد موقع العولمة ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٦٠ ، يونيو ١٩٩٩م ، ص(٩-٢٦) .
٧٦. **التير** : مصطفى عمر ، الهوية الثقافية العربية والتعليم العالي في ظل العولمة ، الفكر العربي ، العدد ٩٧ ، صيف ١٩٩٩م ، ص(٧-٣٠) .
٧٧. **تيلاك** : جاندهيالا ب.ج ، تخصيص التعليم العالي ، مـستقبليات ، العـدد ٧٨ ، المجلد ٢١، ١٩٩١م ، ص(٢٧١-٢٨٨)
٧٨. **-----** ، تأثير التصحيح الهيكلي على التعليم ، مـستقبليات ، العـدد ٢٧ ، ١٩٩٧م ، ص(٩٧-١٢٤) .
٧٩. **الثبيتي والوذيناني** : جويبر ماطر ومحمد معيض ، البدائل غير التقليدية للجامعـات التقليدية ، ندوة القبول ومعاييره في الجامعات السعودية "رؤى مستقبلية"، عمـادة القبول والتسجيل ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ٧–٨ صفر ١٤٢٢هـ .
٨٠. **الجابري** : محمد عابد ، التربية ومستقبل التحولات المجتمعية في الوطن العربي، المجلة العربية للتربية ، المجلد ١٧ ، العدد ١ ، يونيه ١٩٩٧م ، ص(١٢٣-١٤٩).

٨١. **جالوين وآخرون**: جيلبرتو وسيلفو فونتوويكز ومارتن أوكونور وجيرى رافيتس، العلم من أجل القرن الحادي والعشرين: من العقد الاجتماعي إلى الطفرة العلمية ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٦٨ ، يونيه ٢٠٠١م ، ص(٦١-٧٦) .
٨٢. **الجغداف وآخرون** : صالح موسى وأكرم ناصر وعبد الباسط حمودة ومصطفى محمد العبدالله ، دور البحث العلمي ومراكز البحوث في التنمية الصناعية ، مجلة التنمية الصناعية العربية ، العدد ٣٨ ، يناير ٢٠٠٠م ، ص(١٣٥-١٧٤) .
٨٣. **الجميل** : محمد السيد ، التربية الإسلامية ودورها في تنمية الجوانب الاجتماعية نحو غرس مفاهيم التربية المستدامة من منظور إسلامي ، المنتدى العالمي للبيئة من منظور إسلامي ، جدة ، ٢٣-٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠م .
٨٤. **جيمسون** : فريدريك ، العولمة والاستراتيجية السياسية ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد ١٠٤ ، يناير ٢٠٠١م ، ص(٢٩-٤٦) .
٨٥. **جوزوفيتش** : برانيسلاف ، بين الهيمنة الفكرية على مستوى الكوكب وخطة التنمية على المستوى الدولي ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٦٦ ، ديسمبر ٢٠٠٠م ، ص(١٧-٢٦) .
٨٦. **الحارثي** : زايد عجير ، القيمة العلمية والعملية لأبحاث الدراسات العليا التربوية والنفسية في الجامعات السعودية ، ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ، ٢٣-٢٤ محرم ١٤٢٢هـ .
٨٧. **حجازي** : مصطفى ، العولمة والتنشئة المستقبلية ، العلوم الإنسانية ، العدد ٢ ، صيف ١٩٩٩م ، ص(١٦-٤٨) .
٨٨. **حداد** : وادى د ، عولمة الاقتصاد وتكوين المهارات وأثرها على التعليم ، مستقبليات ، العدد ٢٧ ، ١٩٩٧م ، ص(٣٩-٤٦) .
٨٩. **حداد** : وديع ، التعليم والتنمية الوطنية لعصر العولمة والمعلومات ، ج (١-٣) ، مجلة المعرفة، الأعدد (٣٥، ٣٦، ٣٧) صفر- ربيع الآخر ١٤١٩هـ/ يونية- يوليو ١٩٩٨م ، ص(١٠٦-١١٢)، ص(١١٤-١٢١)، ص(١٠٢-١٠٩) .

٩٠. **الحرازي** : شبير عبد الله ، ورشة عمل حول محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق العالمية ، مجلة شؤون عربية العدد ١٠٣ ، سبتمبر ٢٠٠٠م ، ص(٢٣٦-٢٣٩) .
٩١. **الحسني** : عرفان ، مستقبل الاقتصاد العالمي في ظل اللاعولمة ، مجلة أخبار النفط والصناعة ، العدد ٣٧٩ ، أبريل ٢٠٠٢م ، ص(١٥-١٩) .
٩٢. **الحفار** : سعيد محمد ، التربية البيئية على المستوى الجامعي ومشكلاتها ، ندوة الإنسان والبيئة "التربية البيئية" المنعقد بسلطنة عمان، ١٧-٢٠ ديسمبر ١٩٨٨م ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٤١١هـ/١٩٩٠م .
٩٣. **الحمد** : تركي ، العولمة في البحث عن تعريف ، منتدى التنميـة بـدبي الحـادي والعشرون ، دار قرطاس للنشر ، الكويت ، ٢٠٠٠م ، ص(١٧-٥٢) .
٩٤. **الحمودي والمعتاز** : خالد و إبراهيم ، دعم وتمويل البحث العلمي في الجامعـات السعودية تجربة جامعة الملك سعود ، ندوة البحث العلمي في دول مجلس التعـاون الخليجي ، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، الرياض ، ١٤٢١هـ .
٩٥. **الحميد** : عبد الله محمد ، بنية مفهوم العولمة في الخطاب العربي المعاصر "مراجعـة نقدية" ، مجلة شؤون اجتماعية ، العدد ٨٣ ، خريف ٢٠٠٤م ، ص(٩٣-١٢٣).
٩٦. **الخالدي** : ذكاء مخلص ، العولمة "المفاهيم والمتطلبات"، المجلة الاقتصادية السعودية ، العدد ٣، خريف ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص(٣٣-٧٢) .
٩٧. **الخطيب والجبر** : محمد شحات وعبد الله عبد اللطيف ، إدارة الكراسي الجامعيـة في التعليم العالي "دراسة استطلاعية" ، مجلة رسالة الخليج العـربي ، العـدد ٧٤ ، ١٤٢٠هـ--٢٠٠٠م ، ص(٥٧-١٢٢) .
٩٨. **خلف** : عمر محمد ، الاتجاهات الحديثة للتعليم العالي في العالم "دراسة مقارنـة" ، الندوة الفكرية الخامسة لرؤوساء ومديري الجامعات الخليجية، ٢٧-٢٩ جمـادى الآخر ١٤١٣هـ ، مكتـب التربيـة العـربي لـدول الخلـيج ، الريـاض ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ص(٣٣٣-٣٦٢) .

٩٩. **خلف** : سليمان نجم ، العولمة والهوية الثقافية "تصور نظري لدراسة نموذج مجتمـع الخليج والجزيرة العربية" ، المجلة العربية للعلوم الإنـسانية ، العـدد ٦١ ، شـتاء ١٩٩٨م ، ص(٥٢-٩٣) .

١٠٠. **خواجيكه** : محمد هشام ، إعادة هيكلة القطاع الخاص العربي في ظل العولمة ، مجلة أوراق اقتصادية ، العدد ١٦ ، يناير ٢٠٠٢م ، ص(١٣٧-١٦٢) .

١٠١. **داميان وجرانز** : مايكل وجان كريستوف ، منظمة التجارة العالمية "البيئـة ونقد النظام البيئي" ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العـدد ١٧٠ ، ديـسمبر ٢٠٠١م ، ص(١٣٩-١٥٨) .

١٠٢. **الدخيل**: عبدالعزيز محمد ، العولمة الاقتصادية ودول مجلس التعاون ، منتدى التنمية (٢١) ، دار قرطاس للنشر ، الكويت ، ٢٠٠٠م ، ص(٥٤-١٠٤) .

١٠٣. **الدرة** : عبد الباري، العولمة وإدارة التعدد الحضاري والثقافي في العالم وحماية الهوية العربية الإسلامية، المؤتمر العلمي لكلية الآداب والفنون "العولمة والهوية" ٤-٦مايو ١٩٩٨م ، جامعة فيلادلفيا ، عمان، ١٩٩٩م ، ص(٥٣-٧٧).

١٠٤. **دروزة** : أفنان نظير ، دور المعلم في عصر الإنترنت والتعليم عن بعد ، المجلة العربية للتربية ، المجلد ١٩ ، العدد ٢ ، ديسمبر ١٩٩٩م ، ص(٩٢-١٠٩) .

١٠٥. **دو**فى : تيرنس ، تعليم من أجل السلام في مجتمع منقسم ، مجلة مستقبليات ، المجلد ٣٠ ، العدد ١ ، مارس ٢٠٠٠م ، ص(١٧-٣٣) .

١٠٦. **دوكاس** : رولان ، متطلبات ورهانات الثقافة المعلوماتية تجاه العولمة ، مجلـة دراسات دولية ، العدد ٨١ ، ديسمبر ٢٠٠١م ، ص(٩٩-١٠٤) .

١٠٧. **دون** : صامويل ، التعليم الافتراضي ، مجلة الثقافة العالمية ، العـدد ١٠٥ ، مارس ٢٠٠١م ، ص(١٧١-١٧٧) .

١٠٨. **ديفيد وفوراى** : بول أ ودومينيك ، مقدمة في اقتصاد مجتمع المعرفة ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٧١ ، مارس ٢٠٠٢م ، ص(١٥-٢٩) .

١٠٩. **ديكسون** : دافيد ، الاكتشافات العلمية الحديثة: هل تكشف للجميـع أم تحاط بالسرية ؟ ، رسالة اليونسكو ، عدد مايو ١٩٩٩م ، ص(٢٥-٢٦) .

١١٠. **ديلاكوت** : جويرى ، الواقع المعزز ، مجلة مستقبليات ، العدد ١٠٢ ، المجلد ٢٧ ، يونيه ١٩٩٧م ، ص(٢٩٥-٣٠٥) .
١١١. **راسيل** : جين إم ، الاتصال العلمي في بداية القرن الحادي والعشرين ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٦٨ ، يونيه ٢٠٠١م ، ص(١٣١-١٤٦) .
١١٢. **رسالة اليونسكو** : التعليم بالاتصال ، عدد اكتوبر ١٩٩٨م، ص(١٤-١٦) .
١١٣. **الرشيد والبعادي** : محمد الأحمد وحمد محمد ، الكفاءة الخارجيـة للتعلـيم الجامعي في دول الخليج العربية ومدى ارتباطها بخطط التنمية وبرامجهـا ، النـدوة الفكرية الخامسة لرؤوساء ومديري الجامعات الخليجية، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ص(١٥٣-٢٨٨) .
١١٤. **الرشيد** : عبدالله أحمد ، يتطور التعليم .. تتطور التقنية ، مجلة المعرفة ، العدد (٣٥) ، صفر ١٤١٩هـ/ يونية ١٩٩٨م ، ص(٧٤-٨٣) .
١١٥. **-----** ، السياسة الوطنية للعلوم والتقنية ودورهـا في نمـو الاقتـصاد السعودي ، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ ، وزارة التخطيط ، الرياض ، ١٣-١٧ شعبان ١٤٢٣هـ .
١١٦. **رضوان** : داود سليمان، الدراسات العليا ودورها في تعزيز مسيرة الإنمـاء بالمملكة العربية السعودية ، ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية توجهـات مستقبلية، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ٢٣-٢٤ محرم ١٤٢٢هـ .
١١٧. **روز** : ريتشارد ، الحرية كقيمة أساسية ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٤٥ ، سبتمبر ١٩٩٥م ، ص(١١٣-١٣٢) .
١١٨. **ريكيوبيرو** : روبنز ، إضفاء الطابع الإنساني على التنمية ، المجلـة الدوليـة للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٦٦ ، ديسمبر ٢٠٠٠م ، ص(١١-١٦) .
١١٩. **الزامل** : زيد محمد ، الجامعة والقطاع الخاص "آفاق العلاقة والتفاعل مـن أجل التقدم" ، اللقاء الرابع لممثلي الجامعات وقطاع التعليم العام ورؤساء الغـرف التجارية والصناعية في دول الخليج العربية ، الكويت ، ٢٤-٢٦ إبريل ٢٠٠٠م .

١٢٠. **زحلان** : أنطوان ، التخطيط التربوي والتحولات التقنية المعاصرة ، المجلـة العربية للتربية ، المجلد ١٧ ، العدد ١ ، يونيه ١٩٩٧م ، ص(١٥٠-١٧٨) .
١٢١. **الزنيدي** : عبد الرحمن زيد ، مبدأ المواطنة في المجتمع السعودي ، اللقاء ١٣ لقادة العمل التربوي بالباحة من ٢٦-٢٨ محرم ١٤٢٦هـ .
١٢٢. **الزهرا**ني : سعد عبد الله ، التجربة الأمريكية في تقويم مؤسـسات التعلـيم العالي وما يستفاد منها للجامعات السعودية ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية "رؤى مستقبلية" ، الجزء الثالث ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ٢٥-٢٨ شوال ١٤١٨هـ .
١٢٣. **زيتون** : محيا ، مستقبل التعليم العربي في ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية ، المجلة العربية للتربية ، المجلد ١٧ ، العدد ١ ، يونيه ١٩٩٧م ، ص(٧٥-١٢٢) .
١٢٤. **سافيتش** : هـ.ف ، الجديد عن العولمة وما تنبئ به بالنسبة للمدن ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٧٢ ، يونيه ٢٠٠٢م ، ص(١٥-٣٠) .
١٢٥. **ساها** : لورانس ج ، الجامعات والتنمية الوطنية: الرهانات والمشكلات في البلدان النامية ، مستقبليات ، العدد ٧٨ ، ١٩٩١م ، ص(٢٩٧-٣٠٨) .
١٢٦. **السا**لم : سالم محمد ، المكتبات الجامعية في المملكة العربية السعودية "دراسة للخدمات المقدمة للمستفيدين" ، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنيـة ، المجلـد (٥) ، العدد ٢ ، رجب ١٤٢٠هـ/نوفمبر ١٩٩٩م ، ص(٥-٣٩) .
١٢٧. **-----** ، مدى إسهام رسائل الماجستير والدكتوراه المقدمة للجامعات السعودية في خدمة قضايا التنمية الشاملة ، المجلة السعودية للتعليم العالي ، المجلد ١ ، العدد ١ ، محرم ١٤٢٤هـ/مارس ٢٠٠٤م ، ص(١٣١-١٨٤) .
١٢٨. **سالومون** : جان.جاك ، علم السياسات في الإطار الجديد ، المجلة الدوليـة للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٦٨ ، يونية ٢٠٠١م ، ص(٢٠٥-٢٢١) .
١٢٩. **السعدون وعبيد** : حمود ووليم ، التحديات العلميـة والتكنولوجيـة ودور التعليم العالي في مواجهتها ، المؤتمر التربوي الثاني لقسم أصول التربية "التعليم العالي

العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين" ، جامعة الكويـت ، ١٧-٢٠ ابريـل ١٩٩٤م .

١٣٠. **سعيد** : سيد أحمد ، تنويع مصادر تمويل التعليم العالي ، ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية "رؤى مستقبلية" ، الجزء الثاني ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ٢٥-٢٨ شوال ١٤١٨هـ .

١٣١. **السلمي :** علي ، الإدارة بالمعرفة ، المجلة الدولية للعلوم الإدارية ، المجلد ٢ ، العدد ٢ ، يونيو ١٩٩٧م ، ص(١٦١-١٨٢) .

١٣٢. **شاتوك :** مايكل ، المهددات الداخلية والخارجية لجامعـة القـرن الحـادي والعشرين ، ترجمة هند مصطفى ، مجلة عالم الفكر ، العددان (١ ، ٢) ، المجلد ٢٤ ، يوليو / أكتوبر ١٩٩٥م ، ص(٣٥-٥١) .

١٣٣. **شاهين :** عبد الصبور ، العولمية جريمة تذويب الأصالة ، كتاب المعرفة رقم ٧ ، وزارة المعارف، الرياض ، رجب ١٤٢٠هـ، أكتوبر ١٩٩٩م ، ص(٣٥-٤٠) .

١٣٤. **الشرهان :** جمال عبد العزيز ، الشبكة العالميـة للمعلومـات "الإنترنـت" ودورها في تعزيز البحث العلمي لدى طلاب جامعة الملك سعود ، مجلة كليـات المعلمين ، المجلد الثالث ، العدد ٢ ، رجـب ١٤٢٤هـ ـ ، سـبتمبر ٢٠٠٣م ، ص(١-٤٣) .

١٣٥. **الشريدة :** خالد عبد العزيز ، صناعة المواطنة في عـالم مـتغير "رؤيـة في السياسة الاجتماعية" ، اللقاء ١٣ لقادة العمل التربوي بالباحـة ٢٦-٢٨ محـرم ١٤٢٦هـ .

١٣٦. **الشقاوي :** عبد الرحمن بن عبد الله، إعادة هيكلـة الجهـاز الحكـومي في المملكة خلال عشرين عاما من عهد خادم الحرمين الشريفين ١٤٠٢/١٤٢٢هـ، رسالة معهد الإدارة، تقرير العدد (٣٤) ، ذو الحجة ١٤٢٢هـ .

١٣٧. **شهاب :** مفيد ، التعليم الجامعي فلسفته ودوره ، محاضرة أفتتاحية في مؤتمر تطوير التعليم الجامعي ، رؤية لجامعة المستقبل ، جامعة القاهرة ، ٣٣-٢٤ مـ ايو ١٩٩٩م ، ج٤ ، ص(١٢٠٣-١٢١١) .

١٣٨. **الشيخ**: سليمان، العولمة والخصوصية الثقافية، مجلة دراسات دولية، العدد ٨١، ديسمبر ٢٠٠١م، ص(٦٧-٧٦) .

١٣٩. **الصبار**ني: محمد سعيد ، الثقافة البيئية "بنية تحتية للعولمة" ، المجلة الثقافية ، العدد ٥٠ ، يونيو ٢٠٠٠م ، ص(١٠-١٧) .

١٤٠. **صو**في : عدنان عبد الفتاح ، تنويع مصادر تمويل التعليم العالي ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية "رؤى مستقبلية" ، الجزء الثاني ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ٢٥-٢٨ شوال ١٤١٨هـ .

١٤١. **صيام ،** محمد وحيد ، التعليم من بعد نموذج للتعليم الذاتي في القرن الحالي ، شؤون اجتماعية العدد ٦٩ ، ربيع ٢٠٠١م ، ص(٨١-١٠٢) .

١٤٢. **الطامي :** تعددية المؤسسات الجامعية في الموقع الواحد بين تكامل التخصصات وتناظرها "تحليل للواقع ونظرة للمستقبل" ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية "رؤى مستقبلية" ، الجزء الثاني ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ٢٥-٢٨ شوال ١٤١٨هـ .

١٤٣. **طبيقي :** علي محمد ، واقع البحث العلمي في كليات المعلمين ، حولية كلية المعلمين في جازان ، السنة الثالثة ، العدد ٣ ، ١٤٢٤هـ .

١٤٤. **طرابزو**ني **والفوازن**: محمد أحمد و محمد عبدالرحمن، التعاون بين القطاع الصناعي والقطاع البحثي، التنمية الصناعية العربية، العدد ٤٦، يناير ٢٠٠٢م، ص(١١٩-١٢٩) .

١٤٥. **طعيمة** : سعيد إبراهيم ، العولمة وثقافتنا العربية "دراسة تحليلية" ، التربية والتنمية ، العدد ١٩ ، مارس ٢٠٠٠م ، ص(٦٩-٩٧) .

كككككك

١٤٦. **العامر** : عثمان صالح ، الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي "دراسة استكشافية" ، اللقاء ١٣ لقادة العمل التربوي بالباحة من ٢٦ -٢٨ محرم ١٤٢٦هـ .

١٤٧. **عبد الحليم** : محمد محمد ، المتطلبات التربوية من التعليم الجامعي في ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية "دراسة تحليلية"، التربية والتنمية، العدد ١٣ ، مارس ١٩٩٨م ، ص(٩٧-١٤٣) .

١٤٨. **العبد العال**ي : عبد الرحمن إبراهيم ، دور مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في دعم الدراسات العليا في المملكة العربية السعودية ، ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية توجهات مستقبلية ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ٢٣-٢٤ محرم ١٤٢٢هـ .

١٤٩. **عبد الغفار :** عبد السلام ، تطوير التعليم الجامعي لماذا ؟ ، محاضرة أفتتاحية في مؤتمر تطوير التعليم الجامعي ، رؤية لجامعة المستقبل ، جامعة القاهرة ، ٣٣-٢٤ مايو ١٩٩٩م ، ج٤ ، ص(١٢٤٣-١٢٥١) .

١٥٠. **العتيبي والسلطان** : عبدالهادي و يوسف ، الصناعات المعرفية الغائبة وفرص نجاحها في دول مجلس التعاون "مستخلص محاضرة" ، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي ، العدد ٨٢ ، أكتوبر ٢٠٠٠م ، ص(١١٠-١١٧) .

١٥١. **عربية** : زياد ، العولمة وآثارها الاجتماعية ، مجلة التعاون ، العدد ٥١ ، يونيو ٢٠٠٠م ، ص(٢١١-٢٣٠) .

١٥٢. **عزيز** : نادي كمال ، الإنترنت وعولمة التعليم وتطويره ، التربية ، العددين ١٣٣-١٣٤ ، الدوحة ، قطر ، يونيو – سبتمبر ٢٠٠٠م ، ص(٣٤٩-٣٦٠).

١٥٣. **العفلا وبدر** : المعلومات الإلكترونية ودورها في تطوير التعليم العالي بالمملكة في القرن الحادي والعشرين ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية "رؤى مستقبلية" ، الجزء الأول ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ٢٥-٢٨ شوال ١٤١٨هـ .

١٥٤. **علي**: أحمد محمد ، العولمة واقتصاد العالم الإسلامي ، لمؤتمر الإسلامي الرابع "الأمة الإسلامية والعولمة"، مكة المكرمة ، محرم ١٤٢٣هـ /أبريل ٢٠٠٢م .
١٥٥. **علي وآخرون** : دور الكليات التقنية في تطوير الدراسات العليا في المملكة ، ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ٢٣-٢٤ محرم ١٤٢٢هـ .
١٥٦. **عليمات** : حمود ، الثقافة الإسلامية وتحدي العولمة ، مجلة إسلامية المعرفة ، العدد ٢٤ ، ربيع ٢٠٠١م ، ص(٨٩-١١٥) .
١٥٧. **عمار :** حامد ، رؤية مستقبلية لفلسفة التعليم الجامعي ، محاضرة أفتتاحية في مؤتمر تطوير التعليم الجامعي ، رؤية لجامعة المستقبل ، جامعة القاهرة ، ٣٣-٢٤ مايو ١٩٩٩م ، ج٤ ، ص(١٢١٥-١٢٢٢) .
١٥٨. **عمر :** السيد أحمد ، إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٥٦ ، يوليه ٢٠٠٠م ، ص(٧١-٨٩) .
١٥٩. **العنقري** : خالد محمد ، بعض قضايا وهموم التعليم العالي في الوطن العربي ، مجلة التعاون الصناعي ، العدد ٨٤ ، أبريل ٢٠٠١م ، ص(١١٥-١٣٩) .
١٦٠. **عودة** : وليد ، آراء حول منظمة التجارة العالمية من منظار عربي وعالمي ، مجلة أوراق اقتصادية ، العدد ١٦ ، يناير ٢٠٠٢م ، ص(١١٧-١٣٦)
١٦١. **عيد وعطا** : رمضان أحمد و محمود ، آليات الربط بين البحث العلمي الجامعي والتنمية الاقتصادية دراسة مقارنة مع إمكانية الاستفادة منها في مصر ، مجلية كلية التربية ، العدد ١٣ ، مارس ١٩٩٨م ، ص(٢-٤٨)، القاهرة .
١٦٢. **الغرفة التجارية الصناعية بجدة** : البحث العلمي كأحد الدعامات الأساسية لتطوير الصناعات، ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية توجهات مستقبلية ، جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، ٢٣-٢٤ محرم ١٤٢٢هـ .
١٦٣. **فالاسكاكيس**: كيمون ، العولمة كمسرحية ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٦٠ ، يونيو ١٩٩٩م ، ص(٢٧-٤٢) .

١٦٤. **فونسيكا** : كلوتيلد ، أفكار خاطئة وأهداف تتعلق باستخدام التقنيات الحديثة في التعليم ، مستقبليات ، العدد ١١٩ ، سبتمبر ٢٠٠١م ، ص(٤٩٧-٥١٣) .
١٦٥. **الفيصل** : عبد الله بن محمد، سبل زيادة الطاقة الإستيعابية بالجامعات لمواجهة متطلبات التنمية المستقبلية، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ ، وزارة التخطيط ، الرياض ، ١٣-١٧ شعبان ١٤٢٣هـ .
١٦٦. فين **وآخرون** : جون وأوسامو إيب وبيشنو بانداری ، نحو تعليم من أجل مستقبل مستديم في آسيا والباسيفيك ، مجلة مستقبليات ، المجلد ٣٠ ، العدد ١ ، مارس ٢٠٠٠م ، ص(٤٧-٦٦) .
١٦٧. **القحطا**ني : سالم سعيد ، مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية "رؤى مستقبلية" ، الجزء الأول ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ٢٥-٢٨ شوال ١٤١٨هـ .
١٦٨. **القرشي والثبيتي** : مسعود خضر وجويبر ماطر ، أساليب إعادة بناء التعليم في الدراسات العليا في جامعات المملكة العربية السعودية ، ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ٢٣-٢٤ محرم ١٤٢٢هـ .
١٦٩. **القر**ني : علي سعد ، العلاقة بين برامج التعليم العالي وحاجات المجتمع السعودي للتنمية ، مجلة العلوم التربوية ، جامعة الملك سعود ، المجلد (٢) ، العدد الثاني ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .
١٧٠. **قريشي** : ضيا ، العولمة فرص جديدة وتحديات صعبة، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ٢ ، المجلد ٣٣ ، مارس ١٩٩٦م ، ص(٣٠-٣٣) .
١٧١. **كارتون وطويل** : مايكل وصبحي ، العولمة الاقتصادية والسياسات التعليمية ، مستقبليات ، العدد ٢٧ ، ١٩٩٧م ، ص(٢١-٣٠) .

١٧٢. **كامل** : عمر عبد الله ، تخطيط التعليم العالي في المملكة في ضوء احتياجات سوق العمل ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية "رؤى مستقبلية" ، الجزء الأول ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ٢٥-٢٨ شوال ١٤١٨هـ .
١٧٣. **الكردوسي** : عادل عبد الجواد ، الثقافة السياسية لطلاب الجامعات ، مجلة شؤون اجتماعية ، العدد ٥٥ ، خريف ١٩٩٧م ، ص(٢١١-٢٢٧) .
١٧٤. **الكندري** : يعقوب ، الألفية الجديدة "التحديات والآمال" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ١ ، المجلد ٣٠ ، يناير ٢٠٠٢م ، ص(١٧١-١٧٨) .
١٧٥. **كومليان :** كريستيان ، تحديات العولمة ، مستقبليات ، العدد ٢٧ ، ١٩٩٧م ، ص(٣١-٣٨) .
١٧٦. **كوميليان** : كريستيان ، افتراض النمو بلا حدود ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٦٦ ، ديسمبر ٢٠٠٠م ، ص(٢٧-٣٦) .
١٧٧. **كير :** كلارك ، تعقيبات على مقالة الدكتور مايكل شاتوك ، مجلة عالم الفكر ، العددان (١ ، ٢) ، المجلد ٢٤ ، يوليو / أكتوبر ١٩٩٥م ، ص(٦٢-٦٣) .
١٧٨. **الكيلا**ني **:** تيسير ، الجامعة الافتراضية والتعليم العالي عن بعد ، مجلة آفاق ، العدد ١٤ ، أبريل ٢٠٠٢م ، ص(٤-٥) .
١٧٩. **كيم :** لينسو ، ديناميكيات تعلم التكنولوجيا أثناء التحول للتصنيع ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٦٨ ، يونية ٢٠٠١م ، ص(١٦٩-١٨٦) .
١٨٠. **ليفى** : بيير ، التعليم والتدريب: التكنولوجيات الجديدة والذكاء الجمعي ، مجلة مستقبليات ، العدد ١٠٢ ، المجلد ٢٧ ، يونيه ١٩٩٧م ، ص(٢٧٧-٢٩٤) .
١٨١. **اللهيبي والعلي** : محمد مبارك وعلي سعد ، التعليم الإلكتروني ، مجلة المكتبات والمعلومات ، العدد ٥ ، ربيع الثاني ١٤٢٥هـ ، مايو ٢٠٠٤م .
١٨٢. **ماكج**ين : نويل ف ، أثر العولمة على نظم التعليم الوطنية ، مستقبليات ، العدد ٢٧ ، ١٩٩٧م ، ص(٤٧-٦٢) .
١٨٣. **مالوترا** : كمال ، أولويات التعليم وتحدياته في سياق العولمة ، مستقبليات ، العدد ١١٥ ، سبتمبر ٢٠٠٠م ، ص(٤٣٧-٤٤٧) .

١٨٤. **مايلز**: إيان ، العلم والتكنولوجيا ودراسات المستقبل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد (١٣٧)، أغسطس ١٩٩٣م، ص(٥٣-٦٤) .
١٨٥. **مايور وآدمز** : فيديريكو وديفيد ، ثقافة السلام "برنامج عمل" ، مجلة مستقبليات ، المجلد ٣٠ ، العدد ١ ، مارس ٢٠٠٠م ، ص(٣-١٦) .
١٨٦. **محجوب** : أحمد ، دور تكنولوجيات الاتصال في العولمة والشراكة ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٨١ ، ديسمبر ٢٠٠١م ، ص(٨-١٢) .
١٨٧. **محي الدين** : طلال عبد الستار ، العولمة والتنمية العربية من منظور تربوي ، تهامة ، العدد ٣ ، جامعة الحديدة ، يناير ٢٠٠١م ، ص(٢٩-٦٩) .
١٨٨. **مدني** : غازي عبيد ، تطوير التعليم العالي كأحد روافد التنمية البشرية في المملكة ، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ ، وزارة التخطيط ، الرياض ، ١٣-١٧ شعبان ١٤٢٣هـ .
١٨٩. **مقررات ومواد إعلان باريس العالمي** : مشروع الإعلان العالمي بشأن التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين "الرؤية والعمل"، باريس ، ٥-٩ أكتوبر ١٩٩٨م.
١٩٠. **منديلي** : خالد نصر الدين ، مستقبل البحث العلمي في المملكة العربية السعودية ، دراسة مقدمة لندوة البحث العلمي لدول الخليج العربية الواقع والمعوقات والتطلعات ، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، الرياض ، ١٤٢١هـ .
١٩١. **المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة** : اتجاهات ورؤى في مستقبل التعليم ، المجلة العربية للتربية ، المجلد (٢٠) ، العدد الثاني ، تونس ، ١٤٢١هـ .
١٩٢. **المنيع** : محمد عبد الله ، متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة ، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ ، وزارة التخطيط ، الرياض ، ١٣-١٧ شعبان ١٤٢٣هـ .
١٩٣. **مولين** : جيمس ، أساليب متغيرة لتمويل البحوث (١٩٦٠-٢٠٠٠) ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٦٨ ، يونية ٢٠٠١م ، ص١٠١-١٣٠) .

١٩٤. **ميتلشتراس** : يورجين ، تحديات جديدة أمام التعليم والبحث في ظل الاقتصاد الكوكبي ، مستقبليات ، العدد ١١٩ ، سبتمبر ٢٠٠١م ، ص(٤٩١-٤٩٦) .
١٩٥. **ناس وعبد الكريم** : محمد ونهى ، الجامعة والعولمة ، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي "رؤية لجامعة المستقبل" ، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩م .
١٩٦. **الناصر** : إبراهيم ناصر ، العولمة مقاومة واستثمار ، مجلة البيان ، العدد ١٦٧ ، أكتوبر ٢٠٠١م ، ص(١١٦-١٣١) .
١٩٧. **ناظر** : هشام محي الدين ، من التلقين إلى الحوار إلى عالم متغير ، مجلة المعرفة ، العدد (٣٥) ، صفر ١٤١٩هـ/ يونية ١٩٩٨م ، ص(٦٨-٧٣) .
١٩٨. **نجار** : أحمد منير ، الخصخصة إحدى وسائل الإصلاح الاقتصادي: حالة دولة الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١٠٢ ، يوليو ٢٠٠١م ، ص(١٩٣-٢٣٩) .
١٩٩. **نجيب** : عصام ، الدور الثقافي للجامعة بين خصوصية الحداثة وتنافسية العولمة ، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب "الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية" ٤-٦ مايو ١٩٩٨م ، جامعة فيلادلفيا ، عمان ، ١٩٩٩م ، ص(٢٢١-٢٤٦) .
٢٠٠. **ندوى** : مامادو ، العولمة وعلاقتها بالتنمية الذاتية والتعليم في إفريقيا ، مستقبليات ، العدد ٢٧ ، ١٩٩٧م ، ص(٩١-٩٦) .
٢٠١. **النزهي ووهدان** : أحمد وعادل ، استغلال الثروة المعدنية في ظل العولمة ، مجلة التنمية الصناعية العربية ، العدد ٣٨ ، يناير ٢٠٠٠م ، ص(٩-٥٣) .
٢٠٢. **نصار وتقي** : سامي وعلي ، جودة مؤسسات التعليم العالي في عصر العولمة ، دراسة مقدمة لمؤتمر "الجودة الكفاءة والإتقان والتميز" ، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، الكويت ، ١٠-٢٠٠٢/٣/١٣م ، ص(١-٣٠) .
٢٠٣. **النقيب** : خلدون حسن ، الآفاق المستقبلية للفكر الاجتماعي العربي ، مجلة عالم الفكر ، العدد ٣ ، المجلد ٣٠ ، يناير ٢٠٠٢م ، ص(٧-٢٦) .
٢٠٤. **نوفل** : محمد نبيل ، الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين ، المجلة العربية للتربية ، المجلد ٢٢ ، العدد ١ ، يونية ٢٠٠٢م ، ص(١٤٣-١٨٤) .

٢٠٥. **هاوسلر** : جيرد ، عولمة التمويل ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ١ ، المجلد ٣٩ ، مارس ٢٠٠٢م ، ص(١٠-١٢) .
٢٠٦. **الهنائي وعربي** : عبد الملك عبدالله ومكي الحاج ، العالم العربي عند بداية القرن: حال التنمية وتحديات العولمة ، مجلة الإداري ، العدد ٨٩ ، يونيو ٢٠٠٢م ، ص(١٣-٤٥) .
٢٠٧. **هيسلينك** : فريتس ، توجيه العمليات التعليمية في أوروبا نحو التنمية المستدامة ، مجلة مستقبليات ، المجلد ٣٠ ، العدد ١ ، مارس ٢٠٠٠م ، ص(١٠٥-١١٥) .
٢٠٨. **هيلر وماني** : التكيف مع تغير المناخ ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ١ ، المجلد ٣٩ ، مارس ٢٠٠٢م ، ص(٢٩-٣١) .
٢٠٩. **واتكنز** : كيفين ، حتى تصبح العولمة في خدمة الفقراء ، ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ١ ، المجلد ٣٩ ، مارس ٢٠٠٢م ، ص(٢٤-٢٨) .
٢١٠. **وثيقة اليونسكو** : سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي ، اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩٥م .
٢١١. **وطفة** : علي سعد ، الأداء الديمقراطي للجامعات العربية ، مجلو شؤون اجتماعية ، العدد ٦٨ ، شتاء ٢٠٠٠م ، ص(٧١-١١١) .
٢١٢. **ياسين** : سعد غالب ، المعلوماتية وإدارة المعرفة "رؤيا استراتيجية عربية" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٦٠، أكتوبر ٢٠٠٠م ، ص(١١٨-١٣٤) .
٢١٣. **يماني** : محمد عبده ، عصر المعلومات وعصارة التعليم ، مجلة المعرفة ، العدد (٣٥) ، صفر ١٤١٩هـ/ يونية ١٩٩٨م ، ص(٦٠-٦٧) .

ثالثاً : المراجع باللغة الإنجليزية

١- Altbach, Philip G. Globalization And University: Myths And Realities In An Unequal World . E-mail: altbach@bc.edu , Appears In Tertiary Education And Management (No. ١،٢٠٠٤).

٢- Bloom, David E. Mastering Globalization: From Ideas To Action On Higher Education Reform . Based on a speech delivered at University of Laval conference "Globalisation: What

Issues Are at Stake for Universities",September ١٨-٢١،٢٠٠٢, Quebac,Canada.

ثانيا : الدراسات العلمية "غير المنشورة" :

١. **الحارثي :** صلاح بن ردود بن حامد ، دور التربية الإسلامية في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة، رسالة ماجستير غير منشورة في التربية الإسلامية ، جامعة أم القرى ، كلية التربية ، مكة المكرمة ، ١٤٢٢هـ .

٢. **عاشور :** هدى سعود سعيد ، بعض الملامح المستقبلية للتخطيط الاستراتيجي للتربية البيئية في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ، رسالة ماجستير غير منشورة في الإدارة التربوية والتخطيط ، جامعة أم القرى ، كلية التربية ، مكة المكرمة ، ١٤٢٤هـ .

٣. **الغامدي :** أحمد عبد الله الصعيري الغامدي ، التربية الإسلامية وتحديات العولمة ، رسالة دكتوراه غير منشورة في التربية الإسلامية ، جامعة أم القرى ، كلية التربية ، مكة المكرمة ، ١٤٢٣هـ .

٤. **الغامدي :** محمد بن أحمد بن غرم الله الغامدي ، التحديات الاجتماعية للعولمة وموقف التربية الإسلامية منها ، رسالة ماجستير غير منشورة في التربية الإسلامية ، جامعة أم القرى ، كلية التربية ، ١٤٢٣هـ .

٥. **الزهراني :** عبد الله بن أحمد بن سالم ، تصور مستقبلي للبحث العلمي بالجامعات السعودية في ضوء التغيرات المعاصرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة في الإدارة التربوية والتخطيط ، جامعة أم القرى ، كلية التربية ، ١٤٢٤هـ .

٦. **السريحي :** حامد بن مساعد ، تأثير العولمة على الأداء في المنظمات العامة "دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات العامة بمحافظة جدة" ، رسالة ماجستير غير منشورة في الإدارة العامة ، جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الاقتصاد والإدارة ، ١٤٢٤هـ

٧. **الخماش :** مشاعل راكان ، العولمة والتحول في وظيفة الجامعة من إعداد القوى العاملة إلى تنمية الموارد البشرية ، رسالة ماجستير غير منشورة في الإدارة التربوية والتخطيط ، جامعة أم القرى ، كلية التربية ، ١٤٢٥هـ .

خامساً : الوثائق الحكومية :

- اللائحة الموحدة للدراسات العليا في الجامعات ، الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي ، وزارة التعليم العالي ، الرياض ، ١٤١٧هـ .
- اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات ، الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي ، وزارة التعليم العالي ، الرياض ، ١٤١٩هـ .
- خطة التنمية الخامسة في المملكة العربية السعودية ١٤١٠/٠٩هـ-١٤١٥/١٤هـ (١٩٩٠-١٩٩٤م) ، مطبوعات وزارة التخطيط ، الرياض ، ١٤١٠هـ .
- خطة التنمية السادسة في المملكة العربية السعودية ١٤١٦/١٥هـ-١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٥-١٩٩٩م) ، مطبوعات وزارة التخطيط ، الرياض ، ١٤٢١هـ .
- خطة التنمية السابعة في المملكة العربية السعودية ١٤٢١/٢٠هـ-١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٠-٢٠٠٤م) ، مطبوعات وزارة التخطيط ، الرياض ، ١٤٢١هـ .
- التقرير الوطني عن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وكالة الوزارة للشؤون التعليمية، وزارة التعليم العالي، الرياض، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .
- إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية للعام الدراسي ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩م)، الإدارة العامة للدراسات والمعلومات، العدد (٢٢) .
- إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية للعام الدراسي ١٤٢٣/٢٢هـ (٢٠٠٢م)، الإدارة العامة للدراسات والمعلومات، العدد (٢٥) .
- إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية للعام الدراسي ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣م)، الإدارة العامة للدراسات والمعلومات، العدد (٢٦) .
- إستراتيجية تنمية القوى البشرية بالمملكة العربية السعودية "المرتكزات الأساسية ، الأهداف، موجهات العمل"، مجلس القوى العاملة ، الرياض ، شوال ١٤١٧هـ .

- الخصائص السكانية في المملكة العربية السعودية " من واقع نتائج البحث الديموجرافي عام ١٩٩٩م " ، مصلحة الإحصاءات العامة ، وزارة التخطيط ، الرياض ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م .
- دليل البحوث والدراسات خلال الفترة ١٤١٤-١٤٢١هـ ، الإصدار السادس ، وزارة التخطيط ، الرياض ، ١٤٢٢هـ .